طليعةُ «التَّبيين»

في ثُبوت وَحدَة (المنهج النقدي) عند عُموم الأئمة المُحدِّثين

ونقد مسالك المُفرِّقين (!) بين منهج علمائنا المُتقدِّمين والمُتأخِّرين

ومعه

إثبات النقيض -بالتَّقييض- للرد على دُعاة (التقويض!)

ردًّا على الدكتورين

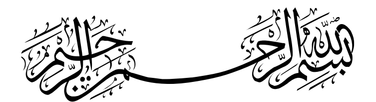
(عبد السلام أبو سَمحة) ، و(عبد الرزاق أبو البصل) - وفَّقهما الله-

فيما أورداه - وحاولاه ! -

من عوامل وأسباب (تقويض!) أساساتِ علوم الحديث !

كتبه

علي بن حسن بن علي الحلبي الأثري



-الطبعة الأولى-

١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م

« حقٌّ على المحدِّث: أن يتورّعَ في ما يؤدّيه، وأن يسألَ أهلَ المعرفة والورَع ؛ ليُعِينوه على إيضاح مرويّاته.

ولا سبيلَ إلى أن يصيرَ العارفُ - الذي يزكّي نَقَلَةَ الأخبار ، ويجرِّحُهم - جِهْبِذًا ؛ إلا :

❋ بإدمانِ الطلبِ، والفحصِ عن هذا الشأن ، وكثرةِ المذاكرة ، والسهَرِ ، والتيقُّظ ، والفهمِ .

❋ مع التقوى، والدينِ المتينِ ، والإنصافِ .

❋ والتردُّد إلى مجالسِ العلماءِ، والتحرّي ، والإتقانِ.

وإلاّ تفعل:

فدَعْ عنك الكتابةَ لستَ منها ولو سوَّدْتَ وجهَك بالمِدادِ!

قال اللهُ -تعالى عزّ وجلّ-: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾.

فإنْ آنستَ- يا هذا- مِن نفسك- فهمًا ، وصدقًا ، ودينًا ووَرَعًا، وإلاّ : فلا تَتعَنَّ.

وإنْ غَلَبَ عليك الهوى ، والعصبيةُ لرأيٍ ولمذهبٍ؛ فباللهِ : لا تتعبْ.

وإنْ عَرَفْتَ إنك مخلِّطٌ مخبِّطٌ مهمِلٌ لحدود اللهِ ؛ فأَرِحْنا منك ؛ فبعد قليلٍ ينكشفُ البهرجُ ، وَيَنْكَبُّ الزَّغَلُ ، ﴿ولا يَحِيقُ المَكرُ السَّيِّئُ إلاّ بأهلِه﴾.

فقد نَصحتُك ؛ فعلمُ الحديث صَلِفٌ.

فأين علمُ الحديث؟! وأين أهلُه؟!

كِدْتُ أنْ لا أراهم إلا في كتابٍ، أو تحتَ تُرابٍ».

– قاله الحافظُ شمسُ الدين الذَّهَبيُّ –رحمه الله– في كتابِه «تذكرة الحفّاظ»(١/ ٤)–



مقدمة

إِنَّ الحَمْدَ لله، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِالله مِن شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ الله؛ فَلا مُضِلَّ لَه، وَمَنْ يُضْلِلْ؛ فَلاَ هَادِيَ لَه.

وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ الله -وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَه-.

وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾.

أما بعد:

فَإِنَّ أَصْدَقَ الحَدِيثِ كِتابُ الله، وَأَحْسَنَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثاتُها، وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَة، وَكُلَّ ضَلالَةٍ فِي النَّار.

وبعد:

فهذا كتابي (**طليعة** «التَّبْيين..»)-المبارَكُ-إن شاء اللهُ- ، والذي هو **مَفاتِحُ** تأليفٍ-لي-أُعِدُّهُ- بِمِنّةِ الله وتوفيقِه- في الردّ -**أوسعَ**- علىٰ شُبهاتِ دعاوىٰ **التفريقِ -المُحْدَث- بين (منهج العلماءِ المتقدّمين والمتأخّرين)-مِن**

المحدّثين-في طرائقِ الجرحِ والتعديل لرواةِ الحديثِ ، والتصحيحِ والتعليل لمتونِه وأسانيدِه.

وإنّها **لَشُبهةٌ حادثةٌ وافـدةٌ**-لا يَعرفُ لها **التـاريخُ العلمـيُّ الحـديثيُّ الإسلاميُّ**-قبلًا وبَعدًا- أصلًا ولا فصلًا**!**-بل لم يَمْضِ علىٰ نُجومِها-حالًا وواقعًا-أكثرُ مِن **ربع قرنٍ** من الزمان**!**

وهي بُرْهَـةٌ لا تمثّلُ إلا **نُقطـةً** في بحرِ تاريخِ العلوم-**عامّـةً**-**!**وعلمِ الحديثِ-**خاصّةً**-**!**

و(مِن أخطر ما في هذا المنهجِ الطارئ: أنه استخرج **قواعدَ غيرَ ناضجةٍ، مشوّهةً، مموَّهةً** -بلا استقراءٍ تامٍّ **!** ولا نَصيفِه**!**-، ثم جعلها **حاكمةً على منهج المتقدّمين**: الذين أسّسوا هذا البنيانَ، ومن وَرِثَ علمَهم مِن الأئمة الأكابر، الذين أخذوا علىٰ عاتِقِهم حِفظَ هذا البنيانِ- بالتوضيح والبيان-.

فكانت حقيقةُ الأمر: أنْ **أهدروا جهودَ الحفّاظ الأكابر في حفظِ جهـودِ الأئمة المتقدّمين** ؛ مما يشكّلُ **هدمًا لهذا العلـم الـشريف!** وتأسيسًا لمنهجٍ جديدٍ**!** مقطّعِ الأوصال**!** مُنْبَتِّ الجذور**!فكان من ثمراتـه مـا نـرى ومـا نسمع !**)-كما قال أخونا الفاضلُ الدكتور الشيخ رياض الطائي -حفظه الله- في مشاركةٍ له في بعض (**وسائل التواصل الإجتماعي**)-وأصاب-.

١ ⇦ مداخل علمية

ومِن عجــبٍ : أنّ دعاةَ منهجِ التفريقِ-هذا-أولئك-:اصطلحوا-فيما بينهم-**حتى غَرُّوا-و غَرَّروا!- غيرَهم!**-:علىٰ تلقيبِ (!) منهجِهم المحدَثِ -في التفريق!- بـ:(**منهج المتقدّمين!**)، أو: (**مدرسة المتقدّمين!**)-لا غيرَ-!

ثم نَبَزُوا (!) المنهجَ العلميَّ النقديَّ -الحديثيَّ- المتوارَثَ بين الأئمةِ العُدولِ-بغيرِ إعضالٍ**!**ولا تفريقٍ**!** ولا تشقيق**!**-بلقبِ : (**منهج المتــأخّرين**)**!**، أو: (**مدرسة المتأخّرين**)-خَبْطَ لَزْقٍ**!**-:

قال الأخ الشيخ رياضُ الطائيُّ -وفقه الله-: (اعتبارُ هذه الصفةِ الكاشفةِ [..**المتــأخّرين**] -نَبزًا أو لَمزًا-: يستدعي أن نعتبرَ وصفَ الأئمةِ الحفّاظِ بـ (**المتأخّرين**) نبزًا خطيرًا**!** بل طعنًا ظاهرًا**!!**

وبخاصّةٍ أن مصطلحَ (**المتأخّربن**) صار يُطلَق علىٰ كلِّ مبايِنٍ للمنهج الحقّ -(**منهج المتقدّمين**)- وإن كان متقدِّمًا في العصر- فتأمّلوا- يا رعاكم الله**!**-)..

أقولُ: وكأنّ بعضَ مُقَدَّمي القولِ بهذا التفريق(**!**)-الحادث-ومتقدِّميهم**!**- **وهو الدكتور حمزة المليبــاري**-سدَّده الله-استشعَرَ (**!**) وجودَ هذه **الفجــوةِ التاريخيةِ العلميةِ الكُبرى!-المتضمّنةِ للإعضالِ** المعرفيّ الشديدِ ! - ، فكتب رسالةً-ثم رسائلَ!-يعضُدُ بها رأيَه-**معترِفًا!!**-بعنوان: «نظرات **جديدة** في علوم الحديث»**!!**

فلا نقولُ له-ابتداءً- وباختصارٍ-إلا:«**مَن عمِل عملاً ليس عليه أمرُنا فهو**

رَدٌّ»- رواه الإمام مسلم في«صحيحه» (١٧١٨) (١٨)-!

وَآخَرُ -وهو **الدكتور حاتم العَوني**-سمّىٰ كتابًا لـه-**مؤيِّدًا لعُمـوم فكـرة التفريقِ!**-مع **فوارقَ** ذاتِ اعتِبار؛ في **النتائجِ والآثار!**-وقد ألّفه قبل نحو **عشرين سنةً**-: «المنهج **المقترَح** لفهم المصطلَح»**!**

و.. نقولُ فيه-له-ابتداءً-:

(مقترحُك) -**حدوثًا وإحداثًا**-غيرُ مقبول**!** و(**الاعترافُ سيّد الأدلّة**)-كما يُقال، و.. نَقول**!**

وإنْ كان ثمةَ **نوعٌ من البيانِ** -والإضافةِ- نحوَ هذا الكتابِ الآخِر، ومؤلّفِه -الدكتور العَوني-، وهو : ما نقله عنه بعضُ طلبتِه-عبر (**وسائل التواصل الإجتماعي**)-الحديثة-مِن قولِه- :

(إنّ المشتغلين بعلم الحديث -**مِن مدّعي منهجِ المتقدّمين**-، وما يقعُ منهم مِن **عَبَث في علوم الحديث**-: لست أَشُكُّ أنّ **ضررَهم أعظمُ** مِن ضررِ مَن التزم منهجَ المتأخّرين !!!

بل ضررُهم -على علوم الحديث- أشدُّ مِن (عدنان إبراهيم!)[1]

---

(١) (عدنان إبراهيم)-هذا !-صاحبُ طامّاتٍ عقائديّة، وخرافات فكريّة -كثيرة- !

وقد تعقّبه، وردّ عليه غيرُ واحدٍ؛ منهم: كاتبُ هذه السطورِ-عفا الله عنه-في مقالٍ -مختصَرٍ- منشورٍ علىٰ(**شبكة الإنترنت العالمية**)، عنوانُه: (**مِصباح الظلام البَهيم ؛ في كشف ضلالاتِ المدعوّ (عدنان إبراهيم)!!**)-فلْيُنظَر-..

..وثمّة آخَرونَ **غيرُهما**-تاليًا وبَعدًا-!!

- وأمثاله-؛ فإنّ تناقُضَ وجهلَ (عدنان إبراهيم) -بعلوم الحديث- فضحه أمامَ مَن له أدنىٰ إلمامٍ بعلوم الحديثِ!

أمّا هؤلاء ؛ **فيهدمون علمَ الحديثِ بعلم الحديث**، وبعضُهم يحسَب نفسَه مختصًّا! وربما كان حاملًا لشهادةِ ماجستير أو دكتوراه)!!

○ **عواملُ حدوثِ (منهجِ التفريق) وإحداثِه:**

ثم إنّ عواملَ **حدوثِ** (!) هذا النهجِ التفريقيّ(!) -**وإحداثِه**- تَتبدّىٰ للمتأمّلِ مِن جهاتٍ عدّةٍ ؛ أهمُّها:

أ- جهةُ **سكوتِ علماءِ الأمّةِ** - عنه!- عشرةَ قرون ! ثم **ظهورِه** (!) في هذا الزمانِ الآخِر!

ب- جهةُ كونِه -لُزومًا لا بدّ منه!- **انتقاصًا، وتنقيصًا لعلماء الأمة** ! وأنهم لم يعرفوا **منهجَ المتقدّمين**! ثم جاء-**بعدهم بقرونٍ**!- مَن يعرفُه!

ج- وهذا-هكذا- **مدحٌ ضمنيٌّ -عالٍ- لذوات هؤلاء المعاصرين** (أنفسِهم!)-مِن أنفسِهم-، وأنهم (هم!)- وحدَهم!- الذين عرفوا **منهجَ المتقدّمين**-مِن دونِ خلق الله-أجمعين-!

وما أجملَ-وأَجَلَّ-ما رواه الإمامُ الحافظُ أبو إسماعيلَ الهَرَويُّ في كتابِه «**ذمّ الكلام**» (٣٩٥)-قال-: (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْجَارُودِيُّ : أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْقَرَّابُ : أَخْبَرَنَا أَبُو يَحْيَىٰ السَّاجِيُّ ، عَنِ الْبُوَيْطِيِّ ، قَالَ سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: **عَلَيْكُمْ بِأَصْحَابِ الْحَدِيثِ ؛ فَإِنَّهُمْ أَكْثَرُ النَّاسِ صَوَابًا**).

...وهذا المعنىٰ الرفيعُ العالي لا يتأتّىٰ -ألبتّةَ- علىٰ **دعوى المفـــرّقين** -لا في قليلٍ! ولا في كثيرٍ!-؛ إذ هي **إلغاءٌ** للجانبِ الأكبرِ مِن تاريخ الحديثِ النبويّ - وعلومِه- فضلًا عن إدراك أهلِه أكثرَ الصوابِ وأكبرَه-!

○ **أصحاب الحديث أكثرُ الناس صوابًا، ولكنْ:**

وها هنا **تنبيهٌ مهمٌّ** -جدًّا- ،وهو: أنّ الصواب الذي وفّق الله -تعالىٰ- إليه **(أصحابَ الحـــديث)**: لا يعني -بحالٍ- **عـــصمتَهم** مِن النقص والخطأ! ولا **إحاطتَهم المطلَقة** بذاك الصواب!

وإنما الأمرُ **أغلبيٌّ** -كما هو **الحقّ والواقع**-:

فقد روىٰ الإمام ابنُ أبي حاتم في «تقدمة الجرح والتعديل» (١/ ٣٥٨) عن أبيه، قال: (قدِم **محمدُ بن يحيى النيسابوري** [الذُّهْليّ -المتوفىٰ سنة (٢٥٨)-] الرَّيَّ ، فألقيتُ عليه ثلاثةَ عشرَ حديثًا مِن حديث الزُّهْري، **فلم يعلـــم** منها إلا ثلاثةَ أحاديثَ!

وسائرُ ذلك لم يكن عنده ، **ولم يعرفها**)!!

...ولم يُنكرها!!

مع أنّ الإمام الذُّهْليّ -رحمه الله- هو جامعُ «الزُّهْريّات» - التي قال فيها/ الإمام أحمد بنُ حنبل: (ما قدم علينا رجلٌ **أعلمَ بحديث الزُّهْري مِـــن محمد بنِ يحيى**)، وقيل ليحيىٰ بنِ معين: لِمَ لا تجمعُ حديثَ الزُّهْري ؟ فقال: (**كفانا محمد بنُ يحيى «جمْـــع حـــديثَ الزُّهْـــري»**) -كما في «تاريخ دمشق»

(٧٣/ ٢٧٣-٢٧٤)-لابن عساكر -.

ثم روىٰ ابنُ أبي حاتم (١/ ٣٥٨-٣٥٩)-مباشَرةً -عن أبيه-رحمهما الله -قال-:(قال لي هشامُ بن عمّار: أي شيءٍ تحفظُ عن (**الأذواء**)؟

قلت له: ذو الأصابع، وذو الجَوْشَن، وذو الزَّوائد، وذو اليدَين، وذو اللِّحية الكَلْبي- وعددتُ له ستةً-، فضحك ، وقال: **حفِظنا نحن ثلاثةً، وزدتَنا أنت ثلاثةً**)!!

قلتُ: مع أنّ ابنَ أبي حاتم -نفسَه- أورد في«الجرح والتعديل» (٢/ ٤٤٦) - تحت باب (تسمية من روىٰ عنه العلم من «الأذواء»)-: **تسعةً** ؛ لا ستة!

وروىٰ الإمام ابنُ أبي حاتم في «تقدمة الجرح والتعديل»(١/ ٣٣١)-قال-: (سمعتُ أبا زُرْعةَ يقول: سمعتُ أحمدَ بن حنبل -وذَكر عن عبدِ الله بنِ واقدٍ ، عن عِكْرِمةَ بنِ عمّار، عن الهِرْماس ، قال: رأيتُ النبيَّ -صلى الله عليه وسلم- يصلّي على راحلتِه- نحوَ الشام - [رواه أحمد(١٥٩٧٠)].

فقال أحمدُ: **ما ظننتُ** أن الهِرْماس روى عن النبيِّ -صلى الله عليه وسلم- سوى حديثِ العَضْباءِ[رواه أبو داود (١٩٥٤)] **!حتى جاء أبو قتادةَ بهذا الحديثِ!**

قلتُ له -أنا-: **وههنا حديثٌ آخرُ سوى هذين**، قال: ما هو؟

قلتُ: حدّثنا عَمْرو بن مرزوق، عن عِكْرِمةَ بنِ عمّار ، عن الهِرْماس ، قال: سلّمتُ على النبيّ -صلى الله عليه وسلم-، فمدّ يدَه[قارن بـ «تاريخ ابن أبي

خيثمة» (٢٤٨٨)،و«معجم الطبراني الأوسط»(٢٤٨٦)، و«معرفة الصحابة» (٦٥٦٠)-لأبي نُعَيم-، و«الصحابة» (٣/ ٢١٠)-لابن قانع-].

قال أبو زُرْعة: **فَسكَتَ ، ولم يُنكِرْه**)!!

قلت: وسيأتي لهذا **زيادةُ أمثلةٍ**-إن شاء الله- (ص٤٢-٤٤).

والمعصومُ مَن عصمه الله.

○ **كلمةٌ حول أسلوبي في هذا (الردّ)** :

وهذا يُلْزِمُني أن أقولَ -ابتداءً- كلمةً ذاتَ شِقّين:

□ **الأول**: حاولتُ - **جاهدًا مجتهدًا**- أن أجمعَ أهمَّ أطرافِ هذه المسألةِ العلميّةِ -المبحوثة-مِن مئات المصادر العلميّةِ-قديمِها وحديثِها-**بتحريرٍ وإنصافٍ**-،وأن **أتلطّفَ** بقلمي وتعقّبي ، **وأترفّقَ** في كتابتي وردّي.. غيرَ آخذٍ -ألبتّةَ- بحرفيّة (!) معنىٰ ما قيل:(**الجزاء مِن جنس العمل**)-محتسِبًا ذلك -كلّه-إن شاء الله-في سبيلِ ربِّنا الأجلّ-!

وعليه؛ فمَن رأىٰ شيئًا يُنافي هذا الأصلَ ،أو يناقضُه؛ **فلْيعذِرْني**..فما وُوجِه به تاريخُ الأُمةِ العلميُّ الحديثيُّ -**منهجًا وأئمّةً**-مِن تسطيحٍ ، وتهميشٍ ، وسَلْخٍ- **أشدُّ وأنكى**..

ولا يوازيهِ -واللهِ- عُشْرُ ما كتبتُ-**إن طغا بيَ القلمُ**-تارةً وتارةً-!

□ **الثاني**: لم يأتِ كتابي هذا-في صورتِه **النهائية**-والتي هي بين يديك -أخي القارئ-:علىٰ **الصورة المُثلى** مِن طرائق **التأليف** ، وتراتيبِ **التصنيف**!

وذلك بسببِ كونِه -في بدايةِ الأمر- كان عبارةً عن **مقالٍ وجيزٍ** -وَرَدٌّ موجَزٌ علىٰ هاتيك (المحاورة)- فقط! - ، وفي **بضعِ عشراتٍ من الصفحات** ، ثم كَبِرَ..

إلىٰ أن صار بهذا القَدْرِ -نفعًا وإفادةً- إن شاء الله -وله المِنّةُ والحمدُ-.

والعُذْرُ عند **كِرامِ الناسِ** مقبولُ...

○ **تلخيصُ حيثيّاتِ هذه المشكلة (الحديثيّة!) ، وتحريرُ محلِّ النّزاع -فيها-:**

قال صاحبُ كتابِ «تحرير علوم الحديث» (١/ ١٠-١١) -وفقه الله إلىٰ مَراضيه-:

(**شاع** بين كثيرٍ من طلَبة هذا العلمِ -**في هذا الزّمان**- نِزاعٌ بين ما **سَمَّوْهُ**: (طريقة **المتقدّمين**) ، و: (طريقة **المتأخّرين**) -في علوم الحديث-!

وتحريرُ محلِّ النّزاع:

أنّ **أصحابَ التّفريق** رَأَوْا علماءَ الحديثِ -**المتأخّرين**- صاروا إلىٰ الحُكمِ علىٰ الأحاديثِ علىٰ:

أ- ما تقتضِيه ظواهرُ الأسانيد!

ب- والتَّقليدِ لعبارات بعضِ متأخّري العلماءِ في الحُكم علىٰ الرُّواة، دون مُراجعةٍ لكلامِ أئمّةِ الجرحِ والتَّعديل؛ إذ كثيرًا ما يختلفونَ في الرّاوي!

ج- كذلك دون اعتبارٍ للعِلل الخفيّةِ في الرّوايات!

د-وأيضًا؛ رَأَوُا للمتأخّرين تساهُلًا في إطلاقِ المصْطلحاتِ، والتَّوسُّع في قَبولِ الحديثِ المعلولِ، بيْنما كان الأوّلون يردُّون مثلَ تلك الأحاديثِ!

هـ-ومِن تساهلِهم: تهوينُ العبارةِ في الرّواةِ؛ كإطلاقِ وصفِ: (ضعيفٌ)، أو: (فيه ضعفٌ) علىٰ الرّاوي الواهي السّاقطِ؛ ممّا يُسَهِّل أمرَه، ويجعلُ حديثَه مقبولًا -ولو اعتبارًا-مِن أجل خِفّة هذا اللّفظِ المتأخِّرِ في الجرحِ-.

و-وكذلك يقولون -في الحديث-: (ضعيفٌ)، وهو -في الواقع- (موضوعٌ) -مثلًا-.

وأقولُ: لا رَيْبَ في **صحّةِ هذا المَأْخَذِ**؛ لكنْ: **إطلاقُه ليس بمحمودٍ**؛ فإنَّ لمتأخّري العلماء **تحريراتٍ نافعةً** -في هذا العلمِ- كالحُفّاظ: أبي بكر البيهقيّ، والخطيب البغداديّ، وابن عبد البَرّ الأنْدلسيّ، فأبي الحَجّاج المِزّيّ، فالذّهبيّ، وابن كثير الدّمشقي، وابن قيّم الجوزيّة، وابن رَجَب الحنبليّ، فأبي الفَضْل العراقيّ، فابنِ حَجَر العسقلانيّ-وغيرِهم-.

وإن كان التّساهلُ -المشارُ إليه- يقعُ مِن غيرِهم، وربّما مِن بعضهم -تارةً-، فإنّه لا يَصْلُحُ أن يُقامَ النِّزاعُ المُوَرِّثُ إعراضًا -عند بعضِ النّاسِ- عن تحريرات مثلِ هؤلاء الأعلام.

وهذا العلمُ -في تحرير مَن تقدَّم -جميعًا- : **مرْجعُهُ إلى طريقة المتقدّمين؛ فلا غِنى لهم عن مِنهاجِ أهلِه**- كمالك بن أنس، وشُعبةَ بن الحجَّاج، وسفيان الثّوريّ، ويحيىٰ بن سعيد القطّان، وعبد الرّحمن بن مَهديّ، وأحمد بن حنبل، وعليّ بن المدينيّ، ويحيىٰ بن مَعين، والبُخاريّ، ومُسلم بن الحَجّاج، وأبي

زُرعة الرّازيّ، وأبي حاتم الرازيّ، وأبي داود السِّجِسْتانيّ، والتِّرْمِذي، والنَّسائي -**وإخوانهم مِن مُتقدّمي أئمة هذا الشّأن**-).

قلتُ:

وهذا عينُ ما نقرّرُه-دائمًا-مِن **توارُث هذا العلم**-بالتسلسل-خلَفًا عن سلَف-**مِن غيرِ انقطاعٍ ولا إعضال**.

وأيُّ خلافٍ-أو اختلافٍ-من الجميع-وبينهم-مَرَدُّه إلىٰ **الدليلِ والبرهان**، والحُجّةِ والبيان؛ مع إيفاءِ كل عالمٍ منهم -رحمهم الله- **حقَّه المستحِقَّه** مِن التبجيلِ والمكانةِ والتقدير.

وقد كتب إليّ فضيلةُ أخي الشيخ المحدّث **أبي إسحاقَ الحُويني** -زاده الله مِن فضلِه-عبرَ ولدِه الابن المكرَّم أبي يحيىٰ-بتاريخ : ٢٠/ رمضان/ ١٤٣٧هـ-ملخّصًا رأيَه في هذا الموضوع-بقولِه-:(هناك **فرقٌ** بين المتقدِّمين والمتأخّرين ، لكنْ ؛ **ليس بالصورة التي يتكلّم بها الشبابُ** -في هذه الأيام-؛ فإنهم ينسُبون المتأخّرين إلىٰ **عدم فهم كلامِ المتقدّمين** -كلّيًا-!

وهذا تَجَنٍّ...

نعَم ؛ **وقع في (بعضِ) المتأخّرين التساهلُ**، ولكنْ ؛ لا **يُعَمَّمُ على كل المتأخّرين**)..

وفي **جوابٍ آخرَ** له-حفظه الله-لبعض طلبة العلم-وفقهم الله- : ضرَب المثلَ بـ(**تشدّد الإمام أبي حاتمٍ-رحمه الله-**)-في الجرح والتعديل،والتصحيح والتعليل-.

وانظر -له-: كلام شيخ الإسلام ابن تيميّة في «مجموع الفتاوىٰ» (٢٤/ ٣٥٠)، و«التنكيل» (٣٨٧)، و(٥٤٨)، و(٥٨٩)،و(٧٢١)، و(٧٨١)، و(٨٢٨ «مجموعة مؤلفاته»)-للعلامة المُعلِّمي-.

قلتُ: وهذا عينُ ما **يُقرّرُه** شيوخُنا، وما **نُكرّره** (نحن)-دائمًا-.

وسيأتي النصُّ الكاملُ لكلام فضيلةِ الشيخ أبي إسحاقَ في (**الملحق : ٢**) -آخِرَ هذا الكتاب-(ص٤٢٣-٤٣٠)-بإذن الله-.

*وقال الأخ الشيخ **أبو الحسن المأربي السُّلَيماني** -وفقه الله- في مقدمته علىٰ كتاب «إتحاف الذكيّ بمنهج الأئمة المتقدّمين والمتأخّرين في عنعنة أبي الزبير المكيّ» (ص٥-٦)-رادًّا علىٰ من قاموا بـ(**اتهام لعددٍ عظيم من العلماء**)-، وكيف أنّ هؤلاء العلاماء المتَّهَمين:

(**وُصموا بمخالفة منهجِ الأئمة المتقدّمين**، وخُيِّل **للمبتدئين** -في هذا العلم الشريفِ- أنّ **المتأخّرين** مِن أهل العلم في وادٍ!! و**المتقدّمين** في وادٍ آخرَ!!

بل ظنّ كثيرٌ مِن هؤلاء أنّ علمَ الحديثِ **لا بد أن تُنَحّى عنه أيدي المتأخّرين(!)**، وأنْ **يُحالَ بينهم وبينه!!** حتىٰ يبقىٰ هذا العلمُ غضًّا طريًّا!!).

ثم قال: (**ولا يَلزمُ ممّا سبق: أنه ليس مِن المتأخّرين مَن هو متساهلٌ!** أو مَن شذّ عن طريقِ المتقدّمين في موضعٍ، أو مواضعَ؛ فإنّني أقرّر -كثيرًا-: أنّ هناك نوعَ مبايَنةٍ بين **بعضِ المتأخّرين** وجادّة المتقدّمين -في الجملة-؛ لكنْ: **إطلاقُ ذلك ظلمٌ بيِّنٌ، وغفلةٌ قبيحةٌ عن جهودِ المتأخّرين، ونُصرتِهم لمذهب المتقدّمين -في الجملة-**).

ثم قال -موجّهًا-: (**والواجبُ علينا: جمعُ قلوبِ محبّي هذا العلم على أهلِه** -المتقدّمين -منهم -والمتأخّرين- ؛ **لا أن تمتلئ القلوبُ غيظًا على خُــدّام العلمِ والسنّة** - مِن القرون المتأخّرة -.

ويكفي أن نُوضّحَ مواضعَ الخطأ والزلَل عند **مَــن زلّ مِــن المتقــدّمين والمتأخّرين**).

قلتُ: والكلامُ السابقُ-بنقولِه الثلاثةِ-كلُّه-**لا يتعارضُ** -ألبتّةَ-مع تقريرِنا العلميّ البيّن الذي أقمتُ هذا الكتابَ للتوكيد علىٰ ثبوته-**كما قــد يتوهّمُــه البعضُ**-!

ويدلُّ علىٰ هذا المعنىٰ الحقّ: كلامٌ كثيرٌ لكثيرٍ مِن أهل العلم؛ منهم: شيخنا **الإمامُ الألبانيّ**-رحمه الله-قال-كما في « سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٧١٢٩)-متكلّمًا علىٰ حديثٍ-بالإعلال -واصفًا له بـ(منكر جدًّا)-:

(اضطرب فيه الرواةُ- سندًا ومتنًا-، واتفق **الحُفاظُ المتقدِّمون -ومَن ســار سيرَهم مِن المتأخّرين**- علىٰ استنكارِه وتضعيفِه.

وخالفهم **بعضُ المتأخّرين**- ضاربين بذلك القواعدَ العلميةَ، التي منها: (أن الحديثَ لا يتقوّىٰ بالطرُق الواهية، ولا بالمضطرِب -إسنادًا ومتنًا-)، مع أوهامٍ متنوّعةٍ -كثيرة- وقعت لبعضِهم ؛ **يستقلُّ بعضُهم بها، ويقلِّدهم آخرون في بعضِها**..).

... وهو **كلامٌ تأصيليٌّ مُحْكَمٌ**-منه-رحمة الله عليه-.

وفي كتابي «التَّبْيين...» -الأصل-يسّر الله تمامَه-:مزيدُ نقولٍ عنه -رحمه الله-.

* وقال فضيلةُ أخي الشيخ **مشهور حسن** -حفظه الله ورعاه- في كتابه «بهجة المنتفع: شرح (جزء في علوم الحديث)-في بيان المتّصل، والمرسَل، والموقوف، والمنقطِع-» (ص٤٧٢-٤٧٣)-وهو يناقش مصطَلَحي (التدليس)، و(الإرسال) -واستعمالاتِها-:

(و:

- بسوءِ صَنيع [بعض المعاصرين] المتأخّرين -**ممن لم تَرسَخ أقدامُهم في التخريج**-ولا سيّما الهاجمين عليه **للتأكُّل والتكسُّب!**-.

- ولتحصيلِ المناصب، والمَراتب،والرواتب.

-وأَخذِهم **كلامَ ابنِ حجر** - في مثل هذه المَواطنِ - بالرضى والتسليم- **دون الفحص والسَّبْر**-، وعدم معرفة المستنَد والدليل:

ظهرت نغمةُ (**المتقدّمين**)،و(**المتأخّرين**)-وهم يردّدون أشياءَ مهمّةً غابت عن كثيرٍ مِن **الطلبةِ**-!

ولكنّهم يتوسّعون على جهةِ أنهم يَحْسَبون أنهم يُحسِنون ويُدَقّقون!

وهم حادُوا عن السبيلِ والجادّةِ ؛ فذَهبوا لليمين! كما ذَهب **الجامدون** للشمال!!

ولكلّ جديدٍ لَمعةٌ تُبْهِرُ!

وما أَحْسَبُ أنّ مَآلَ هؤلاء إلا الانصرافُ عن الاشتِغالِ - لاقتصارِهم على التنظير -!

[فعليهم]:

-الاعتدادُ بالتعليلِ-**بإنصافٍ**- ، وعدمُ الاعتداء - بجَورٍ واعتسافٍ-.

-والرجوعُ للاستفادة مِن علماء هذه الصَّنْعةِ-**بقواعدَ منضبطةٍ**-.

-مع **مُراعاةِ ضوابطَ** ، **وكُلّيّاتٍ** ، **واستثناءاتٍ** : استفادُوها مِن النظَر في كتب الرجال ، والعِلل، والسُّؤالاتِ).

قلتُ :

وبمناسبةِ ورود ذِكر (**الحافظ ابن حجر**) -في طَيِّ كلام فضيلة الشيخ مشهور حسن-: أنقلُ كلامًا علميًّا **لشيخنا الإمامِ الألباني**-رحمه الله-يكشفُ جانبًا مِن الخلل التصوّري-عند البعض!-في مسألةٍ منهجيةٍ هامّة:

قال-رحمه الله-في «سلسلة الأحاديث الصحيحة »(٣١٣٩)-ما نصّه- :

(... **الباحثُ عن الحقّ** لا ينبغي أن يقفَ عند كلمةٍ للحافظِ [ابنِ حَجَرٍ] - أو لغيره-، ويبني عليها توثيقًا وتصحيحًا! أو تجريحًا وتضعيفًا!

وإنما ينبغي عليه أن يستخلصَ من أقوال الأئمة خُلاصةً يطمئنُّ إليها، ويبني أحكامَه عليها، وإلا؛ صَدَرَتْ منه **أحكامٌ مضطربةٌ**.

وهذا ما نراه في كثيرٍ مِن **الطلاب الناشئين -اليومَ-**، بحيث يُقَوِّي حديثَ راوٍ -تارةً-، ويُضَعِّفُه -أخرىٰ-!

ليس ذلك مِن **باب تغيُّر الاجتـــهاد**، أو مِن بـاب تطبيـقِ قاعـدةِ (الـشذوذ والمخالفة) -ونحوِها-!! وإنما مِن باب: «**الغاية تبرر الوسيلة!**»!

فأحدُهم قد يميلُ إلىٰ تضعيفِ حديثٍ؛ فيجلبُ ما هبَّ ودبَّ مِن الأقـوالِ لتأييد ضعفِه، أو العكسِ مِن ذلك : **إذا كان هَواهُ في صحةِ الحديثِ!**).

قلت: والعكسُ بالعكس-في بـاب **التعليل والردّ**-، وبـصورةٍ أوضـحَ **وأقبحَ** -كما هو منظورٌ مشاهَدٌ-**!!!**

○ مِن سَفَهِ القول :

ومع كل هـذه الجِدّيـة في البحـث والنظرِ العلمـيّ-**مِـــن وجـــهٍ**-،والآثـار والنتائج السلبيّة-**مِن وجهٍ ثانٍ**-:إلا أننا رأيْنا -ولا نـزالُ نـرىٰ**!**- بعـضَ **سَذاجةٍ** في الطرحِ -بل كثيرًا- مِن جهةٍ بعـض البـاحثين (المفـرّقين!)-الـذين **اغتـــرّوا** دون تحقيق**!واجترّوا** بغيرِ تحريـر!!-؛حتـىٰ قـال قائـلٌ مـنهم-هـداه الله سُبُلَه- **بسطحية مُغْرِقة!وسلبيّة مُقلِقة!!**- في بعض**(وسائل التواصل الإجتماعي)**-:

(...كثيرٌ **ممن تعّصب** (!) لمدرسةِ المتـأخّرين(!) عمـل -**جاهـــدًا**!- لنفـي وجـود فـروقٍ واضـحةٍ (!) بـين المدرسـتين: إنمـا أُوتي (!) مـن جهـةِ عـددٍ مـن الأسباب:

فمِن هذه الأسباب:

☒ **أولاً**: أنه قـضىٰ **رَدْحًا طويلاً من عمرِه** يـدرُس الحـديث ويُدرِّسـه علىٰ **طريقة المتأخرين**(!)، أو لنقل علىٰ الطريقـة التـي **ظنّها الوحيـــدةَ** في دراسـة هـذا

العِلم(!)، فإذا به **يُفاجَأ** (!) -بعد هذه السنواتِ الطويلةِ- **بأن هناك بَونًا شاسعًا**(!) بين طريقتِه وطريقةِ **المتقدّمين** في هذا الفنّ(!)، مما دفعه (!) إلىٰ **الاستمساكِ** بما هو عليه (!)، **والتعصّبِ** له (!)؛ لأن اعترافَه(!) بوجود هذه **الفروق البيّنة** (!) يعني -بداهةً- (!)بأنه **سيُعيد النظرَ في كلّ ما تعلّمه** (!) من أصول وفروع **تتعلّق بعلوم الحديث** -عامة-(!)، وبالحكم علىٰ الأحاديث **-من جهة الصحة والضعف وتعليلها** -خاصة-(!).

☒ **ثانيًا**: أنَّ كثيرًا مِن **أنصار مدرسةِ المتأخّرين** (!) رأوا بأنّ الاعترافَ بوجود هذه الفروق(!) سيؤدي -أولًا -وقبل كلِّ شيءٍ**!- إلى هدم تراث** (!) **الشيخ الألباني- رحمه الله-**؛لأنهم رأوه المقصودَ (!) من وراء **كل هذه الضجّة**(!) التي أحدثها المنادُون بالعودة (!) **إلى طريقة المتقدّمين**.

وما أراه في ذلك: أن هذا المقصودَ- **وإن كان موجودًا** (!) **عند بعض المشار إليهم** -آنفًا-؛ إلا أنه ينبغي أن لا يُجعَل سببًا (!) حائلًا وصارفًا مِن **الانقياد إلى الحق** (!)، وهل تبيين **خطأ الشيخ** (!) في أصلٍ -أو أصولٍ- يكون سببًا في **هدم تراثه** (!) **العلمي**؟

بل إن بيان **خطأ -أو أخطاءٍ- وقع فيها الشيخ الألباني** -رحمه الله- هو خدمةٌ(!) **لإرثه العظيم** الذي تركه لمَن بعده (!).

وما مِن **أحد من المشتغلين بعلم الحديث** (!) -من المعاصرين- إلا وهو معترفٌ -طوعًا أو كَرهًا- بأنه استفاد (!) مِن كتب الشيخ -رحمه الله-، إما في

بداية طلبه، أو في أثنائه، -وهكذا- (!).

فمع ظهور **عُلُوِّ مكانة الشيخ** -رحمه الله- لا يضرُّهُ -أبدًا- بيانُ ما وقع فيه مِن **أوهام(!) -في أصولٍ أو فروعٍ(!)-** متعلّقة بعلم الحديث الشريف-.

والغُلُوُّ والتعصّب في حقّ عالمٍ من العلماء إنما يعودُ بأشد الضرر -أولاً- على العالم -نفسِه-(!).

وكم جَلَبَ **الكوثريُّ** من ضرَر وسوء (!) للإمام أبي حنيفة -رحمه الله- **جرَّاءَ تعصُّبه له.**

☒ **ثالثًا**: أن كثيرًا مِن **المتأخّرين** (!) إنما تمسّكوا (!) بما هم عليه مِن أصولٍ: **لصعوبة (!) طريقة المتقدّمين في نقد الأحاديث (!)!!**

وهذه الصعوبة لا يُماري فيها أحدٌ (!) ممن له أدنىٰ تعاملٍ (!) مع كتب العلل والسؤالات -خاصةً-، فلما وَجد (!) كثيرٌ من المتأخرين **صعوبةَ وغموضَ هذه الطريقةِ** (!) في التعاملِ مع الأحاديثِ (!): **تمسّكوا بطريقتِهم** (!) التي تعلّموها (!) في الحُكم علىٰ الأحاديثِ(!) ، والقائمةِ -في جزء كبيرٍ منها!!- علىٰ **دراسةِ ظاهرِ الإسناد** (!)، والبحثِ في أحوالِ رواتِه، مع بيانِ اتصالِه، وإهمالِ النظرِ (!) في العللِ الخفيّة (!) **التي لا يستطيعُ(!) الوقوفَ عليها(!) إلا الجهابذة(!)(!)!!!**

قلتُ :

يريدُ هذا الكاتبُ -غفر الله له،وهداه- بـ (**الجهابذة!**) -هنا-: نفسَه -ومَن معه علىٰ رأيِه التفريقيّ! -**لا غير!**-؛ وإلا كان كلامُهُ -وهو (عندنا) كذلك!- :

كالهَباء في الهَواء!

.. **وهذا غايةٌ في السَّفَهِ والهُرَاء!!!**

وكلامُهُ-كُلُّه-كلُّه!- كلامٌ فاشلٌ ، عاطلٌ ، باطلٌ-خالٍ مِن أيّةِ حجّةٍ - حتىٰ شِبْهِ علميّةٍ!- سوىٰ **الهَذِّ** علىٰ أئمّةِ العلمِ الأعلام ! **والهَذْرِ** وسَرْدِ الكلام! **والهَذْيِ** بأَحكامٍ بِلا إِحكام -!

ولولا إرادتي إيقافَ الأَفاضلِ مِن القُراء -وفقهم اللهُ- علىٰ طريقةِ **التفكيرِ غيرِ العلمي**(!) عند **بعضٍ**-وأكادُ أقولُ:**أكثر!**-هؤلاء(**المفرّقين!**)!- : لَأَهملتُ جُلَّ ما كتبوا-مِن مثلِ هذا القولِ-الأخير-**ومَا التفتُّ إليه**-في قليلٍ وكثير-!-!

ولو أردتُ **تتبُّعَه** ، **وتزييفَ** كلامِه-ذاك-: لوقفتُ عند كلّ **جملةٍ جملةٍ منه** -علىٰ نحو ما أعْلمتُ عليه **بعلاماتِ التعجُّبِ**(!)-ضِمنَه!-!

ولكنّ بعضَ ما سبق في هذا الكتاب -أو كثيرًا ممّا سيأتي -فيه-كافٍ في نقدِ هَذْرِهِ ونقضِه-**جملةً وتفصيلاً**-فلا أُكرّر-فَانظرْه-..

ثم رأيتُ لهذا **الكاتبِ-الأَخيرِ-نفسِه-هداهُ اللهُ**-كلامًا آخَرَ-في الإطارِ-ذاتِه-في بعض(**وسائل التواصل الإجتماعي**)-أيضًا-يَكشِفُ-أكثرَ وأكثرَ-عن **مَدى ضحالةِ تفكيرهـ/ـم** في معالَجةِ هذه **المسألة الكُبرى**!ومعرفة الزوايا(**!**)-الضيِّقةِ- التي ينظرون إليها منها-قال-:

(ممّا يدلّل (**!**) علىٰ **صعوبةِ** (!) **الحكم على الأحاديث على طريقةِ المتقدّمين**: قلّة إنتاج (**!**) مَن دعا للعودة (**!**) إلىٰ **أصول تلك المدرسة**؛ بخلاف مَن اعتمد **طريقة المتأخّرين** (!) في الحكم علىٰ الأحاديث، حيث نرىٰ **غزارةَ**

الإنتاج العلمي(!) واضحة ظاهرة، سواء ما كان منها متعلّقًا **بـالتحقيق أو بالتأليف**!!!!!

ولو مثّلنا للقسم الأول بالشيخ محمد عمرو عبد اللطيف -رحمه الله-، وما تركه من ميراث علمي (!) بعد وفاته، لوجدناه كمًّا يسيرًا (!)، **لو عُـدّت أوراقُه ما بلغت الألف صفحة** - بحَسَب اطّلاعي - (!) مع **تمرّسه -رحمه الله- بهذا العلم الشريف**، وما ذلك إلا لشدة تحرّزِه (!) وحرصِه علىٰ السيرِ علىٰ **قواعد المتقدّمين** (!)، وإعمالِهم **للقرائن** (!) في الحكمِ علىٰ الأحاديث.

وفي مقابل ذلك : نجدُ - كما أسلفت - أنّ مَن اعتمد الحكم علىٰ **ظواهر الأسانيد** (!)، **وأغفل** (!) طريقة **المتقدّمين** في أحكامِهم الحديثية(!): سَهُلَ عليه الأمر، **وَأَكْثَرَ** (!) **مِن إخراج الكتب**!!!!

وصعوبةُ (!) **طريقة المتقدّمين**: هي مِن الأسباب التي دَعتْ إلىٰ **عـدمِ اعتمادِها** (!) مِن قبل بعض **المتأخّرين** (!)، أو إنكار **الفرقِ بين المدرستَين** (!).

وأَرجو (!) أن لا يشكّل كلامي هذا **ضجَرًا** (!) لدىٰ البعضِ، والمقصودُ مِن إيرادِه -وغيرِه مِن المنشورات- : هو العملُ علىٰ **تغييرِ ما كـان خطـأً، والمُضِيُّ قُدُمًا فيما كان صوابًا**)!!

...**فأَقولُ**:

كلامُك -أخي -كلُّه! - لا يُشَكِّلُ أَدنىٰ(**ضَجَر**!) -كما حَذِرْتَ أنتَ!-، ولكنّه (قد) يُمَثِّلُ أَكبرَ (**هَوَسٍ**!) -منكـ/ ـم- في مسأَلةٍ **كُبرى**! ودَعاوىٰ **خَطِـرة** !! لم تُناقِشـ/ ـو/ ـها (!) إلا **بسطحيّةٍ** بالِغة! وبمَحضِ **تعابيرَ إنـشائيّةٍ** فارِغة!!

وبدعاوى عريضةٍ -أنتم دُونها -**بيقين**-!.

فـ ..ما هكذا تُوْرَدُ -يا قومُ- الإبلُ !

○ شكرٌ خاصٌّ، و... سببُ تأليفي هذا الكتابَ :

وقد قرأتُ -وسمعتُ- كثيرًا-ومنذ أَمَدٍ-ما **كَتب هــؤلاء.. وبحثــوا.. وناقشوا.. وردّوا** ..سواءً في كتاباتهم **المطبوعــة!**أو أبحاثهم **الأكاديميــة!**أو مناقشاتهم المتنوّعة-عبر (**وسائل التواصل الاجتماعي**)-الحديثة-وغيرِها-**!**

وإنّي **لأشكُرُ**-بادئ بَدءٍ-كلَّ فاضلٍ ذي نُهْيَةٍ بذل جهدًا-ما-في الردّ علىٰ **دُعاة التفريق المنهجيّ**-أو **المنهج التفريقيِّ**-هؤلاء!- ، وأَخُصُّ بالذِّكرِ كُلًّا مِن -الأفاضلِ-:

١- الأستاذ الدكتور **أحمد مَعبد عبد الكريم**-حفظه الله-، في دراسته « **علوم الحديث بين المتقدّمين والمتأخّرين** ».

٢- والأستاذ الدكتور **حافظ الحَكَمي**-حفظه الله-، في كتابه« **منهج المحدثين في النقد**».

٣- والأخ الأستاذ الدكتور **محمد عمــر بــازمول** -حفظه الله-،في كتابه «**مصطلح (منهج المتقدّمين والمتأخّرين)- مناقشات وردود-**».

٤-والأخ الدكتور **أحمد بن صالح الزهراني** -حفظه الله-،في كتابه « **نقــد مجازفات الدكتور حمزة المليباري، وبيان بُطلان الفرق بين منــهج المتقــدّمين**

ومنهج المتأخّرين **-في تصحيحِ الحديث وتعليله-**»، وفي كتابِه الآخَر: «**حبّذا كِيسُ الحافظ**».

٥- والأخ الفاضل **أحمد بن عبداللطيف القاري** -وفقه الله- ، في كتابه «**الانتصار لمذهب الأئمة الأخيار ، في حكمهم على مرويّات مَن عُرف بالتدليس في الأخبار**».

٦-وفضيلة الأخ المكرَّم الشيخ **مشهور حسن سلْمان**-وفقه الله ورعاه- علىٰ ما تفضّل به مِن قراءته الكتابَ، ومراجعتِه له-.

٧ -والأخ الدكتور **رياض الطائي** -حفظه الله- فيما كتب-ويكتبُ- مِن مقالات ومناقشات - ، **وفيما أمدّني مِن نُقولٍ ، وإفادات**.

٨-والأخ الدكتور **عصر النَّصر** -حفظه الله- فيما كتب-ويكتبُ-مِن مقالات ومناقشات-.

وقد كتب ردًّا وجيزًا علىٰ «**محاوَرة**»-الدكتورَين الفاضلَين-الآتي ذِكرُها ، والإشارةُ إليها-.

٩-وشكرٌ خاصٌّ للأخِ الفاضل الشيخِ **إياد بن عبداللطيف القيسيّ** -حفظه الله-علىٰ ما قدّمه مِن **إفاداتٍ** علميةٍ في **مادّة كتابي**-هذا-علىٰ وجهِ الخصوص- ؛ **انتفعتُ بها** -ولله الحمدُ والمِنّةُ-.

١٠-وأَشكرُ القائمين علىٰ موسوعة «**بيان الإسلام-الردّ على الافتراءات**

والشبهات-»-جزاهم الله خيرًا-في البحثِ العلميِّ اللطيفِ الذي أودعوه «موسوعتهم» -العلمية النافعة-(١٧/ ٦١-٨٨) -بعنوان- : (**دعوى تباين منهجَي المتقدّمين والمتأخّرين في النقدِ الحديثي**)..

... وأقدّمُ الشكرَ -أيضًا- إلىٰ كلّ أخٍ مِن **إخواني** ؛ الذين نظروا في كتابي -هذا-قبل طباعته- أو طالعوه-فردًا فردًا: فأفادوني أيّةَ **ملاحظةٍ علمية** أَثْرَتِ المادةَ العلميةَ له-فجزاهم الله خيرًا-.

...والشكرُ -كذلك- موصولٌ إلىٰ جميعِ مَن بذل جهدًا- ولو بشطرِ كلمة-في **نُصرةِ منهج أهل الحديث**-الحقّ-، والردّ علىٰ **دعاة التفريق بين منهج المتقدّمين والمتأخّرين**؛ ممّن فاتني ذِكرُه ، أو نسيتُه ، أو لم أَعرِفْه..

وإنّي إذ أكتبُ هذا الكتابَ-**بعينه**-في هذا الأوان-: فَبسببِ قراءتي -أخيرًا- نصَّ (**محاورةٍ**) - في بعض **مسائلِ علمِ الحديث**-المتعلّقةِ ببعضِ ما سبق إيرادُه مِن دعاوىٰ (التفريق!)-بين دكتورَينِ مُتَخصِّصَيْنِ في الحديث النبوي وعلومِه-**وفّقهما الله-تعالى**- : نُشرت علىٰ (**شبكة الإنترنت العالمية**)-:

- **أحدهما**:الأخ الدكتور عبد السلام أبو سمحة-**وهو السائلُ**-.

- **والآخر**:الأخ الدكتور عبد الرزاق أبو البصل-**وهو المجيبُ**-وهو أحدُ مناقِشي الدكتور أبو سمحة في **رسالته الماجستيرية**-!

وقد احتفىٰ/ احتفل=السائلُ/ **التلميذُ**= بأجوبةِ **أستاذِه** !ونشَرها في الآفاق

-وعلى أكبرِ نطاق-!

ولقد رأيتُ في حيثيّات هذه **المُحاورة**-وأجوبتها-ما يجبُ التنبيهُ عليه..ممّا لو تُرك علىٰ غارِبه..لَحصل منه-**فيما أكادُ أجزمُ وأعتقدُ**-فتحٌ لِفسادٍ عريض.

وبخاصّةٍ بعد **تصريح** المُجيب(!)-نفسِه-بنتائج رأيِه واجتهادِه(!)، وأنه (**التقويض!**) ، والهَدُّ ، ثم استرواحِ سائلِه لجوابِه**!!**

نسألُ اللهَ **الشفاءَ والعافيةَ**-لنا ،ولهم ،ولعموم المسلمين-**ظاهرًا وباطنًا**-.

٢ ⇦ مِن دُرر كلامِ أئمّتنا (المتقدّمين):

ومما يُشبه(!)ما نحن فيه-**مِن بعض جوانبِه**-: ما قاله الإمام مسلمُ بن الحجّاج النيسابوريّ- رحمه الله-في مقدّمة«صحيحه»(١/ ٢٨):

(وقد تكلّم بعضُ **مُنتحِلي الحديث** -مِن أهل عصرِنا- في تصحيح الأسانيد وتسقيمها- بقولٍ؛ لو ضربنا عن حكايتِه وذِكرِ فسادِه صفحًا :لكان رأيًا متينًا،ومذهبًا صحيحًا.

إذ الإعراضُ عن القول المُطَّرَحِ أَحْرى لإماتتِه، وإخمالِ ذِكر قائله، وأجدرُ أن لا يكونَ ذلك تنبيهًا للجُهّال عليه.

غيرَ **أنّا لمّا تخوّفْنا مِن شرورِ العواقب، واغترارِ الجهلة بمُحدَثات الأمور**، وإسراعِهم إلىٰ اعتقاد خطأ المخطئين، والأقوالِ الساقطة عند العلماء:

رأينا الكشفَ عن فسادِ قوله، وردَّ مقالتِه -**بقَدْر ما يليقُ به مِن الردّ** -:

أجدىٰ علىٰ الأنام، وأحمدَ للعاقبة -إن شاء الله-).

قلتُ: فكأنّ لنا سلَفًا -في **تخوُّفِنا مِن هذا النهجِ الحادثِ** -وعواقبِه -مِن هذا الإمامِ الجليل ، ومنهجِه الأصيل-**في نفيِ كلِّ دخيل**- ، وأنّه **لا بدّ** مِن كشفِ **خَلَلِ أُسِّ هذا النهج المحدَث**- وعواقبِه ومآلاتِه-.

٣ ⇦ مِن تاريخ دعوى التفريق(!)، والدعوة إليها، ودعاتِها:

وبخاصّةٍ أنّ دعوىٰ التفريق-تلك-فوقَ أنّها **لا سلَف لهم بها!**-هي فكرةٌ **مَجوجةٌ محجوجةٌ**، **يُدحرجها**(!)-**فيما بين بعضِهم البعض!**-دعاةُ التفريق- هداهم الله-منذ نحو **ربع قرن**:

أ-فها هو ذا الدكتور **حمزة المليباري** يصفُ (علم المصطلح) -في كتابه«نظرات **جديدة!!**في علوم الحديث»(ص٦)-يصفُ علومَ المصطلح الحديثية-بأنها : **(سطحية مخلّة)!**

وأنّ هذا (!) يَفرض (!) عليه: (**إعادة النظَر** في مضامينِ كتبِ المصطلح، **وتجديدها، وتطويرها..**)!!!

ولو قال:(**وتبديدها، وتطويحها..**):لكان أقربَ لواقعِهـ/ـم!حتىٰ يلتقيَ حقائقَ صاحبيْهِ في **(التقويض!)!!**

ب-وقال آخَرُ-منهم-:(**لا تُؤخَذ علومُ الحديث ،ولا الحُكم عليه عمّن

تأصّل فيه على طريقة المتأخّرين..)-كما في«مُنتقىٰ الألفاظ...»(ص١٨)-**!**

ج-وقال ثالثٌ: (اختلالُ العمل بمنهج المحدثين -**قرنًا بعد قرن**-: باعتماد كثيرٍ من المتأخِّرين علىٰ **ظواهر الأسانيد** -مِن حيث لا يشعرون**!**-، ودخول **علم المنطق** في علوم الحديث -مِن خلال كتب المصطلح المتأخِّرة -خاصَّةً-..)- كما في رسالته «قواعد العلل وقرائن الترجيح» (ص١٨) - للأخ الدكتور عادل الزُّرَقيّ-سدّده الله-**!**

ولو تأمّل هذا القائلُ الكلامَ-**الأخيرَ!**-سدّده الله-:لأدرك أنّ كلامَه -والذي هو **اعترافٌ جليٌّ!**- حُجّةٌ عليه ؛ وليس له-قطعًا-**!**

د- وأمّا الأخ الدكتور عبدالسلام أبو سمحة-وفقه الله-؛ فقد تحفّظ(**!**) -بأسلوبٍ **دبلوماسيّ**-عُرِفَ به**!**-قائلًا-: (لا يجوز استحداثُ **قواعدَ هَدم قواعد** (**عصر الرواية**)؛ ليس لأنه عصر **معصوم**؛ بل لأنها مواكِبة للرواة -صوابهم وخطئِهم) - كما في تعليقٍ له على بعض صفحات (**وسائل التواصل الاجتماعي**)-**!!**

* وقال -في الموضع-نفسِه-في مقالٍ آخَرَ-:(**مَن لا يقدرُ** علىٰ التفريق بين نقّاد عصر الرواية، ومَن سواهم في نقد المرويّات:لا بد أن **يراجع ذائقتَه الحديثية** ،ويتمعّن في الصنعة النقدية..**وأَنصحُه بـ** ....)-إلخ...-**!!!**

لقد هَزَلَتْ حتىٰ بَدا مِن هُزالِها كُلاها

وحتّىٰ سامَها كلُّ (**مُدّعي**)**!**

..عُذرًا ..عُذرًا-يا دكتور-..لقد **شَطَطْتَ** -كثيرًا- ، **وجَمَحَ بك قلمُـــك**- بعيدًا-،ولـم تُفلـح **كِياستُك**-في **تجميلِ** مقاصدِك!-!!**وتحسَبُ** -فـوق ذا-كلِّه- أنّ كلَّ **مَن تُخالفُهم** -ولا أقول:كلّ **مَن يخالفونك!**- هـم **تلاميذُ** (!) بـين يـديك: **تلقّنُهم!وتنصحُهم!!!**

لا-أخي الدكتور-لا..هذا **غيرُ لائق ؛ بل هو تغييرٌ للحقائق!**

* وقـال الـدكتور أبـو سـمحة -وفقـه الله-أيـضًا- في كتابِـه «الحـديث المنكَر..» (ص١٩): (الناظر في مسيرة الحديث النبـوي-**عبرَ قرونه المتلاحِقةِ**- يرىٰ أنّ **المحدّثين**-علىٰ اختلاف أزمانِهم-ساروا في **اتجاهَين اثنين**..)!!

قلتُ: هذا شرْخٌ **مِن عنديّاتِه !** وفي ذِهنِه وخيالِه-ليس إلا- **! ولا وجودَ له في أرض الواقع العلميّ** التأصيليّ-قطّ-!

ولو طولبَ الدكتور-سدّده الله-**بأدنى دليلٍ** علىٰ دعـواه العريـضةِ-هـذه-: لَمَا وَجد إلا صُورًا تطبيقيّة (محدودةً)-لا غيرَ-!

وهذ الصُّوَرُ التطبيقيّةُ (المحدودة) : كما هـي **موجــودةٌ بــين المتــأخرين والمتقدّمين**: كذلك **موجودةٌ بين المتقدّمين**-بعضِهم بعضًا-سواءً بسواءٍ-!

* **ولْنقارن** ما قاله الأخ الدكتور أبو سمحة -هنا-بما قالـه -هـو نفسُه- في رسـالته الـدكتوراه «معرفـة أصـحاب الـرواة ، وأثرهـا في التعليـل..»(٢/ ٩٧٨) -ذاكرًا أهمَّ **(توصياته!)**-العلمية!-كما هي **تقاليدُ الرسائل الجامعية**-:

(... **مراجعة** الأحكام النقدية لأهل هذا العصر، وعلىٰ الأخصّ ما **خـــالف**

النقّاد الأوائل ، أو ما **تفرّدوا** به -دون غيرِهم-)!

قلتُ:هذا هو الهدفُ **الأعلى والأهمّ**-لهـ/ ـم-!

ولو قال -غفر الله له- :(**ردّ**) ؛ لا(**مراجعــة!**):لاختصر الطريق-بصريح العبارة-**كما هو حالُه وأحوالُه**-!!

وأمّا ما في كتابِه-«تدليس الشيوخ وعلاقته بالجهالـة»(ص٧)- أثناءَ كلامِه عما (**شاب** كتبَ المصطلَح مِن تراكم المباحث **الدخيلةِ** علىٰ النقد وأهلِه..)-؛ فأسألُ-عليه-، وأقول:

هل تلكم المباحث العلمية -التي مضىٰ عليها متداوَلةً-بين الأئمة والعلماء-أزمنةً مديدة ، وقرونًا عديدة-،والتي وصفها الدكتور أبو سمحة **بالشوائب**- وأنها (**دخيلة**)- تُعَدُّ (**خادمةً**) لعلوم الحديث ، أو (**هادمة**)؟!

وفي أيِّ جوابٍ يجيب(!)-إن أجاب!-استدراكاتٌ عدّةٌ ؛**فلْيَحذر!**

و..سيأتي كلامٌ آخَرُ -متنوّعٌ !متعدّدٌ!!- مِن الجَعبة-نفسِها- **تهويشًا على/ وتهميشًا** لـ= منهج **علميّ حديثيّ متوارَث** بين أَئمّةٍ وكُبَراءَ- عبرَ أكثرَ مِن **عشرة قرون!**-!

وقد أقرّ بهذا التسلسل العلميّ المتوارَث-مِن جهةٍ!-الأخ الدكتور **مـــاهر الفحل** في مقدمتِه علىٰ كتابه«كشف الإيهام..» (ص٧)-بقولِه-:(**ولم يَخْـــلُ عصرٌ مِن الأعصار مِن إمامٍ يقومُ بواجب هذه الصَّنْعةِ..**).

قلتُ : وهذا المعنىٰ-**الحقّ**- لا يُمكن أن يتحقّقَ أدنىٰ جزءٍ منه -**واقعيًّـــا**-

علىٰ وَفْقِ **مَسلَك دعاوى المفرّقين** بين منهج المتقدّمين والمتأخّرين -علىٰ شدّة ما يَجْهدون في تحقيقه مِن ذلك- في خِضَمّ **الانقطاعات** الشديدة، **والإعضالاتِ** القاسيةِ: التي لا يستطيعون إثباتَ **نقيضِها** في دعاواهم ومزاعمِهم **-التفريقية!-!**

...ولكنّ الدكتور ماهرًا -وفّقه الله- **تناقض** -سريعًا-؛ فقال -مباشرةً**!**- وفي سياقِ كلامِه -نفسِه- ما نصّه-:

(إلا أنّ المنهجَ **-وكما يعرفُه المختصّون-** اختلف مِن **المتقدّمين إلى المتأخرين**، فبعد أنْ كان عند (المتقدّمين) **قائمًا على الاجتهاد**، **والأصالةِ**، **والسَّبْر**، **والاستقراء**: أصبح عند (المتأخّرين) **قائمًا على الترتيب**، **والجمع**، **والتصنيف**)!!

كذا قال**!!**

..فهل ثمة تعارُضٌ، أو **تناقضٌ بين الوجهتين**: (الاجتهاد..)، و(الترتيب..) **مع وحدة المنهج النقديّ، والطريقة العلمية؟!**

أليس تاريخُ العلوم -كلـهـا- كذلك -ليس- فقط- علمَ الحديث-؟!

وهل مطلوبٌ من المتأخرين**(!)** -وقد تلقَّوُا المنهجَ من المتقدّمين- أكثرُ مِن **الأخذ** بأقوالهم، **والتسليم** بإمامتهم، **والتشييد** لبنائهم، **والاجتهاد** في نُصوصِهم**؟!**

فـ(**المتأخِّر يصرِفُ ذهنَه إلى** تنقيحِ ما قالوه، وتبْيينِ ما أجْملوه، وتقْييدِ ما أطْلقوه، وجَمْعِ ما فرَّقوه، واختصارِ عباراتِهم، **وبيانِ ما استقرَّ عليه الأمرُ مِن اختلافاتهم**) -كما سيأتي- قريبًا من تقريرِ بعض العلماء- إن شاء الله-.

وهو -عَيْنُه- ما صنعه -**في علـــوم الحـــديث الاصـــطلاحيةِ**- أئمتُنا الكبار: الخطيب، وابنُ الصلاح، وابن حجر -ومَن شاكَلهم- **ممّـــن يـــصفُهم المفرّقون(!) بـــ(المتأخرين!) -تقليلاً من شأنهم! وتزهيدًا بمكانتهم!!**

وأكثرُهم -**والله**- لو كانوا بين يدَي أولئك الأئمةِ: **لَمَا قَبِلوهم لِبَرْيِ أقلامِهم!**

..أما دعوىٰ (**تباين المنهج**) -بين المتقدّمين والمتأخرين- بسبب (**الترتيب!!**) -فضلًا عن غيره-؛ فهو ما لا/ لن= يستطيع الدكتور -**ولا غـــيرُه**- أن يأتوا بدليلٍ -**ولا أقول: أدلّة!**- عليه -ولا علىٰ غيره-: تُثبت أنّ مَن وصفوهم بـ(**المتقـــدّمين**) -زمنًا ومنهجًا- علىٰ حسب تفريقهم! -: (**لم يَخْلُ عصرٌ مِن الأعصار مِـــن إمـــامٍ يقومُ بواجب هذه الصَّنْعةِ..**) -منهم-!!!!!

أما التسلسلُ العلميّ الحديثيُّ المتوارَثُ عبرَ الدهور والقـــرون، والـــذي يقودُه العلماء الربّانيون، والحفّاظ الجامعون -دون تفريق ولا تشقيق!-؛ فهو -لا ريب- المنطبقُ عليه هذا المعنى -بغير اعتلالٍ ولا اختلال-، وهو -علـــى هذا -باليقين- نَهجُ (الفهم) الحقّ المأمون..

... والطلبُ لا يزالُ قائمًا!

وطلبٌ آخرُ ذو صِلةٍ -أُطالبُ به **المفرّقين!**- :

أن يسرُدوا (!) -لنا- أو **لغيرنـــا!**- أسماءَ العلماءِ النقّادِ -المتقدّمين زمانًا! المتأخّرين منهجًا! -حسب قِسمتهم الضِّيزىٰ!-؛ **فهل يستطيعون**- لئلا نقعَ (!) في اللَّبْس-!؟!

و..بالعَكْس!؟

٤ ⇦ تَمَنٍّ وتَأنٍّ :

كم كنتُ أَوَدُّ-واللهِ-أن تكون جهودُ المنتسِبين للحديث وأهلِه-جميعًا-، وعلىٰ طبقاتهم واجتهاداتهم -كافّةً-: مُوجَّهةً لردّ وصدّ تلكم **الغزواتِ الاستشراقيّة! الحداثيّة! العقلانية! الليبرالية ! الرافضيّةِ الشيعيّة = (الشيطانية!)**-وأفراخِ كُلٍّ-التي تَتْرىٰ!-مِن هنا وهناك وهنالك!-!

والتي تعملُ جاهدةً-ليلَ نهارَ-**ضِدَّ السنةِ النبويةِ ، وأهلِها، ودعاتِها**...

مُستخدِمةً **أَرخصَ** الأساليب ،**وأَقبحَ** العبارات ،**وأَمضى** الأسلحة.. **وأَنكى** الطرائق-تشكيكًا ، وتهكُّمًا ، وإساءةً-..

﴿عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ﴾-إن شاء الله-..

لكنْ؛لا نقولُ إلا: **قَدَرُ الله وما شاء فعل**..ولا حول ولا قوة إلا بالله..

وما أجملَ-في هذا السياق!-ما رواه الإمامُ ابنُ أبي حاتم في« الجرح والتعديل» (١/ ١ / ٣٥)عن الإمامِ عبدِ الرحمن بن مهديّ-رحمه الله-قال-:

(خصلتانِ لا يستقيمُ فيهما حُسنُ الظنّ: الحُكم، والحديث)-وقد حلّىٰ به الدكتور **حمزة المليباري** -وفقه الله- **الغلافَ الأخيرَ** لكتابه«نظرات **جديدة** في علوم الحديث»-!

ومِنه -هنا- أَنطلقُ...

○ **مِن منهجي في تأليف الكتاب:**

أكثرتُ -في كتابي-هذا-مِن **النقلِ عن أصحابِ دعوى التفريــقِ**-هـذه-أنفسِهم-سواءٌ في **إيــراد شــبهاتِهم!**أو في **الــردّ عليهــا** / عليهم ؛ وذلك لِأسبابٍ،أهمّها أربعةٌ :

☐ **الأول**: إقامة الحُجّة عليهم -**بأيديهم**-!

☐ **الثاني**: إثباتُ **تناقضاتهم**-بين بعضِهم البعض-!

☐ **الثالث** : إثبات الفجوة(!)-الكبرىٰ!-**بين النظرية والتطبيــق**-عند القوم-!

☐ **الرابع** : تنبيهُ القُرّاء الكِرام إلىٰ معرفتنا (!) **بتفاصيل أفكارِ** هـؤلاء! ووقوفِنا علىٰ **جُلّ كتاباتِهم**-أكثرَ مِن بعض المتنسبين إلىٰ منهجِهم-أنفسِهم-!-!!

والله الهادي إلىٰ سواء السبيل ، وهو بكلّ جميلٍ كفيل .

و..**حسبُنا الله ونِعم الوكيل.**

فـ...«**اللهُمَّ بِكَ أَحُولُ، وَبِكَ أَصُولُ**»[1]...

---

(١) رواه أحمد(٢٣٩٢٨)-عن صُهيب-.

٥ ⇦ بين المتقدّمين والمتأخّرين-في الزمان-إجمالاً-:

مِن المتقرّر عند كلِّ ذي بصيرةٍ ونظَر : أنّ (الله -عز وجلّ-ما أعطىٰ أحدًا من البَشَر مَوثِقًا مِن **الغلَط**، وأمانًا مِن **الخطأ** ؛ فَنَستنكِفُ له منها.

بل وصل عبادَه بالعجز، وقَرَنهم بالحاجة،ووصَفَهم بالضعف والعَجَلة ...

ولا نعلمُه خَصّ بالعلم قومًا دون قوم، ولا وَقَفَهُ على زمنٍ دون زمن، بل جعله مشترَكًا مقسومًا بين عباده، يَفتحُ للآخِرِ منه ما أَغلقه عن الأول، ويُنَبِّهُ الـمُقِلَّ فيه علىٰ ما غَفَلَ عنه المكثرُ، ويُحْييه **بمتأخِّرٍ** يتعقَّب قولَ **متقـــدِّم**، وتالٍ يعتبرُ علىٰ ماضٍ، وأوجب علىٰ كل مَن علم شيئًا أن يُظهِرَه وينشرَه..)-كما قال **الإمامُ الحافظُ اللغويّ المفسّر ابنُ قُتيبة**- المتوفىٰ سنةَ (٢٧٦هـ) -رحمه الله- في مقدمةِ كتابِه «إصلاح غَلَط أبي عُبيد في غريب الحديث» (ص٤٥)-.

* وقال العلامةُ اللُّغَوي المبرَّدُ[1]-المتوفىٰ سنة(٢٨٥ هـ)-رحمه الله- في كتابه «الكامل» (١/ ٢٨) :

(ليس **لقِدَم العَهْدِ** يُفَضَّلُ القائِلُ[وقيل:الفائلُ،أي:المخطئ]، ولا **لحِدْثانِــه** يُهتَضَمُ المُصيبُ ، ولكنْ : **يعطَى كُلٌّ ما يستحقُّ**).

---

(١) نَقل ابنُ خَيرٍ الإشبيلي في «فهرسته»(٢٩١) عن أبي بكرٍالْمُصْحَفِيِّ (المتوفىٰ سنة ٤٨١هـ) قولَه: (الْـمُبَرَّدُ : **بفـــتح الـــراء**، ولُقِّب بـ(الْـمُبَرَّدُ) ؛ لْحُسْنِ وَجْهِه؛ يُقَال: رجل مُبَرَّدٌ، ومُقَسَّمٌ، ومُحَسَّنٌ:إذا كان حَسَنَ الوَجْهِ)-**مع الإشارة إلى وجود مَن يضبطُها مِن العُلماءِ بالكسر**-..

* وقال الإمامُ ابنُ مالكٍ الأندلسيُّ-المتوفى سنةَ (٦٧٢هـ) -رحمه الله-في مقدّمة كتابه «تسهيل الفوائد» (ص٢)-:

(وإذا كانت العلومُ مِنَحًا إلهية، ومواهبَ اختصاصيّةً: فغيرُ مُستبعَدٍ أن يُدَّخَرَ لبعضِ **المتأخِّرين** ما عَسُرَ على كثيرٍ مِن **المتقدِّمين**.

أعاذنا اللهُ مِن حسدٍ يَسُدُّ بابَ الإنصاف ، ويَصُدُّ عن جميلِ الأوصاف).

* وقد عَقّب العلامةُ المرتضى الزَّبيديُّ -المتوفى سنةَ(١٢٠٥هـ) -رحمه الله- على كلام الإمام ابن مالكٍ -قائلًا-في «تاج العروس»(١/ ٩٣)-:

(والمعنى: **أن تَقدُّم الزمان وتأخُّرَه ليست له فضيلةٌ في نفسه**؛ لأن الأزمانَ -كلَّها- متساويةٌ، وإنما المعتَبر : الرجالُ الموجودون في تلك الأزمان:

-فالمصيبُ في رأيه ونقلِه ونقدِه: لا يضرُّه **تأخُّرُ** زمانِه الذي أظهَره اللهُ فيه.

-والمخطئ الفاسدُ الرأيِ ، الفاسدُ الفهمِ: لا ينفعُه **تَقدُّمُ** زمانِه.

وإنّما المُعاصَرةُ -كما قيل-حِجاب، **والتقليدُ المَحْضُ وَبَالٌ** على صاحبِه وعذاب).

*وقال الحافظُ ابنُ حجر-المتوفى سنة(٨٥٢هـ)-:(إنَّ اللهَ -تعالى- بقُدرِته- **يدّخر للمتأخِّر ما لم يقفْ عليه المتقدِّمُ**- وإن كان **يبذُل الوُسْعَ حين يطَّلِعُ**-..) -كما في «الجواهر والدرر»(٢/ ٧٤٠)-لتلميذه الحافظ السَّخاوي -رحم الله الجميع-.

* وقال العلامةُ ابن عابدين الحَنَفي- رحمه الله- في حاشيته « ردّ المُحتار

علىٰ الدُّرِّ المختار» (١ / ٩٧): (وأنت ترىٰ كُتُبَ **المتــأخِّرين** تفوقُ علىٰ كتبِ **المتقدِّمين** : في الضبطِ ، والاختصارِ ، وجَزالةِ الألفاظ، وجمعِ المسائل؛ **لأنّ المتقدِّمين كان مصرِفُ أذهانِهم إلى استنباطِ المسائلِ ، وتقويمِ الدلائل.**

فالعالِمُ المتأخِّر يصرِفُ ذهنَه إلى تنقيحِ ما قالوه، وتبْيينِ ما أجْملوه، وتقْييدِ ما أطْلقوه، وجَمْعِ ما فرَّقوه، واختصارِ عباراتِهم، وبيانِ ما استقرَّ عليه الأمرُ مِن اختلافاتهم...

... **وعلى كلٍّ؛ فالفضلُ للأوائلِ**).

٦ ⇦ مِن عواملِ فضلِ المتقدّم :

ونقيضُ هذا البيان العلميّ التأصيليّ (التاريخيّ)-بشموله-هو **محضُ التحكّم بمجرّد عموماتٍ** لا تُعين أصحابَها على إطلاقِ (بعضِ) دعاويهم!

نعم؛ **الفضلُ** (**بالجملة**) **للمتقدّم-بالعموم-**؛ لأسبابٍ ؛ منها :

أ- قُرب الوحي.

ب- شرف الزمان.

ج- زيادة الخير.

د- ووفرة العلم.

مِن أجلِ هذا نقول-مؤكّدين-بما يكاد يكون **أصلاً ننطلقُ منه**-:

(علىٰ طالبِ العلمِ أنْ يقفَ مع كلامِ الأئمة المتقدِّمين **موقــفَ المتأمِّــل**

المتفحِّص ، **وأن لا يردَّه لأول وهلةٍ** -وإنْ عارَض شيئًا مِن القواعدِ التي قد أدْركها ودرَسها-..)-كما قال الشيخ عبدُ العزيز الطريفي-سدّده الله-في «الفوائد الحديثية الألْف» (٥٤)-.

وهو ما تحفّظ به-علىٰ وجه الدقّة-الحافظ بدرُ الدين ابن **جماعة** في «المنهل الروي»- (ص٩٤-طبعة دار غراس)- :

(... **مع غلبة الظن** أنه (لو صحّ!): لَمَا أهملَه أئمَّةُ الأعصار المُتقدِّمة -لشدَّةِ فَحْصِهم واجتهادِهم-).

وقال الحافظُ ابن رَجَب في رسالته «فضل علم السلَف علىٰ عِلم الخلَف» (ص٦١): (وقد ابتُلينا **بجَهَلةٍ مِن النّاس** يعتقدون في بعضِ مَن توسّع في القول -مِن المتأخّرين- أنه **أعلمُ** ممّن تقدّم :

فمِنهم مَن يظنُّ في شخصٍ أنه أعلمُ مِن كل مَن تقدّم مِن الصحابة -ومَن بعدهم- لكثرةِ بيانِه ومقالِه-!

ومنهم مَن يقولُ: هو **أعلمُ** مِن الفقهاء المشهورين المتْبوعين!

وهذا تنقُّصٌ عظيمٌ بالسلفِ الصالحِ ، وإساءةُ ظنٍّ بهم، ونسبةٌ لهم إلىٰ الجهل وقُصورِ العلم).

أقولُ: فكيف الشأنُ-إذن-بمَن **تخايَل** ذلك في/ مِن=**نفسِه**؟!

... ذلك أَدْهَىٰ وأَمَرُّ!

وقال الدكتور علي الصيّاح في رسالته«المنهج **السليم** في دراسة

الحديث[المُعَلّ]» (ص٤٥-**نسخة الإنترنت**)-مُوصِيًا طلبةَ الحديثِ-بـ: (اتِّباع الأئمةِ المتقدّمين في تعليلهم للأخبار،**وعدم التسرُّع في الرد عليهم**...).

قلتُ:وهذا حقٌّ-لا ريب فيه-.

وقولُه:(**عدم التسرُّع في الردّ عليهم**):مهمٌّ-جدًّا-؛ فهو:

* يلتقي ما بيّنّاه مِن **وجوب التأنّي والتدقيق في كلامهم-قبل نقدِهـ/ـهم**-رحمهم الله-**أولاً**-.

* وينقضُ مزاعمَ (عصمة المتقدّمين**!**)-**الباطنة الخفيّة!**-،أو قُل:(نفي القول بتخطئتِهم) -**ثانيًا**-ولو **بفلسفةِ** الموقف في/ مِن=ذلك-**يمينًا وشمالاً**-**!**

* ومِن البابِ-نفسِه- :ما قاله الحافظ العلائي -رحمه الله- في رسالته «النقد الصريح لِما اعترض من أحاديث (المصابيح)» (ص ٢٤):

(**الحُكمُ على الحديثِ بكونه موضوعًا -مِن المتأخّرين- عَسِرٌ -جدًّا-** ؛ لأنّ ذلك لا يتأتّىٰ إلا بعد **جمعِ الطرقِ** ، **وكثرةِ التفتيشِ**، وأنّه ليس لهذا المتنِ سوىٰ هذه الطريقِ الواحدِ، ثم يكونُ في رواتِها مَن هو متّهمٌ بالكذب ، إلىٰ ما يَنضمُّ إلىٰ ذلك **مِن قرائنَ كثيرة**، يقتضي **للحافظِ المتبحِّر** الجزمُ بأنّ هذا الحديثَ كذبٌ.

ولهذا انتقد العلماءُ علىٰ الإمام أبي الفرَج ابن الجوزي في كتابه «الموضوعات» **توسُّعَه** بالحكمِ بذلك علىٰ كثيرٍ من الأحاديث ليست بهذه المَثابةِ..).

ثم قال (ص٢٧): (..ويجيءُ بعدَه **مَن لا يدَ له في علمِ الحديثِ** لِيقلِّدَه

فيما حَكم به مِن الوضع.

بخلافِ **الأئمّةِ المتقدّمين ؛ الذين مَنحَهم الله التبحُّرَ في علمِ الحديث، والتوسُّعَ في حِفظه:**

كشعبةَ ، ويحيىٰ بنِ سعيد القطّان، وعبد الرحمن بن مَهدي- ونحوِهم-.

ثم أصحابِهم ؛ مثل : أحمدَ بن حنبل ، وعليّ بن المَديني، ويحيىٰ بنِ مَعين، وإسحاقَ بن راهويهِ-وطائفةٍ منهم-.

ثم أصحابِهم ؛ مثل : البُخاري ، ومُسلم ، وأبي داود ، والتِّرمذي ، والنَّسائي.

وكذلك إلىٰ زمَن الدارَقُطني، والبيهقي - ممّن لم يجئْ بعدَهم مُساوٍ لهم بل-ولا مقاربٌ - رحمة الله علهم-.

فمتى وُجد في كلام أحدٍ من المتقدّمين الحكمُ على حديثٍ -بشيء- : كان مُعتمَدًا؛ لِمَا أعطاهم الله مِن الحفظِ العظيمِ، والاطّلاعِ الغزيرِ.

وإنِ اختَلف النقلُ عنهم: **عُدل إلى الترجيح..**).

...ومع ذلك ؛ **فقد تعقّبه الحافظُ الزَّرْكشي** -رحمه الله- في كتابه «النكت علىٰ ابن الصلاح » (٢/ ٢٦٧) - بقوله-:

(**وَفِيمَا قَالَه نظرٌ** ؛ فقد حَكم جمعٌ مِن **الْمُتَقَدِّمين** علىٰ أَحَادِيث بِأَنَّهُ :(لَا أصل لَهَا) ، ثمَّ وُجد الْأَمر **بِخِلَاف ذَلِك** ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ .

فَيَنْبَغِي أَن يُقَال: **إِنَّه يُبْحَث عَن ذَلِك ، وَيُرَاجَعُ مَن لَهُ عنايةٌ بِهَذَا الشَّأْنِ ،**

فَإِن لم يُوجد عِنْدهم مَا يُخَالف ذَلِك : **اعْتُمِد** –**حِينَئِذٍ**–..).

(والمفيدُ في نَصّ كلامِ الزركشيِّ –هذا– :

– أنّ **المتأخّر عالمٌ بفضلِ المتقدّمِ** ، ومرتبتِه، واجتهادِه ،في النقد.

– **وأنّ المتأخّر –في نظرِته لاجتهادِ المتقدّم –في النقد–: يعرفُ ما يَخرجُ مِن رأسِه.**

فليس هو **ساذجًا**– كما يصورُه أولئك المفرّقون !–)–مِن تنبيهاتِ الأخ الدكتور رياض الطائي–حفظه الله–.

٧ ⇦ الصوابُ حق لصاحبه-كائنًا مَن كان-:

...ولكنّ هذا–كلّه–لا يَقْضي–قَطُّ–بأن يكونَ **الصوابُ**–في مسائل العلوم–قاطبةً–**دائمًا وأبدًا !**–حليفَ كلّ **فردٍ فردٍ** من المتقدّمين–فيما يَرَوْنه،أو يقولونه–رحمهم الله–؛لا لشيء..إلا **لكونهم متقدّمين**–حَسْبُ–!

فهو–إذن–فضلٌ –علىٰ جليلِ قيمتِه،وجميلِ اعتباره– لا يُجيزُ لأيّ أحدٍ –كائنًا مَن كان– أن يمنحَهم –بسببه–**أيَّ نوعٍ كان مِنَ العصمةَ**–تحت أيّ ظرفٍ!–**لا بلسان (الحال)!ولا بلسان المقال** –!

فهم **بَشَرٌ كالبَشَر**–رحمهم الله–جميعًا–وإن كانوا **الأفضلَ والأحسنَ**–:

أ–ففي «حديث عليّ بن الجعد»(١٥٤٩)–لأبي القاسم البغَوي–بسنده– إلىٰ شُعبةَ بنِ الحجّاج–أميرِ المؤمنين في الحديث–في عصرِه–،قال:(سَمِعْتُ

مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ: وَاحِدًا **نَسِيتُهُ**، وَآخَرَ **شَكَكْتُ فِيهِ**، وَوَاحِدًا حَفِظْتُهُ)!

ب-قال الإمامُ ابنُ عبد البرّ القُرطُبيّ في كتابه «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»(١/ ٣٦٦) -في مَعرِضِ استدراكِه علىٰ روايةٍ للإمام سفيان الثوري-رحمهما الله-:(... وَإِنْ كَانَ إِمَامًا عَظِيمًا فِي هَذَا الشَّأْنِ؛ **فَالْغَلَطُ لا يَسْلَمُ مِنْهُ أَحَدٌ**، وَالْكَمَالُ لَيْسَ لِمَخْلُوقٍ.

وَكُلُّ أَحَدٍ يُؤْخَذُ مِنْ قولِه ويُترَك **إلا النبيّ** -صلىٰ الله عليه وسلم-).

ج-وفي «سير أعلام النبلاء»(١١/ ٥٠٤) -للحافظ الذهبي-:(قَالَ أَبُو عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيُّ: قُلْتُ **لابْنِ خُزَيْمَةَ**: لَوْ حَدَّثَ الأُسْتَاذُ عَنْ مُحَمَّدِ بنِ حُمَيْدٍ؛ فَإِنَّ **أَحْمَدَ بنَ حَنْبَلٍ** قَدْ أَحسَنَ الثَّنَاءَ عَلَيْهِ؟

قَالَ: **إِنَّهُ لَمْ يَعْرِفْهُ**، وَلَوْ عَرَفَه -كَمَا عَرَفْنَاهُ-: لَمَا أَثْنَىٰ عَلَيْهِ أَصْلًا).

...وأمثالُ هذا **كثيرٌ**-عنهم،ومنهم-وقوفًا علىٰ الحقّ،ورجوعًا عن ضدّه- مع **علوِّ** كعبِهم ، **ورِفعة** منزلتِهم.

وقد تقدّم ذِكر صور وأمثلةٍ أخرىٰ (١٠-١٢) .

٨ ⇦ مِن استدراكات علماء الحديث -بعضهم على بعض-:

أ-قال الإمام الدارقطني في كتابه «رؤية الله» (١٥٧):(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَلْمَانَ بْنِ الْحَسَنِ: ثنا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ شَبِيبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ الْمَدِينِيَّ، يَقُولُ: حَدَّثَنَا بَهْزُ بْنُ أَسَدٍ:حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، **عَنْ ثَابتٍ، عَنْ أَنَسٍ**، قَالَ: «كُنَّا نُهِينَا فِي الْقُرْآنِ أَنْ نَسْأَلَ عَنْ شَيْءٍ، فَكَانَ يُعْجِبُنَا أَنْ يَجِيءَ الرَّجُلُ -مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ- الْعَاقِلُ، فَيَسْأَلُ رَسُولَ اللهِ-صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-».

قَالَ عَلِيٌّ: قَالَ بَهْزٌ: فَحَدَّثْتُ بِهَذَا الْحَدِيثِ حَمَّادَ بْنَ سَلَمَةَ، فَقَالَ: **هُوَ مُرْسَلٌ**، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ الْمُغِيرَةِ -يَعْنِي: **أَسْنَدَهُ**-؟!

قَالَ عَلِيٌّ- يَتَهَدَّدُهُ لِسُلَيْمَانَ!-: (**صَحَّ ، صَحَّ، صَحَّ**) ، أَيْ: هُوَ ثِقَةٌ..).

ب-وفي «تاريخ بغداد»(١٢/ ٣٣):(أَنْبَأَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْكَاتِبُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُسْلِمٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مِهْرَانَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو عَبْدِ اللهِ عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الْعَطَّارُ -بِالرَّيِّ-، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ أَبُو عَبْدِ اللهِ الْبَغْدَادِيُّ، قَالَ:

رَأَيْتُ أَبَا زُرْعَةَ الرَّازِيَّ دَخَلَ عَلَىٰ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَحَدَّثَهُ، وَرَأَيْتُهُ قَدْ مَجْمَجَ[1] عَلَىٰ حَدِيثٍ كَانَ حَدَّثَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ

---

(١) قال أبو منصور الأزهري في «تهذيب اللغة» (١٠/ ٢٧٨):(قَالَ شُجاعٌ السُّلَميُّ: يُقَال: مَجْمَج =

سَالِمٍ، عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ -صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- :(كان إِذَا سَجَدَ جَافَىٰ بَيْنَ جَنْبَيْهِ).

وَقَدْ مَجْمَجَ عَلَيْهِ أَحْمَدُ.

فَقَالَ لَهُ أَبُو زُرْعَةَ: أَيُّ شَيْءٍ خَبَرُ هَذَا الْحَدِيثِ؟

فَقَالَ: **أَخَافُ أَنْ يَكُونَ غَلَطًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -**، وَذَلِكَ أَنَّ سُفْيَانَ قَدْ حَدَّثَ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، أَنَّهُ: (كَانَ إِذَا سَجَدَ جَافَىٰ بَيْنَ جَنْبَيْهِ).

فَقَالَ لَهُ أَبُو زُرْعَةَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ ، **الْحَدِيثُ صَحِيحٌ**.

فَنَظَرَ إِلَيْهِ.

فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْبُخَارِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا رِضْوَانُ الْبُخَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ -صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-:(كَانَ إِذَا سَجَدَ جَافَىٰ بَيْنَ جَنْبَيْهِ).

وَحَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَىٰ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ الصَّنْعَانِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ-صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- (كَانَ إِذَا سَجَدَ جَافَىٰ بَيْنَ جَنْبَيْهِ).

=

بِي :إِذا ذَهَبَ بك فِي الكَلاَمِ مذهبًا علىٰ غَيْرِ الاسْتِقامةِ، ورَدَّكَ من حالٍ إِلَىٰ حالٍ)..

فَقَالَ أَحْمَدُ: هَاتِ الْقَلَمَ إِلَيَّ، فَكَتَبَ:(**صَحَّ، صَحَّ، صَحَّ**)-ثَلاثَ مَرَّاتٍ-).

ج-وقد قال العلامة المعلّمي-في معرِض كلامه عن الإمام الحاكم النيسابوري-واجتهاداته- في «التنكيل»(٢/ ٦٩٣):(...**حالُه في ذلك كحالِ غيرِه من الأئمة العارفين: إن وقع له خطأٌ؛ فنادرٌ- كما يقعُ لغيره-.**

والحُكمُ في ذلك : اطِّراحُ ما قام الدليلُ على أنه أخطأ فيه، وقَبولُ ما عداه-والله الموفق-)-وسيأتي كلامُه-رحمه الله-تامًّا-قريبًا-(ص٦٠)-.

٩ ⇦ مِن النتائج السلبيّة لدعوى التفريق-المحدَثة-:

يكفي ذاك التفريقَ المدّعى- بين منهج المحدّثين المتقدِّمين والمتأخّرين -في الحديث وعلومه- سُوءًا وبلاءً-:أنه -**شاء مَن شاء!وأبى مَن أبى!**- سبيلٌ إلى **عزل أولِ هذه الأمة عن آخرِها!** وهَدْرٌ لجهود **علماءِ عشرة قرون** -بناءً على تصوُّرٍ **منحرفٍ**(!)؛ مؤدّاهُ : **انحرافُ** منهجِهم العلميّ الحديثيّ-!!

إن كنتَ لا تدري فتلك **مصيبةٌ** أو كنتَ تدري **فالمصيبةُ أعظمُ!**

نعم؛ بعضُ الـمُتذاكِين (!) - مِن أصحاب هذه الدعوى الفاشلة-:**يُنكِر** -جدًّا-أن يكونَ-هو!-ممن يردّ (جهود)علماء الحديث المتأخرين!أو يُهْدِرُها!!

فتراه (!) يدندن-بين الحين والآخر-على أهمية كتبهم ومؤلّفاتهم،**والانتفاع بها**،والاستفادة منها!! وأنّ كتبَ (المصطلح)-التي ألّفها المتأخرون-هي **البوابةُ(!)** لفهم علوم المتقدّمين! و..و..و..-إلخ-:

مِن ذلك: ما أقرّ بـه-(**نظريًا!**)- الأخ الـدكتور عبدالـسلام أبـو سـمحة في رسالته الدكتوراه «معرفـة أصـحاب الـرواة ،وأثرهـا في التعليـل..»(٢/ ٩٧٥) -بقولِه-: (الإقرار **بالجهود العظيمة التي قدّمها المحدّثون** خدمةً للسنة النبويـة في **مختلف فروع علم الحديث**، فتكاملـت جميعُهـا : لتقـدّمَها للأمّـة -**في مختلــف الأزمان**-غَضّةً طريّةً -كما قالها أو فعلها النبيُّ-صلى الله عليه وسلم-)!!!

وهذا-كلُّه-**مع عدم الاعتذار**!-تلبيسٌ-؛ فكأنّ تلكم(**البوّابة!**)-مِن حيث **الواقعُ**-مخلوعة! وأنّ هاتيك (**الجهود!**)-مِن حيث **التطبيقُ**- مقطوعةٌ ممنوعة-!

وما ذلك كذلك إلا لأنّ فحوى **كلامِهم** ، **وتفريقِهم**- ونتائجَ كُـلٍّ- تـؤدّي إلى هذا **المعنى العكسيّ**-يقينًا-عرَفوا أم لم يعرفوا-!

وهو الحالُ **الواقعيُّ المنظورُ** -الآنَ-لكثيرٍ مِن هؤلاء-غفر الله لهم-!والـذي يدلُّ عليه مثلُ قولِ الدكتور أبو سمحة- وقد نقلتُه -قريبًا -في كتابِه«الحـديث المنكَر..»(ص١٩): (الناظر في مسيرة الحديث النبـوي-**عبرَ قرونه المتلاحِقــةِ**- يرى أنّ **المحدّثين**-على اختلاف أزمانِهم-ساروا في **اتجاهَين اثنين**..)!!

ولعلّه **استحى** -سدّده الله- أن يقول-والحياء **مِن** الإيمان!-:

سارت مُشَرِّقةً وسِرْتَ مُغَرِّبًا   شَتّانَ بين مُشَرِّقٍ ومُغَرِّبِ!!

فها نحن ذا قد قلناها عنه...

١٠ ⇦ يُناقضون الأئمةَ المتأخّرين ،
وهم لهم/عندهم = أسَراء :

وكشفُ تلبيسِهم مِن وجوهٍ ؛ أهمُّها اثنان:

☐ **الأول** : أنه-وأمثالَه-**حقيقــةً**-لا يـستطيعون مغـادرةَ (جهـود)علـماء الحديث المتأخرين!

بل لا يستطيعون إلا الانطلاقَ **منها**،والصُّدورَ **عنها** -ولا بد-!

فمَن ذا-مِن هؤلاء-يَستغني عن تحريـراتِ **المِـزّي** في«تهذيبـه»،و«تُحفتـه»، وتحقيقات **ابن تيميّةَ** في مصنَّفاته وفتاويه، وتنكيتات **مُغُلْطاي** في «إكماله»،وعِلـم **ابن حَجَر** في«فتحه»،و«إصابته»-، و..و..-وأمثال هؤلاء **الأكابِر**-..

وهم-أجمعون-إلى هنا..-مُقِرّون بهذا..لا يستكبرون!

وهل يستطيعُ أحدٌ-مـا-أن يَـتعلّم-ولا أقـول:**يُعلّــم**!-(علـومَ الحـديث ومصطلَحَه) دون الإفادةِ من «النُّكت على ابن الصلاح»-للحافظِ ابن حجـر-، و«**فتح المغيث**»-للسَّخاوي-، و «**تــدريب الــراوي**»-للسُّيوطي-، و.. و.. -﴿وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾!-؟!

(**تنبيه**): مِن العَجيب-جدًّا-بمناسبة ذِكـر الحـافظ **مُغُلْطاي**-أنّ الـدكتور **بشار عواد معروف**-غَفر الله له-يصفُه- في بعضِ لقاءاتِـه العَلَنيّـةِ (المتلفَـزة)- بـ(**زَعارّة الخُلُق**) !!

فأقولُ: حتى لو كان الحافظ **مُغْلْطاي** كذلك-حقًّا-؛ فذا شأنٌ ليس له صِلةٌ بعلومِه ومَعارِفه!

فَلِمَ هذا-**بالله عليكم**- والدكتور بشّار-وفقه الله-ينقلُ-**مستفيدًا**- مِن كتاب **مُغُلْطاي**- «الإكمال»- في حواشِيه على«تهذيب الكمال»-قريبًا مِن **ثلاثةِ آلافِ نقلٍ**!!!-؟!

☐ **الوجه الثاني**: أنّ حقيقةَ موقفِهم-ونتيجتَه،ومآلَه-هو **الرفضُ** لِمَا وصفوه بـ(**منهج المتأخرين**)-وهو الأكثرُ سوءًا-، **وعدمُ قَبولـه** - **والحكمُ ببطلانه**-طبعًا ضمنَ خطوط وخيوط هم قنّنوها! ونسَجوها!-**مِن عند أنفسِهم** -يأخذون منهم ما يريدون!**ويجرّدونهم** وقتَ ما يشاؤون!-!

لكنّ البعض(!)-منهم-**يتلاعبُ بتجميل الألفاظ** -**وتحسينِها!**- لِتسريبِ هذه الدعوى الفاشلة ! وتمريرِها-بِوضعِ أحابيلَ (**ديبلوماسية!**)-ناعمةٍ! - لقَبولها-!

ولكنّ **الحقيقةَ المُرّةَ** :أنّ هذا التهميشَ ، والعَزْلَ ، والتبايُنَ ؛ هو : نسفٌ لجذورِ جهودِ مِئات السنين مِن أعمالِ علمائنا المتأخرين! وتحقيرٌ لِشأنهم-مهما لُوِّنت(!) العبارات ، وزُيِّنت (!) الألفاظ-:

* فإنْ نَفَى المفرّقون-مِن المعاصرين-**ولا يوجد غيرُهم**!- ما ادّعيتُه عليهم-ها هنا-، وقبلوا (**منهجَهم**)-رحمهم الله-نظريًّا وتطبيقيًّا -جاعلين الصوابَ هو المرجّحَ في سائر المسائل الحديثيّة-:فذلك ما نبغي-واللهِ-؛ فإنّ هذا

هو السبيلُ (العلميّ=العمليُّ)-الوحيدُ- **لإنهاءِ هذا الصراع** (!)-المفتعَل!- الذي يكاد تاريخُه يَصِلُ-اليومَ-إلى **ربع قرن!**

* وإن رجعوا إلى **المراوَغة! والتلاعُب بالألفاظ!** و..و..فها نحن لا نزالُ في **أول مِشوار الردّ عليهم!والنقد لهم !!**

ولن ننسى المثَلَ العربيَّ-القديمَ-المشهورَ-بل نذكّرُهم به**!!**-:(**لا تنظروا إلى دموعِ عينيه، ولكنِ انظروا إلى عملِ يديه!**)!

١١ ⇦ الموقف الحقّ مِن حقّ الخَلق :

أمّا نحن-**مُستعيذين بالله مِن شرور أنفسنا وسيّئات أعمالِنا**-؛فنكرّرُ مع الحافظ الربّاني ، شيخِ الإسلام الثاني الإمام ابنِ قيّم الجوزيّة-رحمه الله-قولَه-في مسائل العلم-جميعًا-بغير تفريق ولا تشقيق- في كتابه «طريق الهجرتين وباب السعادتين» (ص٣٩٣)-:

(عادتُنا في مسائل الدين -كُلِّها -دِقِّها وجُلِّها -:

*أن نقولَ بموجَبها.

* ولا نضربَ بعضَها ببعضٍ.

* **ولا نتعصّبَ لطائفةٍ على طائفة.**

بل:

* **نوافقُ كلَّ طائفةٍ على ما معها مِن الحق.**

* ونخالفُها فيما معها مِن خلاف الحقّ.

* لا نستثني مِن ذلك **طائفةً** ولا **مقالةً**.

ونرجو مِن الله أن **نحيا** على ذلك، **ونموتَ** عليه ، **ونلقى** اللهَ به.

ولا حول ولا قوة إلا بالله).

قلتُ: وخلافُ هذا التأصيل الجليل هو **التناقضُ**-بعينِه-!**والتقليدُ**-بقَرْنِه-!!

١٢ ⇦ فاتحةُ القول: كلمةٌ للإمام ابن باز - بامتياز -:

ومما يَعضُدُ ذلك-ويقوّيه-فيما نحن فيه-تمامًا-: كلامُ سماحةِ أستاذنا العلامة الشيخ **عبد العزيز بن عبدالله بن باز**-رحمه الله-تعالىٰ-**وهو مِن أجَلِّ أئمة السنة والحديث-في العصر الحديث** -كما في «فتاوى نور على الدرب»(٢٨/ ٤٨-٤٩)-له-:

- فقد سُئل -رحمه الله-: إذا عُرف عن أحدِ السلَف بأن قال: هذا الحديث ضعيفٌ، ثم جاء أحدُ **المتأخّرين** ، وقال: بل إنّ هذا الحديث صحيح؛ **فكيف يكون التصرُّف -حينئذٍ-**؟

- **فأجاب الشيخ**: في الغالب: أنّ **هذا يُعرَف بالأدلة**:

قد يُضَعِّف بعضُ الأئمة **المتقدّمين** بعضَ الأحاديث؛ لأنّه ما بلغه عنها طرقٌ أخرىٰ، ويأتي غيرُه -بعدَه بسنواتٍ -أو بقرونٍ- فيجدُ الحديثَ له **طرقٌ أخرى جيدةٌ**، **فيصحّحه** مِن أجل الطرق الأخرىٰ **التي لم تبلُغ ذلك العالمَ** الذي ضعّفه.

و**قد** يكونُ العالم ضعّفه **بعلّة، فزالت** العلّة.

و**قد** يكون العالمُ ضعّفه لأن فيه مدلِّسًا، فاتّضح -**مِن طريق آخـــرَ**- أن المدلِّس صرّح بالسماع.

و**قد** يضعِّفه -مِن طريق آخر- وهو أنه منقطعٌ، فيأتي -**مِن طريق آخـــرَ**- ليس فيه انقطاعٌ، فيصحّحه عالمٌ آخرُ؛ **لزوال العلةِ** التي أَعَلَّ بها ذاك العالمُ- **وهكذا ما أشبه ذلك**-.

- **سؤال**: إذًا ؛ القولُ الصحيحُ- الذي تميلون إليه -يا سماحة الشيخ-: أنه يجوزُ تصحيحُ الأحاديثِ الضعيفةِ -إذا ثبت أنها صحيحةٌ -: **حسب الموازين العلمية؟**

- **الشيخ**: هذا هو الواقعُ بين أهل العلم: **قد يضعّف بعـــضُ العلمـــاء في القرن الثاني -أو الثالث- بعضَ الأحاديث ، ثم تُوجَدُ صحيحةً بأسانيدَ أخرى عَرفها أهلُ العلم -بعدَه-)**...

مع إدراكي(!)-جيدًا-أنّ إخواننا **المفـــرّقين**-هداهم الله- لا يعترفونَ بالمنهج الحديثيّ للشيخ **ابن باز** !!علىٰ اعتبار أنه علىٰ **منهج المتأخرين!!-!**

وقال العلامة الشيخ عبد الكريم الخُضير -حفظه الله -تعالىٰ-في «تحقيق الرغبة في توضيح النُّخبة»(ص١٤):

(إذا كان كبارُ الأئمة في عصرِنا- وقبلَه- **كـــسماحةِ شـــيخِنا العلامـــة عبدالعزيز بن باز، ومحدِّث العصر الشيخ ناصر الدين الألباني** -رحمهما الله -

قد اعتمدوا كثيرًا علىٰ قواعدِ المتأخّرين[(١)]؛ فكيف بمَن دونهما بمراحلَ **!**؟

وليست **قواعدُ المتأخرين** قواعدَ كلّيةً لا يَخرُجُ عنها أيُّ فرعٍ مِن فروعها !

بل هي **قواعدُ أغلبيّةٌ** ، يَخرُجُ عنها بعضُ الفروع -**كغيرِ هذا العلم مِن العلوم الأخرى**-).

١٣ ⇦ تناقضٌ ظاهرٌ مِن المفرّقين ، وكشفُه :

ومِن أَدلّ دليلٍ علىٰ **تناقضهم**-في هذا الباب الكبير(**!**) الذي هم شرّعوه**!** -لو كانوا يتفكّرون**!**-:

أَنّ جُلَّ استدلالاتِهم على تقديم منهج المتقدمين-**بحسب تخيُّلهم!**-على منهج **المتأخرين**-بحسب تفريقهم المدَّعى**!**-:إنما **هي استدلالاتٌ بالنقلِ عن عددٍ من العلماء المتأخرين** -كالذهبي،والعلائي،وابن حَجَر، وابن رَجَبٍ -وأمثالِهم- **في فضل المتقدمين** ،وسَعة علومهم ، وجليلِ مكانتهم-**!!**

وهذه **مقدمةٌ مضبوطة**..لنتيجةٍ **مغلوطة!!!**

وبيانُ ذلك مِن وجوه:

---

(١) المقصودُ بقول فضيلةِ الشيخِ الخضير: (**قواعدُ المتأخرين**): القواعدُ التي تَسلسل القولُ بها **من المتقدّمين إلى المتأخّرين**-بغير انقطاعٍ ولا إعضال-.

وستأتي إشاراتٌ أخرىٰ-متنوّعة ومتعدّدة-إن شاء الله-**تأصيلاً لهذا المنهج الحقّ الصحيح -الواحد-**.

☐ **الأول**-مَن أخذ منهم -أو عنهم- **الإجمال**؛ فلْيأخذ منهم **التفصيل** ، وعنهم التطبيق-وهو الأحرى-.

☐ **الثاني**-مَن خطّأهم في **التفصيل** والتطبيق؛ فأَوْلى أن يَقبلَ تخطئتَهم في **الإجمال**!

بل هي -هكذا- تخطئةٌ أقربُ إلى الصواب-إنْ كان ولا بُدّ!- مِن تخطئة التفصيلِ والتطبيقِ!

ورحم الله الإمامَ ابنَ القيّم-القائلَ-في«الكافية الشافية»(ص٥٢):

فعليك **بالتفصيلِ** والتمييزِ فالْـ   إِطلاقُ **والإجمالُ** دون بيانِ

قد أفسدا هذا الوجودَ وخبّطا الْـ   أَذهانَ والآراءَ كلَّ زمانِ

☐ **الثالث**-لم تَصِلنا علومُ **المتقدّمين** إلا عن طريق **المتأخّرين**-وبالتسلسل المنضبِط-بلا خُروم**!ومن غير انقطاع ولا إعضال!**-وهنا التقسيم **زمانيٌّ**-لا غير-!

☐ **الرابع**- يقال لأولئك المستدلّين على فضل **المتقدّمين** بالنقل عن **المتأخّرين**:

هل طبّق هؤلاء **المتأخّرون** ما عرفوه ونبّهوا عليه من فضل منهج **المتقدّمين** -أولئك-، أو لم يُطَبّقوه؟!

* فإن طبّقوه؛ **فقد انتهى الإشكالُ** -مِن جَذرِه وأَساسه-!

* وإن خالفوه (!)..فنسألُ:

هل خالفوه :

-**بعلم؟!**

-**بجهل؟!**

-**بكَيد؟!**

* فإن كانت الأُولى ؛ **فقدِ انتهى الإشكالُ**-كذلك-مِن جذرِه وأساسِه! -ولو قالوا:**اجتهادًا**-!

* وإن كانت الثانيةَ -أو الثالثةَ-؛**فهذا نقضٌ منهم-وبأيديهم!**-على الحجةِ (**الوحيدة!**)-والمتهافتة!-التي بَنَوا عليها مذهبَهم في دعوى التفريق-**الفاشلة**-!

... إلا أن يقولوا-وراءَ هذا -كلِّه!-: إنما نُورِدُ عباراتِهم لِنُحاكمَهم بها ! مِن بابِ (**مِن فمِك أُدينُك**)-فهي القاصمةُ!-!!

١٤ ⇦ وخلاصةُ القول :

هي إحدى اثنتين-لا غير-:

أ-أنّ توالي العلماء والمحدِّثين-عبر أكثر مِن **عشرة قرون!**-على نَسَقٍ واحدٍ-مِن غير انخرامٍ-هو الدليلُ (!) على أنهم هم(!) مَن أوجد (!) هذا **التفريق!**

وهو تفريقٌ-في أصلِه-**ذهنيٌّ**، **وليس حقيقيًّا**-لِما مضى ذِكرُهُ -**مرارًا**- مِن أسبابٍ-!

مع عدم نسيانِ بعضِ التنبيهاتِ العلمية -مِن بعض العلماء (المتـأخّرين) -على وجود فوارقَ معيّنة (متأخّرة) بين ما سَمّوه: (منهج الفقهــاء)، مــع (منهج أهل الحديث)!

وهو بابٌ غيرُ الذي نحن فيه!

ب-أو أنّ بعضًا مِن أساتيذِ **القرن الرابعَ عشرَ** -بمَن فيهم مِن **دكــاترة!**- هم المُحْدِثون له!؟

...ولا سبيل إلى القول الأول..**ولا دليل**-لا في كثيرٍ ولا في قليل!-.

فلم يبق إلا القولُ الآخَر-الآخِر-!

١٥ ⇦ هل يوجد حدّ(!)-زماني- بين المتقدّمين والمتأخّرين:

وابتداءً: أَذكرُ تناقضَهم **الكبير**-بل اضطرابَهم **الأكبر**- في أصلِ دليلِ دعوى التفريق المنهجي-تلك-بعد أن أعياهم(!)وضعُ **الحـدّ الزمـاني** الفاصل بين (**المتقدمين**)، و(**المتأخرين**)-!

أ-فقد ذكر الدكتور **حمزة المليباري** -في كتابه :«نظرات **جديـدة** في علـوم الحديث»(ص١١): (أن المسيرة التاريخية للسنة النبوية **يتعـيّن تقـسيمُها** إلى مرحلتين زمنيتين كبيرتين ، لكلٍّ منهما معالـمُها، وخصائصُها المميزة ، وآثارُها المختلفة .

-فأما **الأولى**: فيمكن تسميتها بـ :(**مرحلة الرواية**)، وهي ممتدّة من عصر

الصحابة إلى نهاية القرن الخامس الهجري -تقريبًا -..

-وأما المرحلة **الثانية** :فيمكن تسميتُها بـ:(**مرحلة ما بعد الرواية**) ، وفي هذه المرحلة آلت ظاهرةُ الإسناد والروايةِ المباشرة إلى التلاشي ؛ لتبرز مكانَها **ظاهرةُ الاعتمادِ على الكتب** التي صنفها حُفّاظُ (**المرحلة الأولى**)،وتقليدُهم فيها)**!**

... ثم كرّر هذا الوصفَ -واصفًا (**المرحلةَ الثانية**) بأنها:(**فترة انعطاف وتحوّل من مرحلة إلى مرحلة أخرى**..)**!**

ب-وأما في كتابه«**الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها**» (ص٢١٩-ط٢)؛ فقد جعل الإمامَ أبا عبدالله الحاكم النيسابوري(٤٠٥هـ)، والحافظَ أبا بكرٍ البيهقي(٤٥٨هـ) مِن (**نقّاد الحديث**) -واصفًا البيهقيَّ (ص٥٧-ط٢) بأنه: (**خاتمة المتقدّمين**)-.

ج-وأمّا الشيخ عبدالله السعد-وفقه الله-في كتابه «كيف تكون محدِّثًا؟» (١/ ٥) فقد جعل حدَّ (**المتقدّمين**) إلىٰ الدارقطني- المتوفّىٰ سنةَ (٣٨٥هـ) -رحمه الله-**!**

وها هنا سؤال..بل اثنان:

١-هل الدكتور **المليباري** لا يزال **على رأيه** في اعتبار الحاكم والبيهقي مِن (**نقّاد الحديث المتقدّمين**)**؟!**

أم أنه **غيّر وتغيّر؟!**

٢-و..ما رأيُ **بقية (المجموعة)؟!**

هل هم (!) مثلُه ومعه!

أم بخلافِه ونقيِضه!؟

وما سبق بيانٌ جليٌّ على **اضطرابِهم** في أصول الفهم لهذه المسألة ، المُنْتِج لخلل التطبيق!

(**تنبيه**):مِن العَجيب-جدًّا-بمناسبة ذِكر الإمـام **الحاكم النيسابوري**-أنّ الدكتور بشار عواد معروف-وفقه الله لمرضـاته-يقـول فيـه -في بعـض لقاءاتـه العلَنيّةِ (المتلفَزة) -: (**إني أكرهُه**)!!

وهذه-تالله-**باقعةٌ** عظمى! **وطامّةٌ** كبرى!!

و..ربّما - ربّما- يكونُ **الواقعُ** أشملَ وأوسعَ ؛ بـأن يكـونَ **الدكتور بـشّار** -سدّده الله- قدِر **وأَظهَر!** وغيره عجَز **وأَضمَر!!**

وإننا لَنسألُ الدكتور بـشار-غفر الله له-:هل أنـت **تكرَهُ الإمامَ الحاكمَ** مِـن أجلِ كتابِه «**المستدرك**» (!)-وما قيل فيه!-، أم لذاتِه، وسائرِ مصنّفاتِه؟!

و..كلاهما **غيرُ علميّ**-ألبتّة-!

وسببُ **بُروز** هذ السؤالِ-هكذا!-:ما اعتدناه مِن القـوم(!)-هـداهم الله- **مِن تجزئة المجزَّإ** ؛ حتى بتقطيع أوصـالِ **القرن الواحـد** -أحيانًـا-إلى **متقـدّمين ومتأخرين!**

بمعنى:أنّ علماءنا -عندهم!-**متناقضون،مضطربون**-دائـمًا-؛فـضلًا عـن **اعتلال** منهج الأكثرية منهم!

وقد قال العلامةُ المعلّمي في«التنكيـل»(٢/ ٦٩٣)-أثناءَ **كلامٍ طويلٍ** -لـه- عن أسبابِ وقوعِ الخلَلِ في «المستدرك»-: (...**ذِكرُ العلماء للحاكم بالتساهل**: إنما يخصُّونه بـ «**المستدرك**»؛ فكتبُه في الجرح والتعديل **لم يغمزْه** أحدٌ بشيء ممّا فيها -فيما أعلم-.

وبهذا يتبيّن أن التشبُّث بما وقع له في «**المستدرك**»- وبكلامِهم فيه لأجلِه- :

-إن كان **لإيجابِ التروِّي** في أحكامِه التي في «**المستدرك**»: **فهو وجيهٌ**.

- وإن كان **للقدح في روايتِه**، أو في أحكامِه في غير «**المستدرك**»- في الجرح والتعديل-ونحوه-: **فلا وجهَ لذلك**.

بل حالُه -في ذلك- كحالِ غيرِه من الأئمة العارفين: إن وقع له خطأٌ؛ فنادرٌ- كما يقعُ لغيره-.

والحُكمُ في ذلك : اطِّراحُ ما قام الدليلُ على أنه أخطأ فيه، وقَبولُ ما عداه-والله الموفق-).

وقال الحافظُ ابنُ ناصر الدين الدمشقي-المتوفى سنةَ (٨٤٢هـ)-رحمه الله-في «**الشرح المطوَّل** على (عُقود الدُّرر)»-وهو يتكلّم عن تصحيحاتِ ابنِ حِبّان و**الحاكم**-:(لكنْ ؛ في تصحيح الحاكم في«**المستدرك**» أشياءُ كثيرةٌ؛ **فهناك يَحكم الناقدُ بما يليقُ فيها**)-كما في نقل العلامة أحمد العَجَمي-المتوفى سنةَ (١٠٨٦هـ) -عنه-في «حاشيته على (تدريب الراوي)» (٢/ ٤٥٢)-.

وقال الحافظ ابنُ رَجَب الحنبلي في رسالتِه«الردّ على من اتَّبَع غير

المذاهب الأربع» (ص٢٤): (وقد صُنّف في (**الصحيح**) **مصنَّفاتٌ أُخَرُ** -بعد «صحيحَي الشيخَين»، لكنْ ؛ **لا تبلغُ مَبْلَغَ كتابَي الشيخين**.

ولهذا ؛ **أنكر العلمــاءُ** علىٰ مَن استدرك عليهما الكتابَ الذي سمّاه : «**المستدرَك**».

وبالغ بعضُ الحفّاظ ، فزعم أنه ليس فيه حديثٌ واحدٌ علىٰ شرطِهما**!**

وخالفه غيرُه ، وقال: **يصفو منه حديثٌ كثيرٌ صحيحٌ**.

والتحقيقُ: أنه **يصفو منه صحيحٌ كــثيرٌ** -علىٰ غير شرطهما-؛ بل علىٰ شرطِ أبي عيسىٰ -ونحوه-.

وأما على شرطِهما ؛ فلا، فقَلَّ حديثٌ تَرَكاه إلا وله علةٌ خفيّةٌ ، لكنْ ؛ **لعِزَّة مَن يعرفُ العللَ كمعرفتِهما، وينقدُه، وكونه لا يتهيّأ الواحدُ منهم إلا في الأعصارِ المتباعِدة**: صار الأمرُ -في ذلك- إلىٰ الاعتمادِ علىٰ كتابَيهما ، والوثوقِ بهما ، والرجوعِ إليهما...).

قلتُ: هذا هو العِلمُ والتحقيق ؛لا **الكُرْهُ** والنَّزَقُ والتشقيق**!**

وفي «مجموع مؤلّفات العلامةِ المعلّمي»(٢/ ٢٦-٢٧):مناقشةٌ علميّةٌ بارعةٌ لحديثٍ عند الحاكمِ في «**المستدرَك**» ؛ خلاصتُها : **ترجيحُ العلامــة المعلّمــي لروايتِه-تصحيحًا(على شرط الشيخين)؛ بمقابل إعلالِ البُخاري،والتِّرمِــذي، والدارَقُطنيّ**-ولولا **طولُها** لنقلتُها-بتمامِها-!!!!

فكان ماذا؟**!**

... **الدليلَ الدليلَ** -يا قوم-؛ فالأحكامُ **العَجِلةُ** -فضلًا عن **العامّةِ**-فكيف إذا كانت **قاسيةً!؟**-: لا قيمةَ لها **إلا عند أهلِ التقليد**-ولو بِلَبوس **الاجتهاد**- تارةً-، أو **تعظيم المتقدّمين**-تارةً أخرىٰ-!

وكلُّ ما تقدّم نقلُه-هنا-يُنَغّص علىٰ بعضِ غُلاة المفرِّقين(!)-وأكثرُهم كذلك**!**- ما يُشهِر نقلَه عن الحافظِ أبي سَعْد الماليني -المتوفىٰ سنةَ (٤١٢ هـ)-رحمه الله-أنه قال:(طالعت كتاب «**المستدرَك على الشيخين**»-الذي صنّفه الحاكمُ- مِن أوّله إلىٰ آخِره- ؛ **فلم أر فيه حديثًا على شرطِهما**..)!- علىٰ ما ذكره عنه الإمامُ ابنُ طاهر المقدسيّ في كتابه «منتخب المنثور» (ص٣٥٦)-.

ومع ذلك ؛ فقد أورد كلامَ المالينيِّ -هذا- الحافظُ الذهبيُّ في «تاريخ الإسلام» (٩/ ٩٨) ، وردّه - بقوله-:

(**هذا إسرافٌ وغُلُوٌّ مِن المالينيّ**، وإلا ؛ ففي هذا «**المستدرك**» :

أ- جملةٌ وافرةٌ **عَلَى شرطِهما**.

ب- وجملةٌ كبيرةٌ **عَلَى شرطِ أحدهما**-لعلّ مجموعَ ذَلِكَ نحوُ نصف الكتاب-.

ج- وفيه نحوُ الرُبع **مما صحّ سندُه**.

د- وفيه بعض الشيء -أو- **له علّة**.

هـ- وما بقي -وهو نحو الرُبع-؛ فهو مناكيرُ وواهياتٌ لا تصحّ.

ز- وفي بعضِ ذلك **موضــوعاتٌ**-قد أعلمتُ - لمّا اختصرت هذا «المُستدرك»-**ونّبهت عَلَى ذَلِكَ**-).

وله -رحمة الله عليه- في«السيَر»(١٧/ ١٧٥)كلامٌ قريبٌ مِن هذا- وزيادةٌ-.

...بل بَلَغَ الغلوُّ -ببعضٍ منهم!- في دعوىٰ التفريق **والتــشقيق**-تلك- بصورها المتعدّدة!-حَدَّ ادّعاء التمييزِ والتفريقِ(!)-بلا أدنىٰ دليلٍ إلا العجزُ عن التحقيق-والتوفيق-العلميّ!-**بين مؤلّفات الإمام الواحــد**-نفسِهـ/ـا-؛ فقالوا:**هذا** الكتاب علىٰ طريقة **المتقدّمين**!و**ذاك** علىٰ طريقة **المتأخرين**!! والثالث ﴿لَآ إِلَىٰ هَـٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَـٰٓؤُلَآءِ﴾-كما صنعوا مع **ابن رجبٍ**-حِينًا-، ومع **ابــن حجرٍ**-حِينًا آخر-!! بل حتىٰ مع **الدارقطنيِّ**-نفسِه-**علــى قيمتِــه الكــبرى -عندهم!- في كَمٍّ** مِن أحكامِه النقديّةِ بين «**سُننه**» ، و«**عِلله**»!

...فلعل **الكُرْهَ والبُغْضَ**-هنا!-مِن هذه البابةِ!فيقبلُ مثلَ هذه التجزِئة -كذلك!- ، والتي **يضربُ آخرَها أولُها**!!

وهكذا في (**انفصام!**)-شخصي!وعقلي!وعلمي!-شديد-جدًّا-(**لمَن=لِمَن/ فيمَن**؟!)!

ويكفي الإمامَ الحاكمَ -رحمه الله- فضلًا على **منهج دعاة العلل والتعليــل**

و**الإعلال**(!) -علىٰ وجه الخصوص!-لو **تفكّروا** على نَهج الصواب!-:أنه (**أولُ** مَن ذكر هذا العلمَ كنوعٍ من أنواع علوم الحديث -في كتب المصطلح-) -كما قال الدكتور علي الصيّاح في رسالته«المنهج الصحيح في **دراسة الحديث المُعَلّ**»(ص١٧)-!!

ولكنْ!

١٦ ⇦ الحدُّ الفاصلُ لِتحليلاتهم لمنهج المتقدمين : أفهامُهم (هم!!):

و...مِن جهةٍ أخرى: قال بعضُ مقدَّميهم-في«**منتقى ألفاظه**..»(ص٢٢)-:

(الحدّ الفاصل[بين المتقدّمين والمتأخرين] **منهجيٌّ**؛ أكثرَ منه زمانيًا ؛ **فمَن كان على منهج المتقدّمين فهو مِنهم-وإن تأخر(!)عنهم زمنًا-**)!!!!!

وقال الشيخ عبدالله السعد-وفقه الله-في كتابه «كيف تكون محدّثًا؟» (١/ ١٤٥): (..**كل مَن سار على منهج [المتقدّمين] ؛سواءٌ كان زمنُه متقدّمًا ، أو متأخّرًا ؛فهو على منهج المتقدّمين**)!!!!

قلتُ: فمَن -إذن- الذي **يقرّر**(!): أنّ هذا منهجُ المتقدّمين-**لِيقرّبَه**-!وأنّ ذاك منهجُ المتأخّرين-**لِيخرّبَه**-؟!

ثم ؛ يلزمُ على كلامِهم الأولِ-**ولا بد**-:عكسُه: فكلُّ مَن كان على منهج **المتأخرين** فهو منهم-وإن تقدّم(!)عنهم **زَمنًا**-!!!

فلماذا لم يصرّحوا به؟!

أَهروبًا مِن التناقض! والتشكيكِ (!) بجمهرةٍ من العلماء المتقدّمين-لم يطابقْ منهجُهُم أفكارَ هؤلاء المفرّقين وتصوّراتِهم-؟!

وهذا **مَصيرٌ** منهم إلى المَسيرِ وراءَ خُلاصاتِ تفكيرهم-**هم**!-،ونتائجِ آرائهم-**هم**!-لا غير-؛ لِيكونَ (**التحديدُ = المنهجي**)،و(**الفَرْزُ الزماني**) مِن خلالها!-**لا غير**!-:

* فمَن وافق فُهُومَهم -**هم**!- لعلوم الحديث؛ فهو(من **المتقدمين!**)-وعلى **الحق والصواب**-ولو كان **متأخّرًا**!-:كابنِ عبدالهادي(٧٤٤هـ) ، وابنِ رجَب (٧٩٥هـ)، والمعلِّمي(١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م)-**ولا أعلم لهم(منهم) رابعًا**!-مِن غير أنفسِهم!!-!

* ومَن خالف فُهومَهم -**هم**!- لعلوم الحديث؛فهو (من **المتأخّرين!**)-وعلى **الباطل والخطأ**-ولو كان **متقدّمًا**!-: كالبزّار(٢٩٢هـ)، والطبَري(٣١٠هـ)، والطبراني(٣٦٠هـ)-**وكثيرٍ مِن سواهم**-!!

... وكلُّ ذلك-وما وراءه ، وما بين يدَيه!-**دعاوى في دعاوى**-تتناقضُ **وتتهاوى**-!

ودون إثباتِها - مِن جهتِهم -**بالحجةِ البيِّنةِ**-جملةً و/ أو= تفصيلًا-(شَيْبُ الغُراب!) -كما يقال-.

(**تنبيه**): **تحفّظ** الشيخ عبد العزيز الطريفي-سدّده الله-في مقدمته على«مختصر لطائف المعارف»(ص ٥)-على المنهجيةِ العلميةِ للحافظ ابن رجب

في كتبه،واصفًا لها بـ :(**قُربها مِن منهج المتقدّمين**)!!

وهي هكذا-هنا-:**منــزلة بين المنــزلتين!!!!**

وبنحو كلام الشيخ الطريفي-هذا-سدّده الله- في موضوع(**القُــرب!**)-:
قال الدكتور أحمد محمد نور سيف ـ وفّقه الله ـ في مقدّمته علىٰ كتاب «الإمام عليّ ابن المَديني ، ومنهجه في نقد الرجال»(ص٧- سنة **١٤١٣**هـ)-**وهــو مِــن أوائل**-إن لم يكن **أولَ!**-مَن افترع **دعوى التفريق المنــهجيّ** بين المتقدّمين والمتأخرين-في علوم الحديث-:

(بدأنا **نَقْرُبُ** (!) مِن وضعِ منهجٍ **متقاربٍ** (!) يصوِّر لنا مناهجَ النقّاد في تلك الحِقبة من الزمن.

هذه الحِقبة هي **العصورُ الذهبيــةُ لنقّــاد الحــديث** - مدرسة علي بن المَديني، ويحيىٰ بن مَعين، و أحمد بن حنبل -، والمدرسة التي قبلَهم ، والمدرسة التي بعدَهم -.

هذه المدارسُ -في الواقع- **قد** تكون مدارسَ ، **وقد** تكون مدرسةً ، **قــد** تتقارب المناهجُ، **وقد** تفترق ، **وقد** تختلف...)!!

فقولُه:(**نــقرُب!**)،و:(**متقارب!**)-وهو **اعتــرافٌ** جريءٌ-: أَخرج للأمة **مذهبًا حادثًا** محدَثًا -ثالثًا!- (**مخنّثًــا**)!! لا إلىٰ أولئك (**المتقــدّمين**)، ولا إلىٰ هؤلاء (**المتأخّرين**)-كما زعموا!وفصّلوا! **وفصَلوا**-!

وهذا الحالُ كاشفٌ عن غايتهم (!)-**سواءٌ علموا أو جهلوا !**-؛ ألا وهي:

تأسيسُ منهج نقدي عصري (!) -خاصّ بهم!- **مفصَّل على مقاسِهم- وحدهم!**- دون أئمة العلم-أجمعين-!

ومِن **طرائفِ المواقف ، وأشنعِها**-في هذا البابِ- : ما وقع-قبل سنواتٍ عدّة-مِن بعض أوائل(!)دعاة التفريق-في بلادنا-:أنه سأله (!) بعضُهم عن درجة حديثٍ-ما-؛فقال له : (**ماذا تريده؛ صحيحًا ، أم ضعيفًا**)!!

وأمّا القدقــدةُ -(قد..قد..)- في آخِر كلام الدكتور أحمد محمد نور سيف-المنقول -قريبًا!-:فلنا معها **وقفةٌ أخرى** ؛ فَلْنَرَ!

وقد روىٰ الإمامُ ابن عبد البرّ في «جامع بيان العلم وفضله» (٢٠٨٣) عَنِ الإمام الْأَوْزَاعِيِّ ، أنه قَالَ: (إِذَا أَرَادَ اللهُ -عَزَّ وَجَلَّ- أَنْ يَحْرِمَ عَبْدَهُ **بَرَكَةَ الْعِلْمِ**: أَلْقَىٰ عَلَىٰ لِسَانِهِ **الْأَغَالِيطَ**)!

..فالحذرَ الحذرَ..

قلتُ:

ولا نقولُ -لهؤلاء-**بَعدًا**- إلا ما قاله الإمامُ ابن قيِّم الجوزيّة -رحمه الله- في«زاد المعاد» (١/ ٤٠):

(.. فَمَنْ أَنْشَأَ أَقْوَالًا ، وَأَسَّسَ قَوَاعِدَ - **بِحَسَبِ فَهْمِهِ** ، **وَتَأْوِيلِهِ** - : لَمْ يَجِبْ عَلَى الْأُمَّةِ اتِّبَاعُهَا، وَلَا التَّحَاكُمُ إِلَيْهَا..).

١٧ ⇦ لازمُ تفريقِهم (المنهجيّ) المحدَث :
أنّ الإمامَ مسلمًا(!)متأخّرٌ:

ومِن أعجبِ هذه (التحديداتِ)–**شمالاً ويمينًا!**–:ما قاله الدكتور **إبراهيم اللاحم** –وفقه الله– في بعض تقريراته المنقولة عبر (**شبكة الإنترنت العالمية**)– : (الأصل في الراوي أنه لم يسمعْ ممّن روى عنه، حتى يثبتَ ذلك بطريقٍ راجحٍ.

هكذا يقرِّر **المتقدّمُ**.

على حين أنّ الأصل –**عند المتأخّر**– أنه متى روى عنه ، وأمكنه أن يسمعَ منه ، فهو: متصلٌ ، وهو على السماعِ حتى يثبتَ خلافُ ذلك »**!!**

قلتُ: فعلى هذا؛فإنّ **الإمامَ مسلمًا**–إذن–صاحبَ ثاني أصحّ كتابٍ بعد كتاب الله–تعالى–وفي شرطٍ مهمٍّ–جدًّا جدًّا–مِن شروط صحة الحديث!!–هو **على مذهب المتأخرين–عندهم–!!**

...فبأيّ **لغةٍ** هذا الزعم! ومِن أيّ منطلَقٍ –أو **منطقٍ!**– هذا **الفهم!؟**

وعليه؛فإنّ (معنى هذا التقرير: أنّ **أحاديثَ مسلمٍ** التي أخرجها في «صحيحه»، وانْفرد بها عن البُخاري:**لا بدّ من التأكّد مِن صحتها** –حديثًا حديثًا– ؛ لاحتمالِ كونها –على الراجح!– منقطعةً، فلْننظر: هل لها ما يرتقي بها إلى الصحةِ مِن **المتابعات والشواهد!!**

وإلا؛ **فستبقى ضعيفةً** حتى يأتيَ ما يعضُدُها!

وبهذا أصبح «صحيح مسلم» **مِن مَظانّ الحديث الضعيف**-القابِلِ للاعتضاد-**!!**) -كما ألزم به مؤلِّفُ كتاب «الانتفاع بمناقشة كتاب (الاتصال والانقطاع)» (ص١٦٥) مخالفَه -...

ونقضًا لهذا الزعم-الأخير-، وما تبعه **مِن وخيم النتائج!**-:أنقلُ ما قال العلامةُ المعلّمي في «التنكيل»(٢/ ٩١٨) -ما خُلاصتُه-:(عادةُ **أئمّةِ الحديث**:

أ- إذا كان الرجلُ ممّن يَكْثُرُ منه **الإرسالُ**: أن يَنُصُّوا على أسماءِ الذين روى عنهم ولم يسمعْ منهم....

ب-والحُكمُ-عندهم-فيمَن ليس بمدلِّس-ولكنه قد يُرسِل- **لا على سبيل الإيهام**-: أنّ **عنعنتَه محمولةٌ على السماع**؛ إلا أن **يتبيَّن** أنه لم يسمع...

ووجهُ ذلك: أنه لم يثبُت عليه إلا أنه قد يُرسِلُ-**لا على وجه الإيهام**-.

ومعنى ذلك: أنه لا يُرسل إلا حيث يكونُ هناك دليلٌ واضحٌ على أنه لم يسمعه:

- فحيث وجدْنا دليلًا واضحًا على **عدمِ السماعِ**؛ فذاك.
- وحيث لم نجدْ ؛ كان الحكمُ هو **السماعَ**.

ألا ترى أنّ الثقةَ قد يخطئ، ومع ذلك فروايتُه محمولةٌ على الصوابِ ؛ ما لم يقُم **دليلٌ واضحٌ** على الخطأ:

فأَوْلى مِن ذلك : **أن يُحْكَمَ بالاتصالِ في حديثِ مَن لم يُعرَف عنه إلا الإرسالُ-حيث لا إيهام-** ؛ لأنّ المخطئ قد يُخطئ حيث لا دليلَ على خَطَائه[1]،

(١) (**فائدة**):كلمةُ (**خَطَائه**)- وردت في كلام العلامة المعلِّمي -هكذا- بالمدّ-؛ وقد قال =

بخلافِ المرسَل.

ج-والحُكمُ-عندهم-فيمَن عُرف بالتدليس-و**كثُر منه**- إلا أنه لا يدلِّس إلا فيما سمعه مِن ثقةٍ لا شكّ فيه-: أنّ **عنعنتَه مقبولةٌ**-كما قالوه في ابن عُيينة-..).

أقولُ:

فكيف بمَن ليس **مدلّسًا**، ولم يُعرَف عنه **إرسالٌ**-أصلًا-؟!

وما تقدّم هو ردٌّ جليٌّ-**مفصَّلٌ**-على الأخ الدكتور **محمد بن عبد العزيز الفرّاج** -مدرّس علومِ الحديثِ في (جامعة القَصيم)-في المملكة العربية السعودية -وفقه الله- في بعضِ ما قاله-أثناء مناقشاتٍ له على(**وسائل التواصل الاجتماعي**)-زاعمًا أنّ: (**الأصل في رواية الراوي -عمّن روى عنه-: عدم السماع حتى يتبيّن**..)!!!!

... وهو كلامٌ غيرُ مسلَّمٍ له/ به-ألبتّة-.

وفي«تهذيب الكمال»(٤/ ٤٣٣) -للحافظ المِزّي-بيانٌ فائقٌ في **الانتصار لمنهج الإمام مسلم**-رحمهما الله-.

=

العلامةُ العسكري في «الفروق» (ص٥٤):(الْفَرْقُ بَين «**الخَطَاء**» و«**الخطإ**»: أَن «**الخطأ**» هُوَ: أَن يقْصدَ الشَّيْء فَيُصِيبَ غَيرَه-وَلَا يُطلَق إِلَّا فِي الْقَبِيح-..و«**الخَطَاء**»: تعمُّد الْخَطَأ -فَلَا يكون إِلَّا قبيحًا-).

وتطبيقًا على هذا التأصيلِ؛أقول:

أُثِيرَ في هذه الأيامِ-وأثناءَ تأليفي هذه«**الطليعة**»-المبارَكة-إن شاء الله-في شهر رمضان المبارك سنةَ (١٤٣٧هـ) -**مِن جهةِ بعض المفرّقين**- تضعيفُ حديثِ عبدالله بن بُريدة ، عن السيدةِ عائشةَ أُمّ المؤمنين - رضي الله عنها-، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله ؛ أَرَأَيْتَ إِنْ عَلِمْتُ أَيُّ لَيْلَةٍ لَيْلَةُ القَدْرِ : مَا أَقُولُ فِيهَا؟ قَالَ: «**قُولِي: اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفُوٌّ تُحِبُّ الْعَفْوَ فَاعْفُ عَنِّي**».

رواه الترمذي(٣٥١٣) ، وقال:(**هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ**).

وصحّحه الإمام أبو حامد ابن الشَّرْقيِّ -المتوفى سنةَ(٣٢٥هـ)-رحمه الله- في «**مسنده الصحيح**»(١٦-جزء منه) مِن طريق سُليمان بن بُريدة ، عن عائشة -به-.

ووافق الترمذيَّ جماعةٌ من حفّاظ الحديثِ ؛ منهم: **ابن رجب، وابن عبد الهادي** ، **وابن القيّم، وابن كثير، وابن مفلح**...-وآخرون-.

وهو مَصيرٌ مِن هؤلاء الأئمة-جميعًا-إلى **عدم الاعتداد بقولِ من أعلّه بالإرسال**- ؛ كالنَّسائي في «السنن الكبرى» ، **والدارقطني** في «العلل» ، **والبيهقي** في«السنن الكبرى»**!**

... جريًا مِن هؤلاء المصحّحين-أجمعين-على **مذهبِ الإمام مسلم**-المذكورِ -قريبًا-، والذي نقل عليه **إجماعَ المحدّثين**-رحمهـ/ـم الله-.

وأمّا الوقفُ -كما في بعض الرواياتِ -؛ **فلا يعارض الرفعَ**.

وهذا هو الراجح- إن شاء الله -.

وتفصيلُ القول في هـذا الحـديث وطرقه،ورواياتِـه الأخـرى- بمنّـة الله-:

كتابي -الأصلُ- «التَّبْيين...»-يسّر الله تمامَه-.

(**تنبيه**):على نسَق ذاك الحكم **الجائر** على قول **الإمام مسلمٍ**-السابق-: أنـه **قول المتأخّرين**(!) : حَكَمَ باحثٌ آخر -**منهم!**- على قـولٍ آخـرَ **للإمام محمد بن يحيى الذُّهْلي**-شيخ الإمام البخـاري-في مـسألة الجهالـة،والراوي المجهـول!- مغلّطًا إياه-، وأنه:(**تبعه عليه المتأخّرون!**)-كـما قالـه الـدكتور عـلي الـصيّاح في رسالته«المنهج الصحيح في **دراسة الحديث المُعَلّ**»(ص٤٤)-!!

ألم أَقل-وأُكرّر- **مؤكّدًا**-:

أنّ مـنهج **المتقـــدّمين**-عنـدهم!-هـو **اختيـــارُهم** (هـم!)-مِـن المقـولاتِ والمنقولاتِ-**لا غير**-؟!

وأيُّ **عَبَثٍ** أشدُّ مِن ذلك؟!

١٨ ⇦ مِن وجوه اضطراب المفرّقين في أصل مزاعمِهم :

وهنا **تنبيهٌ** متعلّقٌ بأصلِ تلك الدعوى التفريقيّةِ الحادثةِ،وتسلسُلِها:

فقد ابتدأ القومُ (!) بتفريقِهم المزعومِ ؛مدّعين أنه:

- بين(**المتقدّمين والمتأخّرين**)!

- ثم قالوا:(**بين المحدّثين والفقهاء**)!!

- ثم قالوا:(بين علماء «**عصر الرواية!**»،وعلماء «**ما بعد عصر الرواية!**»)**!!!**

- وقال قائلٌ-منهم-بعدُ-:(علماء **العلل والتفصيل**)،و(علماء **الجُمَل والتأصيل**)**!!!**

...وكلُّ ذلك -**منهم**-غفر الله لهم-مِن بابِ الإلْباس-**لا الالتباس!**- وإضاعة الحق بين الناس-**بالتلاعب** بالمصطلحاتِ ومدلولاتِها!!-!

ولا يقال: هي **توصيفاتٌ** عدّة، مِن **زوايا** متعدّدة**!**

ذلكم أنّ السؤالَ الحاسمَ، هو : هل كلُّ (**المتأخّرين**) هم علىٰ (منهج الفقهاء)-**الذي تدّعون**-؟!

... فَلِمَ العَبَثُ بالمصطلَحاتِ-إذن-؟!

ومبنى هذا التفريقِ الحادث-وأُسُّهُ-عندهم-**منهم وإليهم!**-هو : مسألةُ (**الفهم**)-أي: فهمِهم(**هم!!**)-والتصحيحِ أو التخطئةِ -فيها وعليها!-وما إليها!-ابتداءً-: فمسألةُ الفهم-**كيفما كانت!**- مسألةٌ ليست بالسهلة ولا باليسيرة..حتى يدّعيَ صوابَ فهمِه -فيها-مَن لا يملكُ مرجّحًا له-ألبتّة-**إلا محضَ التحكّم والهيمَنة**-بقولِ نفسِه (**هو!**)-!

فها هو ذا الإمامُ الدارقطني-رحمه الله-**يعترضُ** عليه بعضُ معاصريه-في مسألة علميةٍ حديثيةٍ-ما-؛فيُجيبُه-رحمة الله عليه-بقوله-:(**فَهْمي لها بخلاف فهمك**)-كما في «تاريخ بغداد»(١٣/ ٤٨٧)-!!

فالتسلسلُ المتوارَثُ عبرَ الدهور والقرون، والذي يقودُه العلماء

الربّانيون، والحفّاظ الجامعون :لا ريب أنه هو نَهجُ (الفهم) الحقّ المأمون .

وغيرُه لا/لن=يكون..

بخلافِ ما يُدّعى مِن **منـــاهجَ مُغـــايرةٍ**..بُنِيـت عـلى الأوهـام والـدعاوى و..**الظنون!**

ولا شكّ أنّ (مِن **أبرز علامات استقرارِ المصطلح وشيوعِه: اطِّرادُه بـــين أصحاب التخصُّص الواحد؛ فالشيوعُ يُعتبَر في المعنى، كما يُعتبَر في التطبيق**)- كما قال الأخ الدكتور عصر النصر-وفّقه الله-في بعضِ مقالاتِه-.

١٩ ⇦ مِن أقبح نتائج تفريقِهم المزعوم :

والنتيجةُ العمليةُ (!)- المترتّبة على أصلِ حدوثِ-وإحـداثِ-هـذ التفريـقِ هي: ما قاله بعضُ مقدَّميهم(!)-في «منتقـى ألفاظـه..»(ص٨)-**بلغة اســتعلاءٍ يملؤها العُجْبُ!**-:

(**إنّ مِن أَمْحَل المُحال** :أن يأتيَ أحدٌ مـن المـشتغلين بالحـديث بـالحكم عـلى حديثٍ، أو علة حديث ،أو حكـم عـلى راوٍ ،أو تأصـيلٍ في تحـديثٍ **أخطـــأ** فيـه **المتقـــدّمون** ، **وأصـــاب** فيـه **المتـــأخّرون** ، لـيس للمتـأخّرين فيـه سَـلَفٌ مِـن المتقدّمين)!!!!

قلتُ: وهذا-كلُّه-**باطلٌ** مِن وجوه:

☐ **الأول**:أنه ادّعاءٌ **للغيب**!وإحالةٌ على **مجهول**!

☐ **الثاني**:أنه دعوةٌ مُبَطّنةٌ-بل تكادُ تكونُ صريحـةً!-إلى القـول **بعِـــصمة**

المتقدّمين-أو أنّها-بالحدّ الأدنى!-مِن **اللوازم القوية**-جدًّا-لهذه **المزاعم** الواهيـةِ الواهنةِ!

☐ **الثالث**:أنه مَصيرٌ إلى العصبيّةِ والتقليدِ-**مخالفةً للحُجّة والدليل**-! فهـم لا يحكُمون مِن عنديّاتهم على الحـديث-**أيِّ حديثٍ**-، بـل يكتفـون (!) بالنقـلِ والتكريرِ -**دون تقريرٍ**-لما يقفون عليه (!) مِن الأحكامِ النقديّةِ السابقةِ لِلعلـماء **المتقدّمين**-فقط-، ثم **الدفاع المستميت** عنها!!!

☐ **الرابع**: قال الحافظُ ابن القَيسراني -المتوفى سـنة(٥٠٧هــ)- في «تـذكرة الحُفّاظ» (ص٣٠٠): **(قد يظهر للمتأخِّر -مِن حديث المتقدِّم- ما لا يظهرُ لمن عاصره)**.

☐ **الخامس**: تدليلًا عـلى إفـرازاتِ هـذا المـنهج التفريقـيّ-المحـدَث-**ذي الصناعة المحلّية!الحالية!**-ونتائجه الوخيمة-**الجـسيمة!**-:أَنقـلُ قـولَ صـاحب «مُنتقى الألفاظ»-هذا!- على بعضِ صفحات (**وسائل التواصل الإجتماعي**)- بحروفِه!! -**بكلّ ما حواه مِن استعلاءٍ وعُجْبٍ**-مناقشًا -بـل **هاتكًا** !- حـديثًا صحّحه جماهيرُ المحدِّثين-سلَفًا وخلَفًا-قال-**والترقيم الداخليّ منّي!**-:

(**أمّا ١-الترمذي** ؛ فلم يصحّحه، وبيّنت ما يتعلق بحكـم **الترمـذي! وأمّا ٢،٣،٤- ابن خُزيمة ، وابن حبّـان ، والحـاكم** ؛ فتـصحيحُهم في الـنفسِ منـه شيء!وهم معروفون بالظاهر في الحكم على الأسانيد -في الغالـب-! وكـم مِـن حديثٍ صحّحوه وقد نَصّ الحفّاظُ على أنه مِن منكَرات راويه؛ فلْيراجـع كتـابُ ابن عـديّ! **وأمّا ٥،٦-أبو داود والنَّسائي** ؛ فـأين وجـهُ الاحتجـاج !**وأمّا ٧**-

البيهقي؛ فأين كلام البيهقي؟!وَهَبْ أنّه صرّح بتصحيحِه-فضلًا عن التلميح-؛ فالبيهقي قريبٌ من أشياخه؛ فكان ماذا؟! **وأمّا ٨-البَغَوي** ؛ فما معنى التحسين عندَه؟! **وأمّا ٩-النَّوَوي** ؛ فالعجب بمَن يحتج بالنووي؛ فما النَّوَوي والحكمُ على الأحاديث!؟ ما أكثرَ ما يصحّح المنكرات! **أمّا ١٠-العُقيلي**؛ فالعُقيلي إمامٌ غيرُ مدفوعٍ ، كلامُه معتبَرٌ ثقيلٌ في ميزان الأحكام-على الأحاديث-، **ولعلّه لم يطّلع على علّته!**

وأمّا ١١و١٢- أبو زُرعة العِراقي ، وابن حَجَر ؛ فما الجديدُ -عندهما- وهما -وإن كانا أحسنَ مِن النَّوَوي-؛ لكنّ المنهجَ واحد)!!!!!!

قلتُ:وقراءةُ هذا **التهميش** غير العلميّ-بل **التهشيم** الثوريّ!-مُغْنِيةٌ عن وصفِه!

..الإطاحةُ بأقوالِ-وجهود ومنهج- اثني عشرَ إمامًا-في اثني عشرَ سطرًا!!- بغير دليلٍ !ولا محاجَجة! ولا بَرْهنة!!..**إلا محض التحكّم والتسلّط والمصادَرة!!**وباستعلاءٍ يكادُ يكونُ **غيرَ مسبوقٍ!**

..إنه جزءٌ يسير..مِن إفرازات هذا **المنهج الخطير!**

ذلكم أنّ ظاهرةَ **تصنيفِ العلماء** - بِجَرّةِ قلمٍ - عند هؤلاء-وغيرِهم- : ظاهرةٌ جَدُّ خطيرةٍ ؛ لأن مآلَها **إذهابُ** هيبة العلماء! **وإسقاطُ** مكانتِهم في المجتمعات!!

ولم تزل قلَّةُ الإنصافِ قاطعةً بين الرجالِ ولو كانوا ذَوي رَحِمِ

و..أَمسِ..قرأتُ حوارًا بين اثنين مِن **أصحاب هذا المنهجِ**-نفسِه-حول حديثٍ **رواه الإمامان البخاريّ ومسلم**؛ يضعّفُه أحدُهما!ويردُّ عليه الأَخَرُ!..

و..بأسلوبٍ قَمِيءٍ متسرِّع !شبّهتُه -والله-باللعِب بالكُرَة =خُذ وهات -بكلّ **سفاهاتٍ وتفاهات**-!

وأمّا مَن جاءهم بكلامٍ للأئمة **المتأخّرين!** فجواباتُهم الحاضرةُ-لهـ/ـم- **مصادرين!**- : (لا ؛ فلم **تُحيطوا** بعلم المتقدّمين)!

أمّا هم -**المفرّقون المعاصرون!**- فكثيرًا ما يكرِّرونها -جميعًا- **جوابًا أوحدَ!**-قائلين-: ﴿**أحطتُ** بما لم تُحِط بِه﴾!!

فلْينظر هؤلاء المُسارِعون **المتسرِّعون** - هداهم الله- إلى سوء أحوالِهم.. **لِيُقارِنوها بأخلاق السلَف وهَديِهم** ،وتَوَقّيهِم في مناهجِهم العلمية ؛كمثل قولِ الإمامِ ابنِ مَعين-رحمه الله-:(**إنّي أريدُ أن أحدِّثَ الحديثَ ، فأسهرَ له ليلةً ؛ مخافةَ أن أكونَ قد أخطأتُ فيه**)[1].

وها هنا تحذيرٌ وتذكير-**لِمن يخافُ اللهَ العليَّ القدير**-:

قال شيخُ الإسلام الإمام ابن تيميّة -رحمه الله- في «الفتاوىٰ»(٨/ ٤٢٥): (**فالبدعُ** تكونُ في أوّلها شبرًا ، **ثم تكثُر في الأتباعِ** حتى تصيرَ أذرُعًا ، وأميالًا ، وفراسخَ).

(١) كما في «معجم ابن الأعرابي »(رقم ٢٣١٢)، و«الجامع»(رقم ١٠٢١)،و«تاريخ بغداد»(١٦/ ٢٦٣)-للخطيب -، و«تاريخ دمشق»(٦٥/ ٢٨)-لابن عساكر-.

وقال في «الرسالة التدمرية»(ص١٩٤): (إنما يظهرُ مِن البدع -أولًا- **ما كان أخفَّ**، وكلّما ضعُف مَن يقومُ بنور النبوّة **قَوِيَتْ البدعةُ**...).

... وإنّي -واللهِ- لَأَرْبأُ بكم أن **تؤولوا** كذلك-بل بعضًا مِن ذلك**!**-..و.. **الشيطانُ لا يستأذن!**

ثم:

لماذا تجعلون (!) **جُلَّ نقدِكم** متوجِّهًا لِمَا تَسِمُونَه بـ **(منهج المتأخّرين!)** ! ولا نرىٰ منكم(!) **أدنى** نقدٍ**!** أو **أقلَّ** تعقيبٍ : توجّهونه لبعض **أصاغرِكم**-أو **متصاغِريكم**-في ممارساتهم **غيرِ العلمية!**ولا **الأخلاقيّةِ**-أحيانًا-!؟

أم هو **التمَحْوُر** والتصنيفُ ؟!**والعزلُ** -بصورةٍ جديدة-!؟

٢٠ ⇦ دعاواهم (!) على اتفاقِ المتقدّمين..أكثرُها باطلٌ:

يُكثر هؤلاء المفرّقون-في سبيل **تمريرِ** كلامهم وآرائهم!-مِن دعاوى (**اتفاق المتقدمين!**)-على كل ما لم يَقِفُوا(هم!)على ما يخالفُ ما ارْتَأَوْهُ-أو بَلَغَهم-مِن كلامهم-!

وهي دعوى فاسدةٌ-جدًّا-!

بل حتى لو لم يقِفوا (هم!) إلا على قولِ عالمٍ **واحدٍ**-فقط-أو **اثنين**- ،ولم يجدوا مَن يخالفُهـ/ ـما؛قالوا:**اتفقوا!**

ثم يقولون:**لا يجوز مخالفتُـ/ ـهما!!**

وهذا سبيلٌ غيرُ مسلوكٍ عن الأئمة **المتقدّمين** -أنفسهم-:

وهاكم مثالًا على ذلك-وسيأتي-قريبًا-أمثلةٌ أخرى-وهو: ما (**رجّح الجمهورُ**)-**ومنهم:يحيى بن سعيد القطّان ، وأحمد ،وأبو داود** -**وقفَ الحديث،وخالفهم أبو حاتمٍ**...) -كما في كتاب«مقارنة المرويات»(ص٤٣٥)- للدكتور **إبراهيم اللاحم**!-:

وذلك فيما رواه الإمامُ ابن أبي حاتم في «عِلل الحديث »(٦٠٦)، قال: (سألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ يحيى بنُ سَعِيدٍ القَطَّان ، عَنْ شُعْبَة، عَنْ قَتادة، قَالَ: سمعتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ ، يحدِّث عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عن النبيِّ-صلى الله عليه وسلم-، قَالَ: «يَقْطَعُ الصَّلاةَ المَرْأَةُ الحَائِضُ ، وَالكَلْبُ».

قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: أَخافُ أَنْ يكونَ وَهِمَ !

قَالَ أبي: هو صحيحٌ -**عندي**-) .

مع التنبُّهِ-**فالتنبيهِ**-إلى أنّ الادّعاءَ بأنَّ قولَ **عالمٍ واحدٍ**-أو **اثنين**-من علماء المتقدّمين:يُعَدُّ اتفاقًا-أو بمثابة اتفاقٍ!-منهم-أو بينهم-:هو نوعٌ مِن التهويل!أو قل:الإبْهار-أو **الإرهاب**!-اللابسِ لَبوسَ العلم والدراية والإحاطة-**ظاهرًا**-وهو عنها-كلِّها-**في الحقيقةِ**- بمَعزِلٍ-!

وهو-هكذا-يُشبه-**إلى حدٍّ بعيدٍ**-ما يمارسه بعضُ أصحاب الطرق المنحرفة(!) عن الكتاب والسنّة-وَفْقَ قاعدتهم(!)الباطلة-:(**لا تعترض؛ فتنطرد**!)!!

فضلًا عن كون أساسِ هذه الـدعوى **غيرَ مبنيٍّ على أصلٍ علميٍّ**!أو تقعيـدٍ حديثيٍّ-أو حتى مـ/ ـعرفيّ!-!

٢١ ⇦ مِن معاني (الإجماع) ، و(الاتفاق)- وما إليهما- :

وقد حقّق شيخُ الإسلام ابن تيمية-رحمه الله-معنى (**الإجماع**)-الـصحيح- بقوله-في«مجموع الفتاوى»(١١/ ٣٤١): (هو ما كان عليه الصحابةُ .

وأما ما بعد ذلك ؛ **فتعذّر العلمُ به -غالبًا**-.

ولهذا ؛ **اختلف أهلُ العلم** فيما يُذكَر من الإجماعاتِ الحادثة بعـد الـصحابة. واختُلف في مسائلَ منه؛ كإجماع التابعين -على أحد قولَي الصحابة-، **والإجماع الذي لم ينقرض عصرُ أهله** حتى خالفهم بعـضُهم، **والإجماع السُّكوتي**-وغير ذلك-).

وقال-رحمه الله-في «الردّ على الأخنائي»(ص٤٥٨)-:(**دعوى الإجماع مِن علم الخاصّة الذي لا يُمكن الجزمُ فيه بأقوال العلماء.**

إنّما معناها: عدمُ العلم بالمنازع، ليس معناها الجزمَ بنفي المنازع؛ فـإنّ ذلـك **قولٌ بلا علم**.

ولهذا؛ ردّ الأئمةُ -كالشافعي وأحمدَ- وغيرِهما- على مَن ادّعاها **بهذا المعنى**.

وبَسَطَ الشافعيُّ -في ذلك- القولَ.

وأحمدُ كان يقول هذا كثيرًا، ويقول: (**مَن ادّعى الإجماع فقد كـذَب**، ومـا

يُدْريه أنّ الناس لم يختلفوا ! ولكنْ يقول: **لا أعلم مخالفًا**).

وأبو ثَور قال: إن الذي يُذكر مِن (الإجماع) معناه: **أنّا لا نعلمُ منازعًا**.

ثم ما يُعرف -ممّن ادّعى(الإجماعَ) في هذه الأمور- إلا وقد وُجد في بعض ما يذكره مِن الإجماعات نزاعٌ لم يطّلع عليه...

...فإذا كان هذا في ادّعاء **العلماء الأكابر** فكيف بما يدّعيه (مَن دونهم)؟!

وقال العلامة **الشوكاني** في «وَبْل الغَمام حاشية شِفاء الأوام»(١/ ٦٣) -ونقله عنه العلامةُ **صِدِّيق حسن خان** -رحمهما الله- في مقدمة كتابه «السراج الوهاج من كشف مطالب صحيح مسلم بن الحجاج »(١ / ٣)-:

(إنّ الإجماعاتِ التي يحكونها في المصنَّفات **ليست إلا باعتبارِ أنَّ الحاكيَ لم يعلم بوقوعِ خلافٍ في المسألةِ**، وعدمُ علمِه بالوقوع : لا يستلزمُ العدمَ !

غايةُ ما هناك : أن حصل له **ظنٌّ بالإجماع** ، ومجردُ ظنِّ فردٍ مِن الأفراد لا يَصلُحُ أن يكونَ مستنَدًا للإجماع ، ولا طريقًا من طرقه!

وَمن قال بحُجّية (الإجماع) لا يقولُ بحجّية هذا ؛ فهو **مجرّدُ ظنٍّ لفردٍ** مِن أفراد الأمة.

ولم يتعبّد الله أحدًا مِن خلقه بمثل ذلك.

فإنه لو قال (**المطَّلعُ**): لا أعلمُ في هذه المسألةِ دليلًا مِن السنّة ، أو دليلًا مِن القرآن : لم يقل عاقلٌ -فضلًا عن عالمٍ-: إنّ هذه المقالةَ حُجّة!

إذا تقرّر هذا : هان عليك الخَطْبُ عند سماعِ حكايةِ (الإجماعِ) !! لأنّه **ليس**

بالإجماعِ الذي اختلفت الأمةُ في كونِه حُجّةً ، أم لا ؟!)..

هذا -كلُّه- إذا اعتبرنا أنّ دعوى (الإجماع)-ودعوى الاتفاق دونها!-مِن مُدَّعيها-أصلًا-صحيحةٌ ثابتةٌ!

وهذا إذا كان مدّعي الإجماع (**مطّلعًا**) ؛ فكيف والواقعُ ليس كذلك؟!

..فأيُّ الرأيين **أهدى** سبيلًا ، و**أقوَمُ** قِيلًا!؟

٢٢ ⇦ الاستدراك على دعاوى الاتفاق-وما في معناه-:

قلتُ: **مثالُه** : ما (وقع مِن كبار الأئمة -في شيء مِن هذا-:

١-هذا الإمام مالكٌ يقول: (**لا أعلمُ أحدًا قال بردّ اليمين!**)، **مع أن** قضاةَ عصرِه- ابنَ أبي ليلى وابنَ شُبْرُمة- يقولون به.

-والإمام الشافعيُّ -رحمه الله- يقول: (**لا أعلم أحدًا قال بوجوبِ الزكاة في** أقلَّ مِن ثلاثين مِن البقر!!)، **مع أنّ** القولَ معروفٌ عن عثمانَ ، وابنِ عباسٍ في العَشر)-كما في «شرح الوَرَقات» (سؤال ٢١)-للشيخ الدكتور عبد الكريم الخُضير-حفظه الله-تعالى-.

٢-أورد الحافظُ ابنُ التُّرْكُمانيّ في «الجوهر النقي»(١/ ٣٣٩) كلامَ الحافظِ ابن مَندة في«حديث حَمْنة»،وأنه: (لا يصحُّ -عندهم- مِن وجهٍ من الوجوه ؛ لأنّه من رواية ابن عَقيل-**وقد أجمعوا على تركِ حديثه**-..)!!

ثم تعقّبه-بقولِه-:(**واعلم أنّ هذا مِن ابنِ مَنْده عجيبٌ** ؛ فإنّ أحمد

وإسحاق والحُميدي كانوا **يحتجُّون بحديثه**، وحسّن البخاريُّ حديثَه ، **وصحّحه** ابن حنبل والترمذيّ..).

٣-ونقل الحافظ ابن حجر في «التهذيب»(٥/ ٣٢٢)-عن شيخِه الحافظ العراقي قولَه-في راوٍ-:(**لا أعلمُ أحدًا** مِن أئمة الجرح والتعديل تكلّم فيه)**!!**

ثم تعقّبه بقولِه:(**بل ذكره ابن حِبّان في «الثقات»**).

٤- ما رواه أبو داود (١٥٧٥)، والنَّسائي (٢٤٤٤)، والحاكم (١٤٤٨) -وغيرهم-عن بَهْز بن حَكيم، عن أبيه، عن جدِّه: أن رسولَ اللهَّ -صلى اللهَّ عليه وسلم- قال-في الزكاة-: «..ومَن منعَها فإنَّا آخذُوها وشطرَ مالِه، عَزْمَةً من عَزَمَاتِ ربِّنا..».

وقد نقل الحافظ ابن عبدالهادي في «حاشيته» على «الإلمام»(٤٧٩) قولَ الإمام الشافعي: (**هذا لا يُثبته أهلُ العلم بالحديث، ولو ثبَت قُلنا به**).

ثم عقّب عليه-بقولِه-:(**رواه الإمامُ أحمدُ ، وصلَّح إسنادَه**).

وتعقّب كلامَ الإمامِ الشافعيِّ-كذلك-الحافظُ ابن الملقِّن في «خلاصة البدر المنير» (١٠١٧)-بقولِه-:(**لا أعلمُ له علةً غيرَ بهزٍ**، و«**الجمهورُ على توثيقه**» -كما قاله النووي في «تهذيبه» [(١/ ٣٥١)]-).

وقال في أصلِه «البدر المنير»(٥/ ٤٨١):(وَإِسْنَادُ هَذَا الحَدِيث **صَحِيحٌ** إِلَى بَهْزٍ..).

وقال **ابنُ عبدالهادي** في «التنقيح»(١٦٤٤):(**هذا حديثٌ حسنٌ ، بل**

صحيحٌ..).

وقال في «**المحرَّر**»(٥٦٨):(وَذكر ابْن حِبّان أَن بَهْزًا كَانَ يخطئ كثيرًا، وَلَوْلَا رِوَايَةُ هَذَا الحَدِيث لأدخلتُه فِي «الثِّقَات»، (قَالَ: «وَهُوَ مِمَّن أستخيرُ الله فِيهِ»)**!**

وَفِي قَوْله نظر! بل هَذَا الحَدِيثُ صَحِيحٌ، و (بَهْز) ثِقَةٌ -عِنْد أَحْمد، وَإِسْحَاق، وَابْن المَدِينِيّ، وَأبي دَاوُد، وَالتِّرْمِذِيّ وَالنَّسَائِيّ -وَغَيرهم-وَالله أعلم-).

وقال الإمامُ ابنُ القيّم في«تهذيب السنن» (٢/ ١٩٣ - ١٩٤):(**وليس لمن رَدَّ هذا الحديث حُجّةٌ**).

ونقل الإمامُ ابنُ الأثير في «أُسْد الغابة»(٥/ ٢٠٠) عن الإمام **يَحْيَى بْن مَعين** أنه سُئل عن بهز بْن حكيم، عن أبيه، عن جدّه؟فقال:(**إسنادٌ صحيحٌ**- إذا كَانَ من دون بهز ثقةٌ-).

وقال في «زاد المعاد»(١/ ٤٦):(**قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ وأحمدُ**: حَدِيثُ بَهْزِ ابْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ : **صَحِيحٌ**).

وقال في (٥/ ٥)-منه-:(**قَالَ أحمدُ وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ**).

٥-وأحيانًا **قد يقعُ العكسُ**: كمثلِ ما أورده الدكتور **بشار عواد معروف** في «المسند المصنَّف المعلَّل» (١٥/ ٨) مِن قولِ الإمامِ أبي عيسى التِّرمِذي : (هذا حديثٌ لا نعرفُه مِن حديث ابن عمر، إلا مِن حديثِ إبراهيمَ بنِ يزيدَ الخُوزِي

المكي، وقد تكلّم **بعض أهل العلم** في إبراهيمَ بنِ يزيدَ **مِن قِبَل حِفظه**)!!

فعقّب الدكتور بشار-قائلًا-:(أخطأ التِّرمِذيُّ -هنا- في موضعين:

الأول: في قوله: «**بعض أهل الحديث**» : وهذا يُوهم أنّ بعضَهم لم يتكلم!والصوابُ: أن أهل الحديث أجمعوا على تركِ هذا الخُوزي.

والثاني: قوله: « **مِن قِبَل حِفظه** »: وهذا يُوهم أنّ الرجل ثقةٌ، إلا أنّ في حفظه بعضَ الأوهام!! وهذا ليس بصحيح، فلم يتكلم أحدٌ مِن أهل الحديثِ في حِفظ إبراهيمَ بن يزيدَ الخُوزي، بل هو متروكٌ -بالكلّيّة-، ذكروا فيه جميعَ ألفاظِ الجرح، واتّهموه بوضعِ الحديث).

ثم قال الدكتور بشار-**ناصحًا وموجّهًا**-: (..**وعلى إخواننا مِن طلبة العلم: البحثُ وراءَ أقوال التِّرمِذي-(وغيره)- دائما-، وعدمُ أخذِ هذه الأقوالِ على أنها لا يأتيها مِن بين يديها**)!

وانظر ما تقدّم (ص٧٨-فما بعد) -حول دعاوى **الاتفاق الحديثيّ**-،وكذا ما سيأتي (ص٣٣٨)-حول موقفِ **الدكتور بشار**-نفسِه-! مِن الإمام الترمذي، وأقوالِه!-!

٢٣ ⇦ اتفاقٌ بغير مقوِّماتٍ ، وكتبٌ مفقودةٌ بالمئات:

ثم؛ كيف لدعوى **الإجماع**-أو **الاتفاق**!-تلك-أن تسلَم لأصحابها.. وعشراتُ -بل مئاتُ -الكتب الحديثية الكبرى -وغيرِها- **مفقودةٌ! أو ضائعةٌ**- فضلًا عن المخطوط -منها-؟!

مثل: «العِلل» -**للبخاري**-، و«العِلل» -**لمسلم**-، و«أوهام المحدّثين» -له- و«العِلل» -**للذُّهْلي**-!

ومثلها: «المسنَد الكبير على الرجال» -لمسلم-، و«الصحيح» -**لأبي حامد ابن الشَّرْقي**-، و«المسنَد» -**للماسَرْجَسي**- وقد قَالَ فيه الإمام أَبُو عَبْدِ الله الحَاكِمُ فِي «تَارِيْخِهِ»: (صنَّف «المُسْنَدَ الكَبِيْرَ» فِي أَلفِ جُزءٍ وَثَلاَثِ مئَةِ جُزءٍ، يَعْنِي: مهذَّبًا **مُعلِّلاً**، وَجَمَعَ «حَدِيْثَ الزُّهْرِيِّ» جمعًا **لَمْ يَسْبِقْهُ إِلَيْهِ أَحدٌ**، فَكَانَ يحفظُهُ مِثْلَ المَاءِ) -كما في «الأنساب» (١٢/ ٣٧) -للسمعاني-!

ومثلُها -كذلك-: «المسنَد» = «**الفَحل: للحافظ الفَحل**» يعقوبَ بنِ شَيبةَ -كما قال ابنُ الصلاح في «علوم الحديث» (ص٥٨)-.

وقال الذهبيُّ في وصفِه -في «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٤٧٦)-: («المُسْنَدُ الكَبِيْرُ»، العديمُ النَّظيرِ، **المعلّل**، الَّذِي تمَّ مِنْ مسَانيدِهِ نَحْوٌ مِنْ ثَلاَثِيْنَ مجلَّدًا، **وَلَوْ كَمَلَ لَجَاءَ فِي مئَةِ مُجَلَّدٍ**.

وَيُخَرِّجُ العَالِي وَالنَّازِلَ، وَيذكرُ -أَوَّلاً- سِيْرَةَ الصَّحَابِيِّ -مُستوَفَاةً-، ثُمَّ يَذْكُرُ مَا رَوَاهُ، **وَيوضِّحُ عِلَلَ الأَحَادِيْثِ، وَيَتَكَلَّمُ عَلَى الرِّجَالِ، وَيُجَرِّحُ وَيعدِّلُ** بكَلاَمٍ مُفِيْدٍ عَذْبٍ شَافٍ، بِحَيْثُ إِنَّ النَّاظِرَ فِي «مُسْنَدِهِ» **لاَ يَمَلُّ مِنْهُ**...).

وقال **العلامة المعلِّمي** في مقدّمته على «الجرح والتعديل» (١/ ٣): (وقد كان مِن **أكابر المحدِّثين وأجلَّتهم** مَن يتكلَّم في الرواة فلا يُعَوَّلُ عليه، ولا يُلْتَفَتُ إليه، قال الإمام علي بن المدينيِّ -وهو مِن أئمة هذا الشأن-: «**أبو نُعيم وعفّان: صدوقان؛ لا أقبلُ كلامَهما في الرجال**؛ هؤلاء لا يَدَعون أحدًا إلا وقعوا فيه»

[«سؤالات الآجُرِّي لأبي داود» (٩٨٠)].

وأبو نُعيم وعفّان مِن الأجلّة، والكلمةُ المذكورةُ تدلُّ على **كثرةِ كلامِهما في الرجالِ**، ومع ذلك :**لا تكادُ تجدُ في كتبِ الفنِّ نقلَ شيءٍ مِن كلامِهما**).

○ كتب موجودة..حَفظت لنا نُصوصًا مِن مصنّفاتٍ مفقودة:

وقد أورد الأخ الدكتور **عبدالرزاق أبو البصل**-في تعليقه على كتابِ «**الفقيه والمتفقه**» (١/ ٤٧-٦٦)-للخطيب البغدادي-**وهو رسالتُه للدكتوراه-ولم تُطبَع إلى الآن!**-عشراتِ نصوصِ المصادر الحديثية المفقودة-إلى الآن-أو غيرِ المطبوعة-والتي حفظ الخطيبُ-فيها-للأمةِ قَدْرًا حَسَنًا مِن نصوصِ هذه الكتب-**مما رواه بإسناده إلى مؤلّفيها**- ؛منها: «أخبار الشافعي»-**لزكريا السَّاجي**-، و«تاريخ **المفضَّل الغَلابي**»،و«تاريخ الهَمَذَانيِّين»-**لصالح بن أحمد الحافظ**-، و«تفسير **يحيى بن آدم**»،و«السنّة»-**ليعقوبَ بنِ سفيان**-، و«الفوائد» -**لِسَمَّوَيْهِ**-، و«الفرائض»-للإمام **أحمد**-،و«المسنَد»-**لِمُطَيَّن**-....وغيرُها.

فـ(التاريخ لم يحفظْ لنا مِن مؤلّفاتِ أولئك..شيئًا ، **وإن كانت مؤلّفاتُ مَن بعدَهم قد نقَلت عنهم**-كثيرًا-)-كما في مقدمة الدكتور **أحمد نور سيف** على كتاب «تاريخ يحيى بن مَعين» (١/ ١٠)-.

بل أقولُ:

حتى الكتب **المطبوعة**-والموجودة بين أَيدي الناس(!)-**بفهارسها** ، **ووسائل بحثها الألكترونية الحديثة!**-: نرى عددًا مِن هؤلاء المتشدّقين(!)

-**أصحاب دعوة التفريق المنهجي!**-يَغْفُل عن مهمّاتٍ جليّاتٍ-منها-وهو يستعجلُ الردَّ والتعليل!والجرحَ دون التعديل!-!!

وانظر بعضَ أمثلةٍ -على ذلك-في **الردّ** على بعضِ أفرادِ هؤلاء الناسِ!-:ما كتبه فضيلةُ أخينا الشيخ أحمد أبو العينين-حفظه الله-في مواضعَ مِن كتابه«**إقامة الدليل على علوّ مرتبة (إرواء الغليل)، والرد على (مستدرَك التعليل)**»-فهو مفيدٌ في بابه-.

...فكيف بما كان مخطوطًا من تلك المصادر-**مما يُطبَع منها في كل يوم جديدٍ جديدٌ**-فضلًا عن الضائع والمفقود مِن ذلك-كما قدّمتُ-وهو كثيرٌ-؟!

وقد **اعترف** بذلك الدكتور علي الصيّاح في رسالته «المنهج الصحيح في **دراسة الحديث المُعَلّ**»(ص٢٧) -قائلًا بشأن كتب العِلل-:(**الموجود** منها قليل،والمطبوع **أقلّ**)!!!

ولكنْ؛ ما الواجبُ وراءَ هذا الاعتراف؟!

ومثلُ هذا المعنى-ولله الحمدُ-: تراه في بعضِ كلام **شيخنا الإمام الألباني**-رحمه الله-ردًّا على مزاعم المفرِّقين -هؤلاء-**ودعاويهم العريضة**-وذلك في مجلسه المسمّى:(**مِن بدع المحدَثين على المحدّثين**)=(سلسلة الهدىٰ والنور/ رقم ٨٥٢)-حيث قال-**وذلك منذ نحو ربع قرن**-:

(معنىٰ هذا الكلام: أن الرجلَ [منهم] **أحاط** بعلم المتقدّمين وعلم المتأخّرين-في الحديث-، ثم استطاع أن **يميّز** المتقدّم من المتأخّر !

وهو بالكاد أن يُحيطَ علمًا بما سُطِّر في كتب المتأخرّين ؛ فضلاً عـــن أن يُحيطَ بعلم المتقدّمين -المبثوثِ الموزَّع في عشراتِ الكتبِ-)!!

وصدق-والله-رحمه الله-...

وهذه النقطةُ ذكّرتني بسؤالٍ وجّهتُه للأخ الـدكتور **حمزة المليبـــاري**-وفقـه الله-أثناء لقـائي الشخـصي معـه في مدينـة دبيّ-مـن (دولـة الإمـارات العربيـة المتحدة)-وذلك قبل نحو عـشر سـنوات-أو **أقلّ أو أكثر**-؛فقلـتُ:(راجعـتُ رسالتَك **الدكتوراه** في«غاية المقصد..»:**فلم أر فيها هذا المنهجَ في التفريق!**)!

فقال لي:(نعم؛ إنما **ظهر** (!)لي منهجُ هذا التفريق **بعد الدكتوراه!**)!!

فقلـتُ لـه:(**وما يُؤْمِنّا أن يظهر لك منهج ثالثٌ!فرابعٌ-فيمـــا بعـــد-... وهكذا !**)!؟!

وسيأتي-بعدُ- ذِكرُ موقـفٍ مـشابهٍ (!) مـع دكتـورٍ آخـرَ-مِـن هـذه البابـةِ -نفسِها-!

وهكذا أصبحتِ الأُمّـةُ -في زمـن هـؤلاء المفـرّقين!- حقـلَ **تَجــارِبَ** (!) لمجموعةِ عُقولٍ مُختلِفةِ **المعايير** ، مُتباينة **المقادير**!!

٢٤ ⇦ ترجيح المُقِرّ على نفسِه بالتقليد ؛ كيف يكونُ :

ثم هم(!)يقولون-فيما رأَوْا أنـه **مختلَفٌ فيـــه** بـين المتقـدمين-:**نجتهـــدُ في الترجيح!** بحسب منهج **المتقدّمين!!**

وهذا باطلٌ من وجهين:

☐ **الأول**-مَن **خضعَ للتقليد**-تحت أيّ **اسمٍ**!وخلفَ أيّ **عنــوان**-؛كيـف يتحوّلُ **مجتهدًا** (!)-وهو لم يزَل **خاضعًا لِتقليده!** قائمًا به/ عليه-!

وفي الوقت-نفسِه-ترى الواحدَ -مِن أصحابِ هذه الدعوى- : يتنـاقضُ- بـشنّ الغـارةِ عـلى -(**الكــسول والمتعجّــل والمقلّــد!**)-كـما في «منتقـى الألفاظ...»(ص١٢)-افتخارًا وعُجْبًا-!؟

وهل له ذلك-**ترجيحًا** ،**وردًّا وقَبولاً!**-بمجرّد معرفِتـه(!)بوجـودِ **اختلافٍ بين عالِــمَين** -أو أكثرَ-في مسألةٍ-ما-!؟

وما أدواتُه العلميّةُ التي نَقَلَتْـهُ-**فأهّلَتْه!**-لِيـؤولَ مرجِّحًـا -بعـد أن لم يكـن كذلك-**في ساعةٍ من ليلٍ أو نهارٍ!**-!؟

إذ مِن أدلّـةِ **دُعــاة التفريــق المنــهجيّ**-أولئك!-انتصارًا لآرائهـم!-في احتجاجِهم أنّ **المتقدّمين هم الأصلُ**-: مَا أفنوا فيه أعمارَهم **حفظًــا** للسنة ، **ورحلةً** لطلبِها ، **واجتهادًا** في تتبُّعِها، **وجمعًا** لها ،**وتصنيفًا** في علومِها،و...و...

...وهم **مصيبون**-جدًّا-في هذا **الدليلِ** الوجيه-!

ولكنْ:

... **وهم يُبَوِّئون أنفسَهم منازلَ أولئك!**-و..علىٰ طريقة العنـزةِ الطائرةِ!-!-: كم قَضَوْا مِن **أعمارِهم** فيما هنالك؟! وكم **جَــدُّوا** في أعمالِهم ببعضِ ذلك؟!

وهل الذي دَرَسَ علمَ الحديثِ في **الجامعــاتِ** -فقط!-وهو في حُدود العشرين مِن العمُر-يكونُ **مؤهَّلاً لفهم هذا العلمِ** ،**وتطبيقِه**-**روايةً ودرايةً**-؛ **فضلاً عن ادّعاء التميُّزِ فيه**-ثم القفز (!) فوق أئمةِ عشرة قرونٍ- مِن أهلِه وحمَلَتِه- ؟!

وما أجملَ ما قاله الدكتور **أحمد مَعبد عبد الكــريم** -حفظه الله- في بحثِه اللطيفِ «علوم الحديث بين المتقدّمين والمتأخّرين»(ص٧):

(فكيف يتأتّى للتابع -أو المقلِّد-بوصفه تابعًا أو مقلِّدًا-أن يُحْدِثَ مخالفةً جوهريةً لمتبوعِه ، أو مقلَّدِه؟!)..

قلتُ: وسيأتي النصُّ الكاملُ لبحث الدكتور أحمد مَعبد في (**الملحــق : ١**)-آخرَ هذا الكتاب-(ص٣٩٥-٤٢١)-بإذن الله-.

☐ **الثاني**-دعوى أنهم **يجتهدون**(!)بحسب **منهج المتقدّمين**: هي دعوى صريحة-معلَنة!- إلى **تعظيمِ أنفسهم**-لا غير-!وأنهم-نتيجةً مآلًا-فوق الأئمة (**المتأخرين**)-كالذهبي،والمِزّي ، وابن كثير...، وفوق العلماء (**المعاصــرين**)-كأحمد شاكر ، والألباني ،وشُعيب...-!!

فالسؤالُ -الآنَ-**بتقاسيمِه**- : متى/ كيف= لَمَعَتْ **فكرةُ** التفريق المنهجيّ-المدّعاةُ-تلك-؟!

وما المدةُ الزمنيةُ للوصولِ (!) إلى **لُبِّ الفكرة!**؟ ثم **فحــص**(!) الفِكرة، والتحقّق منها ، **والاطمئنان لموثوقيّتِها**؟!

وكم هو **عددُ السنوات الكافية** (!) للانتقال **مِن الفكرة إلى المعرفة**: معرفةِ منهج المتقدّمين -عَمليًا وعِلميًا- ، **وإدراكِه**؟!

ثم متى يكونُ هذا **الفاهمُ** (!)-أو ذاك-بعد كل هذه المراحل مِن أهل **الخبرة** به**!** والفهمِ (**الصحيحِ**) له**!** **ودرسِه!**؟

ثم **متى يُخَوَّلُ** -**ومَن يُخَوِّلُ!**-إلى الجهرِ به ، **والدعوة إليه**؟!

كلُّ ذلك: لأنّهم **هم**(!) لم يجعلوا **المتقدّمين فوق المتأخّرين**-بل أعلى منهم- وأَقْدَرَ!-كأساسٍ لأصلِ فكرتهم **المنقدحة!**-:إلا لكونهم **أعلمَ** بالسنة، **وأحفظَ** للحديث، **وأوسعَ** روايةً ،**وأكثرَ** اطلاعًا!

فأنّى لهم -**هم!**- ذلك-أو **بعضُه**-في أنفسِهم-أو **مقارَنةً** بغيرِهم-؟!

وهم مقِرّون-**رُغم آنافِهم!**-أنّ هذا العلمَ -مِن أنواع العلوم الحديثيّة- يُعْتبَرُ(مِنْ **أَغْمَضِ الأَنْوَاعِ** ، **وَأَدَقِّهَا مَسلَكًا**، ولا ينهضُ بهِ إلا **أئمةُ هَذَا الشأنِ وحُذّاقُهم**)-كما في «النُّكَت الوفيّة»(١/ ٥٠٢)-للبُقاعيّ-.

وَلِذَا : (**لَمْ يَتكَلَّمْ فِيهِ إلا الْجَهَابِذَةُ** -**أَهْلُ الْحِفْظِ، وَالْخِبْرَةِ، وَالْفَهْمِ الثَّاقِبِ**- ؛ مِثْلُ: ابْنِ الْمَدِينِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَالْبُخَارِيِّ، وَيَعْقُوبَ بْنِ شَيْبَةَ، وَأَبِي حَاتِمٍ، وَأَبِي زُرْعَةَ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ)-كما في «فتح المغيث»(١/ ٢٨٨)- للسَّخاوي-!!

فمَن مِنهم **قادرٌ**(!)-أصلًا-علىٰ تَسَنُّمِ غارِبِ هذه الذُّرىٰ،والارتقاءِ عليها/ إليها؟!

وهل هم-أو أحدٌ منهم!-**وصل** إلىٰ هذه المراتب العالياتِ-أو **كادَ**-!؟

ومَن هو ذو الأهليّةِ الصحيحةِ **المستطيعُ تزكيــةَ** مدّعي ذلك-جملةً أو أفرادًا-؟!

...بل كيف لهم -جملةً أو أفرادًا- أنْ يدّعوا شيئًا **هم دونه-بيقينٍ-!** ثم لم يكتفوا بذلك(!)..حتى نراهم-سريعًا- يتجاوزون (!) مَن **لا** يَسْتحون (!) مِن الاعترافِ **بتصاغُرهم أمامَهم**؛ الذين هم-**بـاليقين**-أئمةُ العلمِ المتأخّرون -رحمهم الله-تعالى-!؟

* فإن قالوا:بحسب **الـمُتاح!**

* قلنا:**الـمُتاح** للعلماء -**المتقدّمين-منهم-،والمتأخّرين**-(زمانًا)!-هو الأكثرُ والأوفرُ-بلا ريب-، **والتاريخ شاهدٌ ، والواقعُ دليلٌ**.

وانظر ما سيأتي (ص٣١٧) حول مرويّات وعلوم الحافظ ابن حجر-.

ولو قرأ هؤلاء -فقط!-أو فهموا-إن قرؤوا-!-ما رواه الإمام ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٢)-عن أبيه-: **لَـمَا تفوّهوا بمثلِ هذا الذي تجرّؤوا به**-مِن أمثال هذه **الدعاوي**-قال-: (الذي كانَ يُحْسِنُ **صحيحَ الحديثِ مِن سقيمِهِ** -وعنده تمييزُ ذلكَ- ، ويُحْسِنُ **عِللَ الحديثِ**: أحمدُ بنُ حنبل، ويحيى ابن مَعين، وعلي بنُ المديني-وبعدهم أبو زُرعة :**كان يُحْسِنُ ذلكَ**-.

قيل لأبي: فغيرُ هؤلاء تَعرفُ -اليومَ- أحدًا؟

قَالَ: لا).

أمّا(**هم!**)؛فلسانُ قالِهم-لا حالِهم!-ينادي بأعلى صوت-:(**نعم؛ نحن لها..وإلينا المنتهى**)!!!

وهو ما صرّح به-**إلا قليلاً!**-الدكتور علي الصيّاح في رسالته «المنهج العلمي في **دراسة الحديث المُعَلّ**» (ص٥)-**مستفتحًا به رسالتَه!**-بقولِه-:

(إنّ مما **يَسُرُّ** الباحثَ في علمِ الحديثِ الشريف : ما يَرىٰ مِن انتشارِ **المنهجيةِ العلمية السليمة** في دراسةِ الحديثِ وعلومِهِ، والعنايةِ بعلوم سلَفنا الزاخرة؛ جمعًا ودراسةً وتحليلًا **واستنطاقًا**.

ومِن ذلك : العنايةُ بأدقّ وأجلّ علوم الحديث: «**علم العلل**»..)!

والعجبُ -**ولا عجبَ!**-أن الدكتور الصيّاح نقل-**مباشرةً**-في **بعض نُسخ رسالته** -هذه- دون بعض!-قَولَ الحافظِ ابنِ حجر -رحمة الله عليه - في «نزهة النظر في توضيح نُخبة الفِكَر» (ص٤٣)-معرِّفًا(**الحديثَ المُعَلَّل**) ، بأنه : (**مِن أغمض أنواع علوم الحديث وأدقّها، ولا يقومُ به إلاّ مَن رزقه الله فَهْمًا ثاقبًا، وحفظًا واسعًا**، ومعرفةً تامةً بمراتب الرواة، وملَكةً قويةً بالأسانيد والمتون.

ولهذا لم يتكلم فيه إلاّ القليلُ مِن أهل هذا الشأن؛ كعلي بن المَديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زُرعة..»)!

وقد عبّر -**بنحوٍ من ذلك**-الأخ الدكتور عبدالسلام أبو سمحة-وفقه الله- في بعضِ أُكتوباته -في (**وسائل التواصل الإجتماعي**)-بما يكادُ يكونُ صريحًا-

بل صريحًا-**جدًّا**- في تزكيتهم أنفسَهم!وأنهم -**وحدَهم**!- ذوو الأهلية في باب **العلل** والتعليل والإعلال-**لا غير**!-؛ لاعتقادِهـ/ـم أنهم **احتلّوا** (!) ما سَمَّوْهُ: (**منهجَ المتقدّمين**)!!- وذلك قوله-:

(الممارَسة النقدية متّصلةٌ مستمرّةٌ **إلى أن تقوم الساعة**، فالرواياتُ التي لم يَحكم عليها النقّاد كثيرة، **والباب مفتوح لمن أتقن الصنعة**..)!!!

... على طريقةِ (**إياك أعني واسمعي يا جارة**)!!!!

ثم هم **لا يعترفون** بغير مَن يَرَونهم **هم** (!) سائرين **على أفهامِ أنفسِهم** -التي **يُلبِسونَها** لَبوسَ منهج المتقدّمين-وهم مِنها جدُّ **بعيدين**-!

ولو تفكّر (!) هذان الفاضلان-**ومَن معهما**!**وقبلَهما**!**وبَعدَهما**-ممّن سلكوا دربَ **التفريق ذي التشقيق**!-إلىٰ ما رواه ابنُ أبي حاتم في «تقدمة الجرح والتعديل» (١/ ٣٥٦) : **لَكَفُّوا عن جميع**-**ولا أقول**:**أكثر**!-**ما اقترفوه** :

قال ابنُ أبي حاتمٍ: سمعتُ أبي يقول: (جرىٰ بيني وبين أبي زُرعة -يومًا- **تمييزُ الحديث ومعرفتُه**، فجعل يذكرُ أحاديثَ ، ويذكرُ عِلَلها، وكذلك كنتُ أذكر أحاديثَ خطأً وعِلَلها، وخطأَ الشيوخ، فقال لي: يا أبا حاتم ؛ **قلَّ مَن يفهم هذا، ما أعزَّ هذا**، إذا رفعتَ هذا مِن واحد **واثنين** ؛ **فما أقلَّ مَن تجدُ مَن يُحْسِنُ هذا**)...

ولما مات أبو زُرعة، قال أبو حاتم: (**ذهب الذي كان يُحسن هذا** - يعني: أبا زُرعة - ما بقي بمصرَ ولا بالعراقِ واحدٌ **يُحْسِنُ هذا**)- كما في«الجرح والتعديل » (١/ ٢٨٧ - ٢٨٨)- لابن أبي حاتم-.

وقيل لأبي حاتم -بعدَ موت أبي زُرعة-: (**تعرف -اليومَ- أحـــدًا يعـــرفُ هذا؟ قالَ: لا**)- كما في «الجرح والتعديل» (١/ ٣١٤)- لابن أبي حاتم-.

وروى ابـنُ أبـي حـاتم في «تقدمـة الجـرح والتعـديل» (١/ ٣١٩)، قــال: (سمعتُ هارونَ بن إسحاقَ الهَمْداني يقول: **الكلامُ في صحةِ الحديث وسقيمِه** : لأحمدَ بن حنبل ، وعلي ابنِ الـمَدينيّ).

... بل قالَ الحافظُ أبو الفرَج ابن الجَوزي -المتـوفى سـنةَ (٥٩٧هــ)-رحمـه الله- في أوَّل كتابـه «الموضـوعات» (١/ ٣١) : (**قد قلَّ مَن يفهم هـــذا -بـــل عُدِمَ-**)!!!

...إلا (هم!)-**كما توهّموا**!وأوهموا !**وصرّحوا** ! وأفصحوا-!

ألـم تَرَ أنّ السيفَ يَنْقُصُ قَدْرُهُ   إذا قيلَ إنّ **السيفَ** أَمضى مِن **العصا**

ومِـــن عجـــبٍ : قـولُ آخَـرين - مِـن غـيرِهم- بنحـو قـولِهم -**مـــدحًا** لأنفسِهم!**واستكبارًا** على غيرهم-؛كما قاله **الدكتور ربيع المدخلي** -ختم الله لـه بالحسنىٰ- في كتابه «بين الإمامين مسلم والدارقطني» (ص٥٨): (**ولـــو دَرَسَ أبو حاتم -وغيرُه مِن الأئمة -حتى البخاري-** دراسةً وافيةَ: **لَمَا تجاوزوا -في نظري- النتائجَ الـــتي وصـــلتُ إليهـــا**؛ لأنّني -بحمـد الله- طبّقتُ قواعدَ المحدثين بكلِّ دقّةٍ، **ولم آلُ في ذلك جُهدًا**)!!!!

٢٥ ⇦ دعوى منهج المتقدّمين: سلاحٌ ، ومُصادَرةٌ:

وأقول:

إنّ هذا **الاحتلالَ** (**الغاشمَ**) لِما سَمَّوْهُ -**بمحضِ آرائهم**- :(منهجَ المتقـدّمين): جعـل **أدعيـــاءَ المنـــهجِ**-هـؤلاء- حَمَلَـةَ سـلاحٍ (!) يُواجِهـون بـه كـلَّ مَن/ ما=يخالفُهم!لِتكون **المصادَرةُ للرأي المخالِف لاختيـــاراتِهم** وآرائِهـم هـي السلاحَ الأمضى في وجوه مخالفيهم؛بحيثُ **أُهمِلت وأُقــصِيت** سـائرُ المقـولاتِ العلميةِ -لكبار حفّاظ الأمـةِ- **ممّا لا يوافقُ إفرازاتِ منـــهجِهم** -ذي الـصناعةِ المحلّية!-!!!

بل صار النظرُ(!) إلى نُقولات-ومنقـولاتِ- **أهلِ العلمِ بالحديثِ**: **الذين لم يُعرَف علمُ الحديث إلا مِن خلالِهم!**-مِـن الحفّـاظ المتـأخّرين-: نظـرًا ملفوفًـا **بالشكّ** ، محفوفًا **بالتربُّص** !- وكـأنّ الأصلَ فيه الردُّ والرفضُ-بـسبب **هاتيـــك النظرة السوداوية القاتمة-الظالمة**!-التي نشرَها أولئـك **المفرّقون** -وأذاعوهـا!- عنهم-رضي الله عنهم-!

وصارت أقوالُهم(**هم**)-عند بعضِهم الـبعض!-**كالمسلّماتِ اليقينيّات**!-!! مع أنّ كثيرًا منها-**بل أكثرَها**!- أغاليطُ! أو أُغلوطات!!أو مغالَطات!!!

وإني لأكادُ(!)أقولُ-**مستيعذًا بالله مِن شرّ نفسي**،و**سيّئات عملي**-:

لـــــولا الفهـــارس الحديثية،والموســـوعات الألكترونيـــة،و(القَوْقَلـــة العنكبوتية!):**لَمَا راح أكثرُ المتعَنْترين**(!)-**اليومَ**-**ولا جاؤوا** !!

والحمدُ لله: أنّ منهم **مَن يعترفُ بذلك**، ولا يَكتمُ؛ كالأخ الدكتور عبدالسلام أبو سمحة في مقدمة رسالته الدكتوراه «معرفة أصحاب الرواة، وأثرها في التعليل..» (١/ ٧) -وهذا ليس منكَرًا بذاتِه -**أولاً**-، وهو مِن علاماتِ الإنصاف -**ثانيًا**-؛ وإنما الكلامُ عن **الهوّة السحيقة** بين أحوال الأئمة المتقدّمين، وأحوال المتشبّهين بهم (!) -بغيرِ أدنى جامع مشترَك بينهما **إلا إظهار التفاصُح**-!

وإنّه لَيَحْسُنُ أن يُذَكّر أكثرُ هؤلاءِ (!) -**لعلّهم يتذكّرون!!**- بما رواه الإمامُ الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١٩١٢)، وأبو طاهرٍ السِّلَفيّ في «الطيوريات» (٨٠٦) عن الإمام **عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ**، أنّه قال: (إِذَا رَأَيْتَ **الْحَدَثَ** -أَوَّلَ مَا يَكْتُبُ الْحَدِيثَ- يَجْمَعُ «حَدِيثَ الْغُسْلِ»، و«حَدِيثَ مَنْ كَذَبَ»؛ فَاكْتُبْ عَلَى قَفَاهُ: **لا يُفْلِحُ!**).

...**وليست الحداثةُ (!) حداثةَ السنّ -فقط-؛ بل حداثةُ القدرةِ العلمية - أو الخِبرة العمليّة!- قد تكون هي الأشدَّ -فاحذرْ-!**

٢٦ ⇦ هل المحدّث الألباني مُستهدَفٌ -إذن-، أم ما الشأنُ:

والعَجَبُ -**ولا عَجَبَ!**- أنّ **أكثرَ** عنترياتِ (!) المفرّقين -أولئك!- **مُوجَّهةٌ سهامُها -الخائبة! غيرُ الصائبة!!**- إلى شيخنا العلامة الإمام **محمد ناصر الدين الألباني** -رحمه الله- تعالى-، ومنهجه، وجهوده، وقد هيّأ الله -تعالى- له/ لـا **أسبابَ النجاحِ والانتشار** -مما زاد عواملَ **الغيظ! والحسد!**-؛ حتى وصلَ ذِكرُ

أحكامِه -والاستشهادُ بها- على الأحاديثِ **منابرَ الحرمين الشريفَين !**

ومِن **الحجةِ** على ما قلتُ:

أنك ترى حديثًا-ما-قد صحّحه **قبلَ شيخنا علماءُ كِبار كِثار**-كالحافظ ابن حجر ، والزَّيْلعي-مثلًا-، **وصحّحه مع شيخنا**-في عصره-علماءُ آخَرون-كالشيخ أحمد شاكر، والشيخ شعيب الأرنؤوط-: إلا أنّ منتقدِيه-أولئك-يَسكتون(!) عن هؤلاء-أجمعين-، وأحيانًا: **يكتُمون** أمرَهم(!)-وإن ذكَروهم..فـ..تَحِلّةَ القَسَم(!)..ولا يذكُرون إلا **الألباني!**

الألباني قال..!**الألباني** فعل..!الألباني خرّج..**الألباني** أخطأ...!**الألباني** وهِم...!!

وبألسُنٍ-وللأسف-يلفُّ أكثرَها **الغرورُ!والتعالي!والتعالُم**- إلا مَن رحم الله-تعالى-!!

يتكلّم الواحدُ منهم-أو يكتب!-كأنما يَغْرِفُ مِن بحرٍ هو **الصوابُ** لدَيه! المحجورِ **المحصورِ** له-وعلَيه-!

وهذا يُترجم -**وبصورةٍ بارزةٍ!**-حقيقةَ تحذيرِ الأخ الدكتور عبد السلام أبو سمحة -وفقه الله-في تعليقٍ له على بعضِ صفحات (**وسائل التواصل الإجتماعي**)-الألكترونية-ممّا سمّاه-: (**عُقدة الاستهداف!**)!!!

..و..أيُّ (**استهدافٍ!**) أكبرُ مِن هذا؟!

حتىٰ قال قائلٌ-منهم!!-في بعض حواراتٍ له- في(**وسائل التواصل**

الإجتماعي)-بوقاحةٍ فادحة!-وبالحرف الواحد-:(الألباني يمثل **التـدهورَ الكبيرَ** في النقدِ الحديثي)!!

وفي كتابي «التَّبْيين في ثبوت وَحدة (المنهج النقدي)عند عموم المحدّثين..» -والذي هو **أصلُ** هذه «**الطليعة**..»-يسّر الله إتمامَه ونشرَه-: دراسةٌ مستوعِبةٌ -نوعًا-ما-لما قام به (!) الأخ الدكتور أبو سمحة -في **رسالتِه الدُّكتوراة** «معرفة أصحاب الرواة، وأثرُها في التعليل..»، وكشفُ ما تضمّنته -كثيرًا...-**وجودًا واحتفاءً!**-مِن (**عُقدة الاستهداف**) -الألبانية-**على وجه الخصوص!**-كما في مبحث خاصٍّ-منفردٍ -منها-(٢/ ٩٥١)-**تأصيلاً**-، وفي مواضعَ كثيرةٍ منها-**تفصيلاً**-!!!

ولي كلمةٌ-في هذا الإطار-، وهي:

أنّ الوجهَ المشرِق (!)لهذا **الاستهداف**-إن شاء الله-هو **إقامةُ الدليل العلمي**-**والعملي**-مِن هؤلاء-أنفسِهم-على **إمامةِ شيخنا الألباني**-رحمه الله-، وألمعيّتِه، وتميّزه، وتفرّده، وانتشار علمه، ومؤلفاته، وأحكامه-**شاء مَن شاء، وأبى مَن أبى**-!

بل لو قلتُ: إنّ هؤلاء -**جميعًا**؛ نعم:جميعًا-لم يعرفوا أصولَ النقد الحديثي، وقواعدَ التخريج العلمي: **إلا مِن مؤلّفاتِ شيخنا، وتخريجاتِه**: لَمَا أبعدتُ..

وقد كتب إليّ -في شيءٍ مِن هذا المعنى (**الإيجابيّ**)- الذي ذكرتُ- **بعضُ مَن أحبّ وأحترمُ مِن إخوانِنا طلاب علم** الحديثِ-شارحًا وجهةَ نظرِه حول

مسألةِ **استهداف** شيخِنا-رحمه الله-متلمّسًا بعضَ **معـــاذيرَ!**-قـائلًا-:(...أجدُ مبرِّرَهم - **وأنا أقبلُ ظواهرَ الناس**- هو أنهم يَرَون الـــ**شيخَ الألبــانيَّ** أكثرَ مَن اشتغل بهذا العلمِ الشريفِ ، وتميّز به عن غيرِه، فكان **مِن الطبيعـــي** أن يكونَ **أكثرُ الانتقادِ له،** كما أنّ **أكثرَ الثناء عليه** -أيضًا-.

وإن كنتُ غيرَ مقتنعٍ -كثيرًا- بهذه الحجّةِ ؛ إلا أنّها كافيةٌ -عندي- في منع الحُكمِ عليهم بأنّهم يريدون إسقاطَ الشيخِ ، والحطَّ مِن منزلتِه.

ثم إنّي متأكِّدٌ -تمامًا-: أنّ **بعضَ المبتدِعة** يفعلُ ذلك لذلك، ولكنْ: نقلتُ **ما أعرفُ عمّن أعرفُ**)..

قلتُ: هذا كلامُه ؛ فجزاه الله خيرًا على وجهة نظرِه،التي **أَحترمُهـــا**-مِن جهـةٍ- ،**وأَقبلُ أكثرَها** -مِن جهةٍ أخرى-والحقُّ عليه **نـــور**،وهو-دائـمًا- **(منصور)**-.

وعلى ضَوء ما تقدّم -**كلِّه**- ؛فانظروا -بربّكم-ما يقوله مؤلف كتاب «الشاذ والمنكر وزيادة الثقة»(ص٣٩-رسالة **علمية بإشراف الدكتور بـــشار عواد معروف!**)-هداهما الله-بعد كلامٍ وكلام!!-: (...فمَن **يتتبّـــع** - مثلًا- **الشيخَ الألبانيَّ**- في كيفية تصحيحه للأحاديث وتضعيفها- يقف مذهولًا(!)؛ **فمنهجُه منهجٌ غريبٌ فريدٌ، لم يسبَق إليه!**وسأمثّل بحديثٍ واحدٍ(!) صحّحه في «سلسلته الصحيحة»؛ ليتبين **خطورةُ غيابِ منـــهج الأئمّـــة المتقـــدّمين في** تصحيحِ الأحاديثِ وإعلالِها....)-إلخ!-!!

... ولا أُعلِّـق ؛ **فقباحةُ هذا القولِ** -وشناعَتُه!- **تُغْني عـــن ردّه ونقـــدِه -ونقضِه-!!!**

يا ناطـحَ **الجــبلِ** العالي ليكلِـمَهُ   أَشفِق على الرأسِ لا تُشفِق على **الجبلِ**

ولقد عاينـتُ-وعانيـتُ!-بعـضًا مِـن (هـذا الـصنف!)..هـم -والله- **في العشرينيّات مِن العُمُر**-ولم يُمارسوا العلـمَ إلا **قليلاً**-! يكـادُ **يظـــنُّ الواحـــدُ- منهم- نفسَه** (!) أنّه يحيى**!** أو شُعبة**!** أو أبو حاتم**!!**

مع قُصورٍ معرفيٍّ ، وعلميٍّ، و..(**أخلاقيٍّ!**) **-واأسَفاه- شديد..**

وقد روىٰ الخطيبُ البغداديُّ في «شرَف أصحاب الحديث» (١٢٢) وفي «الجامع» (٩٦٠) عن عِيسَىٰ بْنِ حَمَّادٍ -زُغْبَةَ-، قَالَ: (سَمِعْتُ اللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ يَقُولُ- وَقَدْ أَشْرَفَ عَلَىٰ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، فَرَأَىٰ مِنْهُمْ شَيْئًا-، فَقَالَ: مَا هَذَا؟!**أَنْتُمْ إِلَى يَسِيرٍ مِنَ الأَدَبِ** أَحْوَجُ مِنْكُمْ إِلَىٰ كَثِيرٍ مِنَ **الْعِلْمِ**)!!

و..**ليسوا سَواءً !**

وقال الخطيبُ-رحمه الله-في «الجامع»(ص ٧٨): (الْوَاجِبُ أَنْ يَكُونَ طَلَبَةُ الْحَدِيثِ أَكْمَلَ النَّاسِ **أَدَبًا**، وَأَشَدَّ الْخَلْقِ **تَوَاضُعًا**، وَأَعْظَمَهُمْ **نَزَاهَةً وَتَدَيُّنًا**، وَأَقَلَّهُمْ **طَيْشًا وَغَضَبًا**..).

وما أجملَ ما قاله شيخُنا الإمام الألباني - رحمه الله - في«سلسلة الهدىٰ والنور» (شريط ٣٧/ د٣٦):(الحديثُ بَرَكَتُهُ في تقويمِ خُلُق المحدِّث -أولًا-، ثم فكرِه ومذهبِه -ثانيًا- ؛ **فإذا رأيتَ حديثيًا لم يتحسَّن خُلُقُه ولم يستقمْ فكرُه؛ فافهمْ أن دراستَه للحديثِ لأمرٍ دنيوي**-للمال أو للظهور-) .

أقــــولُ : ثـم **يتــــبجّحُ** هـؤلاء المفرّقـون-بعـضًا أو كُـلًّا -بَعـدًا وقَـبلًا!- بمُصطلحاتٍ **يلوكونها** بأفواهِهم! **ويكرّرونها** بألسنتِهم! **ويَدوكونها** في مجالِسِهم! ويَشْرَئِبُّون-**بتَرْدادِها! واجترارِها!**-في مجالِسهم !-**مِن غــير تحقيــق علمــيٍّ** -حقيقـيٍّ- لمـضامينها -ولعـلَّ أكثـرَ ذلـك-**فَخــرًا وبـــأْوًا!**-هـو مـصطلحُ **(الاستقراء)**، و**(السبر)**-وما إليهما-ويتصرّف منهما-مبنًى ومعنًى-!!

...**(الاستقراء..والسبر)**..نسألُ اللهَ الصبر!!

و..أكثرُه-إن لم يكن كلَّه- موضـوعُ **دعاوى وادّعــاءاتٍ**-أكثـرَ منـه علـمًا وتحقيقًا-!

وهــو موضــوعٌ خطـيرٌ، محتـاجٌ-حقيقـةً-إلى إفـرادِه بالبحثِ،والكتابـة ، والتأليف-**اللهم يسّر وأعن**-..

نعم؛ أقولُها وأكرّرُها:

شيخُنا الإمامُ الألباني-رحمه الله-كغيره مِن الأئمة والعلماء..بـــشرٌ مـــن البشر.. يخطئ ويصيب..ويعلم ويجهل..ويَستدرِك.. ويُستَدرَك عليه..

فكان ماذا؟!

ولكن...ليكن ذلك -كلُّه- **بعلم..وحِلم..وعدل..**

...فلا نقبلُ أن **نتعصّب** (**له**)..و(لن) نرضى أن **يُتعصّب** (**عليه**)..

ولعلّ الأمرَ-**والله أعلمُ بحقائق الأشياء!**- كما قال بعضُ الأذكيـاء الأوفيـاء -وفّقهم الله-: **(وراء الأكَمة ما وراءها)!**

﴿ بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ ۝ وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ ﴾[القيامة:١٤-١٥]...

وربما يكونُ حادي ذلك -أو كثيرٍ منه- **ولو بالتوجيهِ والإدارة!**- : **حركيّةً مكشوفةً!** أو **حزبيةً خفيّــةً** -في أزمنـةٍ معيَّنـة ،أو أمكنـة خاصـةٍ!- ارتبطـت **بدعوى**(!) **سلفيةٍ منحرفةٍ -ومحرَّفة-** كـ (**السرورية!**) -ومـا تفـرّع منهـا!- ؛ لِتولِّدَ أسلوبًا جديدًا-**حديدًا**-، بدأ **بشنِّ الغارةِ على الإمام الألبانيِّ ودعوتِــه** - منهجًا وعقيدةً-**!** ثم أردفه -**بعد سنينَ**-بُعْدًا جديدًا ؛ بفتحِ دعاوى بابِ **علم الحديث**، **وعِلله**-وما إليها - لغايات الكسرِ **والإسقاط**-!

ودَعْك مِـن **التماذُح الديبلوماســي** -والـذي هـو صـورةٌ أخـرى -ذاتُ **لَمَعانٍ**-لـ(**التقيَّة**)-؛ فهي **حصنُهم الحصين**(!)-المفتوحةُ أبوابُه على **مَصاريعِها**!- للخروج مِن أيِّةِ مواجَهةٍ **ذاتِ إشكالية!**

٢٧ ⇦ الاتهام بالتعصّب للمحدّث الألباني - وما وراءَه- :

وقد **قلتُ**-بمناسبةٍ قريبةٍ**!**-في مثل ما نحن فيه!-:

(مِن أعجبِ الاتهامات الواهية السخيفة-جـدًّا-:مـا يَرميـك بـه الـبعضُ -زورًا وبهتانًا-:أنك **تتعصّب لشيخك!!**

سُبحان الله..هل يريدُ منا هؤلاء القـوم (!)أن نـسمع **الافتئاتَ** عـلى علمائنـا -أو **الافتراء** -وهو يتكرّر-جدًّا-وبغير حق-..**ثم نسكت؟!**

أهكذا نكون -**عندهم!**-غيرَ متعصّبين؟!

رمتني بدائها.. وانسلّت)...

-ومنه-قولي-أيضًا-:

(إذا كان (**لا بد!**) مِن واحدةٍ مِن اثنتين؛فلتكن أُولاهما:

*أن **تتعصّب** لشيخك..

أو

*أن يتعصّب **الطاعنُ** لرأيه!

والأنكى منهما:أن يكون منشأُ الرمي بافتراءِ ذاك التعصّبِ -الأول-هو هذا التعصّبَ الثاني!!!!

وهو الجاري...**ظلماتٌ** بعضُها فوق بعض)...

- وقلتُ-كذلك-:

(إمّا أن تستسلمَ **لانتقاداتهـ/ـم الباطلة** -على العلماء والأشياخ-على مذهب: ضرب زيدٌ عَمْرًا!-،وإما أنك **متعصّب!!!**

فلْيقولوا:مئة متعصّب!ولن نستسلمَ إلا للحق..وليست **انتقاداتهـ/ـم الباطلة** مِن الحقّ في شيء-واللهِ-!

...﴿ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ ﴾...

والبحثُ في العِلم: عَدلٌ وحِلْم..

إنه الاختباء وراء **التُّهَم الجاهزة**..هروبًا مِن الحُجة والبرهان..

اللهم عافِنا،واعف عنّا)..

بل قد قال واحدٌ منهم(!)-**ولبئسَ ما قال** -:(أنتم **تقدِّسون** الألبانيَّ)**!!!**

فقلتُ: لو كنّا كذلك-واقعًا-**وحاشا وكلاّ**-واللـهِ-: لَكنّا **خيرًا** -بألفِ مرّةٍ ومرّة- **ممّن يقدّسُ رأيَ نفسه**-الخاويَ مِن العلم والحقّ-،ثم يَجهدُ (!) في أن يَفْرِضَه على غيرِه!

ورحم الله المحدِّث الشيخ **مقبلَ بن هادي الوادعي**-القائلَ-كما في كتابه«إجابة السائل» (ص٥٤٩-٥٥١)-ضمن كلامٍ-: (..إذا توفِّي **الشيخ الألباني** ـ حفظه الله-تعالى ـ وأسألُ الله العظيم أن يبارِكَ في عمره-:فسترى الانتقاداتِ أكثرَ، **لكنّ الناس يَهابُون مِن الشيخ**..»).

و..**صدق**..والدليلُ بين أيدينا..

رحمهما الله،ورحم سائرَ علماء المسلمين-أجمعين-.

وإني لأتذكّر-جيدًا-ما سمعتُه-**قبل أكثرَ مِن ربع قرن**-باليقين-من الأخ الدكتور **عبدالرزاق أبو البصل**-وقد درَس في جامعة أم القرى-في مكة المكرَّمة-، ثم صار -بعدُ- مدرّسًا فيها- وفّقه الله ، وبارك له ،وفيه-: أنه سمع من الشيخ **محمد سعيد شفا السَّلولي**-وهو مِن علماء المسجد الحرام-يومَئذٍ-وقد حضرتُ له (**أنا**) درسًا-هنالك-: أنه كان إذا ذَكر الشيخ **الألباني** في مجلسه-في الحرَم المكّي-وصفه بـ: (**الحافظ**)-رحمهما الله-..

ولستُ-ها هنا-في موقف المُثْنِي-أو المدافع- عن شيخنا الكبير-**وإن كان هذا شرفًا لكل مَن يفعلُه**-، وإنما أنا هنا-بعون الله وتوفيقه-**مدافعٌ عن المنهج**

العلمي الحديثي -المتوارَث بين علمائه وأئمته- من غير خُرومٍ ، ولا انقطاعٍ ، ولا إعضال!

والذي يبتغي أقوامٌ-اليومَ-قطعَ صِلاتِه!وتقطيعَ أوصالِه!بدعوى الرجوع إلى المتقدّمين،ومنهجهم!

وهي دعوى : **ظاهرُها** فيه الرحمة-تعظيمًا للسلف المتقدّمين- ، **وباطنُها** مِن قِبَلِه العذاب-تنتيفًا (!) للتاريخ الحديثيّ للأمة-!

و... (**مِن ثمارِهم تعرفونهم**)-كما قيل-!!

٢٨ ⇦ هِمَمُ أئمّة الحديث -وجهودُهم-؛ أين نحن/أنتم = منها :

وحتىٰ يوافقَ الخُبْرُ الخَبَرَ-فيما نحن بصدده-تنظيرًا وتطبيقًا-فيما يتعلّق بجهود أئمة الحديث وحُفّاظه-**متقدّمين ومتأخرين**-:فلْننظر-أُنموذَجًا فيه عِبرةٌ **بل عِبَرٌ**-إلىٰ :

* ما قاله الإمام يحيىٰ بن مَعين-في **إبراهيم بن سعد الزُّهْـريّ**-رحمهما الله-: كان عنده نحو سبعة عشر ألف حديث في (الأحكام) دون (المغازي) -كما في«جامع الأصول»(١٢/ ١٥٦)-لابن الأثير-.

* وقال الإمام أبو زُرْعة **لعبد الله بن أحمد**-رحمهم الله-: أبوك يحفظ **ألفَ ألفِ حديث**، فقيل له: ما يدريك؟**!** قال: ذاكَرْتُه، فأخذتُ عليه الأبوابَ-كما في «تاريخ بغداد»(٤/ ٤١٩- ٤٢٠)-.

وقال ابن الجوزيّ في «تلقيح فُهوم أهل الأثر»(ص٣٦٢): (**المـراد بهـذا العدَد: الطُّرُق ؛ لا المتون**).

وقال الحافظ الذهبي-رحمه الله-معلِّقًا-كما في«سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٨٧)-: (هذه حكايةٌ صحيحةٌ في **سَعة علم أبي عبد الله**، وكانوا يَعُدُّون في ذلك المكرَّر، والأثر، وفتوىٰ التابعي، وما فُسّر- ونحو ذلك-، **وإلاَّ فالمتونُ المرفوعةُ القويّةُ لا تبلغ عُشر مِعشار ذلك**).

* وقال أحمد بن عُقبة: سألتُ **يحيى بن معين**: كم كتبتَ من الحديث -يا أبا زكريا-؟ قال: كتبتُ بيدي هذه **ستَّ مئة ألف حديث**.

* قال أحمدُ بن عُقبة: وإني أظنُّ أن المحدِّثين قد كتبوا له -بأيديهم- **ستَّ مئة ألف، وستَّ مئة ألـف**-كما في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»- للخطيب البغدادي-(١٥٣٢)-.

* وقال محمد بن نصر الطبَري: سمعت **يحيى بن مَعين** يقول: قد كتبت بيدي **ألفَ ألفِ حديث**-كما في «تذكرة الحفاظ»(١/ ٤٣٠)-.

* وفي تقدمة «الجرح والتعديل»(١/ ٣٣٤-٣٣٥)-لابن أبي حاتم-تحت (باب ما ذكر من كثرة علم أبي زُرعة)-قال-:

(حدّثنا عبد الرحمن ، قال : **قلت لأبي زُرعة** -رحمه الله-: تَحْزَرُ [يَجوزُ] ما كتبتَ عن إبراهيمَ بنِ موسىٰ **مئةَ ألفِ حديثٍ**؟ قال: مئةُ ألفٍ كثيرٌ، قلتُ : **فخمسين ألفًا**؟ قال: نعم، وستين ألفًا، وسبعين ألفًا، أخبرني مَن عَدَّ **كتابَ**

الوضوء والصلاة ؛ فبلَغ ثمانيةَ عَشَرَ ألفَ حديثٍ).

* وقال الإمام **أبو زُرْعة**-رحمه الله-: (نظرتُ في نحوٍ من **ثمانين ألف حديث من حديث ابن وهب**- بمصر، وفي غير مصر-: ما أعلم أني رأيتُ له حديثًا لا أصل له) -كما في «تقدمة الجرح والتعديل»(١/ ٣٣٥)-.

وعلّق علىٰ هذا النصّ -الأخيرِ- الأخ الدكتور عادل الزُّرَقيّ-وفقه الله-في رسالته «قواعد العلل وقرائن الترجيح»(ص٤٣)-بقوله-:

(ومَن رام - في هذا الزمن - جَمْعَ عُشْرِ ما ذَكَرَ أبو زُرعة لَمَا استطاع).

قلتُ:ولا عُشر مِعشارِه!

... فأين-أين-هي تلكم الألوفُ المؤلَّفةُ مِن المرويّات-طرقًا وروايات وأسانيدَ -يا مَن تقفزون(!)بأنفسكم فوق مَن هو أعلىٰ منكم-**متقدّمين ، ومتأخّرين ،ومعاصرين**-.. ؟!

نخافُ على رِقابِكم-واللهِ-!!

فـ...هل ما أُتيح(!)للأئمة الحفّاظ **المتأخرين**-ولا أقول:**المتقدّمين!**-مِن ذلك- أُتيح لكم-اليومَ-ما يبلُغُ عُشرَ مِعشاره!؟

مع التنبيه إلىٰ أن أقصىٰ ما **بلَغَنا** جمعُه مِن أسانيدَ متنوعة-اليومَ-**عبر أكبر وأحدث موسوعات البحث الألكتروني**- قد لا يتجاوزُ التسعَ مئة ألف حديث-بالأسانيد، والطرق، والروايات،والموقوفات، والمقطوعات...-إلخ-:

- فأين مِن حديث (**ابن وهبٍ**) -اليومَ- ثمانون ألفَ حديث؟!

- وأين مِن حديث (**إبراهيم بن سعد الزُّهْريّ**)-رحمه الله-الآنَ-: سبعةَ عشر ألف حديث -في (الأحكام)-؟!

..و..و..

ولا يعترضُ مدّعٍ -**بغير علمٍ**- : أنّ في هذا ما يُنْبِئ عن كون السنة النبويةِ غيرَ محفوظة!

فالجوابُ أن يُقالَ: **حفظُ السنّة المطهّرةِ موصولٌ بمجموع الأمة**-زمانًا ومكانًا-؛ لا بأفرادٍ-أو مجموعاتٍ-منها-في بعضِ الزمان والمكانِ-قد يخفىٰ عليهـ/ـم قليلٌ -منها-أو كثيرٌ!

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «رفع الملام»(ص ٩ - وما بعدها):

(الإِحَاطَةَ بِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لَمْ تَكُنْ لأَحَدٍ مِنْ الأُمَّةِ.

وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ -صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يُحَدِّثُ، أَوْ يُفْتِي، أَوْ يَقْضِي، أَوْ يَفْعَلُ الشَّيْءَ، **فَيَسْمَعُهُ -أَوْ يَرَاهُ- مَنْ يَكُونُ حَاضِرًا، وَيُبَلِّغُهُ أُولَئِكَ -أَوْ بَعْضُهُمْ- لِمَنْ يُبَلِّغُونَهُ**، فَيَنْتَهِي عِلْمُ ذَلِكَ إلَىٰ مَنْ شَاءَ اللهُ -تعالىٰ- مِنْ الْعُلَمَاءِ- مِنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ-وَمَنْ بَعْدَهُمْ-.

ثُمَّ فِي مَجْلِسٍ آخَرَ: قَدْ يُحَدِّثُ، أَوْ يُفْتِي، أَوْ يَقْضِي، أَوْ يَفْعَلُ شَيْئًا، وَيَشْهَدُهُ بَعْضُ مَنْ كَانَ غَائِبًا عَنْ ذَلِكَ الْمَجْلِسِ، **وَيُبَلِّغُونَهُ لِمَنْ أَمْكَنَهُمْ**؛ فَيَكُونُ

عِنْدَ **هَؤُلاءِ** مِنْ الْعِلْمِ مَا لَيْسَ عِنْدَ هَؤُلَاءِ، وَعِنْدَ هَؤُلَاءِ مَا لَيْسَ عِنْدَ هَؤُلَاءِ.

وَإِنَّمَا يَتَفَاضَلُ الْعُلَمَاءُ مِنْ الصَّحَابَةِ -وَمَنْ بَعْدَهُمْ- بِكَثْرَةِ الْعِلْمِ أَوْ جَوْدَتِهِ.

وَأَمَّا إحَاطَةُ وَاحِدٍ بِجَمِيعِ حَدِيثِ رَسُولِ اللهِ -صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-؛ فَهَذَا **لا يُمْكِنُ ادِّعَاؤُهُ - قَطُّ-**).

إلىٰ أن قال-رحمه الله-:

(...فَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ كُلَّ **حَدِيثٍ صَحِيحٍ** قَدْ بَلَغَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ الْأَئِمَّةِ-أَوْ إمَامًا مُعَيَّنًا-؛ **فَهُوَ مُخْطِئٌ خَطَأً فَاحِشًا قَبِيحًا**.

وَلا يَقُولَنَّ قَائِلٌ: إن الْأَحَادِيثَ قَدْ دُوِّنَتْ وَجُمِعَتْ؛ فَخَفَاؤُهَا -وَالْحَالُ هَذِهِ- بَعِيدٌ!؟

لِأَنَّ هَذِهِ الدَّوَاوِينَ -الْمَشْهُورَةَ فِي السُّنَنِ- إنَّمَا جُمِعَتْ **بَعْدَ انْقِرَاضِ الْأَئِمَّةِ الْمَتْبُوعِينَ**، وَمَعَ هَذَا؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ **يُدَّعى انْحِصَارُ حَدِيثِ رَسُولِ الله** -صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي دَوَاوِينَ مُعَيَّنَةٍ.

ثُمَّ لَوْ فُرِضَ انْحِصَارُ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فيها؛ **فَلَيْسَ كُلُّ مَا فِي الْكُتُبِ يَعْلَمُهُ الْعَالِمُ**، وَلَا يَكَادُ ذَلِكَ يَحْصُلُ لِأَحَدٍ؛ بَلْ قَدْ يَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ الدَّوَاوِينُ الْكَثِيرَةُ وَهُوَ لَا يُحِيطُ بِمَا فِيهَا..).

قلتُ:

وهو -تمامًا- معنىٰ ما نُقل عن الإمام الشافعيِّ أَنَّهُ قَالَ: (**مَن ادّعى أَنَّ**

السُنّةَ اجتمعتْ -كلُّها- عندَ رجلٍ واحدٍ : فسقَ، ومَن قالَ: إنَّ شيئًا منــها فاتَ الأمةَ : فَسَقَ)-«النُّكت الوفية»(١/ ١٢٦)-للإمام البُقاعي-.

﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾؟!

٢٩ ⇦ دعاوى تضيع مِن ورائها الحقائقُ .. ثم السنّةُ :

وهذا يفتح لنا بابًا مهمًا من العلم؛ نبدؤه بنقلِ ما أشار إليه الدكتور **حمــزة المليباري** في كتابه«الموازنة...»(ص١٢٢)-حيث قال-:(**لا ينبغــي لأمثالنــا التسرُّعُ** إلى الاعتراض على نقّاد الحديث في حُكمهم على حديث ما بأنه: «غريب»، أو: « تفرّد به فلان» ، أو: « لا يُعرف إلا بهذا الإسناد ، تفرّد به فلان» - أو غير ذلك مما يُفيد الغرابةَ أو الضعفَ- بما يروى في كتب الفوائد، أو الغرائب ، أو الكتب التي ظهرت في أواخرِ مرحلة الرواية : **بحُجّة أنه يفــوتُ على كبار المحدّثين** مِن الطرق والروايات ما **قد** حفظه الآخرون .

نعم ؛ **قد يفوتُ** على بعضِهم ما عند الآخرين .

وأما أن **يفوت حديثٌ على المحدّثين المتقدمين** -جميعًا-، ثم يحفظه بعضُ المتأخّرين؛ فلا .

ومعلومٌ -**بدَهيًا**- أن اللاحقين **عالةٌ** على السابقين في مجال الروايات ، والحديثُ إنما يَصِلُ إلى **اللاحق** عن طريق **السابق**)!

قلتُ: وأحوالُ (**المعاصرين!**)-لا شكّ-كذلك-؛ فَهُمْ عالةٌ على **المتأخّرين!**

فلماذا الإغفال؟!

ثم؛ ما أدراك أنه فاتـ/ ـهم-أصلًا-؟!

وهل بـ/ لِـ/ ـعدم وقوفك(!)تجزمُ بالفَوت؟!

ونحوُه: قولُ الدكتور بشار عواد معروف في مقدمة«المسند المصنَّف المعلل» (١/ ٢٩):

(أما الحديثُ الذي لا يوجد في[كتب المتقدّمين]،وظهر في الكتب المتأخرة ؛ فهو لا يَعْدُو أن يكونَ **مّما تركه** المتقدّمون ،أو هو **مما وضعه** الوضّاعون والكذّابون-**إلا القليل النادر**-.

فالسنّة لا تذهبُ عن عامة هؤلاء الأئمّة الأعلام -وهم خيرُ القرون-)!!

قلتُ:

وهذا-كلُّه-**بطوله وعَرضه**-غلطٌ ومغالَطةٌ!!

وبيانُه مِن وجوهٍ-توكيدًا لِما مضىٰ-:

أ- أن هذا الكلام هو(نتيجةٌ!) مبنيّةٌ علىٰ (مقدمة) ذات **وَهَم ذِهني كبير**-جدًّا-، وهو: أننا(!)**وقفنا** علىٰ (جميع!) ما رواه علماءُ الحديث وأئمتُه من أحاديثَ -بأسانيدِهم ورواياتها وطرقها!-، **وفَرَزْنا** الأصيلَ -منها- والدخيل!!

ودون إثبات ذلك -**بل بعضِه**- خَرْطُ القتاد!

ب-ليس بخفيٍّ علىٰ **أدنى ممارسٍ-أو متابِعٍ-أنّ** هذا النفيَ دعوىٰ عريضةٌ

وباطلةٌ!فقد تقدّم-قريبًا-بيانُ سَعة ما عليه الأئمة والحفّاظ من رواية ، وعِظَم حجمها ، وكِبَر شأنها.

وأنّ **كثيرًا** ممّا كان عندهم -رحمهم الله-وبين أيديهم-لم يَصِلنا منه إلا **الأدنى والأقلّ**.

منه-أيضًا-:حديثٌ رواه **الترمذي**(٣٠) عن سفيانَ بنِ عُيينةَ ،عن سعيد بن أبي عَروبة، عن قتادة، عن حسّان بن بلال،عن عمّار بن ياسر ، قال: رأيت النبي -صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يخلّل لحيتَه...

قال أبو حاتم-كما في «علل الحديث»(٦٠)-لابنه-:(لو كان صحيحًا لكان في **مصنَّفات ابن أبي عَروبة**..)!

قلتُ: فأين هي (مصنَّفات ابن أبي عَروبة)-**اليومَ**-؟!

ومثلُه :قولُ الإمام **الدارَقُطْني** في «العلل»(٩٤٠)-في حديث أبي رافع ، عن ابن مسعود ، عن النبي -صلىٰ الله عليه وسلم-في الوضوء بالنَّبيذ-:(ولا يثبت هذا الحديثُ ؛لأنه ليس في **كتب حمّاد بن سلَمة المصنَّفات)!**

فأين هي-كذلك-(كتب حمّاد بن سلَمة **ومصنّفاته)**-**اليومَ**-؟!

ومثلُهما:ما في «عِلل ابن أبي حاتم»(١٢٢٤)حول (**كتب ابن جُرَيج**)،وما في « مسائل الإمام أحمد»-رواية أبي داود السجستاني-(١٨٦٠) ، و«الأحاديث المختارة» (٦/ ١٤٣)-للضياء-، و«شرح عِلل الترمذي» (٢/ ٥٩٦) -لابن رجب-حول (**كتب إبراهيم بن سَعْد**).

فأين هي-كذلك-(**كتب** ابن جُريج ،وإبراهيم بن سعد)-**اليومَ**-؟!

و:

أين هو كتاب «عِلل حديث الزُّهْري»-**لمحمد بن يحيى الذُّهْلي**-وقد جاء عن الإمام الدارقطني (٣٨٥هـ) قولُه: (مَن أحبّ أن يعرفَ **قصورَ علمه عن علم السلف**؛ فلْينظر في «علل حديث الزُّهْري» لـ..)-كما في« سؤالات السُّلَمي»(٢٣١) -له-.

وأين كتاب «مسند **بقيّ بن مَخْلَد**»؟!

بل أين مصنَّفاتُه-كلُّها-،والتي قال فيها الإمام أبو محمد ابن حَزم-كما نقله عنه الحُميدي في «جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس» (١/ ١٧٧)-: (مِن مصنّفات أبي عبد الرحمن بَقِيّ بن مَخْلَد: كتابُه في «**تفسير القرآن**»، فهو الكتاب الذي أقطع -قطعًا لا أستثني فيه- أنه **لم يؤلَّف في الإسلام مثلُه**، ولا «تفسير محمد بن جرير الطبري»- ولا غيره-.

ومنها -في الحديث-: مصنَّفه الكبير[«**مسنَد النبيِّ**-صلى الله عليه وسلم-» -كما في«تاريخ علماء الأندلس»(١/ ١٠٩)-للحُميدي-] الذي رتّبه علىٰ أسماء الصحابة-رضي الله عنهم-، فروىٰ فيه عن ألفٍ وثلاث مئة صاحب-ونيف-، ثم رتّب حديثَ كلِّ صاحبٍ علىٰ أسماء الفقه وأبواب الأحكام.

فهو مصنَّف ومسنَد، **وما أعلمُ هذه الرتبةَ لأحدٍ قبله- مع ثقته، وضبطه، وإتقانه، واحتفاله فيه في الحديث، وجودة شيوخه-**؛ فإنه روىٰ عن مئتي رجل

وأربعة وثمانين رجلًا -ليس فيهم عشرةٌ ضعفاء، وسائرُهم أعلامٌ مشاهير-.

ومنها :«**مصنَّفه**»- في فتاوىٰ الصحابة والتابعين -ومَن دونهم- الذي أربىٰ فيه علىٰ «مصنَّف أبي بكر بن أبي شيبة»، و«مصنَّف عبد الرازق بن همّام»، و«مصنَّف سعيد بن منصور»- وغيرها-، وانتظم علمًا عظيمًا لم يقع في شيء مِن هذه.

فصارت تواليفُ هذا الإمام الفاضل قواعدَ للإسلام لا نظير لها، **وكان متخيِّرًا لا يقلِّد أحدًا**، وكان ذا خاصّةٍ مِن أحمد بن حنبل، **وجاريًا في مِضمار أبي عبد الله البُخاري، وأبي الحسين مُسلم بن الحجّاج النيسابوري**، وأبي عبد الرحمن النَّسائي-رحمة الله عليهم).

وأين كتاب «صحيح **ابن السكَن**»؟!

وأين «سُنن **أبي مسلم الكَجّي**»؟!

وأين كتاب «الفَصْل بين النقَلة»-**لأبي حاتم ابن حِبّان**-؟!

وأين كتاب «ثواب الأعمال» -**لأبي الشيخ**-في خمس مجلّدات-؟!

وأين «المسند الكبير»-**لأبي يعلى**-الذي قال فيه الحافظ إسماعيل التَّيْمي: (قرأتُ المسانيدَ-كـ«مسند العدَني»، و«مسند ابن مَنيع»-،وهي كالأنهار، و«مسندُ أبي يعلىٰ» **كالبحر يكونُ مجتمعَ الأنهار**)-كما في «تاريخ الإسلام»(٧/ ١١٢) -للذهبيّ-؟!

وقد علّق الحافظ الذهبي في «سير أَعْلَام النبلاء»(١٤/ ١٨٠)-قائلًا-:

(صدق، **ولا سيّما** «**مسنده**» **الذي عند أهل أصبهان** -مِن طريق ابن المقرئ -عنه-؛ **فإنه كبير -جدًّا-**، بخلاف «المسند» الذي رُوِّيناه من طريق أبي عَمرو ابن حَمْدان -عنه-؛ فإنه مختصر).

(وقال ابن المُقرئ: سمعت أبا إسحاق بن حمزة يُثْني على «مسند أبي يعلىٰ»، ويقول: «**مَن كَتَبَه قلّ ما يفوتُه مِن الحديث**»)-كما في «السِّيَر»- (١٤/ ١٨٠)-أيضًا-.

قُلتُ: و«مسنده» المطبوع، هو (الصغير) -فتنبَّه-!

و..أين كتابُ «بحر الأسانيد في صِحاح الأسانيد»- **للإمام السَّمَرْقَنْدي**- المتوفىٰ سنةَ (٤٩١هـ)-والذي قال عنه عُمر بن محمد النَّسَفي: (جمع فيه مئةَ ألف حديث، فرتّب وهذّب، لم يقع في الإسلام مثلُه، بلغ- كما سمعتُ- ثماني مئة جزءٍ -بخطّه المُقَرْمَط-، أتىٰ فيها بطرَفٍ من الأحاديثِ- **على اختلافها، وتبيين وجوهها ورواياتها**...»-كما في «المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور» (رقم ٥٣٤)-للصَّرِيفيني-.

بل أين تتمّةُ «مسند **يعقوب بن شَيبة**»،و«عِلل **ابن المديني**»،و«مسند إسحاق ابنِ راهَوَيْهِ»، و«صحيح **ابن خُزيمة**»-الذي يقولُ فيه تلميذُه الإمامُ ابن حِبّان- كما في مقدمة «المجروحين» (١/ ٩٣)-له-: (لَمْ أرَ علىٰ أَديمِ الأرضِ مَنْ كان يُحسن **صناعةَ السنن**، ويحفظُ الصِّحاحَ -بألفاظِها-، ويقومُ بزيادةِ كلِّ لفظةٍ تُزادُ في الخبرِ-ثقةً- حتىٰ كأنّ السننَ -كلَّها- نُصْبَ عينيهِ- **إلا محمدَ بنَ إسحاقَ بنِ خُزيمةَ** -فقط-)-.

وقال **الحافظ المِزّي** في مقدّمة «تهذيب الكمال»(١/ ١٥٠):(ولم يقع لي من «مسند حديث مالك بن أنس»-لأبي داود- **سوى جزء واحد**-وهو الأول-، ولا من «تفسير ابن ماجه» -**سوى جزءين منتخَبين-منه-**).

وبمناسبة ذِكر الإمام **ابن المَديني**،و«عِلله»-**والتي لم يُطبع منها إلا قطعة صغيرة**-جدًّا-: أنقل ما أورده الإمام الحاكم النيسابوري في «معرفة علوم الحديث» (ص٧١)، والحافظ ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (١/ ٤٨٦)مِن **أسماء مؤلّفات هذا الإمام الكبير-والتي يكادُ لم يصلنا منها شيءٌ!**-:

«كِتَابُ الْأَسَامِي وَالْكُنَىٰ»- ثَمَانِيَةُ أَجْزَاءٍ-، «كِتَابُ الضُّعَفَاءِ»- عَشْرَةُ أَجْزَاءٍ-، «كِتَابُ الْمُدَلِّسِينَ»- خَمْسَةُ أَجْزَاءٍ-، «كِتَابُ **أَوَّلِ مَنْ نَظَرَ فِي الرِّجَالِ، وَفَحَصَ عَنْهُمْ**»- جُزْءٌ-، «كِتَابُ الطَّبَقَاتِ»- عَشْرَةُ أَجْزَاءٍ-، «كِتَابُ مَنْ رَوَىٰ عَنْ رَجُلٍ لَمْ يَرَهُ»-جُزْءٌ-، «كِتَابُ عِلَلِ الْمُسْنَدِ»- ثَلَاثُونَ جُزْءًا-، «كِتَابُ الْعِلَلِ- لِإِسْمَاعِيلَ الْقَاضِي»- أَرْبَعَةَ عَشَرَ جُزْءًا-، «كِتَابُ عِلَلِ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ»- ثَلَاثَةَ عَشَرَ جُزْءًا-، «**كِتَابُ مَنْ لا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ، وَلا يَسْقُط**» - جُزْءَانِ-، «كِتَابُ الْكُنَىٰ»- خَمْسَةُ أَجْزَاءٍ-، «كِتَابُ الْوَهْمِ وَالْخَطَأِ»-خَمْسَةُ أَجْزَاءٍ-، «كِتَابُ قَبَائِلِ الْعَرَبِ»- عَشْرَةُ أَجْزَاءٍ-، «كِتَابُ مَنْ نَزَلَ مِنَ الصَّحَابَةِ سَائِرَ الْبُلْدَانِ»- خَمْسَةُ أَجْزَاءٍ-، «كِتَابُ التَّارِيخِ»- عَشْرَةُ أَجْزَاءٍ-، «كِتَابُ الْعَرْضِ عَلَىٰ الْمُحَدِّثِ» -جُزْءَانِ-، «كِتَابُ مَنْ حَدَّثَ ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ» - جُزْءَانِ-، «كِتَابُ يَحْيَىٰ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ -فِي الرِّجَالِ-»- خَمْسَةُ أَجْزَاءٍ-، «كِتَابُ سُؤَالَاتِهِ يَحْيَىٰ»- جُزْءَانِ-، «كِتَابُ الثِّقَاتِ وَالْمُثَبَّتِينَ»- عَشَرَةُ أَجْزَاءٍ-،

«**كِتَابُ اخْتِلافِ الْحَدِيثِ**»- خَمْسَةُ أَجْزَاءٍ-، «كِتَابُ الْأَسَامِي الشَّاذَّةِ»-ثَلَاثَةُ أَجْزَاءٍ-، «كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ»- ثَلَاثَةُ أَجْزَاءٍ-، «كِتَابُ تَفْسِيرِ غَرِيبِ الْحَدِيثِ» - خَمْسَةُ أَجْزَاءٍ-، «كِتَابُ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ»- ثَلَاثَةُ أَجْزَاءٍ-، «كِتَابُ مَنْ يُعرَفُ بِاسْمٍ دُونَ اسْمِ أَبِيهِ»- جُزْءَانِ-، «كِتَابُ مَنْ يُعْرَفُ بِاللَّقَبِ»- جُزْءٌ-، وَ«كِتَابُ الْعِلَلِ الْمُتَفَرِّقَةِ»- ثَلَاثُونَ جُزْءًا-، وَ«**كِتَابُ مَذَاهِبِ الْمُحَدِّثِينَ**» - جُزْءَانِ-.

ثم قَالَ الْحَاكِمُ:(**إِنَّمَا اقْتَصَرْنَا عَلَى فِهْرِسَتِ مُصَنَّفَاتِهِ-فِي هَذَا الْمَوْضِعِ-؛ لِيُسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى تَبَحُّرِهِ ، وَتَقَدُّمِهِ، وَكَمَالِه**).

وقد قال الإمامُ الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ٣٠٢ - ٣٠٤) بعد ذِكرِه عددًا مِن كتب هذا الإمام- علي بن المَديني- في العلل -وغيرها-:

(**وجميعُ هذه الكتب قد انقرضت** ، ولم نَقِف علىٰ شيءٍ منها إلا علىٰ **أربعةٍ أو خمسةٍ** -حسبُ-.

ولَعَمْري ؛ **إنَّ في انقراضها ذهابَ علوم جَمّة ، وانقطاعَ فوائدَ ضخمة**.

وكان عليُّ بن المَديني **فيلسوفَ هذه الصَّنْعة** ، وطبيبَها، **ولِسانَ طائفة الحديث**، وخطيبَها- رحمةُ الله عليه ، وأكرم مثواه لديه-).

وما تقدّم مِن بيانٍ وتوضيحٍ : يُظهِرُ مَدىٰ **الهُوّةِ** (!) **بين النظرية والتطبيق في** منهج دُعاة التفريق والتشقيق -هؤلاء-؛كما في كلامِ الدكتور علي الصيّاح

-وفّقه الله- في رسالته«المنهج السليم في دراسة الحديث [المُعَلّ]» (ص٩-١٠ -**نسخة الإنترنت**)-: (يجتهدُ بعضُ **طلبةِ الحديث** - وفّقهم الله - لالتماس تعريفٍ دقيقٍ للحديث المُعَلّ مِن خلال كتاب «علل ابن أبي حاتم» -فقط-**!**

وفي هذا -عندي- نظرٌ ؛ مِن جهة أنّ ابن أبي حاتم مات عن الكتابِ **وهو مُسَوّدةٌ لم يُبَيَّض!**

وقد أورد أحاديثَ استطرادًا ؛ ليبيِّن أحكامَها الفقهية (رقم١١٠٠ ، ١٢١٣ ، ١٢١٧) ، أو العَقَدية (٢ / ٢٠٩ رقم٢١١٨) .

وللخروج بمعنىً **دقيقٍ** لا بد مِن **استقراء** :

١- كتب العلل الخاصة - أو المتضمّنة للعلل - : كـ«علل ابن المديني» ، و«الترمذي»، و«الدارَقُطْني» ، و«ابن [عمّار] الشهيد» ، مع «علل ابن أبي حاتم» ، و«كتاب التمييز»- لمسلم بن الحجاج -**وغيرها**- .

٢- استعمالات الأئمة المتقـدِّمين ؛ أمثال : شُعبة بن الحجّاج ، ويحيىٰ القطّان ، وابن المَديني ، وابن مَعين ، وأحمد بن حنبل ، والبُخاري ، ومسلم ابن الحجّاج ، ويعقوب بن شَيبة ، وأبي زُرعة ، وأبي حاتم ، والتِّرْمذي ، و**العُقَيلي**...إلىٰ الدارَقُطْني..)**!!!!**

قلت:فأين هذا **الاستقراءُ المزعوم!**؟وما السبيلُ إليه؟**!**

وكيف؟**!** و..لِمَن؟**!**

لِطلبةِ الحديثِ-؟**!**

وهل هم ذَوو **أهليّةٍ** لذلك- **جِلِّهِ وَدِقِّهِ**-قدرةً عِلميةً،ومادّةً عَمَليّةً-؟!

وماذا تُسَمّىٰ هذه **الدعوى** في لُغةِ العلمِ-مع كل هذا الفِقدان (!)-**بل الانقراض!**- لكثيرٍ مِن كتب **العِلل**، **والتوارخ**، **والسؤالات**، **والمسانيد**، **والسُّنَن**- كما تقدّم نقلُه-!؟

...وليس ذاك-في كلّ صوره-ذا صلةٍ - **ولو دُنيا!**-بأيّ نوعٍ مِن أنواع (**الاستقراء**)-حتىٰ **الناقص** منه-سواءٌ أكان تقعيديًّا ، أو تغليبيًّا!-!

أما (**التامّ!**)؛ فهيهاتَ هيهاتَ-!صرخةٌ في واد!ونفخةٌ في رَماد!!

...ثم يقولون : (**أجمَعوا...!**)،أو:(**اتفَقوا...!**)!

أين..و..كيف..وبـ/لـ/ـماذا ؟!

أَلقابُ مَملكةٍ في **غيرِ موضعِها** كالهِرِّ يَحكي **انتِفاخًا** صَوْلَةَ الأَسَدِ

وانظر ما سيأتي (ص١٣٨) -حول **دعاوى الاتفاق الحديثيّ**-!

لِمثلِ هذا يموتُ القلبُ مِن كمَدٍ إنْ كان في القلبِ إسلامٌ وإيمانُ!

ج-كثيرةٌ هي الكتبُ التي **حفظت لنا آلوفَ النصوص**-من الأسانيد والطرق والروايات-من/ عن=عددٍ مِن تلكم الكتب المفقودة لأولئك **الأئمة المتقدّمين**، والتي رواها مَن بعدَهم -عنهم-**مِن خلال أسانيدهم إليهم ، ورواياتهم لها:**

فكم من حديثٍ في «مسند **بقيّ بن مَخْلَدٍ**» حفظته لنا رواياتُ **ابن حزم** في «المحلّى»-له-مِن طريقه-كما في(٦/ ٢٧٤)،و(٨/ ٤٦٩)،و(٩/ ٩٥)-وغيره-منه-.

وكـذا **ابـــنِ الـــسكَن** في «صـحيحه»-كـما في(١/ ٩٧)،و(١/ ٢٩٣)، و(٢/ ١٨٠)-وغيره-منه-، ومثلُهما **قاسم بـــن أصـــبَغ** في «مـصنَّفِه»-كـما في (١/ ٨٢)، و(٣/ ٢١)، و(٤/ ١١١)-وغيره-منه-؟!

وغيرهـ/ـما مِن كتب الأندلسيين والمغاربة...

بل حتّىٰ عند **المتأخّرين** -مِن ذلك-ما لم/ لا=يحلَم(!) به **المعاصرون**-إلىٰ الآن**!**-:

مثالُـه: حـديثٌ عـزاه الإمـام الـسَّخاوي في «القـول البـديع» (ص ٢٥٧) : لـ(**عبدان المَرْوَزي** في «الصحابة» ، ومن طريقه **أبو موسى المَـــديني** في «الـذيل») -وكلاهما ليس بين أيدينا**!**-سوىٰ بعضٍ منه-**وبالواسطة**-**!**

..وهكذا في كثيرٍ غيرِه..

د-فهَذْرُ هـذا -كلِّـه-**بجرّة قلمٍ وهَـــذْرٍ** !-معتبرينَـه -كلَّـه- غرائـبَ**!** وشـواذَّ**!** ومناكيرَ-**بدون فحص!ولا مراجَعة!ولا تمحيص!**-: مِن أَبيَنِ **الباطل**-لا ريب-**!!!**

نعم؛**قد يكون بعضٌ مِن ذلك**-قلَّ أو كثُر-خطأً إسناديًا،أو روايةً منكـرة،أو حديثًا معلولًا-**حقيقةً وفعلاً**-بحسب ما يؤدّي إليـه **النظرُ والاجتهاد**-..لكـنْ؛ **كلٌّ بحسَبه**..

د-وما سبق-كلُّه-يؤكّدُ **صوابَ** (!)-**وواقعيّةَ**- ما قالـه الـدكتور المليبـاري -وفقه الله-فيما نقلتُه عنه -أعـلاه-مِن قولِـه-:(**لا ينبغي (لأمثالنا) التسرُّعُ إلى الاعتراض....)!!!!!!**

...وقد أَصابَ المَحَزَّ -سدّده الله-؛إذ (**الانتهاض لمجرَّد الاعتراض : مِــن جملة الأمراض**)-كما في «محاسـن الاصـطلاح»(ص٢٤٠)-للسِّراج البُلْقيني -رحمه الله-.

٣٠ ⇦ بين نصوص العقيدة ، ومناهج المحدّثين :

أما ما قاسه الأخ الدكتور محمد بن عبدالعزيز الفرّاج-في بعض مداخلاته- عـبرَ (**وسائل التواصل الإجتماعي**) : مِـن الإلـزامِ بالأخـذِ بـأقوال العلـماء **المتقدّمين**-في علوم الحديث -على الإلزامِ بأخذ عقيدة السلف عـن **المتقــدّمين** ؛ فهو قياسٌ باطلٌ -جدًّا-، وذلك مِن وجوهٍ:

☐ **أولها**: أن العقيدة السلفية **نصوصٌ ودلائل**.

بينما أقوالُ المحدثين-في الجرح والتعديل،والتصحيح والتعليـل- **أكثرُهــا اجتهاديٌّ** -دَفعت إليه ضرورةُ (واقع) حفظ السنّة-**باعترافِ الجميع**-:

فقد روى الإمام مسلم في مقدّمة«صحيحه»(١/ ١٧)عن **محمد بن ســيرين** -رحمه الله-أنه قال: (**كان في الزمن الأول لا يَسألون عن الإسناد**، فلمّا وقعـت الفتنةُ : **سألوا عن الإسناد**؛ لكي يأخذوا حديثَ أهـلِ الـسنة، ويَـدَعوا حـديثَ أهلِ البدع).

ومنه: ما ورد عن الإمامِ يعقوبَ بنِ شيبةَ ، قال:(سمعتُ عليَّ ابن الــمَديني يقولُ: كان **محمدُ بن سيرينَ** ممّن ينظرُ في الحديثِ ، ويفتّشُ عن الإسـناد-**لا نعلم**

أحدًا أول منه ..»-كما في «شرح علل الترمذي» (١ / ٥٢)- للحافظ ابن رجب-.

... وهكذا.

☐ **ثانيها**:أنّ **عقيدة السلف تَسَلْسَل اتصالُها -علميًا وتاريخيًا-** عبر القرون-جميعًا-إلى هذه الساعة-**من غير أدنى انقطاعٍ**، و-إن شاء الله-إلى قيام الساعة.

وفي هذا يقولُ-ويدلِّلُ-الإمامُ أبو القاسم اللالكائي في« شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة»(١/ ١٧٠)-تحت عنوان-:(**سِيَاقُ مَا رُوِيَ عَنِ الْمَأْثُورِ عَنِ السَّلَفِ فِي جُمَلِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَالتَّمَسُّكِ بِهَا ،وَالْوَصِيَّةِ بِحِفْظِهَا -(قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ)-**).

وفي تحقيق ذلك -وبيان الدلائل عليه-: مؤلَّفاتٌ ؛ أبرزُها:«**العقيدة السلفية في مسيرتها التاريخيّة..**»-للأخ الدكتور محمد المغرَاوي-حفظه الله-،و«**تاريخ تدوين العقيدة السلَفية**»- للأخ الدكتور عبد السلام بن برجس-رحمه الله- وغيرُهما-.

وبالمقابل:

نرى أنّ **الهُوّةَ التاريخية الكبرى -المعضَلة! المعضِلة!- بفجواتِها الزمانية المتعدّدة!**- تُلازمُ **ما ادّعاه** أولئك **المفرّقون** -بأفهامهم الشخصانية المحضة!- مِن زعمِهم: أنّ ما هم عليه :هو **المنهج الحديثي الحق للمتقدمين (!!)**..وذلك

-فقط- إلى القرن **الثالث-أو الرابع**-(!!)،ثم...إلى القرن الثامن(!!)، ثم...إلى القرن **الرابعَ عشرَ**،فـ...إلى أوائل **القرن الخامسَ عشرَ!**

..كلُّ ذلك **بتقافُزٍ** لا وجه له إلا الفهمُ المغلوط**!**والحكمُ غير المضبوط**!!**

والدعاوى ما لم تُقيموا عليها بيِّناتٍ أبناؤها أدعياءُ

☐ **ثالثها**: لو صحّ ما **ادّعاه المفرِّقون** للمنهج العلميّ الحديثي مِن وجود **انحراف منهجي** -في الحديث وعلومِه - **بعد القرن الرابع**(!):لرأينا ردودَ أئمة الحديث (النقاد) على هذه الأفكار الوافدة-منذ زمانهم الأول-أولًا بأول-،ولَما سكتوا عنها-تحت أيّ ظرفٍ كان**!**-!

ولكنْ؛ **لم يكن مِن ذلك أدنى شيء!**

وتحايُلُ (!) الدكتور أبو سمحة -سدّده الله-**لتمريرِ** ذلك**!والقفزِ عنه!**-في بعض ما كتب على(**وسائل التواصل الاجتماعي**)-بقولِه-:(الانتقالُ مِن عصر الرواية إلى عصرِ ما بعد الرواية **انتقالٌ تدريجيٌّ**، وهذا الانتقالُ **قد** يستغرق قرنًا من الزمان -أو أكثر-):**لا ينطلي** إلا على مَن **يُذعن** لِمحضِ المقولات كالحُجَج والبيّنات-**ولسنا مِن هذا الصنفِ**-ولله الحمد-**!!!**

البيِّنةَ البيِّنة-يا دكتور-!

ولْنسألْ أخانا الدكتور أبو سمحة: كيف **عرفتَ** ذلك-وأدركتَه-**أنت!**- وقد **غاب عن غيرك**-جملةً وتفصيلًا-؟**!**

أم هي **التعابيرُ الإنشائيةُ** -فقط-،والتي **نُحسنُ** -بحمد الله- ما هو خيرٌ-

وأقوى-منها- **ولكنْ: لا نُغالط!**-؟!

وإذ قد ذَكَرْتُ (**التعابير الإنشائية!**)؛ فلا بدّ أن أُشيرَ إلى ما كتبه واحدٌ مِن هؤلاء **الإخوة المفرّقين**-سدّدهم الله إلى مَزيدِ هُداه-وهو دكتورٌ فاضلٌ-**دعمًا لدعواه التفريقَ!**- ممّا يكرّره أمامَ طلبتِه الجامعيّين-**المبتدئين**-!-،ثم عبر (**وسائل التواصل الاجتماعي**)-: مشبّهًا (**قواعد علم مصطلح الحديث**)-بين **المتقدّمين والمتأخّرين!**- بـ(القناة **الإسمنتية!**)، و (القناة **الترابية!**)-في كلام **إنشائيٍّ** (خفيفٍ!)- ﴿عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾-!!

ومِن ها هنا أَنطلقُ-**تعقُّبًا عليه**-وعلى (**طريقتِه**)-نفسِها!!-فأقولُ:

إنّ **عقولَ** و**أفهامَ** الذين يجعلون قولَ **متقدّمي** أئمة الحديث-بنفسه!-هو **الصوابَ**-بذاتِه-: هي **الواجبُ وصفُها** بـ(**القناة الإسمنتية**) -التي يسير الماءُ فيها باتجاه واحد(!)-مِن غير **كمالِ النفع والانتفاع** بالتسلسل العلمي التاريخي -**المتنوّع**-، وجهود أهلِه-**المتعدّدة**-(بحسب **الحجّة والدليلِ**)!

وذلك لسببين:

☐ **أولاً**-اعتمادُهم على **أفهامِهم الذاتية** (!) في الفصلِ والتمييز بين مناهج المحدّثين -**إلى متقدّمين ومتأخّرين!**

..وهم غيرُ مستطيعين **إثباتَ** ذلك-بأيّ وجهٍ كان!- غيرِ الذي زعموا!!-؛ فضلًا عن إثباتِ **صحة فُهومِهم**(**هم!**)لذلك!

☐ **ثانيًا**-**هَدْرُهم** لجهودِ الحفّاظ المتأخّرين-**تبَعًا لإسقاط منهجِهم!**-سوى

أفرادٍ قليلين منهم **ظنّوهم** (!) لأولئك المتقدِّمين **موافقين!** فألحقوهم بهم-!

مع التنبيهِ-**ولا بد**-على قضيةٍ عامّة-**أصليّةٍ**-نبّهنا-**وننبّه**- عليها-وهي-:

أنّ جملةَ **الأئمة المتقدّمين** هم أقربُ للصواب، وأوسعُ علمًا ، وأشملُ دائـرةً: ممّن بعدَهم مِن **الحفّاظ المتأخّرين** ، والذين جملتُهم-بلا ريب-أعلـمُ بـألف مـرةٍ ومرةٍ من جُملةِ **المشتغلين بالحديثِ من المعاصرين!**

بينما نرى الذين يستفيدون مِن **جميع أئمة الحـــديث وعلمائـــه**-متقـدّمين، ومتأخّرين، ومعاصرين- ، ويجعلون الدليلَ والبرهانَ **هو الحَكَمَ** في بيـان الخطـأ والصواب، والتصحيح والتعليل، وترجيحِه:هم أَوْلى وأَوْلى أن يكونوا كـ(**القناة الترابية**)-الأشملِ نفعًا وانتفاعًا-: والتي يسيرُ الماء -فيها-**سَهلاً سَلْـــسًا**-بغـير عُقَدٍ ولا عُسْرٍ!- منسجمًا مع طبيعة التُّربة -حسب تضاريسِها -: فتضيق القنـاةُ -أحيانًا- ، وتتّسع -أحيانًا أخـرى-**مِن غير تحكّم جـــائرٍ!**-: -تبَعًـا **للحجـــة الأقوى والدليل الأرجح**، ومِن غير تحجير (**إسمـــنتي!**)-في اتجـاهٍ واحـدٍ-كـيفما كان-**نقلاً أو فهمًا**-!

فَشتّانَ شتّانَ-إذن- بين مَن فَهِمَ (علومَ المصطلحِ الحديثيةَ، وحاكَمَ الرواياتِ) كالتحجير**الإسمنتيّ**(!) بالحكم -**المطلَق**-بالصواب **المطلَق** (!) علىٰ **كـــل مخالفـــةٍ** للمتقدّمين مِن المتأخرين!-ولو كان **الدليلُ أمامَ عينيه!وبين يديه!**-!! وبينَ مَن جعل قاعدةَ (**اتّباع الصواب حيث هو**) هي المسيِّرَةَ له ، والمحرِّكةَ لبوصَلةِ سيرِه وتوجُّهه...

مع التذكير-**فالتوكيد**- : أنّ مبعثَ ذلك التحجير (**الإسمنتي!**)-أصالةً-هـو

أفهامُ (**أولئك**)- **الخاصة**-شمالًا أو يمينًا-**!!**

ومَن كان هذا حالَه :يكون حكمُه منقوصًا **!**فجًّا**!متحجّرًا!!**وليس (**إسمنتيًا**) -فقط-**لا رُوح فيه!**-**!!**

وأمّا مَن نظر إلى (**علوم المصطلح الحديثية، وحاكَمَ الروايات**) على نَسَق (**القناة الترابية!**)-كاملةِ النفع والانتفاع-: فلن يعدِمَ -إن شاء الله-الحقَّ والصوابَ ؛ فهو يدورُ مع الدليل **حيث دار** ،مع كل التبجيلِ **والإكبار**-مِن قبل ومِن بعد- لمتقدّمي علماء الأمة ونقّادها **الكِبار**..

أقولُ هذا-كلَّه-على نظرٍ مهمّ-جدًّا-؛ وهو أنّ (**الإسمنت!**)-المقصود!-هو **الإسمنتُ المعروفُ عند الناسِ-وبينَهم**-،وليس (**إسمنتًا**)خاصًا -**حسبَ الطلب**-**!!!**

ثم:

إنّ هؤلاء **الأئمّةَ المتقدّمين النقّادَ الكِبارَ**: **يُظلَمون**-تمامًا- إذا تذكّرنا -ولو بلسان الواقع-وما له مِن دافع**!**-:**دعوى** أنّ منهجَهم -إلى اليوم**!**-قد **هُجر قرونًا متوالية!**وأعصارًا متتالية..**حتى بعثه مِن مرقدِه** (**!**)-وأخرجه مِن (**سِردابه!**)**!**-ومِن خلال فجوات **الإعضالِ التاريخيِّ الساحق!**-قرونًا وقرونًا**!**- **أفرادٌ قليلون**-..منذ ما لا يزيدُ عن **ربع قرن!**-لا أكثرَ-قافزين فوق تلك **القرونِ العظيمةِ-الكثيرةِ**-كلها-**بجهودِ** علمائها الجبّارة ، **وآثارهم** الضخمة السيّارة!-!

وما سبق -كلُّه- عند كل ذي **نظر وإنصاف**-: يقدحُ -بالنحر- في فقهِ قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «لا تزال **طائفةٌ من أمتي ظاهرين على الحق**، لا يضرُّهم مَن خذلهم، حتى يأتي أمرُ الله وهم كذلك».

وانظُر ما سيأتي (ص١٥٣).

وبخاصةٍ مع ما فسَّر به غيرُ واحدٍ مِن **أئمة الحديث النقّاد** -هذا الحديثَ- مِن أنهم: (**أهل الحديث**) -كما تقدّم-.

وأخيرًا -في ردّ مثَلِ (**الإسمنت! والتراب!**) -مِن جديدٍ- أقولُ:

ما أعظمَ قولَ الله ذي الجلال: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾[الفرقان:٣٣]..

لِذا؛ ترى أدعياءَ التفريقِ الحادثِ **يتقافزون** (!) مِن أعتابِ **عصر الرواية** -في حدود القرن الرابع-..**مباشَرةً** إلى زمانِ الإمام محمد بنِ عبد الهادي -في **القرن الثامن!**-..ثم **مباشرةً** إلى زمان العلامة المعلِّميّ -**في القرن الرابعَ عشرَ**-!!!

...فأين هو ذاك **التتبُّع** الزمنيّ، و**التدرُّج** العلميّ المعرفيّ؟!

وقد قرأتُ للأخ الدكتور **محمد بن عبد العزيز الفرّاج** -وفقه الله- عبر (**وسائل التواصل الاجتماعي**) -قولَه-:(مَن وفّقه الله لسلوك **منهجِ الأئمة النقّاد في الحكم على الأحاديث** -(علم العلل)-:**فتوفيقُه لاتّباعهم في المنهج العَقَدي أقربُ** وأَوْلى؛ لأنّ الأَوّل أدقُّ وأخفى)!!!

فأقول:

وعكسُ هذا المعنى: ما نَصيبُه مِن سؤالك-أخي الدكتور-حفظك الله-؟!

بمعنى:

ما حكمُكـ/ـم على مَن كان على المنهج العقائدي للأئمة المتقدّمين-**كشيخ الإسلام ابن تيمية ،وتلميـذِه ابـن القـيّم**-وغيرهـ/ـم-؛ولكنه خالف **تصوُّرَكـ/ـم** (!) -أنتم!- للمنهج النقدي الحديثي-لهم-**بالتفريق ذي التشقيق!-!**؟

فـ...هل يصل **تشكيكُـ/ـم** (!) المنهجي -فيهم- إلى **عقيدتِهم**؟!

.. **ذلك ما لا أرجو** -وإن كان هو **لازمَ قولِكم**-ولا بُدّ-!

ومِن نافلة القولِ أن نؤكّدَ -بشأنِ منهج **شيخ الإسلامِ الإمام ابنِ تيميّـةَ** - رحمه الله-، أنه: (**لا يختلف منهجُه النقديُّ عن مناهج المحدّثين الأعلام**؛ كالإمام أحمدَ، والبخاريِّ، ومسلم، وأبي داود -رحمهم الله- ؛ الذين عِدادُهم من الطبقة المتوسِّطة-غير المتشدّدة-، **وهم العمدةُ في هذا البابِ**، وإليهم الرجوعُ عند الاختلاف)؛ فضلًا عن كونِه-نفسِه-قد: (**برع في عِلل الحديث..**)،وأنه: (**إمام الحديث وعلومه-روايةً ودرايةً ونقدًا-**) -كما قاله الأخ الكبير الشيخ الدكتور **عبد الرحمن الفَرَيْوائي**-حفظه الله-في رسالته **الدكتوراه** «شيخ الإسلام ابن تيميّة وجهوده في الحديث وعلومه» (١/ ١٤و١٥)، و(٤/ ٥٦٤)- .

وأما تلميذُه **الإمام ابن قيّم الجوزيّة**-رحمه الله-؛فيكفي تأصيلُه **العلميُّ الدقيقُ** لمعرفة سَدادِ **منهجِه**، وعُلُوِّ **كعبه** -في علوم الحديث ،والعِلل- : ما قاله في كتابِه «الفروسية» (ص ٥٢-٥٣): (فالبُخاري يُوَثِّقُ جماعةً، **ويُعَلِّلُ** -هو بعينِه- بعضَ حديثِهم، ويُضَعِّفُهُ- وكذلك غيرُه مِن الأئمّة-، **ولا تَنافي** - **عندَهم** - **بين الأمرَين**؛ بل هذا - عندَهم- مِن علمِ الحديث، **وفِقهِ عِلله**، التي بها يُمَيِّزُهُ **نُقَّادُه وأطبّاؤه**).

وقال-رحمه الله- أيضًا- في« الفروسية»(ص٤٥):(وأئمةُ الحديث على **التفصيلِ والنقدِ، واعتبارِ** حديثِ الرجل بغيره، **والفرقِ** بين ما انفرد به ، أو وافق فيه الثقاتِ).

وقد قال الأخ الدكتور جمال السيّد -وفّقه الله- في رسالته **الدكتوراه** « ابن قيّم الجوزية وجهوده في خدمة السنة النبوية وعلومها»(١/ ٥٧٩):(إن ابن القَيِّم - رحمه الله - بهذه المشاركات الفعّالة - في الجرح والتعديل- يُعَدُّ واحدًا **مِن نُقَّادِ هذا الفنِّ المعتبَرين** ، الذين لا ينبغي إغفالُ جهدِهم..).

أقولُ:

فالغمزُ مِن قَناة هذين **الإمامَين العَلَمين**-رحمهما الله-في **أُسّ منهجهما العلميّ (الحديثيّ) المنضبط**- : قد يكونُ سببًا قويًا -**ومباشرًا**- في **التشكيك(!)**بمكانتهما العَلِيّةِ في **علوم الإسلام الأخرى**-المهمّةِ- (**عقيدةً**) ، **وفقهًا** ، **وتفسيرًا** ،و.. -!!

وذلك لِمَا هو **مقرَّرٌ معلومٌ** ممّا بين العلوم الشرعية مِن **تكامُلٍ**-مِن جهةٍ-،

وتداخُلٍ-مِن جهةٍ أخرىٰ-...

وقد قال الحافظ ابن رجب الحنبلي في رسالته « **فضل علم السلَف على علم الخلَف**» (ص ٦): (**العلمُ النافعُ هو**:

ضبطُ نصوصِ الكتاب والسنّة ، وفَهْمُ معانيهما .

والتقيُّد في ذلك بالمأثورِ عن الصحابة والتابعين وتابعيهم -في معاني القرآن والحديثِ- ، وفيما ورد عنهم من الكلامِ في مسائلِ الحلال والحرام ، والزُّهد والرقائق ، والمعارف -وغير ذلك-.

والاجتهادُ على تمييز صحيحِه مِن سقيمِه -أولاً-.

ثم الاجتهادُ على الوقوفِ على معانيه وتفهُّمِه -ثانيًا-.

وفي ذلك كفايةٌ لمن عَقَلَ، وشُغْلٌ لمن بالعلم النافع عُنِيَ واشتَغَل).

قلتُ : والغفلةُ -أو **التغافُلُ**! - عن هذا الأصل العلميِّ الكبير : **تهميشٌ** شديدٌ لقضايا **كبرى** -وراءها ما وراءها-..

وإني لأخشى أنْ يؤدّي عدمُ تبكيرِ مشايخِنا وعلمائنا -وتوجيهِ اهتمامِهم- في النَّكير على هذا النهج التفريقيّ -الباطل- : إلى زلزلةِ أكثرِ علوم الإسلام -عقيدةً وفقهًا وتفسيرًا- المبنيّةِ على الأحاديث النبوية الصحيحة-والتي يأخذُ بها أولئك(!)المفرّقون إلى الجهة المعاكسة/المضادّة-تمامًا-ردًا وتعليلاً وإنكارًا-!

...فاحذروا!!

وسيأتي مزيدٌ من البيان حول هذا الأمر(ص٢٨١)-إن شاء الله-.

٣١ ⇦ الردّ على دعوى التفريق- تاريخيًا ، وواقعيًا -:

والسؤالُ-هنا-على نحوِ ما قلنا-قَبلًا-:

متى بدأ ظهورُ(!)**الفرق المَنهجَيِّ** بين المتقدمين والمتأخرين-في الحديث-**كما يدّعيه أولئك!**-؟!

وهل ظهر(!)**دفعةً واحدةً!**أم تسلسليًا-شيئًا فشيئًا-؟!

*فإن كان تسلسُليًا(!): فلماذا لم يُطفئوه(!)-في **أول شرارتِه**، وقبل استفحالِه، وانتشارِ نيرانِه-**لِوَأْدِه في مكانِه**-؟!

*أم أنّهم **لم يَفطنوا له!**وغاب عنهم (!) إدراكُه؟!

*ثم ؛ إذا كان دفعةً واحدةً: **فلماذا سكتوا عنه**،ولم يقفوا في وَجهه!؟

...ولقد رأينا -**والتاريخُ حافظٌ**- تلكم الوقفةَ التاريخيةَ **الصامدةَ العظيمةَ** المتكاتفة/ المتكاثفة= التي وقفها **أئمةُ الحديث والسنة**-كالإمام أحمد-ومَن معه-رحمهم الله-جميعًا-في (**فتنة خلق القرآن**)-خاصة-،وما تَبِعَ ذلك مِن تطوّراتٍ وآثارٍ جليلةٍ-جدًّا-على **المجتمع المسلم**-عامّةً-، وعلى **أهلِ الحديث** -خاصةً-.

...فلو حصل **هناك** ما حَدَث **هنا**-حسب **الدعوى** المزعومة!-:لرأيتَ موقفَ الردِّ والإنكار واحدًا-أو **مُتقاربًا**-على الأقلّ!-مِن هؤلاء **المحدِّثين** النقاد الأفذاذ ؛لأن النتيجة واحدة،والمآلَ واحد-**لأنّ الأمرَ دينٌ**-..

وإلا ؛ فهذا طعنٌ في ديانتِهم وأمانتِهم-إمّا بالنقضِ!وإمّا بالنقص!-مهما فَرَرْتم!**وتهرّبتم**!-!

فالمنهجُ العلميُّ الحديثيُّ المتوارَثُ- بين أئمته وحُفّاظِه-المتسلِسلُ فيما بينهم..إلى ما/ مَن= بعدَهم-**أَخْذَ الكفّ بالكفّ**-إلى هذه الساعة-، و-إن شاء الله-**إلى قيام الساعة**-مِن غير أدنى انقطاع؛فضلًا عن إعضال!-: **هو الحقُّ المحضُ**-لا غير-.

وإذا وقع أيُّ **اختلاف علمي**-كان-سواءٌ بين **المتقدّمين** فيما بينهم،أو بين **المتأخرين والمتقدمين**،أو مِن **المعاصرين** (ذوي الأهلية) مع الفريقين السابقين -جميعًا-: **فالمَخْرَج** الأوحدُ منه: **الدليل والبرهان،والحُجة والبيان**-مِن غيرِ تقليدٍ ولا طُغيان-.

و(الأهليّةُ)-المذكورةُ-مَبنيّةٌ علىٰ التأصيل، والعلم ، وسَعَةِ الاطّلاع ، وجَودةِ البحث ، ومواصلةِ الدرس-ومِن دلائلِ معرفةِ ذلك:تزكياتُ العلماء-.

وكلُّه ممّا (قد) تتغيّر ضوابطُه بتغيّر **(العُرف)** = **(بحسَب الأزمنة)**-كما في «الأجوبة المَرْضيّة عن الأسئلة المكّية»(ص٦٩)-للوليّ العِراقيّ-، و«أجوبة ابن سيّد الناس عن أسئلة الدِّمياطي» (٢/ ١٦٥).

أمّا الغُرور الشخصيّ ، والاغترار الذاتيّ ؛ فليس مِن **الحقّ** في شيء-ولا أقول: مِن **العلم**..!-!

٣٢ ⇦ واقعيّة النظر في الأحكام الحديثية -كافّةً-:

وزيادةً **للإيضاح**.. أقولُ:

أحكامُ علماء الحديث وأئمته-**متقدّمين ومتأخّرين**-نوعان:

☐ **الأول**:ما كان منها **مبيَّن السبب**:

ويقال-فيه-:

هذا(**السببُ**):

-إمّا مُعتبَر.

-أو غير مُعتبَر:

* فإن كان (**مُعتبَرًا**):قُبِل.

* وإلا: رُدَّ.

☐ **والثاني**:ما كان منها غيرَ مبيَّن السبب:

فهو خاضعٌ -**في جميعِ صورِه وحالاتِه**- للدليل والبرهان، والحُجّة والبيان.

ومِن تأصيلاتِ الإمام الترمذي-رحمه الله-قولُه: (وقد اختلف **الأئمةُ مِن أهل العلم** في تضعيفِ الرجالِ-**كما اختلفوا في سِوى ذلك مِن العِلم**-)-كما في«العِلَل» (٢/ ٥٥٨-بشرح الحافظِ ابنِ رجب)-له-.

وقال الإمامُ أبو عبدالله ابنُ مَنده-المتوفى سنةَ(٣٩٥ هـ)-رحمه الله-في

كتابه «**بيان فضل الأخبار ، شرح مذاهب أهل الأثار،وحقيقة السنن، وتصحيح الروايات**» (ص٧١)-بعد ذِكره جماعةً من الرواة (**الذين قبلهم جماعةٌ مِن أهل المعرفة والتمييز، وردّهم جماعةٌ**)-: (...**وغيرُهم جماعةٌ يَكْثُرُ تَعدادُهم -لكثرتِهم- قد أخرج عنهم** محمدُ بن إسماعيل البُخاريُّ ، **وتركهم** مسلمُ بن الحَجّاج ، أو **أخرج** عنهم مسلمٌ ، **وتركهم** البُخاريُّ -لكلام في حديثه، أو غُلُوٍّ في مذهبه-..)!

أقولُ:

فهل يجوزُ (!) أن يُستَدَلَّ بهذا الاختلافِ -الواقعِ فيما بينهم- للادّعاء عليهم **بتباين المنهج! وتناقضه! وتمزيقه!**-كما يُدّعىٰ-اليوم-ويُراد!-**وإن كان في اتجاهٍ آخرَ-!؟**

فلماذا يُدندِنون -**ويُطنطِنون**- علىٰ **مزاعمِ اختلاف المنهج وتَبايُنه** -إذن- إذا حصل خلافٌ مثلُه بين **متأخرّ ومتقدّم؟!!**

أم أنّه إلقاءُ الأحكام **جِزافًا ؟!**

وقد قال الدكتور بشار عواد معروف-**وهو مَن هو(!)-اليومَ-بين دعاة التفريق المنهجي بين المتقدمين والمتأخرين!-بل يكادُ يكونُ المَبَرَّزَ في/ مِن= مقدَّميهم!**-في مقدمته علىٰ كتابِ«المسند المصنَّف المعلَّل»(١/ ٣٠)-وقد ذكر بعضَ أئمة عِلل الحديث، وتعليلاتِهم التطبيقيةَ-مبيّنًا منهجَه/ م في ذلك-:

(..أنّنا **رَدَدْنا**-في الشيء بعد الشيء-على بعض **مَن ساق عللاً غيرَ قادحة:**

-إما بإيراد أقوال العلماء الذين ردّوا هذه العلةَ.

-**أو مِن عندنا نحن.**

ومِن ذلك:**تعقّباتٌ على كبار الأئمة** ،مِن مثل:يحيى بن مَعين،وأبي داود،وأبي حاتم الرازي، والدارَقُطني-وغيرِهم-)!!!!

وقال(١/ ٣٧):(..**ليس كلُّ ما جاء في كتب العِلل،وأقوال الأئمة يتعيَّن التسليمُ به**؛ فكلُّ **إنسانٍ** يؤخَذُ من قوله ، ويُترَك -إلا رسول الله -صلى الله عليه وسلم-)!

قلت:فمَن **نُصَدِّقُ** ؟!ومَن **نُتابِعُ** -مِن هؤلاء ومنظّريهم- ؟!

..حتى **نَرْسُوَ على بَرِّ** الوضوحِ العلميّ ، **والشفافيّةِ المنهجّية**-بدَلًا مِن هذا **التداخل المضطرِب** الذي هو أوسعُ بابٍ **للتهرُّب** من الحُجج ، **والفِرار** مِن البَرْهَنة-بالادّعاء أنّ هذا **قولُنا**..وذاك **ليس قولَنا!!**-!!

...أقولُ ذلك -كلَّه- **غيرَ غافلٍ** عمّا يدورُ في بعضِ الأوساطِ العلميةِ مِن **الطعنِ في نِسبةِ تأليفِ هذا الكتاب!** وأنه ليس مِن جهد الدكتور بشّار-ولا بعضِه-**إلا الإنفاق الماليّ!**- ، وذلك على معنى قولِ نبيِّنا-صلى الله عليه وسلم-: «المتشبّع بما لم يُعْطَ كلابِسِ ثوبَي زُور»-أخرجه البخاري (٥٢١٩)، ومسلم (٢١٣٠) (١٢٧) -**والله أعلمُ بحقيقةِ الحال**-.

٣٣ ⇦ افتراق وتشقيق تحت دعوى الاتّفاق على التفريق :

فهل هذا المَسلكُ-**عند مجموع**(!)**دُعاة التفريق المنهجيّ**-مِن مثل الدكتور بشار-: عملٌ **مَرْضِيٌّ**؟!

أم هو بلاءٌ **مَرَضِيٌّ**، وانحرافٌ خطيرٌ(!)، واستدراكٌ مرفوضٌ(!)على **مَن يُعَدُّ قولُهم** (**هو الدليل**) -**بنفسِه!**-لإحاطتهم،وسَعةِ رواياتهم، و..و..-كما **استنتجه** (!) بعضُ المفرّقين الزاعمين!-؟!

أم **هم**-في ذلك-**على قولين، أو أقوالٍ**؟!

وهل هذانِ القولانِ-أو هذه الأقوالُ-تُعَدُّ مقبولةً في (**إطار المنهج الواحد!**)-التفريقيّ **التشقيقيّ**-ذاك-؟!

أم هي **خروجٌ سافرٌ صارخٌ** مِن/ عَن/ علىٰ= (**منهجهم!**)-**التفريقيّ**-! أو (**تفريقهم**) -**المنهجيّ**- ؟!!

وهذا يوقِفُنا علىٰ نقطةٍ **مهمةٍ-جدًّا**-،وهي:

أنّ دعاةَ التفريق المنهجيّ-أولئك-علىٰ **ما أظهروه** (!) ممّا يزعُمونه ويدّعونه مِن الاتفاق(!) علىٰ الإطار العام(!)لدعوىٰ **التفريق والتشقيق**-تلك-؛إلا أنهم **مختلفون فيما بينهم في عدة مسائلَ أصلية!**ولكلٍّ منهم آراؤه **الخاصة!**واجتهاداتُه (!) **الذاتية!!**

وأبرزُ ذلك: مسألةُ **الحديث الحسن لغيره**، **وتقوية الحديث الضعيف**-كما

سيأتي في أواخر كتابِنا-هذا-إن شاء الله-!!

ولو أنهم تحاوروا (!) فيما بينهم-**تطلُّبًا لوجوه الحق**-:لَظهر-جليًّا تهاتُرُهم! واتسعت-كثيرًا-فجوةُ خلافاتِهم!

بل قل: **طَعَنَ بعضُهم ببعضٍ** -في ذلك-فعلًا- كما قد نال الدكتورَ **بشّار عوّاد** -علىٰ سبيلِ المثالِ- بعضٌ مِن هذا **الطعنِ**-مِن أصحاب **نفسِ المنهج**، وأبنائه-!

فاليقينُ-إذن-بلا أدنىٰ تردُّد-:

أنّ القومَ **مختلفون فيما بينهم-اختلافًا شديدًا**-، وإنِ اتفقوا(!)-جميعًا- علىٰ أصلِ فكرةٍ واحدة؛هي التفريقُ؛ فالتقليد-**حالاً**-! والعِصمة المبطّنة.. فـ**(التقويض)-مآلاً**-!

وما أجملَ ما قاله بعضُ الأفاضل-جزاه الله خيرًا-في تقرير أحوال هؤلاء -وصدَق-: (**ممّا يُدهِش في هذا المنهجِ الجديدِ: أنه مثلُ الزئبق! لا تعرفُ له شكلاً!! وكلّما لاح لِواحد من دعاتِه رأيٌ!أو نظرٌ! قال: «هذه قاعدة!»!**)!

هكذا...!

ومِن البابةِ-نفسِها-أيضًا-:

ما قاله الأخ الدكتور **محمد بن عبدالعزيز الفرّاج**-مدرّس علوم الحديث في (جامعة القَصيم)-في المملكة العربية السعودية-وفقه الله-وهو مِن دعاة منهج التفريق!-في بعض مقولاتٍ نقاشيةٍ له علىٰ (**وسائل التواصل**

الاجتماعي)، بتاريخ: (٢٥/ ٤/ ٢٠١٦)-تعليقًا علىٰ بعض تعليلات الإمام **البخاري** في «تاريخه الكبير»-قال-:

(قد تختلف فيها أنظارُ(**الدارسين**):معلول،غير معلول!)!

فأقول: هل هو تغييرٌ -أو **تغيُّــرٌ**- لرأيه؟!

-أم هو اضطرابٌ

-أم هو تعديل؟!

..وإلا؛ فما (**التأويل!**)؟!

أم هو مِن باب ﴿مَاضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا﴾-أو مِن **هذا القَبيل**؟!-!

٣٤ ⇦ النُّضج العلميّ(!).. كيف ، ولماذا ، وممّن:

ثم يقولُ القائلُ -انتصارًا لهذا **المنــهج التفريقــي المُتــهاوي!**-مما يُراد به -أولًا وأخيرًا-: الإشارةُ / للذات والـ(**أنــا**)- : إنّ هذا(**!**) يمثّل (قمّة النضج الحديثي، **وليس ساحةَ للتدريب وللتجريب!!**)-كما هو توصيفُ الأخ الدكتور عبدالسلام أبو سمحة-وفقه الله-علىٰ (**وسائل التواصل الاجتماعي**)**!!!**

...وهكذا فلْيكن(**التدريب والتجريب!**)،وإلا فلا!

وللتمثيل علىٰ هذا النُّضج(!)-والتأكيدِ عليه-**على الطريقــة التفريقيــة الحادثة!**-أنقل ما يلي-وأناقشه!-:

قال الدكتور **حمزة المليبــاري** في كتابه «الحديث المعلول»(ص٣٤): (أما

إطلاق المنكَر علىٰ كل ما تفرّد به ثقةٌ عن ثقة؛ **فــلا أظــن** أنـه وقـع ذلـك في كلامِهم !

وإن كان بعض ما **نُقل عنهم يُوهم** خلافَ ذلك، فإنه **ينبغي حملُــه** عـلى أن ذلك على **حدود معرفتهم** ؛ لتفادي **التناقُض** بين التصريح والعمل)!!

ثم قـال: (والـذي أَميلُ إليـه: أن ذلـك الاستنكار إنمـا هـو **عـلـى حـدود اطّلاعهما** ؛ لأنـه إذا كـان الحديث **معروفًا من جهــة أخــرى** : فليس بمنكَرٍ -حسب تـصريح الحـافظ البرديجي- حتىٰ ولـو كـان الـراوي المتفـرّد بـه مِـن الشيوخ الذين هم دون مرتبة الثقات)!!

ثم ضرَب المثلَ علىٰ ذلك،فقال: (وحديث عَمرو بـن عاصـم الـذي أنكـره البَرديجي وأبو حاتم كان مرويًّا -**بــ/ـــمعناه**- مِن طريق أخرىٰ-،[ولعـل كـلًّا منهما **لم يَستحضرْ** هذا الحديثَ **كشاهدٍ**])!!

قلـــتُ: وحـديثُ عَمـرِو بـن عاصـم-المشارُ إليـه-هـو حـديثُ أنسٍ -في «صحيح **البخاري**» (٦٨٢٣) ، و«صحيح **مسلم**»(٢٧٦٤)، قَالَ:

جاءَ رَجُلٌ إِلَىٰ النَّبِيِّ -صلىٰ الله عليه وسلم-، فقال: يَـا رَسُـولَ اللهِ، أَصَـبْتُ حَدًّا، فَأَقِمْهُ عليَّ، قـال: وحضَرَتِ الـصلاةُ، فـصلَّىٰ مـع رسـولِ الله -صـلىٰ الله عليه وسلم-، فلمَّا قضىٰ الصلاةَ، قَالَ: يَا رسولَ الله، إنِّي أَصَبْتُ حَـدًّا، فـأَقِمْ فِيَّ كتابَ الله؛ قال: «هل حَضَرْتَ الصلاةَ مَعَنَا؟» ، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «قَدْ غُفِرَ لك»..

وهو حديثٌ (منكرٌ) (باطلٌ)-عندهما-**لتفرّده**-!

ولكنْ-**كما نرى!!**-: أنّ الدكتور**المليباري** -سدّده الله- رَفَعَ نكارتَه(**!**) برواية **(معناه)** مِن حديث أبي أُمامة-**وهو** (**الشاهدُ**)-**عند مَن يسمّونهم**: (**المتأخّرين!**)-، **ومحلُّ الاستشهادِ-!**

وحديثُ أبي أمامةَ-**المشارُ إليه**-هو: قال: بينما رسولُ الله-صلىٰ الله عليه وسلم-في المسجد، ونحن قعودٌ معه، إذ جاء رجلٌ، فقال: يا رسولَ الله،إني أصبتُ حدًّا، فأَقِمْهُ عَلَيَّ ، فسكت عنه رسولُ الله-صلىٰ الله عليه وسلم-، ثم أعاد، فقال: يا رسولَ الله،إنّي أصبتُ حدًّا، فأَقِمْهُ عَلَيَّ، فسكت عنه، وأُقيمت الصلاةُ، فلمّا انصرف نبيُّ الله-صلىٰ الله عليه وسلم-، قال أبو أُمامة: فاتَّبَع الرجلُ رسولَ الله-صلىٰ الله عليه وسلم-حين انصرف، واتبعتُ رسولَ الله -صلىٰ الله عليه وسلم-أنظر ما يَرُدُّ علىٰ الرجل، فلحق الرجلُ رسولَ الله -صلىٰ الله عليه وسلم-، فقال: يا رسولَ الله إني أصبتُ حدّا، فأَقِمْهُ عَلَيَّ .

قال أبو أُمامة: فقال له رسولُ-الله صلىٰ الله عليه وسلم-:

«أرأيتَ حين خرجتَ مِن بيتِك؛ أليس قد توضّأْتَ، فأحسنتَ الوضوءَ؟»، قال: بلىٰ- يا رسول الله-، قال: «ثم شهدتَ الصلاةَ معنا؟» ، فقال: نعم-يا رسول الله-، قال: فقال له رسولُ-الله صلىٰ الله عليه وسلم-:

«فإنّ الله قد غفر لك حدَّك - أو قال: ذنْبك-»-أخرجه **مسلم** (٢٧٦٥) -.

فلماذا **التلاعبُ** بالألفاظ ، والمُداوَرةُ **بالمصطلحات!؟**

○ **تناقُض أم اضطراب :**

قلتُ: ولو صَنع عالمٌ مِن **المتأخّرين** -أو آخَرُ مِن **المعاصِرين!**- بنحو ما صنع المليباري-هنا-**استدلالاً بالشواهد**-: **لَرفضوا** قولَه! **وردّوا** حكمَه! ولَمارسوا(!) عليه -**صورَ الاستعلاءِ والتعالي!** ولرأيتَهم يَحْشِدُون (!) ما يحسَبونه يؤيّد تفريقَهم المدّعىٰ!-مِن النقول العلمية-**مِن هنا وهناك!**- لعلماءَ **متأخّرين** (!) تتضمّنُ الاعترافَ بفضل علمِ الأئمةِ **المتقدِّمين** ، وحِفظهم، وسَعَةِ روايتهم..وأنه لا يفوتُهم شيءٌ مِن المرويّات، و..و..!

وهذا شأنٌ **لا يُجحَد**-كما قدّمتُ-مِرارًا-..لكنّ **المقدمة غيرُ النتيجة!**

فـ...**حلالٌ** مثلُ هذه المخالَفةِ والتعقيبِ- لهم!-(**هم!**)-مِن **المعاصرين!**-، **حرامٌ** علىٰ (غيرهم=مخالِفهم) مِن الأئمة الحفاظ -مِن العلماء **المتأخرين**؛ فضلًا عن كِبارِ أهل العلم مِن أغيارِهم **المعاصرين**-!!

نقولُ هذا -غيرَ غائبٍ عنّا- صياحُهُم -مرارًا- **مُتَحَدِّين- مُتَّحِدِين!**-: أن المتقدّمين **لم يصحِّحوا-أو يحسّنوا- بالشواهد!!**

ومِن باب **الأمانة العلميّةِ**؛ فقد رأيتُ بعضَ **عقلائهم** (!) قد غيّر وتغيّر-في هذا الأصل العلميّ-ولو **بغيرِ وضوحٍ بيِّنٍ!**-؛ فها هو ذا يقول-مِن هنا وهناك- في مناقشاتٍ له/ معه-:قد **صحّح -وحسّن- المتقدّمون بالشواهد!**لكنْ..**بقلّة!**

فهل هو **تراجُع!**أو **تناقُض!**أو **استسلام؟!**

..الله أعلمُ.

وانظر ما سيأتي-حول هذا-آخرَ الكتاب (ص٣٥٢-٣٦٠)-إن شاء الله-.

٣٥ ⇦ تنبيهات
على آخرِ ما أوردتُه مِن نُقولات:

...وهو كلامُ الدكتور **المليباري**-أعانه الله-المنقولُ-قريبًا-:

أ-قول الدكتور المليباري:(..مرويًا **معناه**)،غيرُ قوله:(..مرويًا **بمعناه**)-كما في طبعتين-له-!

والفرقُ بيِّنٌ...

ب-كلمة:(حدود **معرفتهم**)غُيِّرت -في طبعةٍ تاليةٍ!- إلىٰ:(حدود **استحضارهم**) !

و كلمة:(حدود **اطّلاعهما**)غُيِّرت -في طبعةٍ تاليةٍ!-إلىٰ:(حُدود **استحضارِهما**)!!

والسببُ في التغيير (!) ظاهرٌ ، مكشوفٌ-**حفظًا لخطِّ الرجعةِ**!-كما يُقال-!

ج-مسألةُ **الشواهد** -وصِلَتِها **بالحديثِ الحسنِ**- التي أزعجوا الناسَ(!) -فيها-:ها هم **يُقِرّون بها!ويُطبّقونها** -قلّ ذلك أو كثُر-وسيأتي لها-في آخِر الكتابِ (ص٣٣٦-٣٤٨) مَزيدُ بيانٍ-إن شاء الله-!

د-جملة:[**ولعل كلاًّ منهما لم يَستحضرْ هذا الحديثَ كشاهدٍ**]-مِن كلام الدكتور المليباري!-التي وضعتُها بين معقوفين!-زائدةٌ(!)في طبعةٍ علىٰ أخرىٰ!

فالدكتور المليباري-وفقه الله-يُثبت (!) أنّ **العالِمَ من الأئمة** المتقدّمين قد **يفوتُه** مِن الحديثِ وطرقِه ما يجعلُه **يخطئ** في حكمِه النقدي الحديثي ، بـ(حدود **معرفته!!** وحدود **اطلاعه!**)-بحسَبِ تعبيره(**هو**)-!

وهو مَرْبَطُ الفرسِ -الأساسُ- في مَزاعِمِ دعوىٰ وجود **التفريق الحادثِ بين المنهجين**-كما تقدّم-مِرارًا-!

وعليه؛ فهل اختلافُ **حروفِ وكلماتِ الطبعتين**-وما تضمّنه ذلك مِن زيادة ونقصان!- وبما كان **نتيجةَ ذلك** مِن اختلاف مقاصدها ومعانيها! -اختلافًا كلّيًا-: يُعَدُّ (**نُضجًا علميًا حديثيًا!**)-كما هو التعبيرُ (**الجديد!**) -جدًّا-، أم هو هروبٌ مِن لوازمَ **غابت** عنه!وإيراداتٍ **لم يستحضرها**؟!!

...طبعًا؛ **تأويلاتُ الردّ والصدّ** -لهذا-كلِّه- الجاهزةُ-(!)مهيَّأةٌ **للإطْلاق، فالانْطِلاق**-حضورًا وإنابةً-!

لكن؛ كفى!

٣٦ ⇦ مَزيد المَزيدِ حول تسلسُل تاريخ دعوة/دعوى= التفريق :

أ-طرقُ النقد الحديثي عند العلماء والأئمة **المتقدّمين** -النقّاد-كان أكثرُها قائمًا علىٰ التطبيقات **العمليّة** ،والممارَسات **الفعليّة** ، **دون تقعيدِ قواعدَ** عامة-أو كلّية- دالّةٍ علىٰ ذلك.

وقال الشيخ عبدالعزيز الطريفي -سدّده الله- كما في «فوائده الحديثية

الألف»(٧-٩) -: (أكثرُ القواعدِ والقرائنِ -التي يذكرُها العلماءُ - : **تكونُ من جهةِ التطبيقِ والعملِ ؛ لا مِن جهةِ النصِّ** ، **والتقعيدِ** ، والترجيحاتِ ، وذِكرِ الوجوه-وأكثرُ تصانيفِهم علىٰ هذا-.

ومِن أسبابِ قلّةِ التصانيفِ -في أبوابِ العِلل- وعِزّتها، وعدمِ كمالِها-: **أنّ الأئمةَ الأوائلَ لم يقصدوا التقعيدَ** ، وإنّما كان عملُهم علىٰ سبيلِ النقدِ لآثارِ رسولِ اللهِ -صلىٰ الله عليه وسلم-.

ويتعذّرُ جمعُ العِلل في كتابٍ جامعٍ، وذلك أنّ مسائلَه -التي تكلّم عليها العلماءُ- لم تُقَيَّدْ في بابٍ معيَّنٍ ، أو **قواعدَ معيَّنةٍ**- وذلك أنّها مِن جهةِ الأصلِ **تخالفُ التقعيدَ**).

وقولُه:(**تخالفُ التقعيدَ**):غيرُ مرادٍ ظاهرُه**!** وإلا..**!!**

بل قد قال الدكتور **المليباري** في «نظراته **الجديدة**..» (ص٤)-واصفًا طرائقَ المتقدّمين مِن أئمة الحديث-:(ولهذا يكتفون -غالبًا- في كلامهم **بالإشارات والألغاز** ، كارهين فيها التطويل.

ومقتضى ذلك: ضرورةُ الاعتبار **بمناسبات** كلام النقّاد وتعابيرهم **الفنية**؛ كي **تتّضح مقاصدُهم**..)**!!!**

وقريبٌ من قولِه: قولُ الدكتور علي الصيّاح في رسالته«المنهج الصحيح في **دراسة الحديث المُعَلّ**» (ص٢٠)-حيث قال-: (**تعاليل** بعض الأئمة للأخبار مبنيةٌ -في الغالب- على **الاختصار** ، **والإجمال** ، **والإشارة**)**!!!**

إذن..قد جاءنا الدكتور **المليباري** -بعد عشرة قرون.-ومَن ركض **لاهثًا** خلفه!-كالدكتور أبو سمحة-الذي يعمل **نائبًا** له في (كلية الدراسات الإسلامية والعربية)-في دبيّ-وفّقهما الله-دِينًا ودُنيا-وكذا مُحاورُه د.أبو البصل!!-**وغيرُهما!**-: لِيكتشِفوا(!)-**جَمعًا وتفريقًا!**-، ثم يَكشِفوا للأمة(!) -مِن بعدُ-:حلولَ تلكم (**الألغاز**)!وليُوضِحوا (**مقاصدَ المتقدّمين!**)-منها!-، ولِيوقِفوا هذه الأمةَ-التي **انتظرت تعجيلَ فرَجِهم**(!)-**قرونًا وقرونًا!**-علىٰ ما يُميطُ اللِّثامَ عن تلكم الإشاراتِ والتعابيرِ **الفنية**(!)لأولئك العلماءِ!!

ب- ثم تَسلسل العلمُ الحديثيُّ-بعلمائه وحُفّاظه-ولم يَنقطعـ/ـوا... فكُتب في تأصيلِ ذلك دراساتٌ ومؤلّفاتٌ..(مثل : «المقدّمة» التي وضعها الإمام **مسلمٌ** لـ«صحيحه» (٢٦١هـ)،و«العِلل»-الصغير-للإمام **التِّرمِذي** (٢٧٩هـ)- و«معرفة علوم الحديث»- **للحاكم** النيسابوري(٤٠٥هـ)- ، و«الكفاية في علم الرواية»- **للخطيب البغدادي** (٤٦٣هـ)-وغيرِها-علىٰ نحوِ ما ذكر الدكتور **المليباري** في «نظراته **الجديدة**..»(ص١٦)-ذاكرًا -جزاه الله خيرًا- معالجتَها (**كمسائلَ وقواعدَ -كما هو الأسلوبُ المتَّبعُ في كُتب الأوائل في «المرحلة الأولى»**-...)-!

(**تنبيه**): علىٰ قاعدة **التشكيك**(!)-التي يمارسُها-كثيرًا!- كثيرٌ من هؤلاء-كما سيأتي بيانُه، والتدليلُ عليه-**أكثر**َ-: فإن بعض الدكاترة المقدَّمين(!)في **منهج التفريق المزعوم**-ذاك-:يشكّك بنسبة كتاب «**معرفة علوم الحديث**»- للحاكم النيسابوري-**خَبط لَزق**!-!

ولا أُطيـــلُ الكـلامَ فالبيانَ؛بـل أقـولُ لهـ/ ـم-أَجمعين، أَكتعين، أَبتعين، أبصعين-:

اتفِقوا علىٰ **أصل**..حتىٰ يكونَ لنا فيكم-أكثرَ وأكثرَ!-قولٌ **فصل!**

وعلىٰ مِنوال هذه الكتب الحديثيةِ الأصيلة-**ومنـــها ،وعنـــها**-نَسَجَ ابنُ الصلاح ، والذهبي ، وابن حَجَر، والسخاوي، و...و-مِن علمائنا المتأخرين-**زمنًا** -طبعًا!-..

وما ظُنَّ(!)مِن وجود فروقٍ وتبايُناتٍ بينها ؛ فهو-**على التحقيق**-اجتهاديٌّ محضٌ -كما هو الشأنُ في اجتهادات المتقدّمين-**بين بعضِهم الــبعض**-سواءً بسواء-، **وليس مـــن الخـــلاف المنـــهجي** (الجذري!)-قَطّ-كما **يـــدّعي** المدّعون**!ويزعم** الزاعمون!-!!

ولله الحمدُ والمِنّة...

ج-هل مَن وقف مِن الأئمة المتقدّمين علىٰ ذَيّاك الانحراف الحديثيّ(!)-المزعوم!- **الذي أحدثه المتأخِّرون!**-أو-علىٰ الأقلّ-**مَن بـــدأ الانحـــرافَ**-مِنهم-كما كرّرْنا-سابقًا:

-**سكت** عنهم!

-أم **وافقهم !**

-أم **أنكر** عليهم؟!

وليس لهم **رابع**....!

... مع الاستحضار -حين الجواب- **وهو جوابٌ واضح ، وحقٌّ لائح** -لِما ينقلُه دعاةُ التفريق(!) -أنفسُهم- مِن تعظيم المتأخّرين للمتقدّمين، والإشادةِ بهم ، وبفضائلِهم، و..و..!!

* فلئن **عظّموهم** ، **وأشادوا بهم**؛ فـ :

-هل **وافقوا** طريقتَهم!

-أم **خالفوها**؟!

* فإذا **تسرّعتم** بالقولِ -**متناقضين**-: خالفوها!!

فنقول:

- هل خالفوها **بجهلٍ وهوًى!**

- أم عن **علمٍ** ومعرفةٍ ؟!

☐ فإذا كانت الأُولىٰ -**وحاشاهم!**-؛ فهم -إذن- ليسوا أهلًا للأخذ بأقوالِهم في الثناء علىٰ **المتقدّمين**، وقد نقلوا أصولَهم! ثم **نقضوها!**

☐ وإن كانت الثانية -**وهو ما لا مَحيصَ لهم عنه**-؛ فلماذا التخيُّر **والتشهّي** في انتقاء الجواب -**وبالمُناقَضة!**-؟!

﴿ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ ﴾..

وقد قال فضيلةُ الدكتور أحمد مَعبد عبد الكريم -حفظه الله- في بحثِه «عُلوم الحديث بين المتقدّمين والمتأخّرين»(ص٧):

(... ما دام **المتأخِّر** قد شهِد له الواقعُ..بأنه **لم يؤسِّس ولم يُبْدِع** ، ولكنْ -فقط- **نَقَلَ عن المتقدِّمين**، وهذّب، واختصر، و**استخلَص مِن أُصولهم فروعًا**؛ فكيف -والحالةُ هذه- يكونُ منهجُه **(مُبايِنًا)** لِمَا في **أُصولِه المتقدِّمة**، أو -بعبارة أخرىٰ-: كيف يكونُ منهجُه **(مُبايِنًا) لمرجعيّته** ومُنطلَقِه الأصليّ؟**!**

إنّ (المباينةَ) **تعني -أولَ ما تعني- عدمَ التبعيّة ، وعدمَ المرجعيّة..)** -وسأوردُ نصَّ (بحثِه) -تامًّا-آخِرَ كتابي-هذا-.

٣٧ ⇦ سؤالُ مُخْرِج ، أو .. مُحْرِج :

وأتقدّم-هنا-للأخ الدكتور عبد السلام أبو سمحة -وفقه المولىٰ-بسؤالٍ عِلميّ(!)-**وأرجو أن لا يكونَ محرِجًا لـه!**-وليس مضطرًّا(!)-هو-لأن يُجيبَ!-!!

وهو:

أنّ (كلية الدراسات الإسلامية والعربية)- في دبي-**نفع الله بها**-والتي نائبُ رئيسها (الدكتورِ **حمزة المليباري**) هو الدكتورُ عبدالسلام أبو سمحة-نفسُه- وفقهما الله-: أعلنتْ -منذ عدة أشهرٍ- عن إقامةِ **ندوة علمية** دولية-ستُقام بعد نحو سنةٍ من الآن-إن شاء الله- بعنوان : (السِّلْم المدني **في السنة النبوية**:مقوّماته ، وأبعاده الحضارية)-نفع الله بها ،وبهم-؛ فالسؤال:

أ-ما دامت الندوةُ عن **(السنة النبوية)**؛فلا بد أنها ستكون مُعتمِدةً علىٰ **الأحاديث النبوية**-يقينًا-.

ب-ولا بد أن يكونَ **الـــشرطُ**(!)في الاستدلالِ بهذه الأحاديثِ النبويةِ: **الثبوتَ والصحةَ** عن النبي-صلىٰ الله عليه وسلم-.

ج-وعليه؛فالسؤالُ:

هل منهجيةُ **الثبوتِ والصحةِ** -هذه-كانت/ ستكون=علىٰ **طريقةِ التفريقِ (المعضَلةِ!)** المُدّعاةِ -تلك-بين **منهج المتقدّمين والمتأخرين!**؟

أم أنها كانت/ ستكونُ= علىٰ الجادّةِ المسلوكةِ مِن **الطريقـــة العلميـــة المتوارَثة** بين العلماء والأئمة -**قرنًـــا فقرنًـــا**-تسلسُلًا لم/ لن= ينخرمَ-ولله الحمد-؟!

...**فإذا ارتأيتم الجوابَ** -دكتورَنا العزيز- ؛ فلن نقبلَ(!)أيَّ جوابٍ مبنيٍّ علىٰ **التمحُّل والتأويل** -كالعادة!-؛كأن يُقال-أو تقول!-:أنكم (!) لا تزالون في **أول طريق الإصلاح المنهجي**(!!) مما(قد!) **يضطرُّكم**(!) إلىٰ قَبول المنهج الشائع!

أو يُقال-أو تقول!-: أن **النمَط الأكـــاديمي** مفروضٌ(!)عليكم(!)؛ فلا تستطيعون له دفعًا ،أو منعًا ...!!

أو..أو...إلىٰ غير ذلك-ممّا هنا أو هنالك-!

..فكلُّ هذا **مرفوض؛لا مفروض**؛ فالأمرُ دينٌ.

أم أنّ في هذه الصنائعِ -أو شيءٍ منها- **مُسايَسَةً** مِن نوعٍ -ما-،لواقعٍ-ما-؟!

ومثلُه -ولو مِن زاويةٍ أخرىٰ!-:

ما قيل -**والله أعلمُ**-مِن أنّ الدكتور بشّار عوّاد يصنعُه في تخريجِه(!) للأحاديثِ في مؤلّفاته!! فهو يتبنّى **في التقعيدِ الاصطلاحيّ** أشياءَ.. يُغايرُها فيما يمارسُه مِن خلالِ تخريجاتِه الحديثيّة **العمليّةِ**-علىٰ طريقة **المتقدّمين** -زعموا-؛ **لأن السوق يطلبُ ذلك !**-كما حدّث بذلك بعضُ سامعيه- **والعُهدةُ عليه**-وأرجو أن لا يكونَه-!

٣٨ ⇦ وجوبُ استعمال العلمِ والأدبِ مع العلماء:

ولا ننسىٰ التنبيهَ-**مِن قبل ومِن بعد**-:علىٰ أنّ الإقدامَ (!)-علىٰ تخطئة علماءِ الحديث وأئمّتِه-**متقدّمين أو متأخرين**-لا فرق-**مِن غير أهليّة ولا اطّلاع**-فضلًا عن عدم **سلوك سُبُل الأدب** في ذلك-:لا تجوزُ بحالٍ مِن الأحوال!

وإننا لَنرىٰ -**بأدنى نظرة!**-: أنّ **التطاولَ**-**والتقافزَ!**-قد طال -عند عددٍ مِن دُعاة التفريقِ-أولئك-هداهم الله- بعضَ **الأئمةِ المتقدّمين** -أيضًا-غيرَ واقفين(!) عند **حدّ العلماء المتأخّرين** -الذين **سلبوهم** حقوقَهم!**وقوّضوا** منهجَهم!**وفرّغوهم** من تواريخِهم!-بدعاوىٰ فارغة! وتعميماتٍ خاويةٍ-!

ولا ندري (!) ما سوف **تلدُ الأيامُ** مِن هؤلاء-وأحوالِهم-؛ فقد أصبح (المنهجُ)-عندهم!-أي: منهجُهم (!) وطريقةُ التعاملِ معه- **ككُرةِ الثلج!** تكبُرُ يومًا بعد يوم-بغير **تمهُّلٍ!** ولا **انتظارٍ!**ولا **توقُّفٍ!**- لأنه إذا توقّفت الكُرةُ **ذاب الثلجُ!** وتلاشتِ الكُرَةُ..**فـ..لا منهجَ**-!

وإذ وجودُهم بوجودِه..فلا بد مِن الاستمرار.. ولــو بتكــبير الكــرة الثلجيّة!-!!

وما أعظمَ قولَ نبيِّنا -صلىٰ الله عليه وسلم-: «**لا تــزالُ** طائفةٌ من أمتي ظاهرين **على الحقِّ**، لا يضرُّهم مَن خذلهم [ظاهرين **إلى يوم القيامــة**]؛ حتىٰ يأتي أمرُ الله وهم كذلك»-رواه البُخاريّ (٣٦٤١)، ومسلم (١٠٣٧) عن مُعاويةَ، وما بين المعقوفين-عند مسلم- (١٥٦)-عن جابر-رضي الله عنهما-.

وِصيغةُ (**لا تزالُ**) ظاهرةٌ في معنىٰ الاستمرارِ-كما شرحه الأَشْمُوني -فيما كتبه على«ألفية ابن مالك»(١/ ١٧)-.

(**فائــدة**):قال الإمام الترمذي(٢٢٢)-بعد أن روىٰ حديثَ الطائفة المنصورةِ -هذا-: (سَمِعْت مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ[**البخــاريّ**]، يَقُولُ: سَمِعْتُ عَلِيَّ ابْنَ الْمَدِينِيِّ يَقُولُ: « **هُمْ أَهْلُ الحَدِيثِ**»).

٣٩ ⇦ التسلسلُ التاريخيُّ للعلوم حُجّةُ الثبات والثبوت:

ومِن وحي الحديثِ الجليلِ-آنِف الذِّكر-ودلالتِه العلميةِ العمليةِ الواقعيّة العاليةِ-المنظورة-:

* قولُ الإمام **مسلم بن الحجّــاج**-المتوفى سنة (٢٦١هـ)-رحمه الله-في كتابه«التمييز»(ص٢١٨):

(اِعْلَم -رَحِمك الله- أَن صناعَة الحَدِيثِ وَمَعْرِفَة أَسبَابِه- **مِــن الــصَّحِيح**

والسقيم- إنما هِـيَ **لأهل الحَدِيث** -**خَاصَّةً**-؛ لأنهـم الحُفّـاظ لروايـات النَّـاس -العارفين بهَا-دون غَيرهم-.

إذ الأصلُ الَّذِي يعتمدون لأديانهم: السّنَنُ والْآثَارُ -المنقولةُ **من عـــصر إلى عصر**-: مِن لَدُن النَّبِي -صلى الله عَلَيْهِ وَسلم- **إلى عصرنا** -هَذَا-.

فَلَا سَبِيلَ لمـن نابـذهم مِـن النَّـاس -وَخَـالفهُم فِي الْـمَذْهَب- إلى معرفَـة الحَدِيث وَمَعْرِفَة الرِّجَال -من عُلَمَاء **الأمصار**- فِيمَا مضى مـن **الأعــصار**-مِـن: نُقّال الأخبار وحُمّال الْآثَار...).

* ومنه-كذلك-:قولُ الإمام **البيهقي**-المتوفى سنة (**٤٥٨**هـ)-رحمه الله-في كتابه «دلائل النبوة» (١/ ٣٨):

(**وممّا يحقُّ معرفتُــه** -في البـاب-: أن تعلـمَ أنّ الله -تعـالىٰ- بعـث رسـولَه - صلىٰ الله عليه وسلّم- بـالحق، وأنـزل عليـه كتابَـه الكـريم، وضَـمِنَ حفظَـه- كما قال -تعالىٰ- : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[الحِجر:٩].

ووضع رسولَه- صلىٰ الله عليه وسلّم- مِن دينه وكتابه- موضعَ الإبانة عنه-كما قال: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[النحل:٤٤].

وترك نبيَّه في أمّته حتىٰ يبيّنَ لأمتِه ما بعث بـه، ثـم قبضه الله -تعـالىٰ- إلـىٰ رحمته. **وقد تركهم على الواضحةِ**، فلا تنزلُ بالمسلمين نازلـةٌ إِلَّا وَفِـي كِتَـابِ اللهِ وسنة رسول الله- صلىٰ الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بَيَانُهَا- نَصًّا أو دَلالةً- .

وجعل في أمتِه **في كل عصرٍ من الأعــصار** أئمةً يقومون ببيان شريعتِه ، **وحفظِها على أمته ، وردّ البدعة عنها...**).

ثم روىٰ -بأسانيده-رحمه الله-حديثَ النبي -صلىٰ الله عليه وسلم-: «**يَحْمِلُ** هَذَا الْعِلْمَ **مِنْ كُلِّ خَلَفٍ** عُدُولُهُ ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ **الْغَالِينَ** ، وَانْتِحَالَ **الْمُـبْطِلِينَ** ، وَتَأْوِيلَ **الْجَاهِلِينَ**»[1].

...إلىٰ أن قال البيهقيُّ -رحمه الله-:

(... وقد وُجد تصديقُ هذا الخبر في زمان الصّحابة، ثم **في كلّ عصرٍ مـن الأعصار -إلى يومنا هذا-**.

وقام بمعرفة رُواة السنة **-في كلّ عصرٍ من الأعصار-** جماعةٌ وقفوا على أحوالهم في التعديل والجرح، وبيّنوها ، ودوّنوها في الكتب؛ حتى مَن أراد

(١) قال الحافظُ السَّخاوي في «الغاية شرح الهداية في علم الرواية» (١/ ٦٤):(وَرد من حَدِيث أُسَامَة بن زيد، وَجَابِر بن سَمُرَة، وَابْن عمر، وَابْن مَسْعُود، وعَليّ ، وَأبي أُمَامَة، وَأبي هُرَيْرَة -وَغَيرهم من الصَّحَابَة - رَضِي الله عَنْهُم - ، عَنهُ [صلىٰ الله عَلَيْهِ وَسلم] ..

وَهُوَ -مِن جَمِيع طرقِه- ضَعِيفٌ -كَمَا صرّح بِهِ الدَّارَقُطْنِيّ ، وَأَبُو نُعَيم ، وَابْنُ عبد الْبرّ-.

لَكِنْ؛ يُمكنُ أَن يتقوّى بتعدُّدها ، وَيكونَ حسنًا- كَمَا جزم بِهِ العلائيُّ-).

وقال الإمامُ ابنُ القيّم في «مِفتاح دار السعادة»(١/ ١٦٤) : قَالَ **الْخلال** فِي «كتاب الْعِلَل»: قَرَأت على زُهَيْر بن صَالح بن أَحْمَد :حَدّثنَا مُهَنّا ، قَالَ: سَأَلْتُ **أَحْمَد** عَن حَدِيث مُعَان بن رِفَاعَة، عَن إِبْرَاهِيم بن عبد الرَّحْمَن العُذْري، قَالَ : قَالَ رَسُول الله[فذكره..]؟

فَقلت لأحمدَ: كَأَنَّهُ مَوْضُوعٌ؟! قَالَ: لَا؛ هُوَ **صَحِيح**).

الوقوفَ على معرفتِها : وَجَدَ السبيلَ إليها...).

* وقال الإمامُ أبو محمد ابنُ حزمٍ -المتوفى سنة(٤٥٦ هـ)- رحمه الله -في كتابِه«الفِصَل في المِلل والأهواء والنِّحَل»(٢/ ٦٨)-عن الإسناد،وأهمّيتِه-: (وهذا نقلٌ خَصّ الله -تعالى- به المسلمين -دون سائر أهل المِلل -كلِّها- **وأبقاه عندهم غَضًّا جديدًا -على قديمِ الدهورِ -منذ أربعِ مئة عام وخمسين عامًا- في المشرق والمغرب والجنوب والشمال**-..).

* وقال النَّـوَوي -رحمه الله- في «تهذيب الأسماء واللغات»(١/ ٨٣): (وهذا إخبارٌ منه -صلى الله عليه وسلم- بصيانةِ العلم وحفظِه، وعدالةِ ناقليه، وأنّ الله - تعالى - يُوَفِّقُ له -**في كلِّ عصرٍ**- خَلَفًا من العدولِ **يحملونه**، وينفون عنه التحريفَ ...

وهذا تصريحٌ بعدالة حامليه -**في كل عصر**-.

وهكذا وقع -ولله الحمد- **وهذا مِن أعلام النبوة**-).

* وقال شيخنا الإمام الألباني-رحمه الله-كما في «الدرر في مسائل المصطلح والأثر» (ص٩٦ -جمع محمد الجيلاني):(..**أيُّ علمٍ يمضي عليه القرونُ، والعلماءُ يتتابعون في البحثِ فيه: لا شكّ أنّه يأخذ قوةً، ويأخذ دعمًا مِن المتأخّر للمتقدِّم**).

* وقد ثَبت عن ابنِ المباركِ -رحمه الله-:أنّهُ قيل له: هذهِ الأحاديثُ المصنوعةُ؟!

فقال: **(تعيشُ لها الجَهَابِذةُ)**-كما في «الجرح والتعديل»(٢/ ١٨)-لابن أبي حاتم-.

(تعيشُ لها) باستمراريةٍ...دون انخرامٍ**!**ولا انقطاعٍ**!ولا إعضال!**

ولم يقل: (يعيش لها-**وكيف!وأنّى!**- المتقدّمون**!-فقط-)!؟**

وهو ما فهمه -علىٰ **العُموم**-،واستنبطه -علىٰ **الشُّمول**- : الإمامُ ابنُ أبي حاتم -رحمه الله- في كتابِه«الجرح والتعديل»(١/ ٢)-فقال-في معرِض كلامه عن السنّةِ وأئمّتها-، والرواياتِ وأهلِها-:

(فإن قيل: فبماذا تُعرَف الآثار الصحيحة والسقيمة؟

قيل: بنقد العلماء الجهابذةِ ، الذين خصّهم الله -عز وجل- بهذه الفضيلة، ورزقهم هذه المعرفة- **في كل دهرٍ وزمان-)**.

...ثم روىٰ أثرَ الإمامِ ابنِ المبارك-المذكورَ-.

نعم؛ (**في كل دهرٍ وزمان)**... هذا منهجُ (علماء الحديثِ-**في القديمِ والحديثِ-قَرناً فقَرناً،وعصراً فعَصراً-إلى زماننا هذا**-)-كما قال الحافظُ أبو طاهر السِّلَفيّ-المتوفىٰ سنةَ(٥٧٦هـ)-رحمه الله-في «الوجيز في ذِكر المُجاز والمُجيز» (ص٥٣)-..

...**ليس -فقط**-مِن زمان الإمام ابن أبي حاتم-المتوفىٰ سنة(٣٢٧) -رحمه الله-**ومَن قبلَه**-.. **إلى زمان** الإمام الدارقطني- المتوفّىٰ سنةَ (٣٨٥هـ)-رحمه الله-...

...**ثم انقطاعٌ- بل إعضالٌ** (!) **كبيرٌ**- إلىٰ زمان الإمام ابنِ عبدالهادي(٧٤٤هـ) ، وابنِ رجَب (٧٩٥هـ)-**فقط**-...

...**ثم انقطاع - بل إعضال** (!)- إلىٰ زمان الإمام المعلِّمي (١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م) -**فقط**-!!

نعم؛فقط!

ولا أعلم لهم(منهم)-غيرَهم!-**مِن سِوى أنفسِهم**!!-!

ويكفي هذا **دليلاً شافيًا** علىٰ بطلان تفريقهم المدّعىٰ-**لو أنصفوا**-؛لِما تتضمّنُه دعواهم مِن هذه السنين المعضَلة- المعضِلة-﴿وَقُرُونًا بَيْنَ ذَٰلِكَ كَثِيرًا﴾!!!

٤٠ ⇦ هل التصحيح والتعليل ، كالجرح والتعديل:

أمّا ما **أشـــكل** علىٰ البعض(!) مِن **الإلـــزامِ** (!!) بالأخذِ بأقوالِ الأئمة المتقدّمين -في التصحيح والتعليل-كما يُؤْخَذُ بأقوالِهم في الجرح والتعديل- **تقليدًا في تقليد!**-؛ فيُقال فيه-**نقدًا له**-:

إنّ بين أحكامِ الجرح والتعديل ،وأحكامِ التصحيح والتعليل **انفكاكًـــا كلّيًا**، وذلك مِن وجوهٍ شتّىٰ ،لا تخفىٰ علىٰ مَن يشتغلُ بالحديث، ويعرفُ علومَه-وأنواعَها ومراتبَها-.

أهمّ ذلك: أنّ أحكامَ الجرح والتعديل **أحكامٌ أغلبيـــةٌ** علىٰ عُموم الرواة

-**فردًا فردًا**-.

بينما أحكامُ التصحيح والتعليل **جزئيةٌ فرديةٌ**-**حديثًا حديثًا**-،وهي مبنيّةٌ علىٰ معطَيات عِدّةٍ، **إحداها**-**فقط**-:مرتبةُ الراوي في الجرح والتعديل..

فيدخلُ فيها مِن بذلِ الاجتهاد، وتقليبِ النظر ،وضوابطِ الترجيح..ما لا يدخلُ في جرحِ الراوي وتعديلِه-أصلًا-.

فافترَقا..

وقد قال **العلامةُ المعلِّميُّ** في «التنكيل»(١٠/ ٦٠-«مجموع مؤلّفاته»):

(**المجتهدُ** في أحوالِ الرواةِ قد يثبُتُ -عنده- **بدليلٍ**-يصحُّ الاستنادُ إليه-:

- أنّ الخبرَ لا أصلَ له.
- وأنّ الحَمْلَ فيه علىٰ هذا الراوي.

ثم يحتاجُ -بعد ذلك- إلىٰ النظرِ في الراوي:

- أَتعمّد الكذب؟
- أَم غَلِطَ ؟

فإذا تدبّر ، وأنْعم النظر:

- فقد يتّجِهُ له الحكمُ بأحدِ الأمرين -جزمًا-.
- وقد يَميل ظنُّه إلىٰ أحدِهما - **إلا أنّه لا يبلُغُ أن يجزمَ به**- :

فعلىٰ هذا -الثاني- إذا مال ظنُّه إلىٰ أنّ الراويَ تعمّد الكذبَ-؛ قال فيه:

(متّهمٌ بالكذب) -أو نحو ذلك ممّا يؤدّي هذا المعنىٰ-.

ودرجةُ **الاجتهاد** -المشارِ إليه- **لا يبلُغُها أحدٌ مِن أهـــلِ العـــصرِ** -فيما يتعلّقُ بالرواة المتقدّمين-.

اللهم:

- **إلا أنْ يَتّهِمَ بعضُ المتقدّمين رجلاً -في حديثٍ- يَزْعُمُ أنه تفرّد بـــه ؛ فيجدَ له بعضُ أهلِ العصرِ متابعاتٍ صحيحةً.**
- وإلا حيثُ يختلفُ المتقدّمون؛ فيَسعىٰ في الترجيحِ.

فأمّا مَن وثقه إمامٌ مِن المتقدّمين -أو أكثرُ-، ولم يتّهمْه أحدٌ مِن الأئمـــةِ: فيحاولُ بعضُ أهلِ العصرِ أن يكذّبه أو يتّهمه : فهذا مردودٌ ؛ لأنه إنْ تهيّأ له:

- إثباتُ بطلانِ الخبرِ -.
- وأنّه ثابتٌ عن ذلك الراوي- **ثبوتًا لا ريب فيه**-:

فلا يَتهيّأُ له:الجزمُ بـ :

- أنّه تفرّد به.
- ولا أنّ شيخَه لم يروِه -قَطّ-.
- ولا **النظرِ الفنيِّ**- الذي يحقُّ لصاحبِه أن **يجزمَ** بتعمُّد الراوي للكذبِ-، أو يتّهمَه به.

بلىٰ؛ **قد يتيسَّر بعضُ هذه الأمـــورِ** فيمَن كذّبه المتقـدِّمون -لكـنْ؛ مع

الاستنادِ إلىٰ كلامهم-..).

قلتُ:وهنا بابٌ آخَرُ مِن البحث-متعلّقٌ **بأصلِ الدعوى!**-:

فقد قال العلامةُ أبو الوليد الباجيّ -المتوفىٰ سنةَ (٤٧٤هـ) -رحمه الله-في كتابه«التعديل والتجريح لمن خرّج له البخاري في (الجامع الصحيح) » (١/ ٢٤٩-٢٥٠): (..سأقدِّمُ بَين يَدي ذَلِك أبوابًا ومقدّماتٍ تَعلم بهَا **مَنْهَجَ معرفَةِ الْجرْح وَالتَّعْدِيل**؛ فقد رَأَيْتُ كثيرًا - **مِمَّن لا علمَ لَهُ بِهَذَا الْبَاب - يعْتَقدُ أَنّ هَذَا مِن جِهَة التَّقْلِيد! وَأَنه لا يُدْرَكُ بِالنّظرِ وَالاجْتِهَاد** ...

...أحوالُ المُحَدّثين -في الجرحِ والتعديلِ- **مِمّا يُدرَك بالاجتهاد**، ويُعلَم بِضَرْبٍ مِن **النظَرِ**).

وقال في (١/ ٢٥٢)-منه-:(وَلـذَلِك؛ **يخْتَلفُ أهلُ الْجرْح وَالتَّعْدِيل فِي الرجلِ**؛ فيوثّقُه يحيىٰ بن سعيدٍ الْقطَّان، ويضعِّفُه عبدُ الرَّحْمَن بن مهْدي، ويوثِّقُه شُعْبَة، ويجرِّحُه مَالكٌ- **وَكَذَلِكَ سَائِرُ مَن يتَكَلَّمُ فِي الْجرْح وَالتَّعْدِيل -مِمَّن هُوَ من أهل الْعلم بذلك- يَقعُ اخْتلافُهُمْ-فِي ذَلِك-على هَذَا الْوَجْهِ**).

وقال الحافظُ عبدُ العظيم المُنذري-المتوفىٰ سنةَ (٦٥٦هـ) -رحمه الله-في «الجواب عن أسئلة في الجرح والتعديل» (ص٨٣): (اختلافُ هؤلاء [أئمة الجرح والتعديل] كاختلافِ الفقهاءِ؛ **كلٌّ ذلك يقتضيه الاجتهادُ**؛ فإنّ الحاكم إذا شُهد عنده بجرحِ شخصٍ : اجتَهد في أنّ ذلك القَدْرَ مؤثِّرٌ، أم لا ؟

وكذلك المحدِّثُ: إذا أراد الاحتجاجَ بحديثِ شخصٍ، ونُقل إليه -فيه-

جرحٌ : **اجتَهد فيه**؛ هل هو مؤثِّرٌ ، أم لا ؟...).

وقال -رحمه الله- «مختصَر سنن أبي داود»(٣/ ٢٢٣): (وللحُفّاظ في الرجال مذاهبُ؛ **فعلى كلٍّ واحدٍ منهم ما أدّى إليه اجتهادُه مِن القَبول والردّ**).

قلتُ: ولا أطيلُ في **البيان والتوضيح**-أكثرَ-..

٤١ ⇦ حصْر أساليبِ دُعاة التفريق في مُحاوراتهم ، و.. :

ولي كلمةٌ -**كُلّيةٌ عامّةٌ** -يجبُ أن لا تَغيبَ عن البال ،وأن لا تَبرح الذهنَ والخيال- بين يدَيِ الردّ علىٰ تلكم **المحاورة**-التي جعلتُها الأُسَّ في رسالتي هذه-بعد هذه **المقدّمات النافعات**-إن شاء الله-.

إذ إنّ هذه **المحاورةَ**-ومضامينَها- تُعَدُّ بمثابة الأُنموذَج(!) المحتذىٰ(!) للنمَط الفكري الذي يدورُ في **رؤوس هؤلاء الإخوة**-هداهم الله-تعالىٰ-في سبيل تحقيقهم لأحلامهم العلمية-زعموا-! وتثبيتِهم لمقاصدهم الحديثية!! وما (قد!) يلي هذا وذاك(!)مِن نتائجهم النهائية(**التقويضيّة**)!!!

مِن أجل ذلك:كان التفخيمُ لها،والاحتفاءُ- فالاحتفالُ -بها!!

...فأقول:

لقد رأيتُ -بإنعامِ النظر فيما كتب هؤلاء المفرّقون-وناقشوا ، وبحثوا ، وردّوا-: **أساليبَ كلّيةً** اجتمعوا عليها-**تطبيقًا واستدلالاً**-ولو بالجملة-؛منها:

☐ **أولاً**-**القصور** :في البحث العلميّ ، **مع ادّعائهم السبرَ ! والاستقراءَ! والتتبُّعَ**-وما إلىٰ هذا مِن مَعانٍ (**فضفاضةٍ!**) لا يُقالُ فيها إلا-:

ألقابُ مملكةٍ في غيرِ موضِعِها   كالهِرِّ يَحكي انتفاخًا صولةَ الأسَدِ!

☐ **ثانيًا**-**التشكيك**:فعندما أعيىٰ بعضَ هؤلاء الجوابُ(!)عن بعض تطبيقات الحافظ ابن رجب-المتوفىٰ سنة(٧٩٥هـ)-رحمه الله-الحديثية-في بعض كتبه-وهو المعدودُ (**عندهم!**) علىٰ منهج المتقدّمين!-**ككتاب** «**لطائف المعارف**»-، قال-بكلّ جرأة!-كما في بعض (**وسائل التواصل الاجتماعي**)-: (هذا كتابٌ **مشكوكٌ** في نسبته للحافظ ابن رجَب)!!

..هكذا .. ضربةَ لازِبٍ!

وهو بذلك مخالفٌ لمن معه في **منهجه**(!) : كمثل الشيخ **عبد العزيز الطريفي** -سدّده الله-، الذي جزم بنسبة الكتابِ للحافظِ ابنِ رجب-كما في مقدمته علىٰ«مختصر لطائف المعارف»(ص٥)-لمحمد المهنّا-!

وفعلَ مثلَ الأولِ -**تشكيكًا** !- بعضٌ آخر(!) في بعض **التصحيحات**-**أو التحسينات**-الحديثيّة-المُثْبَتةِ في النسخ المطبوعة مِن «**سنن الدارقطني**»!!

وها هنا نصٌّ حسنٌ -في هذا الإطار- للإمام ابن عبد الهادي في جزئه«الكلام على مسألة الغيم» (ص٢٦٧-مجموع رسائله/ طبع الكويت) -**يُستفاد منه عدة مسائل**-**مما نحن فيه**-**منها**:**هذه**-:

فقد أورد -رحمه الله-روايةَ (الإمام الحافظ الثبت أبي سعيد عَبْدِ الرَّحْمَنِ

ابْنِ مَهْدِيٍّ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي قَيْسٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ -صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَتَحَفَّظُ مِنْ هِلَالِ شَعْبَانَ مَا لَا يَتَحَفَّظُ مِنْ غَيْرِهِ ، ثُمَّ يَصُومُ رَمَضَانَ لِرُؤْيَتِهِ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْهِ عَدَّ ثَلَاثِينَ يَوْمًا، ثُمَّ صَامَ»)،ثم قال:

(وهذا حَديثٌ صَحِيحٌ ...

قال الإمامُ الحافظُ الكبيرُ أبو الحسن **الدارقطني**[في«سننه»(١٨٩٢)]: «هذا **إسناد حسن صحيح**».

كذا قال الحافظُ أبو الحسنِ ، وهو إمامُ عصرِه في علمِ الحديث ، **وهو مصيبٌ في قولِه**؛ فإنّ هذا الإسنادَ رجالُه -كلهم- ثقاتٌ ، مخرَّجٌ لهم في «الصحيح» ؛ فإن عبدالله بن أبي قيس، ومُعاوية بن صالح :من رجال مسلم.

ولم يُصِبْ مَن طعن في هذا الحديثِ لأجل مُعاوية بن صالح ، وجعل الدارقطنيَّ متعصبًا في تصحيحِه إسنادَ هذا الحديث !

فإنّ مُعاوية بن صالح ثقةٌ احتجّ به مسلمٌ في «صحيحه» ، ووثّقه عبدُالرحمن بن مهدي، والإمامُ أحمد ، وأبو زُرعة -وغيرُهم من الأئمة- ، **ولم يتكلّم فيه أحدٌ بحجة** -والله أعلم-).

(**فائدة**): قال الإمام محمد بن عبدالهادي في «تنقيح التحقيق»(١٨٣١): (والدَّارَقُطْنِيُّ إنَّما جمع في كتابه «السُّنن» غرائبَ الأحاديث.

والأحاديثُ المعلَّلةُ والضَّعيفةُ - فيه- أكثرُ مِن الأحاديث الصَّحيحة السَّالمةِ مِن التَّعليل).

☐ **ثالثًا**-**التشقيق**:وذلك بالتفريق الحادث المحدَث بين **سند الحديث**- **صحةً** وثبوتًا-، **ومتنه** -**استدلالاً** وفقهًا-: فعندما تَضيق بهم سبلُ الردّ علىٰ حجةٍ تواجهُهم بالنقل عن إمامٍ -ما- يخالفُ رأيَهم في درجة حديثٍ : تراهم يقولون:**هذا مِن الناحية الفقهية..لا الحديثية!!**

مع أنّ بعضَ مقدَّميهم (!) يقول-في مَعرِض بيانه ما يُعلَم به صحةُ الحديث عند الأئمة المتقدمين-في «منتقى ألفاظه..»(ص٤٢):(**أن يحتجَّ به إمامٌ من الأئمة المتقدّمين؛فإن الأصلَ في احتجاج المحدّث بحديثٍ :صحّتُه عنده**)!!

مع أنّ في كلام الأخ الدكتور **ماهر الفحل** في مقدمتِه علىٰ كتابه«كشف الإيهام..» (ص٩٧) ما **يناقضُ** هذا القولَ-**مِن أساسِه!**-،وهو قولُه:(**لا يلزم مِن احتجاجِ إمامٍ بحديثٍ تصحيحُه عنده**)!!

و...ممّا يؤيد **الصلةَ بين الفقه والحديث**-**تكامليًّا**-ولو بالعموم-ما ورد عن **الإمام البخاري**-رحمه الله-في عددٍ من مصنّفاته-رحمه الله-مِن إعلاله عددًا مِن الأحاديث **بالتناقض**:

سواءً **بمناقضة** متونها للسنة الصحيحة، أو **بمناقضة** متونها ما صحّ من رواية أصحابها أنفسهم،أو **بمناقضة** متونها عملَ الصحابة،أو **بمناقضة** متونها رأيَ من رواها ومذهبه،أو **بمناقضة** متونها للواقع، أو **بمناقضة** متونها ما ثبت عن أصحابها.

وكل ذلك -منه-رحمهُ الله عليه- مبنيٌّ على نظـــرةٍ فقهيـــةٍ فاحــصةٍ -دقيقةٍ-متجانسة مع بُعْد حديثي عميق-بلا ريب-.

وقد أَفرد هذه الأحاديثَ الدكتورُ بسام الغانم في رسالة مستقلّة بعنوان: «الأحاديث التي أعلّ الإمامُ البُخاريّ متونَها بالتناقض»-وهي مطبوعة-.

وفي «خصائص المسند» (ص٢١)-للحافظ أبي موسىٰ المَديني-قال-: (..ذكر أبو العِز بن كادِش : أنّ عبد الله بن أحمدَ قال لأبيه: ما تقولُ في حديثِ رِبْعِي ، عن حُذيفة؟ قال: الذي يروِيه عبدُ العزيز بن أبي رَوّاد؟ قلتُ: يَصِحُّ؟ قال: لا ؛ **الأحاديثُ بخلافِه**..).

وعليه؛ فاعجبْ ممّن قال-مِن بعضِ هؤلاء **المفرّقين!**-في بعضِ **(وسائل التواصل الإجتماعي)**مخبّطًا!!-ولَبئس ما قال!-: (..فالطريق إلىٰ العلّة لا يمرُّ بصحّة المتن! مِن هنا : وجدنا العلماء يفرّقون بين الحُكم علىٰ المتن ، والحُكم علىٰ السند)!!!

لِمثلِ هذا يموتُ القلبُ مِن كَمَدٍ إنْ كان في القلبِ إسلامٌ وإيمانُ!!

○ تكامُل أهل الحديث في الفقه والحديث :

وقد دلّ ما تقدّم على(توافُر **النــــزعة الفقهيّــة** في ممارَسات النقّاد من المحدّثين)، وأنّ (**جمعَهم بين الفقه والحديث مِن أكبرِ الدلائل على الاهتمــام بمضمون النصّ-أعني:المتن-**) -كما في كتاب «المنهج النقدي عند المتقدّمين من المحدثين..» (ص٦٨٢) -لحسن الصعيدي-.

ونقل الحافظُ ابن رجب الحنـبليّ في «ذيـل طبقـات الحنابلـة» (١/ ٣٤٧) ، والذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٣٢١) عن الإمام أبي الوفـاء ابـن عَقيـل -قولَه-: (مِن عجيبِ ما سمعتُه عن هؤلاءِ الأحـداث الجُهّـال، أنهـم يقولـون: **أحمدُ ليس بفقيهٍ، لكنَّه محدِّث!**

قال: وهذا **غايةُ الجهل**؛لأنَّ له اختياراتٍ بناها على الأحاديثِ بنـاءً لا يعرفُـه أكثرُهم ، وربما زاد على كبارِهم).

وعلّق الحافظُ الذهبيُّ -بقوله-:

(أَحسَبُهم يظنُّونه كان محدِّثًا -وبَس- ؛ بل يتخيَّلونه مِن بابة **محدِّثي زمانِنا!**

ووالله؛ لقد بلغ في **الفقهِ** -خاصّةً- :رتبةَ الليـث، ومالـك، والـشافعي، وأبي يوسف، وفي الزهد والورَع : رتبة الفُضَيل، وإبـراهيم بـن أدهـم، وفي الحِفـظ : رُتبة شُعبة، ويحيى القطّان، وابن الـمَديني.

ولكنَّ الجاهلَ لا يعلم رتبةَ نفسهِ، فكيف يعرف رتبةَ غيره؟!)..

قلتُ: وهذا -كلُّه- تأكيدٌ علميٌّ عمَليٌّ علىٰ أنّ **الهـدفَ الأعلـى -عنـد الحفّاظ والمحدّثين- متقدّمين ومتأخّرين** - مِن دراسة الحديث -سندًا ومتنًا- ، ومعرفة درجة ثُبوته -قَبولًا وردًّا- إنما هـو : **التفقّهُ فيه والعملُ به ، أو رفـضُه وتركُه**.

وهذا الـمَدْرَكُ الجليُّ الظاهرُ -إلىٰ الآن- لـم يَفطَن لـه **دعـاةُ التفريـق** -أولئك- هداهم الله-، **فتعاملوا بالروايات والأسانيد معزولـةً عـن الفقـه**

والأحكام! فحصل منهم ذاك **الفصلُ البيِّنُ بين العلوم الـــشرعية-عامّـــة-، والمعارف الحديثية-خاصّة-** :

وقد قال الإمامُ الْحَاكِم النيسابوري في «معرفة علوم الحديث» (ص٦٣): (مِنْ علمِ الْحَدِيْث: **مَعْرِفَةُ فقهِ الْحَدِيْث**؛ إِذْ هُوَ **ثمرةُ هَـــذِهِ العلـــوم**، وبه قِوَامُ الشريعة.

وأهلُ هَذِهِ الصنعةِ- ومَن تبحر فِيْهَا-: **لا يجهلُ فقهَ الْحَدِيْث**؛ إِذْ هُوَ نوعٌ مِن أنواع هَذَا العلمِ).

وقال الإمام الخطّابي-المتوفى سنة (٣٨٨هـ)-رحمه الله-في كتابه«معالم السنن» (١/ ٥-٩)-:(**الحَدِيثُ** بِمَنْزِلَة الأساسِ الَّذِي هُوَ الأَصْلُ، **وَالْفِقْهُ** بِمَنْزِلَة الْبناءِ الَّذِي هُوَ لَهُ كالفَرْعِ:

وكلُّ بِنَاءٍ لم يُوضَعْ على قَاعِدَةٍ وأَساسٍ؛ فَهُوَ **مُنهارٌ**.

وكلُّ أساسٍ خلا عَن بِنَاء وَعِمارَةٍ ؛ فَهُوَ **قَفْرٌ وخَرابٌ**).

وقال فضيلةُ أخينا **الشيخ مشهور حسن** -حفظه الله- في «بهجة المنتفع» (ص٤٧٦) : («**الأشباه والنظائر**»-**بين العلوم**-: **تحتاجُ إلى تصنيفٍ مستقلٍّ ؛ لتجاوز أزمة (المصطلَح)** ، **وإعمالاً للحقائق والمعاني ؛ لا للألفاظ والمباني.**

وهي إحدى عوائقِ الرسوخ والتمكّن والنُّبوغ والتقدّم، ولا سيّما مع التكرار في التدريس الأكاديمي، والاقتصار على أمثلة معدودة- على وجهٍ يكونُ العلمُ فيه يُجتَرُّ اجترارًا-ولا سيّما إنْ رافقَه التخصّصِ المبكّر ، والإلمام بفنّ واحدٍ دون سائر العلوم-)!

قلت:

ومِن هذا البابِ -كذلك-: ما انتقده الدكتور حاتم العوني -عفا الله عنه- في «منهجه المقترح» (ص١٩٤) على الإمام الحافظِ الخطيب البغدادي -رحمه الله- ، **وتأثُّر علومه الحديثية بعلم أصول الفقه!**

وقد تعقّبه فضيلةُ الدكتور **الشيخ عبدِ الكريم الخُضير** -حفظه الله- في مقدمته لكتابه «تحقيق الرغبة في توضيح (النُّخبة)» (ص٢٤) -بقولِه-:

(ولا أدري كيف صار تأثُّر بعض العلوم الشرعية ببعضٍ عَيبًا وشَينًا يُعاب به مَن مَزَجَ بين هذه العلومِ- التي هي -في الأصلِ- **علومٌ مترابطةٌ لا غِنى لبعضها عن بعضٍ!؟**

كيف وعلماءُ الأصول -لا سيّما الأوائلُ منهم- هم المفسِّرون، وهم المحدِّثون -كالشافعي -وغيره-؟!

وهل الأصولُ إلا قواعدُ استنبطها أتباعُ الأئمّة مِن أقوالهم وتصرُّفاتهم؟!

وهؤلاء الأئمةُ -أربابُ المذاهبِ- **هم أصحابُ الحديث** -كمالك، والشافعي، وأحمد- وهم حَمَلَةُ رايته-.

وهم المفسِّرون -كالبخاري، وابن أبي حاتم، والطَبَري -وغيرهم-.

ثم إن كثيرًا مِن مباحث الأصولِ -المدوَّنة في كتب الأصولِ- **تُشارك ما يبحثُه المحدِّثون في علوم الحديثِ -لا سيّما ما يتعلّق بالسنّة منها-.**

نعم؛ **كثيرٌ مِن كتب الأصول تأثّر بعلم الكلام والجدَل**، ولكنّه لا يعدو

-في الغالبِ-أن يكون تأثُّرًا في كيفيةِ العَرْضِ والوسائلِ ؛ دون المقاصِد.

ثم إنّ علمَ الأصولِ -كغيرِه من (**علوم الوسائلِ**) التي يسمّيها بعضُهم : (علوم الآلة)- هي وسائلُ لغيرِها -كالعربية ، وعلوم القرآن ، وأصول الحديث-: لا ينبغي لطالب العلمِ أن يفرِّغ نفسَه لها -**دون مقاصدِها**-؛ فإنها إنما دوّنها العلماءُ لتكونَ وسائلَ لفهم المقاصدِ- التي هي نصوصُ الكتاب والسنة، وما يُستنبَط منهما، ويَستند إليهما-).

قلتُ:وفاقدُ الشيء لا يعطيه!

(**تنبيه**):يتعاملُ **المفرّقون بين منهج المتقدّمين والمتأخرين**-في الحديث-مع الحافظ **ابن رجب**-وبخاصة في «شرح علل الترمذي»-:**كأنّه** (!)معصومُ القول!فتراهم يسلّمون له-وبه-بما يكادُ (!) يكونُ **دائمًا**-وتمامًا-!

وهذا غيرُ مقبول-أبدًا-؛ فالحافظ ابنُ رجب-على إمامته ومَكانته-**بشرٌ كالبشَر ، يخطئ ويصيب**.

وهاكم مثالًا سريعًا (!) على ذلك ،وهو: ما أورده الحافظ السَّخاوي في «الجواهر والدرر» (١/ ٣٨١) مِن وقوف شيخِه الحافظ ابن حَجَر (على حواشٍ كتبها **ابنُ رجب** على نسخة من «القراءة خلف الإمام»- للبخاري- فيها وصفُه له بـ«**الميل ، ونوع هوى ، وغلَبةِ التَّعصُّب، وأنّ عليَّ بن المديني ليس بفقيهٍ،** ولو لزم البخاريُّ أحمدَ وتفقَّه به: كان خيرًا له مِنْ لزوم علي بن المدينيِّ **وتخبيطه**..»..) -إلى غير ذلك-.

فكتب شيخنا [ابنُ حجر] -ما نصُّه-: «الحواشي التي فيه : بخطِّ الشَّيخ

زين الدين بن رجب الحنبلي البغدادي- نزيل دمشق-.

ولقد أظهر فيها مِنَ **التعصُّب والتَّهوُّر** ما كان ينبغي له أن يتنزَّه عنه؛ ولكنْ: مَنْ يبلغ به **الغضبُ** إلى أن يقولَ في علي بن المديني: [إنه] ليس بفقيهٍ: يسقطُ معه الكلامُ والسَّلامُ!

كأنَّه ما طرق سمعَه قولُ البخاري: إنَّه ما رأى أعلمَ مِنْ علي بن المدينيِّ -وقد رأى أحمدَ وتلك الطَّبقةَ ،وطبقةً قبلَهم بقليل-»..).

فكيف **بكبرائنا، وأئمّتنا**-رحم الله الجميع-؟!

﴿رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾..

○ الحديث وأهلُه بين زمنَين :

والأمرُ-اليوم-**فَواأسَفاه!**-أَعسرُ-بكثيرٍ-مما قاله الإمام الخطيب البغدادي -المتوفى سنة(٤٦٣هـ)-رحمه الله- في «الفقيه والمتفقه»(٢/ ٦٨٧) -ضمن كلامٍ طويلٍ-**يشكو فيه حالَ أهلِ عصره!** -شارحًا حديثَ «نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّىٰ يُبَلِّغَهُ غَيْرَهُ ، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ **لَيْسَ بِفَقِيهٍ** ، وَرُبَّ حَامِلٍ إِلَىٰ **مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ**»-وهو حديثٌ **متواترٌ**-:

(فَأَخْبَرَ -صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنَّهُ قَدْ يَتَحمّلُ الْحَدِيثَ مَنْ يَكُونُ لَهُ حَافِظًا ، **وَلا يَكُونُ فِيهِ فَقِيهًا**.

وَأَكْثَرُ كَتَبَةِ الْحَدِيثِ **-فِي هَذَا الزَّمَانِ-** بَعِيدٌ مِنْ حِفْظِهِ ، **خَالٍ مِنْ مَعْرِفَةِ**

فِقْهِهِ، لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ **مُعَلَّلٍ وَصَحِيحٍ**، وَلَا يُمَيِّزُونَ بَيْنَ **مُعَدَّلٍ** مِنَ الرُّوَاةِ وَمَجْرُوحٍ، **وَلا يَسْأَلُونَ عَنْ لَفْظٍ أَشْكَلَ عَلَيْهِمْ رَسْمُهُ، وَلا يَبْحَثُونَ عَنْ مَعْنًى خَفِيَ عَنْهُمْ عِلْمُهُ**..)!

وقال ابن الجوزي -المتوفى سنة(٥٩٧هـ)-رحمه الله- في «صيد الخاطر» (٣٣٢): (كان المُحدِّثون -قديمًا- هم الفقهاءَ، ثم صار الفقهاءُ لا يعرفون الحديث**! والمحدِّثون لا يعرفون الفقهَ!**)!

وقد قاربَ الصوابَ-كثيرًا -**هذه المرةَ!**-عِلمًا بلا عمل!- **وكذا أكثرُ متابعيه!ومقلّديه!**-وللأسَف!-الدكتورُ حمزةُ المليباري -سدّده/ــم الله-في «نظراته الجديدة..» (ص٦١)-لمّا قال-: (إنّ الجوانِبَ الفقهيةَ، ومعرفةَ الصحيحِ والسقيمِ: لم تكن محلَّ عنايةِ كافةِ المحدِّثين-في المرحلة الأولىٰ...

...وحُفّاظُ الحديثِ-الذين تمكّنوا مِن **علوم الحديث بشقَّيها - فقهِ الحديث، ومعرفةِ الصحيح والسقيم**-: هم -وحدَهم- الذين سبروا أغوارَ النقد.. وأنَّ تصحيحَ الأحاديثِ وتعليلَها لا يتأتّىٰ لأحدٍ دون **التكوين العلميِّ المزدوَجِ**)!

وقال الشيخ عبدالعزيز الطريفي -سدّده الله- كما في «فوائده الحديثية الألف» (١٤)-: (**المرجعُ في معرفةِ تعليلِ الأخبار، هو: التمكُّن في علومِ الشريعة -كلِّها-**؛ فالإمامُ أحمدُ **إمامٌ** في كافة العلوم.

وهذه **الإمامةُ** تجلّت في نقدِه للأحاديث، والمرويات).

وقال-أيضًا- (٦٦-٦٨):(ومِن العجيب: أن يدَّعيَ الشخصُ أنه مِن أهل

المعرفة في العللِ..**وما شمَّ رائحةَ الفقهِ!** وما عرفَ أقوالَ العلماء -مِن المتقدمين والمتأخرين-.

وعلىٰ طالبِ علمِ العللِ: أن يعلمَ **فتاوى الصحابةِ ، وتابعيهم ، وأتباع تابعيهم**، وأن يعلمَ ما يقولُ به أهلُ الأمصارِ ؛ لكي يكونَ مِن أهل النقدِ ؛ لأنّ المقصودَ التعليلُ.

لا يمكنُ أن يتحقَّقَ لطالبِ علم العللِ: الإصابةُ- وخاصّةً في أبواب التفرُّد- **حتى يكونَ مِن أهل الاختصاصِ والتمكُّنِ في أبوابِ الفقهِ**).

وقال(٥٩٥)-أيضًا-:(**لا بدّ للمحدِّثِ أن يكونَ فقيهًا ؛ حتى يكونَ بصيرًا بالعلل**).

○ ضبطُ العلم النافع - عند أهل الحديث-:

وقد أجمل ذلك-كلَّه-الحافظُ **ابنُ رجب** في رسالته«فضل علم السلف علىٰ علم الخلف »(ص٤٥)-بقولِه-:(**العلمُ النافعُ هو** :

- **ضبطُ نصوصِ الكتاب والسنة.**

- **وفهمُ معانيها.**

- والتقيُّدُ في ذلك بالمأثور عن الصحابة، والتابعين، وتابعيهم -في معاني القرآن والحديث ، وفيما وَرد عنهم مِن الكلام في مسائلِ الحلال والحرام، والزهد والرقائق، والمعارفِ -وغير ذلك-.

- والاجتهادُ علىٰ **تمييزِ صحيحِه مِن سقيمِه** -أولًا-.

- ثم الاجتهادُ علىٰ الوقوف علىٰ **معانيه، وتفهُّمِه** -ثانيًا-.

وفي ذلك كفايةٌ لِمَن عَقَل، وشُغلٌ لِمَن بالعلمِ النافعِ عُنِيَ واشتغل).

...فأين-أين-نحن/ أنتم= مِن هذا-أو **بعضِه!**-؟!

..ثم **التبجُّحُ** علىٰ أَشُدِّه!!

رابعًا-التأويل:فعندما **عَجَـزَ** بعضٌ منهم(!) عن ردّ بعض التوثيقات المنقولة عن بعض أئمة الحديث **المتقدّمين**-في بعض الرواة **المختلَف فيهم**- جرحًا وتعديلًا-قال-في بعض مناقشاتٍ -له -في(**وسائل التواصل الاجتماعي**)-: (**ليس المرادُ** بهذا التوثيقِ الضبطَ**!وإنما المقصودُ**:العدالةُ**!!**)!!

وما أكثرَ ما يكرّرون مثلَ هذا المعنىٰ:(**مرادُ** هذا العالم كذا..!)..و:(**مقصودُ** هذا الإمام كذا...!)-**تحكُّمًا بلا أدنى دليل**..إلا الانتصار لما مالوا إليه(!) -**بالرأي المحضِ**-من الأقاويل-!!

والأصلُ فيمَن ادّعىٰ -أو فسّر- مرادَ عالمٍ-ما- في الجرح والتعديل ، أو التصحيح والتعليل: **أن يُحيل على** نصٍّ من إمام، **أو** عزوٍ إلىٰ كتاب ، **أو** إرشادٍ إلىٰ دراسة علمية معتبَرة، مبنيّة علىٰ الأدلّة المقنِعة.

أما مَن فسّر كلام العلماء والأئمة **مِن كيسِه**-وبما **لا يُرتضى** منه-: فإنه مطالَبٌ-ولا بدّ- بما يعضُدُ كلامَه من الحُجج والدلائل-كما بيّنتُ-، وإلا : **فالدعاوي مآلُها التهاوي!**

وهؤلاء(!)-غفر الله لهم- : يتّكئون في **خَلطِهم** هذا -كله-علىٰ استنكارِ

ما يُطلِقون عليه -مِن عند أنفسِهم- أيضًا! -**فلسفةً كلاميةً محضةً**! -: (الإسقاط المصطلحي!) !!!

ويريدون مِن وراءِ ذلك الاستنكار: ردَّ تنزيلِ أصولٍ (مِن) علم مصطلح الحديثِ علىٰ **غيرِ مراداتِ** أئمةِ العلم منها! وتطبيقاتِهم لها!

وذلك الاستنكارُ والردّ لا يكونُ (!) **إلا** مِن خلال فهومِهم -**هـم**- لها، وتنزيلاتِهم -**هم**- عليها! ثم الكَرُّ علىٰ الأئمّة التاريخيّين لهذا العلم -**المتسلسِلِ منهجُه بين أهله وحَمَلتِه**- !

هذا مؤدّىٰ ما فسّره الأخ الدكتور عبد السلام أبو سمحة -وفقه الله- في كتابه «الحديث المنكَر..» (ص٢١) -بقولِه-: (أقصدُ بـ«**الإسقاط المصطلحي**»: **الخلـط** بين اصطلاحاتِ القوم المتفِقة في التسمية، المختلِفة في المضمون، والتعاملَ معها علىٰ اعتبارِها ذاتَ معنًىٰ واحدٍ) -وكرّرذِكرَه في كتابه «تدليس الشيوخ..» (ص٧)! -!!

وهذا الخلطُ المدّعى (!) هو -ذاتُه- الإشكالُ الذي أسقط (!) الدكتور (أبا) سمحةَ بهذه الهُوّة!! مؤدّيًا إلىٰ **عدمِ تفطّنه** لمسألةِ **استقرار تعريف المصطلح العلمي** عند أئمة العلم مِن حُفّاظ الحديث -**خلالَ/بعد=قرونٍ وقرون**- بل **في جميع العلوم**-!

وحريٌّ بهذا (**الإسقاط المصطلحي!**) -المزعوم!- أن يوصفَ -نتيجةً وآثارًا- بـ: (**إسقاط المصطلح**) -و(**تقويضه**) -فيما نحن بصدد **نقدِه ونقضِه!**- بدءًا وانتهاءً -كما قد صرّحوا -هم- أنفسُهم -كما سيأتي- !!!

خامسًا-**التشغيب**:فإذا أَعيتْهم الحيلةُ في الجوابِ عَمّا قد يُواجِهون مِن مآزقَ علمية(!!):فإنهم **يُشَغّبون** علىٰ ذلك -حِفاظًا علىٰ ما **اجترحوه مِن أفهامِهم!**-**ونسَبوه إلى المتقدّمين!**-بالتفريقِ والتشقيقِ-!- بأساليبَ شتىٰ!لا يُرادُ منها إلا الخروجُ ممّا أَشكل عليهم-**بمحضِ القول والكلام**-!

ولذلك صورٌ متعدّدة مِن كلامِهم-جمعًا وتفريقًا-مكشوفة-:

... مِن ذلك : ما قاله -**بجرأةٍ سفيهةٍ**- أحدُ مقدَّميهم(!)في «منتقى ألفاظه...» (ص١١)-بعد أن ذكَر كتابَيْ «عِلل ابن أبي حاتم»،و«عِلل الدارقطني»- : (ومَن تدبّر هذين الكتابين علم **بطلانَ قواعد التعليل** المعتمدة في كتب المصطلح المتعارَف عليها عند **المتأخرين**)!!!!

وقال(ص٨): (مَن تصدّى للإفتاء والفقه **بغير تحديثٍ على منهج المتقدّمين**:**فقد ضلّ وأضلّ** ...)!!!!!

...**بطلان**..**ضلال**..**إضلال**..**انحراف**..**تقويض**، و...،و...!!!

...ثم ماذا؟!**وماذا بقي!؟**

وما وراءَ ذلك؟!**و**..**لمصلحة مَن؟!**

وهكذا يـ/ ـبدأ هؤلاء -تدريجيًّا- بـ :

* مَزاعمِ (الإسقاط المصطلحيّ) -**كما سَمَّوْهُ!**-أولًا!-، ثم إلىٰ.. **إسقاط المصطلحِ**-نفسِه-نتيجةً-!

** ومِن ثَمَّ **تجهيل** أئمّة العلـ/ ـو/ ـم المتأخّرين-**وإسقاطهم!**-!

*** لِتكونَ النتيجةُ -بعدُ- : **الجرأةَ السافرةَ** علىٰ أجيالٍ كبيرةٍ -كثيرةٍ- مِن الأئمة والعلماء: **بالتضليل** -كما نقلتُه -قريبًا- عن (**بعـــضٍ!**) مِن أولئك السُّفَهاء -**بكل بلاء**-!!

* * * * *



إِثباتُ الـنَّقيض

- بالتَّقييض - لِلردِّ على دُعاةِ (التقويض!)

ردًا على

الدكتورَين

(عبدالسلام أبو سَمحة)، و(عبدالرزّاق أبو البصَل)

- وفّقهما الله -

فيما أورداه - وحاوَلاه !- مِن عوامل وأسباب (**تقويض!**)

أَساساتِ علوم الحديث !



بداية الردّ.....

...فنقضًا لهاتيك المحاوَلات الفاشلات لـ«**التقويض**»- وهيهات**!**-.. كانت هذه الورقات-**ردودًا ومناقشات**-بتوفيقِ ربّ البَريّات-..

وهو أوانُ الرد على (**المحاورة!**) التي جرت بين الأخ الدكتور عبد السلام أبو سمحة-**وهو السائلُ**-،والأخ الدكتور عبد الرزاق أبو البصل-**وهو المجيبُ**-!

وفّقهما الله إلىٰ ما يحبّ ويرضىٰ.

..سائلًا ربي-تعالى-أن يُلهِمَني رُشدي، **وأن يعيذَني مِن شرّ نفسي، وسيئات عملي**، وأن يهديَني ، ويهديَ بي-وإيّاهما-.

فأقولُ-وبالله التوفيق-**ناظمًا التعقيبَ على كلامِهما بوجوهٍ**-:

☒ قال الدكتور عبدالرزاق أبو البصل-وفقه الله-: (فَرْقٌ بين من يدرُس المصطلح مِن بَطن الرواية ورَحِمِها ، وبين من يدرُسُه ليدرُس الرواية ويتعلّمها):

○**الوجه الأول :** فحوىٰ ما ادّعاه الأخ الدكتور عبد الرزاق -سدّده الله- **في أول كلامِه**-: التفريقُ..فالذمُّ!-: بين مَن يدرُس علوم الحديث من كتب المصطلح الحديثي وعلومه-التي وطّأت هذا العلمَ،ويَسّرَتْهُ-**وهو جانبُ الذمّ-عنده!**-،وبين مَن يدرُسها -**مباشرةً!**- مِن كتب العلل ، والسؤالات ، وتواريخ الرواة، والجرح والتعديل-**وهو جانبُ الثناء-عنده!**-!

وهو ادّعاءٌ ينقضُه التسلسلُ التاريخيُّ الحديثيُّ النقديُّ العلميُّ -**المتوارَثُ عبر العصور**-بين الأئمة والعلماء-مِن الحفاظ والمحدّثين-**مِن غير انفصالٍ، ولا انفصام ، ولا إعضال**-!

والقومُ (!)-**إلى الآن!**-هم أضعفُ مِن أن يأتوا بدليلٍ معتبَرٍ علىٰ اتصال **دعواهم التفريقية المتهاوية!** المبْنيّة -**حقيقةً**- علىٰ الانقطاع التاريخي الزمني الضخم-**قرونًا وقرونًا**-!

لذلك؛فإني قلتُها-**وسأظلّ أقولها**-:

إنّ دعاةَ التفريق المحدَث هم أعجزُ -**إلى الآن!**- مِن أن يأتوا باسْمِ عالمٍ واحدٍ (فقط!)-**كحدٍّ أدنى!**-مِن **كل قرنٍ** من تاريخ **العلوم الحديثية**-لإثباتِ(!)صحةِ دعواهم! وسلامةِ منهجم!

وأنهم-علىٰ الأقلّ!-جزءٌ من (الطائفة المنصورة)-**في المنهج الحديثيّ**-: والتي لم/ ولن=ينقطعَ وجودُها في **التاريخ العلميّ الإسلامي**-ماضيًا، وحاضرًا، ومستقبَلًا-!

وأنّىٰ لهم ذلك؟!

فأنوارُ النبوّةِ لا تزالُ ظاهرةً-ولله الحمد-، **لم ينطفئ نورُها** ، ولم يَخْبُ ضِياؤها ، ولا تزالُ **استمراريّتُها المباركةُ** تُنيرُ الأكوانَ بهدْيِها وهُداها-ممّا يأبىٰ هؤلاء-هداهم اللهُ الملكُ الحقُّ- إلا إيقافَها وتوقيفَها-ولو بأَثَرٍ رجعيٍّ-كما يُقال!-!

وهيهاتَ أن تُطفأَ الشمسُ! أو أن تُغطّى بغِرْبال!!

فالخيرُ **موصولٌ..متواصلٌ**..قام به وحَمَلَه-وسيظلُّ يقومُ به ويحملُه- ﴿ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ . وَقَلِيلٌ مِّنَ ٱلْآخِرِينَ﴾-بتوفيقٍ مِن ربِّ العالَمين-.

وإني لأرىٰ **دعاةَ التفريق المحدَث**-غفر الله لهم-مِن جهةِ دعواهم العميقةِ العريضةِ بالتفرّد بالحق والصواب-**بعد قرونٍ وقرون!**-: قد أشبهوا(!!) جماعاتِ التكفير والهجرة -**غيرَ المأسوف عليها**-،والتي زعمتْ (!) أنّ الأمةَ - كلَّها-قد **ارتدّت** عن الدين مِن بعد القرن الرابع(!)..**إلى أن جاؤوا** (**هم!**) **ليردّوها إلى دينها!**

كمِثلِ ما يدّعيهِ إخوانُنا هؤلاء -**مِن جهة تركِ علماء عشرة قرونٍ لمنهجيّةِ علوم الحديث!**-سواءً بسواء-غفر الله لهم-!!

وعليه؛فإنّ اجتهادَ أئمة العلم والحديث-المتأخّرين-**المتسلسلِ منهجُهُم إلى/مع = أئمّته المتقدّمين-:أَوْلى بالقَبول والاطمئنان- بألف مرة ومرة - مِن دعوى بعض المعاصرين**-مِن هؤلاء-بوجود ذيّاك التفريق الموهوم في فُهومِهم(**هم**)-لا غير-!

نعم؛ قد **يوجد بعضُ فروقٍ علمية تفصيلية** (تطبيقيّة) لا تُنكَر ؛ بصفتها أسلوبًا مِن أساليب البحث العلمي (التطبيقي) **الاجتهادي**-لا غير-؛ سواءٌ ما كان بين **المتقدّمين** فيما بينهم،أو بين **المتأخّرين** والمتقدّمين،أو مِن المعاصِرين(**ذوي الأهلية**) مع الفريقين السابقين-جميعًا-.

أمّا ادّعاءُ التفريق المنهجيّ (التأصيلي) بين الصورَتين؛فلا!

كمثلِ ما **دندن عليه-تأصيلاً وتفصيلاً!**- محمد خلف سلامة في مجمَلِ أُكتوبتِه المسمّاة : «الفرق بين **خصائص** علماء العلل والتفصيل و**خصائص** علماء الجمل والتأصيل»-ويقصد:**المتقدّمين ،و المتأخّرين -!**

ولكنّه **لطّف** القولَ-شيئًا-ما- (ص ٢) جاعلًا كلامَه موجَّهًا لـ (**بعض المتأخّرين أو المتعاصرين**-كذا !-)!

فهل هذا (**التبعيض!**)-منه-**سياسةً!**أم هو الواقع؟!

وما ثمرةُ الفرق بين **هذا التخصيص** و**التعميم** ؟!وهل هي موجودة؟!

والذي يجعلُنا نرجّح الأمرَ الأول-وهو **السياسةُ!**-أو أنه **كتب ما لم يقصد!**-:أنّنا نرىٰ في -كلامِه-اتهاماتٍ (بالعموم!) **لأئمّةِ العلمِ المتأخّرين** -الذين صاروا (**عنده!**) كذلك (!) لمجرّد ما توهَّمه مِن أنّهم خالفوا **أئمةَ العلمِ المتقدّمين!**- بـ : (**الجمود!**)-كما في (ص٤)-! وأنه(**أصل باطل!ومنهج لا يستقيم!**)-كما في (ص٤)-أيضًا-!!وبـ(**عدم الفهم!وعدم التيقّن!**)-كما في(ص٥)-!!و..و..

ثـم أورد -**للتدليلِ على ذلك!**-زَعَمَ!- أمثلةً معدودةً(!) يعلِّمُ (!) فيها قرّاءه **كيفيةَ الفهمِ الصحيح!!**

وكأنّما علماءُ الحديثِ **المتأخّرون** -بين يدَيهِ!- مجموعةٌ مِن **السُّذَّج والبُسطاء**، الذين هم على العلمِ **دُخلاء**..يوجِّهُهُم ! ويُرشدُهم!!

وأقولُ : إنّ كلَّ مثالٍ يوردُه هؤلاء-أو **بعضُهم**-لتثبيتِ دعاويهم!- ستجدُ مثلَه-بل أمثالَه-عند مَن هو **أعلمُ-أو أقدمُ**-منهم؛ **فكان ماذا؟!**

وبمناسبة ذِكر (**البطن!**)،و(**الباطن!**):ساءني -مِن ضمن ما **ساءني**-وصفُ الأخ الدكتور عبد السلام أبو سمحة-سامحه الله-لِمَا **توهّمه** (!) فرقًا بين المتقدّمين والمتأخرين!!-، بقوله-وصفًا **قبيحًا هميشيًا** تهشيميًا!-: (**مدرسة الظاهر في النقد**)!!!!

وكأنّه -وجماعتَه!-هُدُوا (!) إلىٰ نقد (**مدرسة الظاهر في النقد!**)-ممّا غاب عن مجموعِ علماء الأمة -قرونًا وقرونًا-نقدُهُ-عبرَ **تأصيلاتٍ كلّية ،وتقعيداتٍ علميّة!**-؛ متفطّنينَ(!) إلىٰ ما يزعُمون أنه **خَفِيَ**(!)عن أولئك الأئمة الأعلام-**خلال توالي الأزمان والأيام**-!

وإنّ مجرّدَ تصوّر هذه **القَباحةِ** -واللهِ- كافٍ في (**تقويضِها**)،ونقضِها- ﴿لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾-!

○**الوجه الثاني :** قول الدكتور أبو البصل:(**يدرُسه من بطن الرواية**)؛ نسألُ-عليه-:

هل تلكم الدراسةُ «**الباطنة**»-بدون **ياء** بعد النون!- قبل التأهُّل أم بعده؟!

* **فإن قلتَ**:(بعد التأهُّل)، فنسأل:

بم تأهّل؟! وأيّةُ آلةٍ حمل حتى وصل؟!

إنه الدَّوْرُ والتسلسُل- لا محالةَ-(ومعنىٰ« الدَّوْر والتسلسُل »: أنه لا يوجَد هذا إلا بعد وجودِ هذا! ولا هذا إلا بعد هذا-**وهو ممتنعٌ**-)!!

***وإن قلتَ**:قبل التأهّل!

فأنّىٰ لغيرِ المتأهّلِ أن **يفهمَ**-فضلًا عن أن **يستوعبَ!**-تطبيقاتِ الأئمة المتقدّمين -علىٰ سَعَتِها وشُمولِها ، وانتشارِها وتنوّعِها-**وهو بالكادِ!-قادرٌ على أن يُدرِكَ معاني كلماتِهم!؟**

ثم؛ أَليس في هذا (**الإقحامِ**) تربيةٌ **للأغمار**-من **المبتدئين**-وأشباهِهم!- علىٰ شفا جُرُفٍ هار..بانتظار مَن يأتيه (!) ليأخذَ بيدِه، وينقذَه مِن هذا (**المنهج المنحرف!**) -إن أتىٰ!-!؟

فضلًا عن إدخال هذا **الغُمْر**-أو ذاك-ابتداءً!-فيما لا قِبَل له به مِن **فسيح المجالات، وواسع الإشكالات!؟**

وهذا **جزءٌ كبيرٌ مِن الحاصلِ** -فعلًا-:

فإن كان **الجيلُ الأولُ** مِن دعاة التفريق المنهجيّ -كأحمد نور سيف ، وهمّام عبدالرحيم سعيد (وقد شَغَلتْه **السياسةُ**-بعدُ-!)، وعبدالعزيز التُّخَيفي-: علىٰ جانبٍ مِن **العلمِ والأدبِ** في طرحِهم التفريقيِّ ، ونتائجِه-مع

خطئهم في ذلك -كلِّه!-: **فالجيلُ المتوسّطُ**-الذي أخذ هذه **البليّةَ** عنهم!- : كان **أقلَّ منهم علمًا وأدبًا**-مع شديدِ الأسَف-!

...ثم ظهر **الجيلُ الجديد**-وهو **جيلُ الأحداثِ والإحـــداث!**- ونرجو أن يكون **الجيلَ الأخيرَ** لهذه البدعة المحدَثةِ الخطيرةِ -الذي توسّع -كثيرًا-! وتطاول -أكثرَ- **بقلّة علمٍ وقلّة أدبٍ**-واأسَفاه-علىٰ قاماتٍ لا يُداني أكبرُهم ظلالَ أَدناهم!!

(**تنبيــه**):خَلَطَ الدكتور عبد السلام أبو سمحة-وفّقه الله-في بعض أُكتوباته -علىٰ (**وسائل التواصل الاجتماعي**)-في موضوع (**البدعة**)-وصِلتها بالفقه والشريعة-**أولاً**-،وعدم التفريق بين (البدعة)، و(المبتدع)-**ثانيًا**-!!

ولئن كان هذا موضوعًا كبيرًا ذا شُعبٍ-كنتُ قد ألّفتُ فيه -قبل ربع قرنٍ- كتابي«**علم أصول البدع**»-؛ فلا يمنعُ ذلك من **التنبيه على خطئــه** ،والتدليل علىٰ وجه الصواب فيه-**ولو سريعًا**-؛ فأُوردُ-ابتداءً- نصَّ كلامِه، ثم أتعقّبُه:

قال: (**الفرقُ بين الفقه والشريعة** ، وإشكاليةُ مصادَرة (الشريعة) بـ(الفقه)، ومحاكمة المخالفِ بـ(الفقه) لا بـ(الشريعة).

هذه واحدةٌ من الإشكالات التي لا بُدّ من مِــساسها بهــدوء ورويّــة ، وكشفِها لطلبة العلم الشرعيّ ، وبيان الفوارق بينها .

فكم مِن تبديع وتفسيق كان سببُه (الخلافَ الفقهيَّ)؛ لا (الخروجَ عــن الشريعة)!؟

وكم تسبّب هذا في الجُنوح إلىٰ **التكفير** -في نهاية المآل- لدىٰ البعض !؟

(الشريعةُ) نصٌّ واحد، و(الفقه) -منه- يتعدّدُ ضمن أصول الفهم والاستنباط السليم.

تقع **الإشكاليةُ الكبرى** حينما يظنُّ صاحبُ «الفقهِ» أنّ قولَه هو «الشريعة»!)!!!

.. فأقولُ: **أكثرُ الكلام السابق خلطٌ!**

وبيانُه كالتالي:

١- لم يبيّن الدكتور **وجهَ التفريق الذي بنى عليه ردَّه واستنكاره!**

وفي«الموسوعة الفقهية الكويتية»(٣٢/ ١٩٣) - في تعريفِ (**الشريعةِ**)-: (هِيَ مَا نَزَل بِهِ الْوَحْيُ عَلَىٰ رَسُول اللهِ -صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مِنَ الأْحْكَامِ -فِي الْكِتَابِ أَوِ السُّنَّةِ-مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْعَقَائِدِ وَالْوِجْدَانِيَّاتِ وَأَفْعَال الْمُكَلَّفِينَ..).

ثم قالوا:(وَبَيْنَ (**الشَّرِيعَةِ**) وَ(**الفِقْهِ**) عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهٍ:

يَجْتَمِعَانِ فِي الأْحْكَامِ الْعَمَلِيَّةِ الَّتِي وَرَدَتْ بِالْكِتَابِ أَوْ بِالسُّنَّةِ، أَوْ ثَبَتَتْ بِإِجْمَاعِ الأْمَّةِ.

وَتَنْفَرِدُ الشَّرِيعَةُ فِي أَحْكَامِ الْعَقَائِدِ.

وَيَنْفَرِدُ الْفِقْهُ فِي الأْحْكَامِ الاِجْتِهَادِيَّةِ الَّتِي لَمْ يَرِدْ فِيهَا نَصٌّ مِنَ الْكِتَابِ أَوِ السُّنَّةِ، وَلَمْ يُجْمِعْ عَلَيْهِ أَهْل الإْجْمَاعِ).

وفي كتاب «المدخل الفقهي العام» (١٥٤)- للشيخ مصطفىٰ الزرقا

-رحمه الله - ما ملخّصُه-: (**الشريعة** : هي نصوص الوحي -كتابًا وسنةً-، وأنها في ذلك معصومةٌ لا تقبل التغييرَ ولا التبديلَ.

والفقهُ : هو فهمُ تلك النصوص، والاستنباطُ للأحكام منها-وَفقًا لأصول (**الشريعة**) وقواعدِها في ذلك-، وأنه -بهذا- عملٌ بشريٌّ قابلٌ للمناقشةِ والتناول -**تخطئةً وتصويبًا**-..).

٢- فمع التسليم بوجود الفرق بين (الشريعة)، و(الفقه)؛ إلا أنهما -في الغالب-**لا ينفكّ أحدُهما عن الأخر؛ فالشريعةُ مادةُ الفقه، ومصدرُه الأساس**-وهكذا في كثيرٍ مِن أبواب الشريعة، والأخذ بها، والفهم عنها-.

٣- لزومُ التفريق بين (البدعة)، و(المبتدع)؛ **فليس كلُّ مَن وقع في البدعة-أو وُصف بأنه فَعل بدعةً-يُحكَم عليه بأنه(مبتدع)**-إلا بعد تحقّق وجود الشروط،وانتفاء الموانع-مِن جهة أهل العلم والعلماء-كما شرحتُه، وأوردتُ النقول عليه في كتابي«**علم أصل البدع**»(ص٢٠٣-٢١٠)-!!

فالربط بين التبديع والتفسيق-لزومًا-ربطٌ فاشلٌ-جدًّا-.

٤- لا نزال نرىٰ **علماء الفقه والفقهاء** يحكمون علىٰ (مسائل فقهية) -فرعية، خلافية-بأنها: **بدعة**-مِن غير نكير، ولا استدراك-إلا في مجال **التخطئة والتصويب** لأصل الحكم بالبدعة-!

والأمثلةُ على ذلك -عند الفقهاء- كثيرةٌ؛ فانظر: «النُّتَف في الفتاوى» (١/ ٢٥) -للسُّغْدي-، و«الهداية» (١/ ٨٦)-للمَرْغيناني-، و«التنبيه على

مـشكلات (الهدايـة)»(٢/ ٦٠٥)-لابـن أبـي العـزّ الحنفـي-، و«المدوَّنـة» (١/ ٢٥٦)-لابن القاسم-،و«البيان والتحصيل»(١/ ٢٧٤)-لابن رُشْد-، و«الحـاوي الكبـير» (٢/ ٥٦)-للماوَرْدي-،و«بحـر المـذهب»(٢/ ٥٩٨) -للرُّوياني-، و«المُغْني»(٢/ ٣٥٥)-لابن قُدامة-**وغيرها كثيرٌ**-.

٥- أما الربطُ بين **التبديع** ، والجُنوح إلىٰ **التكفير** ؛ فهو ربطٌ أشدُّ **فشلاً** ، وأكثرُ عن الصوابِ **بُعْدًا !**

فالتكفيريّون خللُهم اعتقاديٌّ-أصلاً-، مبنيٌّ على انحرافهم في فهم أصول الدين والشريعة.

وإشكالاتُهم مع العلماء المنكِرين عليهم- فضلًا عن بقية المجتمع المغايِر لهم ، والمناقِض لأفكارِهم- : ليست في أن هذا **بدعةٌ!**أو أنّ ذاك **ليس بدعةً!**

ليس هكذا-أبدًا-أخي الدكتور-!

٦- أما أن (يظن صاحبُ **الفقه** أن قولَه هو **الشريعة**)-علىٰ حدّ تعبير الدكتور-؛ ففيه لَبْسٌ والتباس-وأخشىٰ أن أقولَ:**تلبيس!**-:

-فإن أراد بـ(الشريعة) أنّ قوله صار كالنصّ؛ **فلا!!**

-وإن أراد بذلك أن قولَه حقٌّ وصوابٌ ؛ **فنعم**..

وكلُّنا ذاك الرجل...

○**الوجه الثالث :** لا يشك باحثٌ -**ولا أقول:محدّث!**-أنه قد وردت

حدودٌ علميةٌ ، وتعريفاتٌ منهجيةٌ مِن قِبَلِ عددٍ من الأئمة المتقدّمين -ممّن عايشوا عصرَ الرواية- : كتعريف **الإمام الذُّهْلي للحديث الثابتِ** -كما سيأتي- وغيرِه في غيرِه-:

أ-**فهل وقفتم عليها**-جميعًا-؟ **أم** على أغلبها؟ **أم** ماذا-منها-؟!

ب-فإن وقفتُم على ما وقفتم(!)؛ فهل هذا كافٍ-عندكم-لتكوين **منهج نقدي حديثي** أقربَ إلى الكمالِ- **تطمئنّون** (!) **إلى نسبته لِلمتقدّمين**-!؟

ج-وهل تسلّمون لهـ/ ـم بهذه التعريفات **المنهجيّة** التقعيدية؟!

د-أم أنكم سـ/ ـتُعالجونها-**وتُعاجِلونها!**-بمِبضَع نقدِكم بأوهامِكم؟!

وقد قال الدكتور **حمزة المليباري**-وفقه الله- في كتابه«الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها»- ذاكرًا جهودَ المحدّثين الأوائل **المتقدّمين** -(ص٩): (..**وضعوا قواعدَ** لحفظ الأسانيد والمتون من الوضع والتحريف والتصحيف والأوهام، كما اشترطوا شروطًا وضوابطًا(!)لقَبول الحديث ،أو ردّه-**غايةً في الدقّة والإتقان**-..)!

فهل يَتَمَوْضَعُ **إنكارُ** المفرّقين-على **التقعيد**-نفسِه-إذن-!!

أم على ما تضمنّه هذا **التقعيدُ** (!) مِن علومٍ ومعارفَ-صائبةٍ أو مغلوطةٍ-؟!

-**إن** أرادوا الأولَ؛فقد تناقضوا..

-و**إن** أرادوا الثانيَ؛فالحُجةَ الحُجةَ...

○**الوجه الرابع :** أمرٌ آخر مهم -غايةً-مع وضوحه-،وهو:

أنّ العلماءَ المصنِّفين في علوم (المصطلح)-منذ عصر الرَّامَهُرْمُزي والحاكم.. حتىٰ عصر الذهبي فابن حَجَر -رحمهم الله-جميعًا- كانوا أئمّةً حفّاظًا مِن أصحاب التتبُّع، **فكانت جهودُهم نتيجةَ استقراءٍ كبير**-جدًّا-ولا أريد أن أقول: (**تامّ**)- لصنيع الأئمة -ممّن عايشوا الروايةَ وعصرَها-.

فأين يكون-إذن!-حالُ بعض المعاصرين-**المتمَجْهدين!**-(!)أمامَ أولئك العلماءِ الأفذاذ ؛ ليسبُروا تلكم الرواياتِ التي لم يحفظوها ،ولم يُعايشوها، ولم يستوعبوا دلالاتِها-سواءٌ من طرف **المتقدّمين** أو من **المتأخّرين**-مع الإقرار الحاسم بالفضل الأعمّ والأهمّ للمتقدّمين،فالمتأخّرين-!

وجلُّ أولئك **المعاصِرين**-وبخاصةٍ **المشـ[ـا]غـبين** منهم!- ممّن قد لا تتعدّىٰ أعمارُ بعضهم -العلميةُ- مرحلةَ (**المراهقة**) المعرفيّة-**وهم يَحْسَبون أنهم يُحْسِنون صنعًا!**-وبعضٌ منهم:أعمارُهم **الحقيقيّةُ** قد (!)لا تتجاوزُ ذلك إلا بقليلٍ-؟!

نعم؛**أقولُها وأكرّرُها**-تقعيدًا عامًّا شاملًا-:

ما/ مَن= ثبت خطؤه -مِن أيِّ أحدٍ-**سوى المعـصوم**-:فهو مردودٌ عليه -كائنًا مَن كان-، **مع كل الاحترام والتقدير** لهـ/ـم..

ورحم الله الإمام **محمد بن عبد الهادي** القائل في «جزء نقض الوضوء من مسّ الذَّكَر»(ص٨٧-مجموع رسائله/ طبع الكويت)-بعد أن ذكر راويًا لم يعرفه الإمام الشافعي،وعرفه غيره-:

(مَن عرف حجةٌ على مَن لم يعرف.

وكم مِن رجل مشهور مُحتجّ به عند أكثرِ الأئمة -وإن كان بعضُ الأئمة لم يعرفه-.

والإحاطةُ برواية الحديث متعذّرة).

وهو -نفسُه- ما صرّح شيخُ الإسلام ابنُ تيميّةَ -رحمه الله- بوضوح -قائلًا-: (**الإحاطةُ بحديثِ رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لم تكن لأحدٍ من الأمة**) -كما في «مجموع الفتاوىٰ» (٢٠/ ٢٣٣) -له-.

وقد قال العلامة المعلِّمي -كما في «مجموع مؤلّفاته» (٤/ ١١٧)-: (وإذا ساغَ للإمام -رضي الله عنه- [يعني: الشافعي] أن يُجوِّزَ: أنّ **أكابرَ الصحابة** لم يطّلعوا علىٰ بعضِ الأحاديثِ- وكان يَعزُبُ عنهم مثلُ ذلك الأمرِ المشهورِ الذي لا يَكادُ يَستقرُّ في الذهنِ أنه يَعزُب عن أحدٍ منهم-: **فَلأنْ يَجُوزَ مثلُ ذلك للعلماءِ المتأخّرين في حقِّ المتقدِّمين أَوْلى وأَحْرى**).

وتمثيلًا علىٰ ذلك: ساق **الدارقطني** في «**العلل**» (٤/ ٢٢٧) الحديثَ الواردَ في سبب نزول قول الله -تعالىٰ-: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ ...﴾ [النساء: ٦٥] -ذاكرًا وجوهَ الاختلاف علىٰ الزُّهْري -فيه-!

فقال الحافظ ابن حجر في «النُّكَت الظِّراف» (٤/ ٣٢٦) -**مستدرِكًا عليه**-: (والاختلاف فيه على الزهريّ **أكثرُ** من هذا).

وممّا **يُستأنَسُ به**-في هذا المعنىٰ-: ما رواه البيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٢٩٨٠) من طريقِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ مُصْعَبٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: رَأَيْت رَسُولَ اللهِ - صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ، وَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَىٰ صَفْحَةِ خَدِّهِ.

فَقَالَ الزُّهْرِيُّ: **مَا سَمِعْنَا هَـذَا** مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللهِ - صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-!!

فَقَالَ لَهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ: **أَكُلَّ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سَمِعْتَ؟!**

قَالَ: لَا.

قَالَ: فَثُلُثَيْهِ؟!

قَالَ: لَا.

قَالَ: فَنِصْفَهُ؟!

فَوَقَفَ الزُّهْرِيُّ عِنْدَ النِّصْفِ- أَوْ عِنْدَ الثُّلُثِ-،

قَالَ: **فَاجْعَلْ هَذَا فِي النِّصْفِ الَّذِي لَمْ تَسْمَعْ!!**

ومثله: ما أَسْنَدَهُ ابْنُ النَّجَّارِ فِي «تَارِيخِهِ» عَنِ ابْنِ أَبِي عَائِشَةَ، قَالَ: تَكَلَّمَ شَابٌّ -يَوْمًا- عِنْدَ الشَّعْبِيِّ، فَقَالَ الشَّعْبِيُّ: **مَا سَمِعْنَا بِهَذَا!**

فَقَالَ الشَّابُّ: **كُلَّ الْعِلْمِ سَمِعْتَ؟!**

قَالَ: لَا.

قَالَ: فَشَطْرَهُ؟!

قَالَ: لَا.

قَالَ: **فَاجْعَلْ هَذَا فِي الشَّطْرِ الَّذِي لَمْ تَسْمَعْهُ**.

فَأُلْجِمَ الشَّعْبِيُّ!-كما في «تدريب الراوي»(٣/ ٥١٥-تحقيق الشيخ محمد عوّامة)-للسُّيوطي- .

ونحوُه: ما رواه الرامَهُرْمُزِيّ في «المحدّث الفاصل»(١٥٩) عن الْقَاسِمِ بْنِ نَصْرٍ الْمُخَرِّمِيِّ ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ يَقُولُ:

قَدِمْتُ الْكُوفَةَ، فَعُنِيتُ بِحَدِيثِ الْأَعْمَشِ ، فَجَمَعْتُهُ، فَلَمَّا قَدِمْتُ الْبَصْرَةَ لَقِيتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ [بنَ مَهْديّ]، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: هَاتِ -يَا عَلِيُّ- مَا عِنْدَكَ.

فَقُلْتُ: مَا أَحَدٌ يُفِيدُنِي عَنِ الْأَعْمَشِ شَيْئًا!

قَالَ: فَغَضِبَ، فَقَالَ: **هَذَا كَلامُ أَهْلِ الْعِلْمِ! وَمَنْ يَضْبِطُ الْعِلْمَ؟! وَمَنْ يُحِيطُ بِهِ؟! مِثْلُكَ يَتَكَلَّمُ بِهَذَا؟! مَعَكَ شَيْءٌ تَكْتُبُ فِيهِ؟!**

قُلْتُ: نَعَمْ.

قَالَ: اكْتُبْ.

قُلْتُ: ذَاكِرْنِي؛ **فَلَعَلَّهُ عِنْدِي!**

قَالَ: اكْتُبْ؛**لَسْتُ أُمْلِي عَلَيْكَ إِلا مَا لَيْسَ عِنْدَكَ!**

قَالَ: فَأَمْلَىٰ عَلَيَّ ثَلَاثِينَ حَدِيثًا -**لَمْ أَسْمَعْ مِنْهَا حَدِيثًا**-.

ثُمَّ قَالَ: **لا تَعُدْ!**

قُلْتُ: لَا أَعُودُ..).

وأُنبِّه -هنا- إلىٰ نقطةٍ أخرىٰ متعلّقةٍ بمسألةِ (**بطـــن الروايـــة**) -تلك- وما إليها-؛ فأقولُ:

هذا -مِن هؤلاء- خطأٌ عميق، **وتفريقٌ وتشقيق**.. دَفع إليه: الحرصُ (!) علىٰ تعميق الهوّة المخترَعة بين **المتقدمين والمتأخرين** -والتي أضحت عند دعاة التفريق أشبهَ بـ(الفوبيا**!**) -كما يحلو لهم- **هم**(**!**)- أن يَرْموا مخالفيهم بِه**!**- وهم بذلك أَوْلىٰ -لأنهم أساسُ **ذاك التفريق ، وباعثوه**-**!**

ذلكم أنّ **الأصلَ العلميَّ الأصيلَ** -**المُتوارَثَ- جيلاً فجيلاً**-: **أن يؤخَذَ العلمُ -كلُّه- مِن مَساراتِه- جميعِها- لا على سبيل الفصل! والتشتيت!! والتنتيف!!!**

☒ ثم قال الدكتور أبو البصل: (المصطلح نتيجة لا مقدمة[1]، فهو ثمرة النقد الذي هو معايشة للرواية، ولكل ما يَعْرِضُ لها ويَعْتَوِرُها):

❍**الوجه الخامس :** لا تعارضَ واختلافَ -إذن- إلا مِن جهة **التطبيق**

---

(١) (**تنبيه**): كلامُ الدكتور أبو البصل عن (**المقدمة**)، و(**النتيجة!**) **كأنه** مقتبَسٌ(!) من كلام الدكتور محمد مصطفىٰ الأعظمي في مقدمة كتابه «منهج النقد عند المحدثين» (ص٥) - **فلْيُنظَر**-!

العملـــي للمنـــهج الاصـــطلاحي، والـذي قـد تختلـف فيـه وجهـاتُ الأنظـار الاجتهاديـة-سـواءٌ بـين النقّـاد **المتقـــدّمين**-فيمـا بيـنهم-،أو بـين **المتـــأخّرين والمتقدّمين!**أو حتىٰ مِن **المعاصرين**-ذوي الأهلية-.

○**الوجــه الــسادس :** أمّـا تلقيـبُ علمـاء الحـديث وأئمّتـه-مِـن لَـدُن الرَّامَهُرْمُـزي ،مـرورًا بالحـاكم والخطيـب ، إلـىٰ ابـن الـصلاح ، فالـذهَبي،فابن حَجَر والسُّيوطي ، و..و..-رحمهـم الله-جميعًـا-بــ : (**المـــصطلحيّين!**)؛ فهـو **تلقيبٌ بشعٌ**-غير لائق-، **ولمزٌ** لأدبِ العلم مُفارق..

وإني **لأخشى** أن يكـونَ وراء هـذا التلقيـبِ مـا وراءه مِـن **تهميــشِهم-بــل تهشيمِهم!**-، **وتهوين أمرِ علومِهم!وعدمِ رفعِ الــرؤوس إلــيهم**-كما سيأتي تـ/ ـصريحًا منهـ/ ـم- !!

وهذا اللقب **المستــشنَع** يـذكرّني(!!)بقـول مَـن وَصَـفَ منهجَهم الحـديثي المتوارث -رحمهم الله- ساخرًا مستهزئًا-بـ(**شركة ابن الصلاح !!**)-كمـا في نَقْـلِ إبـراهيم العَـسعَس في رسـالته «دراســة نقديــة في علــم مُــشكِل الحــديث» (ص١٦)-**عن بعض أساتذته**-!!

وإني لأكادُ أحلفُ بالله : لو أنّ هؤلاء-جمعًا وتفريقًـا-غـادروا -**في تعلُّمهِم**، **أو تعليمِهم**- «علومَ ابن الصلاح»-وما بُني عليهـا،أو تفـرّع منهـا!-: لَحَاصُـوا حَيْصَةً لا يَدرون-معَها-العلمَ الحديثيَّ-لا في قليلٍ ولا في يسيرٍ-!

فلْيُجَرِّبوا..ولْنَرَ !

وقد ذكر الأخ الدكتور عبدالسلام أبو سمحة -جزاه الله خيرًا- في بعض مشاركاته -في (**وسائل التواصل الاجتماعي**)- شيئًا مِن آثار(!) هذا **التهميش غيرِ العلميّ**-قائلًا-:(ذُهلتُ وأنا أناقشُ أحد طلبة **الدكتوراة**-في تخصّص الحديث-:أنه **لا يعرف «علوم الحديث»**-لابن الصلاح-،أو سمع به لكنه **لم يطّلع عليه..**)!

... مع التوكيدِ -ولا بُدّ- على أنّ لدعوى التفريق المنهجيِّ-وآثارها الفاسدة-دورًا كبيرًا في عقلية مثل هذا الطالب-الزاهدةِ بالعلم! الجاهلةِ بأهله-!

وعليه؛ **فأن يجهلَ الطالبُ هذا الكتابَ ؛ أهونُ -بكثيرٍ- مِن أن يُسَفِّهَهُ أستاذُه الدكتور-ذاك-!**

فَلِمَ الإنكارُ عليه في البحث و**الدَّرْس**-وهو ثمرةٌ (!) لِذلك **الغَرْس**-!؟

وفي الرسالةِ المذكورةِ -آنفًا-نفسِها-«دراسة نقدية..»- **طامّاتٌ** أُخَر -كثيرةُ- منها:(ص١٨) : تضعيفٌ عقلانيٌّ -**واهٍ** -لحديثٍ في «**صحيح مسلم**»! ويصفُ (ص٢٠) حديثًا **نبويًّا** -صحّحه بعضُ العلماء- بـ(**الخُزَعبيلات**)!

غفر الله لهـ/ ـهم-أجمعين-أَعني **أئمتَنا المتأخّرين** ؛ لا أولئك الكَتَبَةَ **المعتدين المتجوّهين**-!!

وكون الأخ الدكتور أبو البصل-وفّقه الله-لم يُدرك معاني مصطلحاتِ هؤلاء الأئمة ،ولا مَراميَها:فنحن **نعذُرُه** بذلك..**إلى أن يُدرك!**

ولكنّ المطلوبَ منه -بالمقابِل-: **كفُّ لسانه ويده عن الطعن فيما لا**

يُدرك،أو **ما لا يدري**-مع الاحترام الحَميم لشخصه الكريم-.

ذلكم أنّ (**الإشكال المصطَلحي..لا يقدّرُه إلا الراسخون في العلم**)-كما قال بعضُ المعاصرين الفضلاء-.

وقد قال شيخُ الإسلام ابن تيميّة-رحمه الله-في«الفتوى الحموية الكبرى» (ص٥٣٤) : «صنّف أبو إسحاق إبراهيم بن عثمان بن دِرْباس الشافعي جُزءًا أسماه: «**تنزيه الشريعة عن الألقاب الشنيعة**» ، وذكر فيه كلامَ السلف -وغيرِهم- مِن معاني هذه الألقاب.

وذكر أنّ أهلَ البدع -كلُّ صنفٍ منهم- **يلقّب أهلَ السنة بلقب افتراه،** يزعم أنه صحيحٌ -على رأيه الفاسد-».

...وهو -والله- ما لا أُحبّه لمسلمٍ ؛فضلاً عمّن سَلك-أو سُلك-في زُمرة أهل الحديث-جعلني الله -وإياكم-منهم،ومعهم-.

❍**الوجه السابع :** أعجبني ردُّ أخي الدكتور الشيخ رياض الطائي -زاده الله من فضله-علىٰ هؤلاء-في هذه المسألة-ذاتها-بقوله-في بعضِ (**وسائل التواصل الإجتماعي**)-:

(بعضُ التخصُّصيين يَهْرِفُ -**بتهكّم وتحكّم**- بأن حُفّاظ الأمة -من بعد القرن الخامس- ما هم إلا «**مصطلحيّون!** »..لم يَبْنُوا كتبَهم علىٰ فهم تصرّفات الأئمة المتقدمين ، فهم **لم يفهموا** أن لكل حديث ذوقَه الخاص! فبنَوا أحكامهم علىٰ (المصطلح)!!

هؤلاء -أنفسُهم- يصنّف آحادُهم - بل أغمارُهم-كتبًا ومجلداتٍ -أكثرُها أطروحاتٌ أكاديميّةٌ- في (كليات وقواعدِ التعليل!)!!

...فهل **حلالٌ** لهم أن يصنِّفوا في (**قواعد التعليل!**)، وأعمارُ آحادِهم - العلمية- لم تتجاوز عددَ سنوات خدّاعات-إضافةً إلىٰ **التفريق المنهجي الحادث المحدَث** -المعضَل-!! **وحرامٌ** علىٰ حُفّاظ الأمة أن يصنّفوا في قواعد (المصطلح)-**لتقريب علوم الحديث للأمة**-بالتسلسل **التاريخي العلمي الصحيح** المعتبَر-!؟!

... وَيْ وَيْ[1]!)!

وصدَق -في وصفِ أمثالِ هؤلاء- القائلُ:

أَحرامٌ علىٰ بلابلِه الدَّوْحُ **حلالٌ** للطيرِ مِن كلِّ جنسِ

قلتُ:وسيأتي لمسألةِ (**النقد الحديثي الخاص**) مزيدُ بيان-بعدُ- (ص٢٢١-٢٧٨).

○**الوجه الثامن:** أضف إلىٰ ذلك شيئًا آخرَ-**مهمًا-جدًّا**-،وهو أن نقول: **أليس جعلُ (التعليل)-وهو الأدقُّ والأعسرُ- في قواعدَ وتأصيلاتٍ-كما**

(١) (**فائدة**):(**وَيْ وَيْ** : كلمةٌ تكون تعجّبًا، ويُكْنَىٰ بها عن الوَيْل)-كما قال الخليل بن أحمد في«كتاب العين»(٨/ ٤٤٢)،وتُقال-أحيانًا-:(**وَيْهِ وَيْهِ**)،و:(**وَيك**)-كما في « اللباب في علوم الكتاب»(٢/ ٢٠٧)-لابن عادل الحنبليّ-.

وقد استعمل التعبيرَين بعضُ **المحدّثين**-كما في«الكامل»(١/ ١٥٤)-لابن عَديّ-،و«الكنى والأسماء»(١/ ٣٩٢)-للدَّوْلابيّ-.

يصنعُ المفرِّقون!-:هو أخطرَ -بكثيرٍ- مما عابوه(!)من تقديم علوم المحدثين في عبارات اصطلاحية تقرِّبُها إلى الفهوم، وتُضبَط بها هذه العلوم؟!

أم أنّ وضعَ آليات التعليل في قواعدَ وأصولٍ: **مقبولٌ** مِن (**هؤلاء**)-مع أنّ جلَّهم - إن لم نقل: كلهم! - لم تكتمل عندهم آلاتُ التقعيد ،ولا مُعطَياتُ النقد السديد ؛ لضعف البضاعة وقلة الاستقراء!-، **وممنوعٌ** علىٰ الأئمة الحفاظ -**مِن جهابذة الأمة**-كابن الصلاح ، وابن تيميّة،والذهبي،والعراقي-وأمثالِهم **مِن الكُبَراء**-أن يقرّبوا علومَ الحديث، وأن يدوّنوها في كتب (المصطلح)؟!!

مع التنبُّه-والتنبيه-إلىٰ أن (**التعليل الحديثي**)-وما إليه!-**يكاد-اليوم!-يصير حُمَّى وتقليعةً!**!مع أنّ أصحاب هذه التقليعة(!) والحُمّىٰ -شفاهُم الله- يقولون، ويقرّرون:(علم العلل أعسر علوم الحديث)،لكنهم-**عند التطبيق**- يتهافتون عليه تَهافُتَ الفَراش إلىٰ النار!-**دون أهلية!**ومن غير ممارسةٍ ولا اعتبار!-**وبسرعةٍ** تخطفُ الأنظار-**بِلا إنذار**-!

بما يكادُ يجعلُ الواحدَ منهم-**بمحضِ النقل والتقليد!**-أن يُشَبّه (!) نفسَه- **إن لم يَرَها -فعلاً- كذلك!**- بـ(علي ابن المَديني!)،أو(أبي زُرْعة!)، أو (الدارَقُطنيّ!)-متجاوزًا -بطبقاتٍ(!)- الذهبيَّ وابنَ حَجَرٍ والمِزّيَّ-!!!

ألم أقل:إنهم (**نُقّال الحديث**)-مُلْتاثًا عليهم حرفُ (**ل**)بحرفِ (**د**)= (COPY-PASTE)- مع بُعْدِ ما بينهُما!-!؟

إنها الهُوّةُ السحيقةُ بين النظرية والتطبيق!

ويظهر أثرُ هذه الهُوّة وتأثيرُها -بكثيرٍ من الجلاء-: في **أحكامِهم المستقلّة(!)** التي يبْنُونها على مَحض أفهامهم -**بدعوى استقرائهم(!)**- ومِن غير أن يكون لهم - في كثيرٍ مِن أحكامهم- أقلُّ سلَف -!

فتجدُ من الخلط ، والخَبط ، والاضطراب، وضعف التصوّر، ونقص الاستيعاب -**ولا أقول: الاستقراء!**- ما يَدْعونا -والله- إلى أن نرحمَهم -إن أعانونا(**هم**)- أصلًا!- برحمتِهم أنفسَهم!-!

○**الوجه التاسع :** بل إني لأقولُها -**وأجري على الله!**- إن شاء الله-:

منهجُ هؤلاء الجُدُد -وسبيلُهم المطروق- بالجملة -**وعند الأكثر**- منهم- هو:

* مَسلكُ دراسة **الحديث الواحد**.. وأسلوبُ دراسة **الراوي الواحد**.. -لا غير- **هذا مِن جهةٍ**-!

* ومَسلكُ الردّ **والتضعيف والتعليل والتشكيك**- وبغير حُجج ظاهرةٍ قوية- **مِن جهةٍ أخرى**-؛ فلا تكاد تجدُ لهم **تصحيحًا لحديثٍ** -ما- إلا ما نَدَرَ-!

بل وصل الحالُ(!) -ببعضِهم!- **غُلُوًّا في التعليل!**- إلى التشكيك -**بل التعليل**- لِأحاديثَ في «الصحيحين» -كما سيأتي (ص٢٠٩)-!

وممّا قد يؤكّد هذا المعنى: الاسترواحُ -**بل التصريحُ والإشادةُ**- مِن عددٍ منهم(!) -بل مِن كبرائهم!- بقَبول (**جميع!**) ما يضعّفُه الإمام الألباني -رحمه الله- بما يكادُ يكون قَبولًا -**مطلَقًا**- منهم -**حتى بدون مراجَعةٍ**-!

وحتىٰ هذا غيرُ مقبولٍ -عندنا- **إلا بموافقتِه الدليلَ والحجّة**..

فما الذي حَدَاهم(!) إلىٰ أن يَقبلوا تضعيفاتِه -**بالإطلاق**-! في الوقتِ الذي يردّون -فيه- تصحيحاتِه -**بالإجمال**-!

...**إنها النفسيةُ (التعليليةُ!) -العَليلةُ-..وإلا ؛ فَمَهْ!**

وإنّ هذا الصنيعَ (منهم!) -**جريًا وراءَ محضِ التعليلِ!**- لَيُذكِّرُ الباحثَ الجادَّ بمنزعِ غلاة التكفير -**قديمًا وحديثًا**-؛ الذين يجتهدون في البحثِ والفَتْشِ عن أسباب الكفر، وعواملِ التكفير! مِن غير التفاتٍ ذي بالٍ إلىٰ شروطِه -اعتبارًا-، وموانِعه -وجودًا وانتفاءً-!

وهؤلاء كذلك ؛ فكأنّهم- ولو قلتُ: (..إنهم) لَمَا أبعدتُ! -**لا يُحسِنون النظرَ في التصحيح الحديثيِّ -لعُسرِ آلتِه وأدواتِه-؛ فيعكُفون على التّعليل -العليل-!، والدندنةِ حولَه!!**

ولقد رأينا -فيما أدركْنا مِن تاريخِ أمّتِنا -العلميِّ- ولا حول ولا قوة إلا بالله- الغلوَّ بأصنافِه -كلِّها-:

الغلوَّ في التكفير!

ثم **الغلوَّ** في التبديع!!

... ثم -الآنَ..- **الغلوَّ** في التعليل!!!

نعم؛ لقد أمسىٰ **التجريحُ** مطلبًا! و**التضعيفُ** غايةً! و**التعليلُ** مأرَبًا!

وكأن هذا **التشدُّدَ** صار -عند أهلِه! -علامةً - لِذاتِه! -علىٰ الحزمِ

والصَّرامة! فضلًا عن العلم والمَتانة!!

فـ(**التشديدُ يُحسنُه كلُّ أحد**)-كما قال بعضُ أئمةِ السلف-فيما رواه الإمام علي بن المفضَّل المقدسي-رحمه الله-في « الأربعون علىٰ الطبقات » (ص ٥٢٥)-.

وإلىٰ الله المشتكىٰ...

وأُشيرُ-هنا-إلىٰ مسألةٍ مهمّةٍ،وهي ما يُمكن تسميتُه بـ : (**النظرة المقاصدية لعلم الحديث ، وأثره**) ؛ ذلكم أنّه:

ينبغي أن يُنظرَ إلىٰ **مبادئ التصحيحِ العلميِّ الحديثيِّ** -نظرَ **غاياتٍ** -إيجابيًّا- ؛ لِيقفَ العبدُ المؤمنُ - مِن خلال هذا **النظرِ الإيجابيِّ** - علىٰ ما **يتعبّدُ الله** -تعالىٰ- به -**ممّا ثَبَتَ** عن رسولِنا الكريمِ -صلىٰ الله عليه وسلم-**علمًا نافعًا** ، **وعمَلاً صالحًا**-وبخاصةٍ مع استحضارِ كينونةِ علم الحديثِ **اجتهاديًا**، مبنيًّا علىٰ **غلَبةِ الظنّ**-.

وذلك-كلُّه-بخلافِ بابِ **الردِّ والتعليلِ**؛ فإنه يُنظَرُ إليه نظرَ **وسائلَ حذَرٍ، واحترازاتٍ**.

وفرقٌ بين المقامين-كبيرٌ-،والخلطُ بينهما: سوف يؤدّي -عند هؤلاء!- **ولا بُدّ**-إلىٰ ما نراه -اليومَ- مِن **مظاهرَ مكشوفةٍ لِمخالفاتٍ منهجيةٍ** (كبرىٰ!) تدفعُ أربابَها إلىٰ ما **لا يريدون**-أو حتىٰ ما **لا يَشعُرون**-مِن **تشكيكٍ بالسنة ، وهدمٍ لعلومِها، وطعنٍ بعلمائها!**

... ورحم الله مَن قال:(**النظرُ في العواقب تلقيحٌ للعقول**)-كما في «تاريخ دمشق»(٢٢/ ٦٤) -لابن عساكرَ-.

O**الوجه العاشر :** وأمّا ادّعاءُ الدكتور أبو البصل-وفّقه الله-: أن علماء المصطلح(نقلوا قضايا العلم الحيوية التي تعالج كل رواية علىٰ حِدَة) ؛ **فباطلٌ!!**

بل **العكسُ هو الصحيحُ:**

أ- إذ **العلومُ -كلُّها-قواعدُ** وأصولٌ وأُسُسٌ-ومنها:علمُ الحديث-..

ب-ثم يأتي جانبُ **التطبيق على التنظير**-فيها-بما(**يُعالج كل رواية على حدة**)-.

ج-ثم (قد) **تختلفُ**-ساعتئذٍ-**نتائجُ البحث**-أيِّ بحثٍ-،ومَآلاتُه-**بسبب تفاوت القدرات ، وتبايُن الاجتهادات**-.

ولا يستطيعُ المدّعي أن يأتي بدليلٍ-ولا شِبهِ دليلٍ- على عُشر ما زعمه مِن تعميم!

بل ينقُضُ كلامَه-بالعموم-كلامُ **شيخِ الإسلام ابن تيميّة**-رحمه الله- في«مجموع الفتاوى»(١/ ٢٠٣):

(لا بد أن يكون مع الإنسان **أصولٌ كليةٌ تُرد إليها الجزئيات:**

❋ ليتكلّمَ بعلم وعدل.

❋ ثم يعرفَ الجزئياتِ كيف وقعت.

وإلا:

* فيبقىٰ في كذبٍ وجهلٍ في **الجزئيات**.

* وجهلٍ وظلمٍ في **الكلّيات**.

* **فيتولّد فسادٌ عظيمٌ**).

ومثلُه: كلامُ **الإمام الشاطبي**-رحمه الله-في«الموافقات»(٢/ ٨٣):

(**الأَمْرُ الْكُلِّيُّ إِذَا ثَبَتَ كُلِّيًّا، فَتَخَلُّفُ بَعْضِ الْجُزْئِيَّاتِ عَنْ مُقْتَضَى الْكُلِّيِّ: لا يخرجه عن كونه كُلِّيًا.**

وأيضًا؛فَإِنَّ **الْغَالِبَ الأَكْثَرِيَّ** مُعْتَبَرٌ فِي الشَّرِيعَةِ اعْتِبَارَ الْعَامِّ الْقَطْعِيِّ؛ لِأَنَّ الْمُتَخَلِّفَاتِ الْجُزْئِيَّةَ لَا يَنْتَظِمُ مِنْهَا كُلِّيٌّ يُعَارِضُ هَذَا الْكُلِّيَّ الثَّابِتَ.

هَذَا شَأْنُ الْكُلِّيَّاتِ الاسْتِقْرَائِيَّةِ)..

وممّا يؤكّد هذا المعنىٰ -فيما نحن فيه-: ما قاله فضيلةُ العلامة الشيخ الدكتور عبد الكريم الخُضير-حفظه الله-في «تحقيق الرغبة في توضيح النُّخْبة»(ص١٤):

(إذا كان **كبارُ الأئمّة في عصرنا** -وقبلَه- كسماحةِ شيخنا العلامة عبدالعزيز بن باز، **ومحدِّث العصر** الشيخ ناصر الدين الألبانيّ -رحمهما الله - قد اعتمدوا -كثيرًا- علىٰ **قواعدِ المتأخرين**؛ فكيف بمَن دونهما بمَراحلَ**!؟**

وليست قواعدُ المتأخّرين قواعدَ كليةً لا يَخرُجُ عنها أيُّ فرعٍ من فروعها!

بل هي قواعدُ أغلبيةٌ يَخْرُجُ عنها بعضُ الفروع -كغيرِ هذا العلمِ مِن العلوم الأخرى).

ومثلُه قولُ الشيخ عبدالعزيز الطريفي -سدّده الله- كما في «فوائده الحديثية الألف»(٢٦٩)-: (قواعدُ المصطلحِ **ليست مضطردةً ؛ بل هي أغلبيةٌ** ، واعتمادُها في كل حالٍ يُوقع في الخطأ .

وهذا لا يعني عدمَ أهميةِ المصطلحِ ؛ بل إنه علمٌ مهمٌّ -جدًّا- لطالب الحديث).

قلتُ: وهو كما قال الشيخ مقبل بن هادي الوادعي في «الجامع الصحيح مما ليس في (الصحيحين)» (١/ ١٤٤):(**لا بد من الرجوع إلى قواعد المصطلَح**).

وفي«التقريب»-للنَّوَوي-،وأصلِه «تدريب الراوي»(٤/ ٩٦) -للسُّيوطيِّ-: تعقيبٌ لابن الصلاح علىٰ بعضِ كلامٍ للإمام الخطيب البغداديّ، فقال الشيخ محمد عَوّامة -معلّقًا-: (**هذا مِن فقه ابنِ الصلاح**: خرَج به عن رسوم الجرح والتعديل -التي وقف عنده الخطيبُ- رحمهم الله- جميعًا-؛ إذ **أحكامُ هذا العلمِ ليست كنتائج الحساب** (**١+١=٢**)!

لكنْ -أيضًا- هذا الخروجُ ليس مسموحًا به لكل دخيل).

قلتُ: نعم؛ **ليس مسموحًا به لكل دخيل** -وبخاصّةٍ مَن تدثّر **بلَبوسٍ** مزخرَفٍ جميل! فحُسِبَ -أو : حَسِبَ نفسَه(!)- هو الإمامَ الجليل!-!!

فَقَلْبُ الأمرِ -**بالنظر إليه مِن أسفلَ إلى أعلى!أو مِن وراءَ إلى أمام!!**-

بدعوىٰ الاستخراج (الجديد!) لأصولِ الحديثِ وقواعدِه: **مِـــن** تفريعاتِه وأمثلتِه-:هو **عكسٌ لمَبادئ العلوم** ..فنتائجِها-**بعد أكثرَ مِن عشرة قـــرون** -تطبيقيّة عمَليّة-!

وهي كارثةٌ علميةٌ كبرىٰ-**لمن يُدرك ويَعي**-!

وواقعُ كُتبِ علومِ الحديث -المنظورُ- دليلٌ ظاهرٌ جليٌّ علىٰ هذا المعنىٰ؛ إذ كلُّها تأصيلاتٌ وتقعيداتٌ ، بُنِيت علىٰ أمثلةٍ وتفريعات-أكثرُها عن الأئمة المتقدّمين-**تسهيلاً** للدارسين ، **وتعليمًا** للمبتدئين ،**وتذكيرًا** للمنتَهين-.

○**الوجه الحادي عشر : أمّا الاستدلالُ** (!) بما قاله بعضُ الأئمة : (الباب إذا لم تُجمع طرقُه لم تظهر علّته)- كما في«الجامع» (رقم ١٧٠١)-للخطيب -علىٰ التعميمِ السابقِ؛ **فهو مُمَثِّلٌ لنصف الحقيقة!!**

ونصفُ الحقيقة ليس هو الحقَّ!

والنصفُ الآخَرُ-**المتمّمُ للحقيقةِ** -فالحقّ- : يبيّنه ويوضّحه قولُ الإمام مسلم-رحمه الله- في كتابه «التمييز»(ص٢٠٩) : «..فبجمعِ هذه الروايات ، ومقابَلَة بعضها ببعض:

-**يتميّـــز صحيحُها**.

-مِن **سقيمها**.

-ويتبيّن رواةُ **ضِعاف** الأخبار مِن أضدادِهم مِن **الحُفّاظ**..».

ومِن ذلك-أيضًا-:ما قاله الإمام يحيىٰ بنُ مَعين-بشأن مرويات راوٍ-:

« **عارَضْنا** بها أحاديثَ الناس؛ فرأيناها **مستقيمةً**»-«التاريخ» (٢/ ٣٩-رواية ابن مُحْرِز)-.

ومِن ذلك-أيضًا-:ما رواه الإمام الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي»(٢/ ٢٩٦) عن عبد الله بن المبارك-قال-: (إذا أردتَ أن **يصحَّ لك الحديثُ**: فاضرب بعضَه ببعض).

لكنّ **عقليّةَ الغلوّ في التعليلِ** (!)-النازعةَ إلىٰ **الرفض، والتضعيف، والردّ** -المتحكّمةَ-لا تكاد تنظر إلا **الجانب المظلم**-واأسَفاه-!

وانظر تَرَ..فلا تكادُ تجدُ في أكثرِ أبحاثِ هؤلاء المفرّقين -ودراساتِهم- **إلا التضعيف! والتعليل! والردّ! والإنكار!!**

..فلماذا؟! وما الهَدَفُ؟!

وكم تمنّيتُ (!) أن أجدَ لهم(!) **تصحيحاتٍ** لأحاديثَ -**مِن غير «الصحيحين»!** -كيفما كان الأمرُ-؛لأنظرَ **كيف يفكّرون!**وكيف **يبحثون!!**

وإن وُجد لهم بعضُ تصحيحاتٍ..**فقليلٌ نادرٌ**..والاستدراكُ عليه مجالُه كبيرٌ!

ثم إذا بتلكمُ الأمانيِّ (!) **تنقلبُ-رأسًا علىٰ عَقِبٍ!**-.. لِنَجِدَ(!) أنّ تعليلاتِهم **تتسرّب**-وبسرعةٍ**!**-إلىٰ أحاديثِ**«الصحيحين»**-كما تقدّم التنبيهُ عليه-(ص٢٠٢)-!

وهنا يبرزُ مكمنُ **الخطر**-أكثرَ وأكثر-!

وقد صرّح غير واحدٍ-منهم-: أن **التصحيحَ** (!) كَثُرَ !! وأنّه **لا بد مِن تقليلِه!**

قلتُ: ولو بتعليلِه!!

بل يكاد بعضٌ مِنهم يصرِّح **بالاكتفاء** بـ«الصحيحين»-**ويا ليت لو يسلَمانِ!**-.

و...أعجبَني جوابُ بعضِ الظُّرَفاء(!)-وفقه الله-علىٰ مَن سأل عن صنيعِ واحدٍ مِن مُعَلِّلي أحاديثِهم، ومضعِّفيها: (ما سببُ **تضعيف** هذا الحديثِ؟!)!

فكان جوابُه:لأنه مِن **تصحيح الألباني!!!!!**

ف...كأنّ التقعيدَ(!) الذي **ينطلقون منه**-أجمعون-:أنّ الأصل فيما **صحّحه** العلماءُ -**من غير المتقدّمين**-ومَن **ضمّوهم**(!)إليهم(**هم**!) مِن غيرِهم!-عبرَ أفهامِهم(**هم!**)-بالتفصيل!-: هو الردُّ و**التعليل! والجرحُ** دون تعديل!!!

ومنه: ما قاله الشيخ عبدالله السعد-وفقه الله-في كتابه «كيف تكون محدّثًا؟» (١/ ٧): (..الرجوع إلىٰ كلام المحدّثين من **المُتَقَدِّمين** مما يُعين الباحثَ علىٰ الوصول إلىٰ **علّة الخبر**...)!!

قلتُ: و**تثبيتُ الخبر**..أليس له عندكم (!)مكانٌ!ومنكم عليه **حِرصٌ**..!؟

وقال(١/ ٨):(فكم من حديثٍ **يُظنّ صحتُه**،ثم تتبيّن-بعد البحث في كلام الأئمة-**علّتُه**..)!

قلتُ : والعكسُ..ألا يوجد له نصيبٌ في **أنظارِكم–ولا انتظارِكم–!** أم أنه –أصلًا– ليس في **أذهانكم؟!**

... وكم استهجنتُ (!) عنوانَ (!) البحثِ الذي كتبه الأخ الدكتور عبدالسلام أبو سمحة–وفقه الله–في هذا الباب–وإن كنتُ لم أره!–:(**خطوات إعلال المرويّات**)!

فأقولُ: و(...**تصحيح المرويّات**) أين هو؟!!

...كأنّ/ أم أنّ = تعليلَ الأحاديث (!) صار **عُقـدةً** –بِذاتِه–! و/ أو= أمرًا مطلوبًا–لذاتِه–؟!

...إلا أن يكونَ أراد: (خطوات **البحث** عن علّة الحديث)؛ **فَخانتـه** (!) العبارةُ –علىٰ **دبلوماسيّتِه** المعهودة! **وتدبيج** عباراتِه المقصودة!–زاده الله مِن فضلِه–!!!!

حتىٰ إنه –أعني: الدكتور أبو سمحة!– مِن شدة غُلَوائه في التعليل–(أعلّ ، يعلّ ، مُعَلّ !)–وُضع مشرفًا (ولا أدري قد يكون مُنشِئًا!) لـ/ علىٰ = مجموعة علمية حِوارية علىٰ بعض مواقع (**التواصل الاجتماعي**) ، اسمُها : (**العلـل: جمع، مقارنة، تعليل**)!!

والـ(**تصحيح**):ليس له مكان عندهم!!

أم أنّ (**الجمع والمقارنة**)–عندهم!–لا يُفرزُ إلا (العلل)!؟

وبمثلِ **خطإ** الدكتور أبو سمحة–تمامًا–:وقع للدكتور علي الصيّاح في

رسالته التي سمّاها«المنهج العلمي في **دراسة الحديث المُعَلّ**»!!!

وكان قد نشره -قبلًا- على صفحات (**شبكة الإنترنت العالمية**) بعنوان:«**المنهج السليم في دراسة الحديث**»-و..هو **الصواب**-بلا شكّ-!

إذ الحكمُ **بالإعلال** يكون **بعد** الدراسة ؛ **لا قبلَها**؟!

أم أنّ الدراسةَ-**أصلاً**-لحديث **مُعَلٍّ**؟! فإن كانت؛فما **الفائدةُ** مِن ورائها؟!

ولقد كان تعبيرُ الدكتور إبراهيم اللاحم-وفقه الله-**أدقّ** عبارةً ،**وأضبطَ** مدلولًا ، **وأوضحَ** مقصودًا-**منهما**- ؛ فقد وصف في كتابه «الجرح والتعديل» (ص١٢) (علمَ العلل)بـ:(**علم مقارَنة المرويّات**).

وهو صوابٌ ؛ ذلكم أنّ (**مقارَنة المرويّات**) **هي العمليةُ العلميةُ التطبيقيّةُ= المُنتِجةُ لمعرفةِ الحكم على الحديث: ثبوتًا أو إعلالاً**.

وهو ما بيّنه ،وشرَحه -أيضًا- الدكتور اللاحم في كتابِه «مقارنة المرويات» (١/ ٨) -بقولِه-: (يُقصَد بـ«**مقارنة المرويات**»: عرضُ المروياتِ بعضِها علىٰ بعضٍ، والتأمُّلُ فيها، **وتمييزُ ما يتّفقُ منها وما يختلفُ**: بغرضِ الوصول إلىٰ رأيٍ راجحٍ في المتن المرويِّ عنه-صلىٰ الله عليه وسلم-:**هل يصحُّ ويثبتُ عنه،أو لا؟**

وتتضمّنُ هذه المقارنةُ وهذا العرضُ :

- النَّظَرَ في طُرقِ الحديثِ الواحدِ .

- **وشواهدهِ** .

- **وما في البابِ من أحاديثَ أخرى**-معارضةٍ له-.
- وما يُروىٰ عن أحدِ رواته مما يعارضُه ويخالُفه.
- والنَّظر -كذلك- في معارضةِ القرآن له أو موافقتهِ.
- وأشياء أخرىٰ -غيرُ هذه-).

قلتُ:

وكلُّ ما تقدّم هو عبارةٌ عن تلخيصٍ -أو شرحٍ مختصَرٍ- لكلمة الإمام الخطيب البغدادي -رحمه الله- في «الجامع لأخلاق الراوي»(١٩٧٣): (**السبيلُ إلى معرفة «علّةِ الحديثِ»**:

- **أن تُجمَع طرقُه.**
- **ويُنظَر في اختلافِ رواتِه.**
- **ويُعتَبَر بمكانهم مِن الحفظِ، ومنـزلتِهم في الإتقان والضبطِ**).

والتي هي الطريقُ العلميُّ المنضبطُ -نفسُه- إلىٰ معرفة درجةِ الحديث- **صحّةً أو ضعفًا**-.

وهو القائلُ -رحمه الله- في «الكفاية» (ص٩٣): (كلُّ حديثٍ:

- اتصل إسنادُه بين مَن رواه، وبين النبيِّ -صلىٰ الله عليه وسلم- : لم يَلزمِ العملُ به إلا :

- بعد ثبوتِ عدالةِ رجالِه.

- ويجبُ النظرُ في أحوالِهم سوىٰ الصحابيِّ - الذي رفعه إلىٰ رسولِ الله -صلىٰ الله عليه وسلم-؛ لأنَّ عدالةَ الصحابةِ ثابتةٌ معلومةٌ بتعديلِ الله لهم، وإخبارِه عن طهارتِهم، واختيارِه لهم في نَصِّ القرآن).

ثم رأيتُ كلامًا حسنًا للشيخ عبد العزيز الطريفي -سدّده الله- في «الفوائد الحديثية الألْف»(٢٠-٢٤) -قال فيه-: (إن **مِن اليسير أن تقفَ على علةِ الحديثِ** في بابٍ مِن أبوابِ الأحكام، ولكنْ: **مِن المشقّة أن تدفعَ تلك العلةَ** بدافعٍ آخرَ.

وهذا لا يتحقّقُ إلا لأهل السبرِ والنقدِ .عامّةُ الطرق التي يسلكُها طلابُ العلمِ -**الذين يحكُمون على الأحاديثِ**-: هو أن **يَقِفوا على العلةِ!** لا **أن يَدفع العلةَ بقرينةٍ تحفظُ الخبرَ مِن أن يُهْدَرَ ويُطْرَحَ**.فالأحاديثُ المرويّةُ عن رسولِ الله -صلىٰ الله عليه وسلم-: **لا تُرَدُّ بمجرّدِ وجودِ علةٍ**، أو غَلَبةِ وَرَعِ الناقدِ، وشدّةِ احتياطِه للسنة؛ **فكم مِن حديثٍ ظاهرُه الإعلالُ ، وثَمّةَ قرينةٌ تدفعُه**. **ينبغي لطالبِ علمِ العللِ** : أن يكونَ نظرُه في السنّةِ كنظَرِ الطبيبِ في الأبدانِ، وذلك أنّ منها ما **تندفعُ علتُه مِن** تلقاء نفسِه ، ومنها ما لا **تندفعُ عِلَّتُه** إلا **بدواء**. فالنظرُ في عللِ الحديثِ يكونُ إلىٰ **القرائنِ التي تدفعُ تلك العللَ**.

وذلك أنه ثمةَ قرائنُ في ذاتِ الحديثِ -نفسِه- **تقضي على علةِ الحديثِ** ، **فيُخَلَّصُ مِن علتِه، ويَقْوى**).

وقال(٢٧):(لهذا ؛ **ينبغي لطالبِ علمِ العللِ** : أن يعرفَ مراتبَ **الإعلالِ، والقرائنَ التي تدفعُها** ، وتَحتفُّ بها).

وقد قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميّةَ -رحمه الله- في «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ١٤٥) : (أكثرُ **الجهلِ** إنما يقعُ في النفيِ -الذي هو الجحودُ والتكذيبُ - ، لا في الإثبات؛ لأنّ **إحاطةَ الإنسانِ بما يُثبته أيسرُ مِن إحاطتِه بما يَنْفيه**).

وقولُ الشيخ الطريفي -الذي نقلتُه- قريبًا - في (**حفظ الخبَرِ مِن أن يُهْدَرَ ويُطْرَحَ**) -: هو نفسُه- معنىٰ ما كان شيخُنا الإمامُ الألباني -رحمه الله- يَجتهدُ في تحقيقِه ، ويصرِّحُ باجتهادِه فيه- **منذ قديم الزمان!** -حتىٰ رأيتُ بعضَ **المُتسافِهين(!)** يَسْخَرون مِن هذا التعبير مِن شيخِنا -رحمه الله-:

ألا وهو قولُه -رحمة الله عليه- كما في مقدّمة «سنن الترمذي» (ص١٥- ١٦) -منتقدًا بعضَ صنائع الإمام التِّرْمِذيِّ -رحمه الله- في «سننه»-:

(..مِن ذلك : أنه يعقِّب كلَّ حديثٍ - علىٰ الغالبِ - بالكلامِ عليه - **تصحيحًا، وتحسينًا، وتضعيفًا**-.

وهذا مِن محاسنِ كتابِه- **لولا تساهلٌ عنده في التصحيحِ**- عُرف به عند **النقّادِ** مِن علماء الحديثِ -قد نبّهتُ عليه في كثيرٍ من كتبي-.

ولذلك ؛ فإني **لا أقلِّدُه** في شيءٍ مِن ذلك، وإنّما أحكمُ بما أدّاني إليه بحثي ونقدي.

ولذلك ؛ استطعتُ - بفضلِ الله -وحدَه - أن (أُنقِذَ) كثيرًا مِن أحاديثِ الكتابِ -التي ضعّفها المؤلّفُ ، أو أعلّها بإرسالٍ ، أو اضطرابٍ- أو غيره-، ورفعتُها إلى مصافّ الاحاديثِ الصحيحةِ، أو الحسنةِ).

ونحوُه في «الـردّ المُفحِـم..»(ص١٠٠)،و«سلـسلة الأحاديـث الـضعيفة» (٦٥٤)، (٥٢٥٥) ، و(٥٥٠٤)-له-رحمه الله-وغيرِها-.

وفي «سلسلة الأحاديث الصحيحة»(٣٣٣٦) فائدةٌ لطيفةٌ-في ذلك-؛ فقد خرّج شيخُنا حديثًا ، ثم قال: (هذا إسنادٌ جيدٌ، رجاله ثقاتٌ؛ أما مَن دون الحسن بن ثَوَاب؛ فثقاتٌ حفّاظٌ معروفون، ولذلك لم أذكرْهم.

وأمّا (الحسن بن ثَوَاب)؛ فقد أضناني البحثُ عنه ، حتى وجدتُه، فسجدتُ لله -شكرًا على توفيقه-؛ فأسألُه المزيدَ من فضله؛ فترجَمه الخطيب البغدادي في «التاريخ » (١٠/ ٢٩١- ٢٩٢) برواية جمعٍ من الحفّاظ عنه، وروىٰ عن الدارقطني أنه قال: «بغدادي ثقة »..).

إلىٰ أن قال-رحمه الله-:(...وبالجملة؛ فهذا الإسناد **صحيح**- كما يتبين من هذا التحقيق-، **وهو مِن نفائس هذا الكتاب -بفضل الله-**).

قلتُ: وهذا نَسَقٌ مسلوكٌ عند **نقّاد الحديثِ وعلمائه**-كما في «العلل» (٣٦٣) -لابن أبي حاتم-قال-:(قيل لأَبِي: حديثُ أَبِي سَلَمة، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: (حَذْفُ السَّلامِ سُنَّةٌ) ؛ مِنهم مَن يَقُولُ: عَنْ أبي هريرة، عن النبيِّ-صلىٰ الله عليه وسلم- ؟

قَالَ: **لَيْتَهُ يَصِحُّ** عَنْ أَبِي هريرة**!**).

قلتُ: وهذا المنهجُ العلميُّ ذو التفكير **الإيجابيِّ**-في تصحيحِ الأحاديث- مُضادّةً لنهج **التعليل السلبيّ** -الحادث-**اليومَ**-والذي جُعل كأنه الأصلُ

والأساسُ!-: **هو منهجُ الأئمة والحفّاظ** -مِن قبلُ ومِن بعدُ-؛كما بيّن الإمامُ أبو عبدالله ابنُ مَنده-المتوفىٰ سنةَ(٣٩٥ هـ)-رحمه الله-في كتابه «**بيان فضل الأخبار، وشرح مذاهب أهل الأثار، وحقيقة السنن، وتصحيح الروايات**» (ص٢٩-٣٠) ذاكرًا أنّ : (أفهام حَمَلة العلم مِن السنن والآثار متفرقةٌ ، وإراداتِهم متفاوتةٌ ، وهِممهم إلىٰ التبايُن مصروفةٌ ، وطبقاتهم فيما حملوه غيرُ متساويةٍ)-قائلًا-:

(فطائفةٌ منهم قصدت حفظَ الأسانيد مِن الروايات عن رسول الله، وأصحابِه الذين ندب الله -جلّ وعزّ- إلىٰ الاقتداء بهم ؛ فاشتغلت **بتصحيح** نقل الناقلين عنهم ، ومعرفة **المسند** من **المتصل** ، والمرسل من المنقطع ، **والثابت** من المعلول ، **والعدل** من المجروح ، **والمصيب** من المخطئ ، **والزائد** من الناقص.

فهؤلاء حفّاظُ العلم والدين ، النافون عنه تحريفَ غالٍ ، وتدليسَ مدلِّسٍ، وانتحالَ مبطِلٍ ، وتأويلَ جاحدٍ ، ومكيدةَ ملحدٍ.

فهم الذين وصفَهم الرسولُ ، ودعا لهم ، وأمرهم بالإبلاغ عنه.

فهذه الطائفةُ هم الذين استحقّوا أن يُقْبَلَ ما جوّزوه ، وأن يُرَدَّ ما جرَحوه.

وإلى قولِهم يُرْجَعُ عند ادّعاء مَن حرّف ، وتدليسِ مدلّس ، ومكيدةِ ملحد.

وكذلك إلى قولِهم يَرْجِعُ أهلُ القرآن في معرفةِ أسانيدِ القراءات

والتفسير؛ **لمعرفتِهم** بمَن حضر التنزيلَ مِن الصحابة ، ومَن لَحِقَهُمْ مِن التابعين، وقرأ عليهم ، وأخذ عنهم، ولعلمهم **بصحة الإسناد الثابت** من السقيم ، **والراوي العدل** من المجروح ، **والمتصل** من المرسل...**وثابت الإسناد،** وأحوال أهل النقل -مِن الجرح والتعديل-...).

ولمّا ذَكر-رحمه الله-(ص٤٢) الأئمةَ -البخاريَّ ومسلمًا ،وأبا داودَ، والنَّسائيَّ-وصفهم بـ : (...**الذين أخرجوا الصحيح ، وميّزوا الثابتَ مِن المعلول،والخطأَ مِن الصواب**).

○ تأصيلٌ علميٌّ -دقيقٌ-لشيخنا الإمام الألباني:

قال-رحمه الله-في كتابِه«تحريم آلات الطرب»(ص٦٩-٧٤)-مؤصّلًا هذا المعنى-**بتحقيق**-:

(لا بُد مِن ذكر **مسألة هامّة**؛ لتتمَّ بها الفائدةُ؛ فأقول:

لقد جرىٰ علماءُ الحديثِ - جزاهم الله خيرًا - علىٰ **قواعدَ علميةٍ هامةٍ** -جدًّا- في **سبيل المحافظةِ على تراث نبيِّ الأمة** -صلىٰ الله عليه وسلّم- **سالمًا مِن الزيادة والنقص**؛ فكما لا يجوزُ أن يُقالَ عليه -صلىٰ الله عليه وسلم- ما لم يَقُل؛ فكذلك **لا يجوزُ أن يُهْدَرَ ما قال**، أو يُعْرَضَ عنه.

فالحقُّ بين هذا وهذا-كما قال -تعالىٰ-:﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [البقرة:١٤٣]-.

ومِمّا لا شكّ فيه أنّ تحقيقَ **الاعتدالِ والتوسُّطِ** -بين الإفراط والتفريط-،

وتمييزَ الصحيح مِن الضعيف : **لا يكونُ بالجهل** ، **أو بالهوى** ؛ وإنّما بالعلم ، والاتِّباع ، **وأنّ ذلك لا يكونُ إلا بالفقهِ الصحيحِ** عن رسول الله -صلىٰ الله عليه وسلم-، **وهذا الفقهُ لن يكونَ إلا بمعرفة ما كان عليه الرسولُ** -صلىٰ الله عليه وسلم- مِن قولٍ ، وفعلٍ ، وتقريرٍ.

وإذِ الأمرُ كذلك ؛ **فإنّه لا يُمْكِنُ أن ينهضَ به إلا مَن كان مِن الفقهاء** ، **عالمًا -أيضًا- بعلمِ الحديثِ وأصولِه** ، أو -علىٰ الأقلّ- يكونُ مِن أتباعِهم، وعلىٰ منهجِهم.

ولقد أَبدع مَن قال:

أهلُ الحديثِ هُمُ أهلُ النبيِّ وإنْ   لم يَصحَبوا نفسَه أنفاسَه صَحِبوا).

☒ وأمّا ما عَطَفَ به الدكتور أبو البصلُ - بشأن (**مُصطلَحِيِّيه!**)-علىٰ حدّ تعبيرِه القبيحِ!-وزعمِه-حول (مصطلحِهم!) - مِن : (كون قواعده فيها كثير من التعميم و**الجمود**-أحيانًا-)!!

○**الوجه الثاني عشرَ :** فهو كلامٌ متناقضٌ..

إذ..كيف يجتمع (**كثير**)،مع (**أحيانًا**)!؟إلا أن يكون الـ(كثير) للتعميم! والجمود لـ(الأحيان)!!

وهو **تناقضٌ ثانٍ** -باتجاهٍ آخرَ-!

☒ وممّا يؤكدُ ذيّاك الخلطَ الواقعَ في النتائج:زعمُ الدّكتور أبو البصل -**بحق علوم الحديث الاصطلاحية**- أنه قد:

أ-(فسد الذوق النقدي به [أي:المصطلح] .

ب-لكونه صار العمدة في دراسة الحديث .

ج-فبدلًا من أن يكون ناهضًا بعلم الحديث : أصبح معطِّلًا لكثير من قضايا النقد.

د-فليس هو «منهج النقد»- كما يسميه بعضهم-)!!

○**الوجه الثالث عشرَ :** أمّا دعوىٰ (فساد الذوق النقدي) -وما تبعها مِن اجترار!-؛ **فهي إحالةٌ إلى متغيّر ،بل مضطرب!**

فـ(الذوق النقدي!) -ذاك- قد يكون تابعًا **للإمكانات العلميـــة**-تارةً-!أو **القدرات العقلية** -تارةً أخرىٰ-!! و..**الراحة النفسيّة**-في بعض الأحيان-!!!

فما المخرَج-إذن-؟!

وواقعُ القوم -**باضطرابهم وتهارُشِهم**- يؤكِّد ذلك-وهو ما بين أيدينا.. وأمام نواظرنا-!!

ولا يقال-في هذا-كلِّه-**جوابًا صادمًا!**- إلا ما قاله المتنبّي:

ومَن يكُ ذا فَمٍ مُرٍّ مَريضٍ يَجدْ مُرًّا به الماءَ الزُّلَالَا !!

ولقد **قارَبَ الصوابَ** الأخُ الدكتورُ عادل الزُّرَقي -وفقه الله- في رسالته «قواعد العلل وقرائن الترجيح » (ص٤٩) -حيث قال- :

(...الحكم في عِلل الحديث ليس قولًا واحدًا مطّردًا في كل حديث.

بل كلُّ حديثٍ له حكمٌ خاص به: **يُعرَف ذلك من قواعدَ كلية استقرائية، مجموعةٍ مِن كلام الحفاظ، مِن خلال أحكامهم على الجزئيات**، بتلمُّس الأسباب التي دَعَتْهم إلىٰ ترجيح روايةٍ علىٰ أخرىٰ-مع سلامة المرجوح ابتداءً-).

قلت:وهو رجوعٌ منهـ/ـم إلىٰ مسألة **التنظير والتطبيق** ،**والحكم الاجتهادي** المتعلّق بهما.

فماذا كان صنيعُ **علماء مصطلح الحديث**-رحمهم الله-فيما ألّفوه وجمعوه- إلا هذا-، وهو-**على الحق والحقيقة**-:

النظرُ في مجموع كلام الأئمة والحفاظ- مِن خلال أحكامهم على الجزئيات-، وجعلُ ذلك في أصولٍ وقواعدَ كلية استقرائية-،ثم الحكم التفصيليّ على الرواة والمرويّات!؟

فالحاصلُ معهم-في **التفافِهم** الغريبِ العجيبِ!- نحوُ ما قيل:(**فسّر الماءَ بعد الجهد بالماءِ**)!!

❍**الوجه الرابع عشرَ :** لا أزال أذكر كلامَ الدكتور **بشار عواد معروف** -وفقه الله-وهو-اليومَ-يكادُ يكونُ **مِن المقدَّمين** الأُوَل -في تقرير وتنظير وتطبيق(!) دعاوىٰ **التفريق المحدَث بين منهج المتقدمين والمتأخرين!**-وذلك أثناءَ ندوة علمية تَشَارَكْنا فيها-معًا-حول (**ترقية الحديث الضعيف**): أقامتها (كليةُ الشريعة) في (الجامعة الأردنية)- بالتعاون مع (جمعية الحديث الشريف) -الأردنية- في عمّان-، بتاريخ:١٨ / ١١/ ٢٠١٤: لمّا نقلتُ له

قَدْرًا(!)-ليس بالقليلِ-**مِن تحسيناته**-في تحقيقه لـ«سنن الترمذيّ»-لأسانيدَ ضعيفة -**بالمتابعات، والطرق، والشواهد**-؛ فضلًا عن اعتمادِه **شبه الكلّي**(!) علىٰ تخريجات **شيخنا الإمام الألبـــاني**-رحمه الله-في ذلك-؛فإذا به يفجّر **المفاجأة**(!)،ويقول-**على الملأ**-مِن علىٰ المِنصّة-:

(أنا متراجع عن كل تخريجاتي على الترمذي!!)!

...أما **المفاجأةُ التي** (قد) تكون الأكبرَ؛فهي : أنه كان قد ذَكر في مقدمته علىٰ«سنن الترمذي» (١/ ٣٢)-نفسِها!-تحت عنوان: (**سـلفية المنـهج العلمي**)-: تأصيلَ(!) دعوى **التفريق بين منهج المتقدّمين والمتأخرين**-تلك-!!

...**بمعنى أنها** (!) **لم تكن غائبةً عنه !ثم عرفها!!**-!

...﴿كَٱلَّتِي نَقَضَتۡ غَزۡلَهَا مِنۢ بَعۡدِ قُوَّةٍ أَنكَٰثٗا﴾..

..**فما الذي يُؤْمِنّا**-إذن- أن يكون مثلُ هذا **النقضِ** -نعم؛ **نقض!**-لكلّيات هذا العلم الشريف-لا مجرّد جزئيات قد(...)-تحت عنوان:(**التراجع!**)- **في كلّ حينٍ (!) -مرةً أو مرّتين!-!**

(**تنبيه**):في الندوة الحديثية -المشارِ إليها -آنِفًا-وعَقِب انتهائي مِن إلقاء كلمتي-:انتُدِب (!) دكتورٌ شابٌّ-وفّقه الله،**وأنبته نباتًا حسنًا**-لِيعلّق علىٰ ما قلتُه!-: فإذا به-غفر الله له وهداه-**بَـدَلاً مِـن دخـولِ البحـث العلمـي التأصيلي**،وخوض المناقشةِ بِعلمٍ-: (**يُبَـشبشُ!**) - أمامَ الحضور -بإيرادِ **أُضحوكةٍ-سَمْجةٍ!**-تتكلّم عن محامٍ!ومجرمٍ!وقاضٍ!! ضاربًا لهم بعضَ

الأمثال(العامية!)الهزيلة-بسخريةٍ باردة!-**إضاعةً للوقت!وتضييعًا للبحث**! -؛ مِمَّا جعل أقربَ الناسِ إليه (!) يَستنكِرُ فِعلَه! ويستهجنُ صنيعَه!!

...فكيف **مِثلُه** -مِنهُم (!)- يُرْتضىٰ! وسيفُه (!) **لا يُنْتَضى**؟!

و...رحم الله العلمَ..وأهلَه..

وانظر ما سيأتي (ص٣٣٨)-حول الدكتور بشار! وموقفِه مِن الإمام الترمذي، و«سُننه»-!

ولْنرجع إلىٰ ذاك **التراجع(الجُمْليّ!)**-مِن الدكتور بشار معروف-والذي قدّمتُ الإشارةَ إليه-:

فقد ذكّرني(!)ببعضِ كلامٍ -**لا بد مِن الوقوف عنده!**- : كتبه الأخ الدكتور عبد السلام أبو سمحة-وفقه الله-في بعض صفحات (**وسائل التواصل الإجتماعي**)-الألكترونية-وهو قولُه-:

(نقد المروي والراوي -لدىٰ نُقّاد عصر الرواية- يمثّل مرحلةَ النضوج العلمي.

فالناظر في سِيَر المتأخرين والمعاصرين(**ونحن أقل منهم**) يجد سِمَةً غالبةً عليهم وهي: التراجعُ عن بعض إنتاجهم العلميّ؛ وهذه ظاهرة صحية وإيجابية تسجَّل لفاعلها.)!!!

❍**الوجه الخامسَ عشر :** قد تقدّم شيءٌ من القولِ في (**النُّضج**!)، و(**النُّضوج**!)!

وهو -هُنا- يذكُر هذا الثناءَ -واأَسَفاه-**مِن باب الدّبلوماسيَّة(!)** -لا غَيْر-**!**

إذْ إنَّهُ -بعدَ ذلك- **مُباشرةً!**- كَرَّ علىٰ ظاهرة (التراجع) **باللَّمْز والغَمْز!!**

ومِن جهةٍ أخرىٰ:

فإنّ تراجعَ شيخِنا الألبانيِّ -**العلميَّ** (**التطبيقيَّ**)-خلال خمسين عامًا-أو أكثرَ-عن بضع عشرات-أو بضع مئات-بجملتها هي ليست أكثر مِن(**٦٥٠**)حديثًا-من الأحكام الحديثية -**في أكثرَ مِن مئة كتاب علمي** -بعضُها ذات مجلّدات كثيرة- أُلّفت عبر فتراتٍ زمنيةٍ متباعدةٍ: يمثّل -حقيقةً-قمّةَ (**النضوج العلمي**)، وذُروةَ (**الإنصاف النفسي**):

وقد روىٰ ابنُ أبي شيبة في«الإيمان»(١٣١)عَنْ عَمَّارٍ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ -، قَالَ: «ثَلَاثٌ مَنْ جَمَعَهُنَّ جَمَعَ الْإِيمَانَ: **الْإِنْصَافُ مِنْ نَفْسِكَ**...»-إلخ-.

ومثلُ هذا المعنىٰ: ما في «تاريخ بغداد»(١٢ / ٤١٣):(انْصَرَفَ **أبو عُبَيد القاسِم بن سلاّمٍ**- يَوْمًا- مِنَ الصَّلاَةِ، فَمَرَّ بِدَارِ إِسْحَاقَ المَوْصِلِيِّ، فَقَالُوا لَهُ: يَا أَبَا عُبَيْدٍ، صَاحِبُ هَذِهِ الدَّارِ يَقُوْلُ: إِنَّ فِي كِتَابِكَ «غَرِيْبِ المُصَنَّفِ» أَلْفَ حَرْفٍ خَطَأً**!**

فَقَالَ: **كِتَابٌ فِيْهِ أَكْثَرُ مِنْ مئَةِ أَلْفٍ يَقَعُ فِيْهِ أَلفٌ: لَيْسَ بِكَثِيْرٍ.**

وَلَعَلَّ إِسْحَاقَ عِنْدَهُ رِوَايَةٌ، وَعِنْدَنَا رِوَايَةٌ؛ فَلَمْ يَعْلَمْ: فَخَطَّأَنَا، وَالرِّوَايَتَانِ صَوَابٌ، **وَلَعَلَّهُ** أَخطَأَ فِي حُرُوْفٍ، وَأَخْطَأْنَا فِي حُرُوْفٍ، **فَيَبْقَى الخَطَأُ يَسِيْرًا**).

وفي«تاريخ بغداد»(١٢ / ٣٥٢) :(قَالَ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ: **أَخْطَأَ وَكِيْعٌ فِي خَمْسِ مئَةِ حَدِيْثٍ**...).

وفي «الكامل»(١/ ٢٠١)-لابن عديّ-عن عبدالرحمن بن مهديّ-:(أَخْطَأَ وَكِيْعٌ في أربع مئة حديث)-مع أنّ عدد مرويّاته قد لا تـصل إلى **عشرين ألفًــا**- بحسب إحصاءِ بعض البرامج الحاسوبية العصرية-**مع المكرَّر**-.

وأمّا **التقهقُر-والانقلاب!**- المعرفيّ..فقمّتُه وذُروته فيمن يتراجع عن **منهج علمي** (تأصيليّ!) **كلّيٍّ كاملٍ**(مِن=إلىٰ)!أو عن تعليقات (**كاملــة!**) -علىٰ كتابٍ-ما-نتيجةَ **انحراف**(!) **تأصيلي**-كذلك-!

وكلا هذين النوعين-مِن **التقهقر!**-هما المكوّنانِ الرئيسانِ (الكبيرانِ) لـ **(الإشكالية الأخطر، والتي هي:أن يقع ذلك في النقد الحديثي- أي: التصحيح والتــضعيف)!** -علىٰ حدّ تعبيرٍ لـلأخ الدكتور أبو سمحة-موضوعٍ في غيرِ مكانه!-!

وبخاصةٍ إذا كان ذلك (**التقهقر**)-**الانقلابيّ!**-هذا-واقعًا بعد حصولهـ/ـم علىٰ **الشهادات الأعلى**-وليس العُليا-فقط!-بارك الله لهم فيها،ونفعهم بها-!

...ولي وقفةٌ أخرىٰ -إن شاء الله-تعالىٰ- مع الدكتور **بــشار عــواد معروف**-وفقه الله-في مقدمته(!)علىٰ كتاب«المسند المصنَّف المعلَّـل»؛ ففيها ما يجب الوقوفُ عنده، **والتعقيبُ عليه!**

❍**الوجه السادسَ عشرَ :** وأما (كون مصطلح الحديث صار العمدة في دراسة الحديث) :

فهذا الحقّ ليس به خــفاءُ   فدعْني مِن بُنيّات الطريقِ!!

وماذا يَضيركم -أو يضرُّكم- وأنتم **تَغُبّون** منها وتَنهَلُون؟!

ولا **تستطيعون** لها تُغادرون!!

وإلا ؛فأعطونا بديلًا متوازنًا(!)**لعلوم المصطلح الحديثي -المتوارَثة -علميًا وتاريخيًا-** :يكونُ علىٰ نسَقِ **طرائقِكم القِدَدِ**-تلك-،ولو بأصغرِ حجمٍ -وأيسَرِه-!!

...**أبشِر بطول سلامةٍ يا مِربَعُ!**

ثم:

لو سألنا الدكتورَين الفاضلَين-**ومَن وراءهما!ومَن أمامَهما!!**-:

(أنتم)في تدريسكم الجامعيّ للطلبة..**ماذا تدرّسونهم!؟**

وما الكتبُ التي **تنطلقون منها** في هذا التدريسِ!؟

و..هل يستطيعُ أشدُّكم معارَضةً-**وأقواكم شَكيمةً!**-أن يَخْرُجَ (!) عن «علوم ابن الصلاح»، أو «نُزهة ابن حَجَر»، أو حتى «**منظومة البيقوني**»!؟

أم أنّكم تفعلون-**غاشّينَ طلبتَكم** بما لا تؤمِنُون-!؟

ذلك **ما لا أَرجوه**-وأرجو أنْ لا تفعلوه!-!

وقد كتب أحدُ الفُضلاء-هنا-علىٰ مُسَوَّدة هذا الكتاب-:(**بل إن شهاداتكم ومصدرَ رزقِكم -كلّه- مِن علوم المصطلح**)!!

فأقولُ: بارك الله لهم في هذا الرزق-**دِينًا ودُنيا**-: باتّباعِ الحقّ،والخضوعِ

له، **والرجـــوعِ** إلىٰ سيرةِ ومَسيرةِ عموم علماء الأمة الربّانيّين، **المتــوارثينَ** العد/ـو/ مَ - خلَفًا عن سلَف -**كابرًا عن كابرٍ**-بغيرِ انقطاعٍ ولا...**إعضالٍ!**-.

O**الوجه السابعَ عشرَ :** وأما ادّعاءُ أن علم المصطلح الحديثي(أصبح معطِّلًا لكثير من قضايا النقد):

فـ(نعم)؛ولكن: **يعطِّل** (!) **عليكم فهومَكم الذاتية**(!)-**الشخصانية!**-التي جعلتموها الحُكمَ **الفيصلَ** علىٰ المنهج العلمي الحديثي المتوارث..ليؤولَ أئمته وعلماؤه-بأحكامكم الذاتية الشخصانية-تلك!-:

*فريقًا **مُحقًّا**-مَحضًا!-(وهم علماء **محدودون معدودون**-عبر ثلاثة قرون -لا غير-،وأفرادٌ **مِن غيرهم** أَلحقتموهم (!)بهم!)!

*وفريقًا آخر **مبطِلاً**-بجملته!-**إلا** ما لا..**إلا** ما لا..اثنينِ أو ثلاثة!-(وهم مجموعُ علماءِ عشرة قرون)..خلطًا **قبيحًا**..بنتائجَ **أقبح!**

O**الوجه الثامنَ عشرَ :** فماذا كانت النتيجة-بعدُ-؟!

قال الدكتور أبو البصل : (فليس هو «**منهج النقد**»)!!!!

منهج ماذا-إذن-؟!

إذن هو منهج(**النكَد!**)-ولا بُدّ-!؟

...منكم ،وإليكم!

إنّ ذا -يا قوم- نسفٌ لِجهودِ- فمنهجِ-علماءِ عشرة قرون مِن أئمة السنة والحديث!

حتىٰ لو **تهرّبتم!** وأوّلتم..و**تنصّلتم!** فالأمرُ مكشوفٌ مكشوف ؛ كما قيل:(ما أسرّ رجلٌ **سريرةً** إلا أبانها الله علىٰ **فَلَتات لسانه**، أو قَسَمات وجهه) -كما في «مجموع الفتاوى»(١٨/ ٢٧٢) -لشيخ الإسلام ابن تيميّة-!

ولكنْ؛ لا..**لم يتهرّبوا**، بل اعترفوا **بتقويض علوم المصطلح** -كما سيأتي **نصُّ** كلامهم-!

☒ وأما قولُ الدكتور أبو البصل:(لا أفسد للعلم من **التعميم** والقياس ، ولذا كان يعدّه الإمام الشافعي بمنزلة الميتة في كثيرٍ من الأحيان) :

أقول: فهذا حقٌّ محضٌ -فيما يتعلّق بالقياس-.

أما(**التعميم**) -أو(**العامّ**) -**بلغة** العلم وأهلِه-؛ فلا:

ذلكم أن (**العامّ**) -عند الإمام الشافعيّ -رحمه الله- نوعان:(**العامُّ** الذي أراد به العامَّ ، **والعامُّ** الذي أراد به الخاصَّ) -كما في كتابه «الرسالة» (ص١٠٥، و٢١٣)-.

وقد قرّر -رحمه الله -تعالىٰ- أنّ **الأصلَ في الكلامِ العمومُ ؛ حتى يأتيَ دليلٌ على التخصيص** -كما في (ص٢٩٢، و٣٤١) -منه-.

و..**كلٌّ بحسَبه.**

والذي يظهرُ لي -والله أعلم- أنّ الأخ الدكتور أبو البصل -وفقه الله- غَلِطَ في **مَلْحَظِ الاستدلال** ؛ فكأنّه **أراد** شيئًا ، ولكن:**كتب شيئًا آخَرَ!**

ففي كلامِ شيخ الإسلام في كتابه «القواعد النُّورانية» (ص٣٦٤) -قولُه

-رحمه اللهُ-: (..رضي الله عن أحمدَ ؛ حيث يقولُ : «ينبغي للمتكلِّم في الفقه أن **يجتنب** هذين الأصلين : **المجمَل والقياس**»..)-وانظر«المسوَّدة»(ص٣٦٦) -لآل تيميّة-.

والوجهُ في ذلك:أنّ (**المجمــــل**)-في اصطلاح الأصوليِّين هو-كما قال الآمدي في «الإحكام» (٣/ ١١): (ما له دلالةٌ علىٰ **أحــــد أمــــرين، لا مَزِيّةَ** لأحدهما علىٰ الآخر بالنسبة إليه)،والواجبُ : **التوقُّف فيه** ؛ حتىٰ يتبيَّنَ المرادُ منه.

وهو-هكذا-مُفترِقٌ عن (العامّ)-**بالكلّية**-!

ولكنّ الدكتور أبو البصل-**بعد هذا الخَلْطِ!**- أفسد-ما **أصابَ** فيه-قبلًا- بما بعده- حيث قال-:

☒ (نجد أن الذين يتكلّمون في المصطلح:

أ-مشكلتهم: التعميم في مسائله.

ب-ولا يوجد في علم الحديث قاعدة واحدة مطّردة ، إلا قاعدة واحدة التي هي: «**اتباع الصواب حيث هو**»)!!!

❍**الوجه التاسعَ عشرَ :** قلتُ: أما (**التعميم في مــــسائل المــــصطلح**)؛فهو مشكلةٌ كبرىٰ (!)-عندهـ/ كـ/ ـم-؛ مُنبعثةٌ مِن **التصوُّر المغلوط لدقائق هــــذا العلم** ومسائلِه-**كليةً وتفصيليةً**-!

ونحن -دائمًا- نقول:

المنهج العلمي الحديثي النقدي (المتوارَث) **منهجٌ واحدٌ**..لكنّ الاختلاف -عند وجودِه- في التطبيق والتنزيل..وهو **قائمٌ مستمرٌّ**؛ لتفاوت المدارك ، والقُدرات، والمُعطَيات: سواءٌ بين **المتقدّمين** فيما بينهم،أو بين **المتأخّرين والمتقدّمين**..أو حتىٰ مِن **المعاصرين**-ذوي الأهليّة-مع كلا الفريقين.

فالتعميمُ الكلّي يضبطُ الذهن ، ويضبطُ التصوُّر..ليس غيرَ.

ولا يوجد أيُّ علمٍ **بدون قواعدَ**-بل هذا لا يُتصوَّر-أصلًا-، وإلا : **فسدت العلومُ والمعارفُ-جملةً-**..

حتىٰ **قبل** تَبَلْوُر المصطلحات-واستقرارِها-:**كانت المفاهيمُ العلميةُ هي القائمةَ في التصوّرات والتصرّفات.**

وغيرُ هذا مُحالٌ!

أمّا **عند التطبيق** ؛فللاجتهاد العلميّ موارِدُه ومُعطَياتُه-**بحسب قُدُراتِ كُلٍّ، وجُهودهم ، وإمكاناتهم**-وفي كلِّ العلوم-.

ثم وقفتُ للدكتور **همّام سعيد** في كتابه «الفكر المنهجي عند المحدّثين» (ص١٥٦)علىٰ كلامٍ ظاهرُه مناقضٌ (!) لكلام الدكتور أبو البصل-قال-: (بالرُّغم مِن تلمذةِ الترمِذي للإمام البُخاريّ ؛ إلا أنه **سلك منهجًا غيرَ منهجه!**

وهذا مِن مميّزاتِ ذلك العصر-الذي كان الاجتهادُ أبرزَ سِماتِه،وأوضحَ علاماتِه-: **فلكلِّ عالمٍ منهجُه،ولكلِّ شيخٍ طريقتُه**)!!

وهو كلامٌ -أيضًا- مناقضٌ (!) لِمَا قاله الدكتور المليباري في كتابه «ما

هكذا تُورَد الإبـل..» (ص١٨):(إنّ **منهجَ المحدّثين النقّاد** -في نقـدِ الأحاديث- **موحّد** -عمومًا-؛ وذلك لاعتمادِ كلٍّ منهم -أساسًا- علىٰ مدىٰ **استحـــضارِ** خلفيّتِه العلميةِ الحديثيّةِ والفقهيّةِ..)!!

...إنه الخَلطُ القبيحُ بين **النظريةِ**-منهجًا وتأصيلًا- **والتطبيق**-استحضارًا وواقعًا-**!!!!**

○**الوجه العشرون :** أمّا قاعدة («**اتباع الصواب حيث هو**»)؛فهي **محـــضُ حقّ وصواب**-كذلك-.

ولكنْ؛لا بد للقوم(!) أن **يتناقضوا**-أيضًا-!!!

فـ(**اتباع الصواب**)-هذا -عندهم(!)-**واجبٌ** في كلِّ الظروف والمواقف**!** **إلا** أنـه **لا يجـــوز** أن يمسَّ (!) اجتهاداتِ علماء القرون **الأربعـــةِ** الأُوَلِ، ومقولاتِهم-وقيل: الثلاثة قرون**!** وقيل:**الخمسة** قرون**!!**-**!!** والسببُ -فقط- : لكونهم الأفهمَ والأحفظَ ،و..و..**!**

وهـذه **مقدمةٌ لا اختلاف عليها** ، ولا خلاف فيها-**بالجملـــة**-كما قرّرنا وكرّرنا-مرارًا-**!**

لكـنّ **النتيجةَ باطلةٌ** -ولا بـد-!فـ(**اتباع الصواب حيث هو**) ينبغي إعمالُه وتحقيقُه-كليًا وجزئيًا-.. وإلا صار الأمر تحكّمًا مفروضًا **مرفوضًـــا!**وناقضًا **ومنقوضًا**-وعصمةً مخلوعة-و..**ممنوعة**-!!

فقائلٌ منهم يقـول-**بملءِ فمِه!!**-والجميع يستروِحون ، **ويقـــرّون!**-أثناءَ

نقاشاتٍ في بعضِ (**وسائل التواصل الاجتماعي**)-: (**قول المتقدّمين-نفسه-هو الدليل!**)!!!

وهو ما تكلّم عنه - بصورة أوضحَ ،وعبارةٍ أصرحَ- الدكتور بشار عواد معروففي مقدّمته علىٰ «جامع الترمذي» (١/ ٣٢-٣٣)-قائلًا-:

(وقد جرت عادةُ **بعض العلماء المتأخّرين** -عند تصحيحِ حديثٍ -ما- ، أو تضعيفِه- : **تطبيقُ القواعد المدوَّنة في كتب المصطلح** -مِن غيرِ اعتبارٍ كبيرٍ لأقوالِ **الجهابذة المتقدّمين** (!) في الحكمِ علىٰ الأحاديث!

غيرَ مدرِكين (!) أن **كتبَ المصطلح إنّما وُضعت نتيجةً لاستقراء أنظارِ الجهابذة المتقدّمين في هذا العلمِ** : فلا يجوزُ أن تكونَ حاكمةً علىٰ أقوالهم ؛ بل أقوالُهم حاكمةٌ علىٰ هذه القواعدِ -في كثيرٍ من المواطن- !

فلا يجوزُ -عندئذٍ- التسويةُ بين أحكام العلماء الجهابذة الأوائلِ -كابن المَديني ، وابن مَعين ، وأحمدَ ، والبُخاري ، ومُسلم ، وأبي زُرْعةَ ، وأبي حاتم ، والتِّرْمذي ، وأبي داودَ ، والنَّسائي-، وبين أقوالِ المتأخِّرين -الأقلَّ شأنًا منهم- كابن حِبّان ، والحاكم ، والبيهقي ، والمُنذِري ، والنَّوَوي ، والعِراقي ، والهَيثمي ، وابنِ حجَر ، والسَّخَاوي ، والسُّيُوطي -ونحوِهم- ..)!!!

قلتُ :وكلام الدكتور بشّار-هذا- **متناقضٌ** ، **مضطربٌ -جدًّا**- أرجو أن يكونَ مِن المرجوعِ عنه-مِن مقدمة وتعليقاتِ «جامع الترمذي»!-كما نبّهتُ (ص٢٢٢)-!

والنظرُ فيه - بتأمُّلٍ ونَصَفةٍ - كافٍ للوقوفِ على كبيرِ ثغراته-ولولا

خشيةُ التطويل لفعلتُ-!!!

... إنه **التفريق** المبنيُّ علىٰ غير دليل!

إنه **ادّعاءُ** وجوهٍ مِن الصواب دونما برهان!

إنها **العصبية** الحديثة..الحـ/ ـجـ/ ـديدة!

إنه **التقليدُ** بثوب مزخرف حادث!

لكنه ثوب رَقراق.. يَشِفّ عن العورات!ولا يصلح لستر السوءات!!

ورحم الله عُلماءنا،وأئمتَنا الذين عظّموا الحقَّ ، وعرفوه ،ودعَوْا إليه،وأدركوا (الصواب)-فيه-،واتّبعوه:

فقد قال ابنُ أبي حاتم في «تقدمة الجرح والتعديل»(١/ ٣٣٧):(حَضر عِنْدَ أَبِي زُرعة مُحَمَّدُ بْن مُسْلِم، والفضلُ بْن الْعَبَّاس -المعروف بـ(الصائغ)- ، فجرىٰ بينهم مذاكرةٌ، فذكر مُحَمَّدُ بْن مُسْلِم حَدِيثًا ، فأنكر فضلُ الصائغ، فَقَالَ: يا أَبَا عَبد اللهِ ، **لَيْسَ هكذا هُوَ!** فَقَالَ: كَيْفَ هُوَ؟

فذكَر رواية أُخْرَىٰ.

فَقَالَ مُحَمَّد بْن مُسْلِم: **بَل الصحيحُ مَا قُلْتُ ، والخطأُ مَا قُلْتَ**.

قال فضلٌ: فأبو زُرْعَةَ الحاكمُ بيننا.

فَقَالَ مُحَمَّد بْن مُسْلِم لأبي زُرعة: أَيْشٍ تقولُ: **أينا المخطئ؟**

فسكت أَبُو زُرْعَة ، ولَمْ يُجِب.

فَقَالَ مُحَمَّد بْن مُسْلِم: **ما لك تسكتُ؟! تكلَّمْ**.

فجعل أَبُو زُرْعَة يتغافلُ، فألحَّ عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْن مُسْلِم، وَقَال: لا أعرفُ لسكوتك معنىٰ! **إن كنتُ أنا المخطئَ ، فأخبر، وإن كَانَ هُوَ المخطئَ فأخبر**.

فَقَالَ: هاتوا أبا القاسم -ابْنَ أَخِي-، فدَعىٰ بِهِ ، فَقَالَ: اذهبْ ، فادخلْ بَيْتَ الكتب ، فدَع القِمَطْر الأَوَّل، والقِمَطْر الثَّانِي، والقِمَطْر الثالث -وَعَدَّ ستةَ عشرَ جزءًا-، وائتِني بالجزء السابعَ عشرَ.

فَذَهَبَ ، فجاء بالدفتر ، فدفعَه إِلَيْهِ، فأخذ أَبُو زُرْعَة ، فتصفَّح الأوراقَ ، فأخرج الحَدِيثَ، ودفعَه إِلَىٰ مُحَمَّد بْن مُسْلِم ، فقرأه مُحَمَّدُ بْن مُسْلِم ، فَقَالَ: نعم ؛ **غَلِطنا؛ فكان ماذا!؟**)..

... رحمهم الله،رحمهم الله.

قلت:

ومما يدلُّ علىٰ **تناقض القوم(!)**-المفرّقين-الموجودِ المعهودِ!-، ويزيدُ كشفَه-أكثرَ وأكثرَ-:أنهـ/ ـم **نَسَفُوا -بكلامٍ (شخصانيٍّ) بغير دليل!!**-أهمَّ القواعدِ الكلّيةِ التي أرساها أئمةُ علم الحديثِ-**بحُجَجهم المُبينة،ودلائلهم المَتينة- !**قائلين-**بتعميمٍ فاسدٍ**-كما تقدّم النقلُ عنهـ/ ـم-:(**لا يوجد في علم الحديث قاعدة واحدة مطّردة** ، إلا قاعدة واحدة التي هي: «اتباع الصواب حيث هو»)!

..فانظروا-يا ذوي البصَر والبصيرة-:كيف **أبطلوا** (القواعد العلمية

العامة) -الموروثة-**بالتسلسل**-عن أئمّة الهدىٰ-بقاعدة(!)-**قائمةٍ غير قاعدةٍ!**-:هم أحدثوها، واخترعوها **!؟!**

..أَحَلالٌ لهم-**وهُمْ هُمُ!**-حرامٌ علىٰ مَن هو خيرٌ وأعلمُ منهم-**باعترافهم وإقرارهم**-؟!

وهنا تنبيهٌ مهمٌّ-**غايةً**-حول ما نحن فيه؛ مقارَنًا بما قرّره(!) الدكتور **حمزة المليباري** -وفقه الله-في «نظراته الجديدة..»(ص١٤)-قال-:(...فأصبح الحفّاظ **المتقدِّمون** يتَّسِمُون بالأصالة والعُمدة.

بينما كان الحفّاظُ المتأخرون يتّصِفون بمظهر التقليد والتبعِيّة في مجال الحديث ، ونقلِه، وروايتِه)!!

... كذا قال**!!**

-أمّا جزؤه الأولُ ؛ فحقٌّ.

-وأمّا جزؤه الثاني ؛ فهو **كلامٌ مرسَلٌ!ملقىً على عواهنه!!**اتَّهم فيه - في سطرَينِ اثنينِ-لا غيرَ**!**- أئمةَ **قرونٍ وقرون**،وحفّاظَ السنة الذين هم بها عارفون،ولها راوون حافظون بـ(**التقليد والتبعيّة**)**!!**

وهي-عنده-هكذا-صفاتُ **نقصٍ وذمّ** -لا ريبَ-**!**

فهل يدري ما يقولُ؟!

نعم؛قد نَصِفُ واحدًا منهم -**أثناءَ مناقشةٍ أوبحثٍ**- بذلك-أو اثنين ،أو خمسةً.. أو تسعةً -وفي مواقف معيَّنةٍ**!**-**أما الإطلاقُ ، والاتّهام -بالجملة**

والمجموع-؛فلا.. وألفُ لا !!

فـ..مَن الأهدى سبيلاً ، والأقوم قيلاً :

-آلباحثُ **المناقشُ**،الذي يردّ ويتعقّب ، ويجمع ويحرّر-**بإنصافٍ وتجرّد** -بِغَضّ النظر عن **الصواب والخطأ** في نتيجة جُهده واجتهاده-!؟

-أم هو ذاك الخانعُ -الخاضعُ!- الذي يتعاملُ مع كلام الأئمة المتقدّمين-رحمهم الله-كأنهـا(!) **نصوصٌ معصومةٌ**..لا يأتيها الباطلُ مِن بينِ يدَيها،ولا مِن خلفِها-**تسليمًا** بها،**واستسلامًا** لها-؛ **مُعامَلَةَ المقلِّد مع المقلَّد**؟!

فها هو الدكتور المليباري-نفسه-وفقه الله-يقول في كتابه«الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها»(ص٢)-**مستغربًا-جدًّا-، ومستعظمًا -كثيرًا**-بعد أن ذكر المتقدّمين ، وفضلَهم ومكانتَهم-: (...جاء قوم من بعدهم **واعترضوا عليهم** في ذلك ؛ فيحكم أحدُهم بصحة حديث -ما- وقد ضعّفه المتقدمون ، أو يصحّحه وقد أعلّوه...)!!!

فكان ماذا؟!

إنّ هذا-عنده- إحدى ﴿ٱلْكُبَرِ﴾..**أليس كذلك؟!**

فمَن ذا هو الأَوْلى -إذن- بوصفِ: (**التقليد والتبعِيّة في مجال الحديث ، ونقلِه، وروايتِه**)؟!!

...رمتْني بدائها ، وانْسلّتْ!!

ثم يقولُ(!)هؤلاء -عن أنفسهم-:إنهم يتّبعون منهج(**نقّاد الحديث**)!

فهل **اللاحقُ** -مِن نقّاد الحديث-**كان يسلّم للسابق** -بأحكامِه-هكذا خَبطَ عشواء-؟!

وهل كانت مخالفةُ **اللاحقِ للسابق** مستنكَرةً ،مردودةً**!**؟

فإن لم تكن **مستنكَرةً** ،**مردودةً** ؛فمتىٰ صارت كذلك؟!وكيف؟**!**

مع **التنبيهِ** -والتوكيدِ-علىٰ أنّ (السابق واللاحق)-أو(**المتقدّم والمتأخّر**) أمرانِ **نسبيّان**-أساسًا-**!**

وهل **المُتعاصرانِ**-أو المتعاصرون-منهم-كانوا **يستسلمون لبعضِهم البعضِ**-في أحكامِهم-دون بحثٍ ونظر-؟!

فلا-والله-؛ هذا لا يُمكن -**ألبتّةَ**- أن يكونَ نهجَ (**نقّاد الحديث**)؛ بل هو صنيعُ (**نُقّال الحديث** COPY-PASTE)-ليس غير-!!

و...

ألم ترَ أنّ السيفَ يَنْقُصُ قَدْرُهُ   إذا قيلَ إنّ **السيفَ** أمضىٰ مِن **العصا!**

و..مَن هو الأهدىٰ **سبيلاً** ، والأقومُ **قيلاً**؟؟!!

○ هل علمُ علل الحديث (إلهامٌ)، و.. كيف :

وبمناسبةِ هذا المعنىٰ-الذي نحن فيه-**من دعوى التسليمِ والاستسلامِ لأحكامِ علماءِ الحديثِ-فيما بينهم!**-: أُورِدُ بعضَ أخبارٍ عن أهلِ الحديثِ

-في ذلك- ، مما قد يُستدَلُّ بها علىٰ **تأصيلِهم غيرِ الصحيح -ذاك-!!**

ثمّ أكشفُ وجهَ الصوابِ فيها-إن شاء الله-:

أ-قال الإمامُ أبو داود السِّجِسْتاني في «رسالته إلىٰ أهل مكة» (٣١-٣٢) : (ربّما أتوقّفُ عن مثلِ هذه [إبانةِ **العِلل**] لأنّه **ضررٌ علىٰ العامّة** .. لأنّ علمَ العامةِ **يَقْصُرُ** عن ذلك) .

ب- وقال الإمام عبدُ الرحمن بن مهدي : (**معرفةُ الحديثِ إلهامٌ**)-كما في «علل الحديث» (١/ ٩)-لابن أبي حاتم- ، و«معرفة علوم الحديث»(١١٣) -للحاكم -، و«الجامع»(رقم ١٨٣٧)-للخطيب -.

ج- وعن عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ يَقُولُ: (أَخَذَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَلَىٰ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ -لَا أُسَمِّيهِ- حَدِيثًا، قَالَ: فَغَضِبَ لَهُ جَمَاعَةٌ، قَالَ: فَأَتَوْهُ ، فَقَالُوا: **يَا أَبَا سَعِيدٍ، مِنْ أَيْنَ قُلْتَ هَذَا فِي صَاحِبِنَا؟!**

قَالَ: فَغَضِبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، وَقَالَ: أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَتَىٰ بِدِينَارٍ إِلَىٰ صَيْرَفِيٍّ ، فَقَالَ: انْتَقِدْ لِي هَذَا ، فَقَالَ: هُوَ بَهْرَجٌ ، يَقُولُ لَهُ: مِنْ أَيْنَ قُلْتَ لِي إِنَّهُ بَهْرَجٌ؟! **الْزَمْ عَمَلِي -هَذَا- عِشْرِينَ سَنَةً ؛ حَتَّى تَعْلَمَ مِنْهُ مَا أَعْلَمُ**)- كما في «الجامع» (رقم ١٨٣٨) - للخطيب -.

د-وقال الإمامُ أحمد بن صالح المِصْري: (**معرفةُ الحديثِ بمنزلةِ معرفةِ الذهب؛ إنّما يُبْصِرُهُ أهلُه**)- كما في «الجامع» (رقم ١٨٣٩) - للخطيب-.

قلتُ:

☐ **أولاً**- روىٰ ابنُ أبي حاتمٍ في «تقدمة الجرح والتعديل» (١/ ٣٤٩- ٣٥١) عن أبيه -أبي حاتمٍ- لمّا قَالَ له السائلُ عن عِلل الأحاديث:(**تدَّعي الغيب؟!** قَالَ قلت: **ما هذا ادعاءَ الغيب**، قال: فما **الدليلُ** علىٰ ما تقولُ؟! قلتُ: سلْ عمّا قلتُ **مَن يُحْسِنُ مثلَ ما أُحْسِنُ** ؛ فإنِ اتفقْنا : علمتَ **أنَّا لم نُجازفْ، ولم نقلْه إلا بفهمٍ**، قال: مَن هو الذي **يُحْسِنُ مثلَ ما تُحْسِنُ**؟ قلتُ: أبو زُرْعة...):

..ممّا يبيّن أنَّ الأمرَ-كلَّه-أوّلَه وآخرَه-عائدٌ علىٰ/ إلىٰ=**العلمِ،والفهم** -بَدءًا وانتهاءً-.

☐ **ثانيًا**:قال أستاذُنا الشيخ أَبو أُسامة وصيُّ الله عباس-حفظه الله-في مقدّمته علىٰ«علل الإمام أحمد»(١/ ٣٥-٣٦)-**مبيّنًا المعنى الصحيحَ لهذه النقولِ-ومثيلاتِها**-قائلًا-:

(ينبغي أن **نَفهم** كلامَ عبد الرحمن بن مهدي [وما يُشبهُه] **على وجهِه**، وهو أنه ليس مقصودُه مِن قوله :«معرفة الحديث إلهام » **أنه قد يُعَلِّلُ ولا حُجة له فيه!!**

إنما مقصودُه : أنه **تحصُلُ له مَلَكَةٌ قويةٌ راسخةٌ** ؛ حتىٰ إنه بمجرّد النظرِ في إسنادِ الحديث-ومتنِه-: **تظهرُ له صحتُه أو ضعفُه** ، فيحكُمُ -في أول وهلةٍ- ببصيرتِه أنه:(**صحيح**)، أو : (**معلول**).

ثم إذا طلبتَ منه الحُجّةَ -لا بد- وأن يذكرَ تفصيلَها.

ولا يمكنُ أن نجدَ حديثًا معلَّلًا إلا **دُونَهُ سببٌ**؛ لكنْ: قد **يـختصرُ المعِّللُ** في الحكمِ، فيذكرُ حكمَه بدون إبداء السبَب.

وقد استدلَّ بقولِ ابن مهدي-هذا- [وما يُشبهُه] بعضُ مَن له هوًىٰ في إنكار الحديثِ،فتوسّع في تفسيرِه والاستدلالِ به، فقال:(إنّ المحدّثَ قد يرىٰ **الحديثَ المتفقَ على صحّتِه أنه ضعيفٌ! وبالعكس!!** ولا يستطيعُ اقامةَ الحجةِ علىٰ ذلك**!**وهو معذورٌ في حكمِه-هذا-كالصيرفيِّ الناقدِ: يحكمُ علىٰ الدراهمِ بالزيفِ والصالحِ، ويعجزُ عن إبانةِ السبب)!!!

فنقول: ليس الأمرُ كما ذَكر؛ **فالواقعُ يخالفُ قولَه؛ فهذه كتبُ العِلل أمامَنا**: إن وُجد الإيجازُ والاختصارُ في بعضها؛ ففي الآخَرِ تجدُ التفصيلَ، وبيانَ السببِ والتعليلِ.

فمَثَلُهُ كمَثَلِ الطبيبِ الحاذق؛ إذا عَرَضَ له شخصٌ ظاهرُه السلامة-لا يَظهرُ المرضُ فيه **لعامةِ الناسِ**-، فينظرُ إليه أولَ نظرةٍ، ويُبْدي رأيَه -إجمالًا-: (أنّ فيه مرَضَ كذا)، فإذا أُجري عليه الفحصُ والفَسْرُ والتحليلُ والأشعّة:يظهر بوضوحٍ صدقُ قوله؛ كما قال نُعَيم بن حمّاد: قلتُ لابن مهدي: **كيف تعرفُ صحيحَ الحديثِ وسقيمَه؟** قال: كما يعرفُ الطبيبُ المجنونَ)-كما في «شرح علل الترمذي»(١/ ٤٦٩)لابن رجب-).

ومثلُهُ:

☐ **ثالثًا**-ما قاله الدكتور همّام سعيد في مقدّمته علىٰ «شرح علل

الترمذي» (١/ ١٢٣-١٢٤):(أمّا كلامُ النقّاد -كابن مهدي وأبي زُرعة- فإنه **يُحْمَلُ على أنّ مَن يجهلُ هذا العلمَ لا يمكنُه الإحاطةُ بطرائقِه ومعارفِه وعناصرِه.**

وعرضُ الدليلِ والبرهانِ يَلْزَمُ منه وجودُ مَن يُدرِكُهما؛ لأنّهما ثمرةُ هذه المعارفِ المتنوّعةِ الشاملةِ، وغيرُ ذوي الاختصاص يكفيهم الحكمُ المتضمّنُ **صحّةً، أو ضعفًا، أو بطلانًا.**

فإنْ حرَصوا علىٰ المزيدِ؛ فعليهم أن يسلُكوا **مسلكَ النقّاد** في إعداد الرصيدِ الكافي...

... [وإلا؛ فـ]ذلك بعيدُ المَنالِ علىٰ **مَن لا يعرفُ هذا الفنَّ!**

هذا الذي **يُحْمَلُ عليه كلامُ النقّادِ** -عندما يمتنعون عن الاحتجاجِ لِقولِهم-.

..فإذا كان رجلُ الرأيِ **لا يُدركُ الحُجّةَ في العلّةِ**؛ فإنّه لا يعني **خُلُوَّها من الحُجّةِ والدليل.**

ولقد عبّر ابنُ مهدي -عن هذا المعنى- **تعبيرًا دقيقًا**- عندما قال:(إنكارنا الحديث-**عند الجهال**-كهانة)[كما في «علل الحديث»(١/ ٩)- لابن أبي حاتم-].

وهو ما أبرزه ابنُ كثير -أثناء تعريفه لـ(العلل) بقوله:(وهو فنٌّ **خَفِيَ على كثيرٍ مِن علماء الحديثِ**؛ حتى قال بعضُ حُفّاظهم:«معرفتُنا -بهذا- كهانةٌ -**عند الجاهلِ**-» [كما في «الباعث الحثيث إلىٰ اختصار علوم الحديث»

(١/ ١٩٦-بتحقيقي)]).

قلتُ: ومثلُه:قول الدكتور موسىٰ ملحم في كتابه «مراتب الثقات ،وأثرها في رواية الحديث وعِلله» (ص١٨-١٩):(يَجدُرُ التنويهُ- هنا- إلىٰ أنّ قولَه : (**معرفة الحديث إلهام**): لا يعني أنّ الحكمَ يكونُ **بدونِ دليلٍ وحجةٍ!**

إذ **لا يجوزُ أن يُعَلَّلَ الحديثُ بلا سببٍ** ، ولكنْ : مرادُه أنّ **كبارَ النقّاد** تكوّنت لديهم حاسّةٌ خاصةٌ **نتيجةَ المعلوماتِ المخزونةِ** ، **ومعرفتِهم الشاملةِ** بالرواةِ ومراتبهِم، وصفاتِهم ، وشيوخِهم، وتلامذتِهم ، والعلاقاتِ بينهم .

وكذلك أبوابُ الحديث ، ورواياتُه وأسانيدُه ؛ ممّا يمكّنُهم مِن الكشفِ عن العيوبِ الخفيّة التي يصعُبُ علىٰ غيرِهم الوقوفُ عليها .

فينظرُ الخالي مِن هذا العلم إلى هذا الناقدِ نظرةَ إعجابٍ ؛ حتى يُخَيَّلَ إليه أنّ معرفتَه بهذا العلمِ ضَرْبٌ مِن الكهانةِ ! أو العِرافة!

ولو أراد الناقدُ شرحَ الأمرِ -لِمَن لا يَملكُ هذه الوسائلَ- : لَصَعُبَ عليه الفهمُ ، ممّا يجعلُه يكتفي بأحكامٍ سريعةٍ مجمَلةٍ..).

□ **رابعًا**-أنه -عمليًّا وواقعيًا- وقع **اختلافٌ**-ليس بالقليل-بين أئمة عِلم الحديث وعِلله -**قَبولاً وردّا**-كما أوردتُ عددًا من الأمثلةِ علىٰ ذلك -فيما تقدّم-(ص٧٨-٨٩)-وغيرُه كثيرٌ-فلْتُنظَر-.

ولعلّه مِن أجلِ ذا: **تحفّظ** (!) الدكتور علي الصيّاح في رسالته«المنهج العلمي في **دراسة الحديث المُعَلّ**» (ص١٧)لّما عَنْوَنَ -بقولِه-:(أن الأئمة

المتقدّمين في باب التعليل متفقون -**في الجملة**-)!!!

والأعجبُ: قولُ الدكتور أحمد محمد نور سيف -وفّقه الله- في مقدّمته علىٰ كتاب «الإمام عليّ ابن المَديني، ومنهجه في نقد الرجال»(ص٧- سنة **١٤١٣**هـ)-وقد ذكرتُ-قبلًا-أنه **مِن أوائل**-إن لم يكن **أولَ!**-مَن افترع **دعوى التفريق المنـــهجيّ** بين المتقدّمين والمتأخرين-في علوم الحديث-لمّا ذكر (مدرسة علي بن المَديني، ويحيىٰ بن مَعين، و أحمد بن حنبل -، والمدرسة التي قبلَهم، والمدرسة التي بعدَهم -)،قال:

(هذه المدارسُ -في الواقع- **قد** تكون مدارسَ، **وقد** تكون مدرسةً، **قــد** تتقارب المناهجُ، **وقد** تفترق، **وقد** تختلف...)!!

قلتُ:إذن؛ القضيةُ -**عندهـــ/ـــم!!**- أكبرُ -**وأوسعُ**-مِن أن تكونَ مجردَ اجتهاداتٍ علميةٍ تطبيقيةٍ في إطار **المنـــهج الواحـــد**-كالاختلاف في تصحيح حديثٍ-أو أحاديثَ-،أو تضعيفِهـ/ـا-أو إعلالِهـ/ـا!-!!

وهل -مِن هذا- ما تقدّم (ص١١٩) مِن ذِكر كتابٍ للإمام عليّ ابن المَديني، عنوانُه: «**كِتَابُ مَذَاهِبِ الْمُحَدِّثِينَ**»؟!

(**تنبيه**):قولُ الإمام عبد الرحمن بنِ مَهدِي -المتقدّمُ (ص٢٣٨)-: (**الْزَمْ عَمَلِي -هَذَا- عِشْرِينَ سَنَةً ؛ حَتَّى تَعْلَمَ مِنْهُ مَـــا أَعْلَـــمُ**):يناقضُه (!) -تمامًا!- كلامُ الشيخ عبدالعزيز الطريفي-سدّده الله- كما في «فوائده الحديثية الألف»(١٧)-لمّا قال-: (**دراسة (علم العلل)** مِن الأمورِ **الدقيقـــةِ** التي لا يستفيدُها **طالبُ العلمِ** إلا بالتطبيقِ العمليِّ، وذلك بأن: **يخـــرّجَ خمـــسَ مئـــةِ**

حديثٍ- إلى ألف حديثٍ-، و: **يُكْثِرَ مِن المحفوظات)!!**

... **كذا قال**: (... وذلك بأن: يخرّج **خمسَ مئةِ** حديثٍ- إلىٰ **ألف حديثٍ!)!!**

و..كِدتُ أقرؤها-أولًا!-:(**خمس مئة ألف حديث!)!!**

أمّا هكذا؛ فهو **عجيب ! بل جَدٌّ عجيب !**

☒ ثم قال الدكتور أبو البصل: (أ-وعليه فهل يوجد -مثلًا- قاعدة مطّردة في قبول الحديث الصحيح مطلقًا- إذا لم يكن سالمًا من العلل -، فقد يكون ظاهرُه الصحةَ .

ب- لذا نجد الأئمة الكبار مثل أحمد والفلاس قالوا مرة ليحيىٰ بن مَعين: يا أبا زكريا نفيدك حديثًا صحيحًا ، فلما ذكروه له، قال : هذا حديث فلان ، فأبان عن علّته وعدم صحته ،قال أحمد -وهو من هو- مع كثرة نقل الدارقطني عنه في «علله» -، وهذا يعني أنه أكثر من تكلم في العلل- : الصحيح صناعة أبي زكريا .

ج-وانظر كيف يسلّم بعضهم لبعض ، إذا عرفوا المشكلة ، وأنهم لا يختلفون .

د-لأن المنهج واحد ليس مختلفًا)!!

❍ **الوجه الحادي والعشرون :** أما النقطة الأولىٰ ؛فأقول:نعم..**الأصل الصحة**..إلا إذا تخلّف شرطٌ مِن شروطها- **كالعلة**-مثلًا-!

وإلا؛ فما فائدةُ تأصيل **الأئمة النقّاد المتقدّمين** للحديث **الصحيح**،وضبطِهم لمعناه؟!

فها هو ذا الإمام يَحْيَىٰ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَىٰ الذُّهْليُّ يَقُولُ: (**لا يَثْبُتُ الْخَبَرُ عَنِ النَّبِيِّ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم– حَتَّى:**

- يَرْوِيَهُ ثِقَةٌ عَنْ ثِقَةٍ.

-حَتَّىٰ يَتَنَاهَىٰ الْخَبَرُ إِلَىٰ النَّبِيِّ –صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم– بِهَذِهِ الصِّفَةِ.

-وَلَا يَكُونُ فِيهِمْ رَجُلٌ مَجْهُولٌ ، وَلَا رَجُلٌ مَجْرُوحٌ.

فَإِذَا ثَبَتَ الْخَبَرُ عَنِ النَّبِيِّ –صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم– بِهَذِهِ الصِّفَةِ–: **وَجَبَ قَبُولُهُ ، وَالْعَمَلُ بِهِ، وَتَرْكُ مُخَالَفَتِهِ**)–كما في «الكفاية»(ص٥٦)–للخطيب البغدادي–.

وقال الإمامُ أبو إسحاقَ ابنُ شاقِلاّ –المتوفىٰ سنةَ(٣٦٩هـ)–رحمه الله–: (ليس يَحِلُّ ما رُوي–صحيحًا أو سقيمًا–أن نقولَ به! **وإنّما تُعُبِّدْنا بالصحيحِ ، دون السقيمِ**.

و**الصحيحُ**: معلومٌ عند أهل النقل: بعدالةِ ناقليه، متّصلًا إلىٰ المخبَر عَنْهُ .

و**السقيم**: معلومٌ بجرحِ ناقليه)–كما في«طبقات الحنابلة»(٣/ ٢٤٠)–لابن أبي يَعلىٰ–.

وبابُ ذلك –كلِّه–، و**المدخلُ إليه**–جميعِه– هو: السندُ ،وثقةُ رواتِه، واتصاله.

ثم يكون النظرُ فيما (قد) يظهر مِن علّة،أو عِلل-كلٌّ بحسَبه-:

وقال الإمام شُعبة بن الحجّاج: (**إنما يُعلم صحةُ الحديث بصحةِ الإسناد**) - أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد »(١/ ٥٧) -.

وقال الإمامُ ابنُ أبي حاتمٍ في «تقدمة الجرح والتعديل»(١/ ٣٥١): (... يُقاس **صحةُ الحديثِ** بـ:

عدالةِ ناقليه.

وأن يكون كلامًا يصلُحُ أن يكونَ من كلام النبوّة.

ويُعلم سُقْمُه وإنكارُه **بتفرُّد من لم تصحَّ عدالتُه** بروايته -والله أعلم-).

وقال الإمام أحمد -رحمه الله- في رواية الفضل بن زياد-:(**خبرُ الواحدِ صحيحٌ : إذا كان إسنادُه صحيحًا**..)-كما في «العُدّة في أصول الفقه» (٣/ ٨٥٩)-للقاضي أبي يعلىٰ-.

وقال الإمام يحيىٰ بن سعيد: (لا تنظروا إلىٰ الحديث ، **ولكنِ انظروا إلى الإسناد**: فإن **صحّ الإسناد**، وإلا: فلا تغترّ بالحديث -إذا لم **يصحَّ الإسنادُ**-) - أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي»(١٣٠١) -.

وما تقدّم-كلُّه-: هو-تمامًا-ما أشار إليه الإمام عبدُ الله بن الزبير **الحُميدي**-المتوفىٰ سنةَ (٢١٩هـ)- **شيخُ الإمام البخاري** ،**وأبي زُرعة** ،**وأبي حاتم**، **والذُّهْلي**-وغيرِهم-رحمهم الله-بعد أن عرّف حدَّ (الحديث الصحيح)-بثقةِ رواته، واتصالِه-وهما الشرطان الأهمّان **البارزان**

-الظاهران-قائلًا-:(... **فَهَذَا الظَّاهِرُ الَّذِي يُعْمَلُ بِهِ**).

ثم قال-مُباشرةً-مُشيرًا إلىٰ (**العِلل**)-وخَفائها- بقوله-:

(**وَالْبَاطِنُ: مَا غَابَ عَنَّا مِنْ وَهَمِ الْمُحَدِّثِ**، وَكَذِبِهِ ،وَنِسْيَانِهِ ، وَإِدْخَالِهِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ حَدَّثَ عَنْهُ رَجُلًا -وَأَكْثَرَ -.

وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا **يُمَكِنُ أَنْ يَكُونَ** ذَلِكَ عَلَىٰ خِلَافِ مَا قَالَ**!**

فَلَمْ نُكَلَّفْ عِلْمَهُ إلا بِشَيْءٍ ظَهَرَ لَنَا ؛فَلَا يَسَعُنَا حِينَئِذٍ قَبُولُهُ -لِمَا ظَهَرَ لَنَا مِنْهُ-)-كما في«الكفاية في علم الرواية» (ص ٢٤) - للخطيب البغدادي -.

وهو ما نبّه عليه الإمام الخطيبُ البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ٢٥٧)- بقولِه-:

(مِن الأحاديثِ **ما تخفى علّتُه**، فلا يُوقَف عليها إلا بعد **النظرِ الشديدِ**، ومُضِيّ زمنٍ بعيد).

ثم روىٰ عن الإمام علي بن المَديني قولَه:(**ربّما أدركتُ علّةَ حديثٍ بعد أربعينَ سنةً**)**!**

ولا يُتَصَوّر-**بداهةً**-أنّ الإمام ابن المَديني-ظلَّ -طيلةَ هذه **السنوات الأربعين!** يَنتظر تعجيلَ **فرَجِ** (**ظهور**!) **العِلة!**ومتىٰ تأتيه-**تربُّصًا بها**!-!أو أنّه جدّ في **التنقيرِ عنها**.. لِيستخرجَها (!) **رُغْمًا عنها**-كما يفعلُه **معلّلو** هذه الأيام -**بالإرغام**-!!!

ومِن هنا:سمّىٰ الإمام مسلمٌ -رحمه الله-كتابَه-بما هو ظاهرٌ مِن علامات

صحّةِ الحديث ، ودلائلِه-:«المْسند الصَّحِيح المخْتَصر من السّنَن بِنَقْل **الْعـــدْل عَن الْعدْل عَن رَسُول الله** -صلى الله عَلَيْـهِ وَسـلم»-كـما في«فِهرسـة ابـن خَـير الإشبيلي» (ص٨٥)-. ومن ذلك-تطبيقًا-: ما رواه ابـنُ أبـي حـاتم في «العلـل» (١٢٢١)-قال-: (سألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ : رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمة ،عَنْ مُحَمَّـدِ بْـنِ إِسْحَاقَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلابة، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النبيِّ-صلى الله عليه وسلم-، أَنَّهُ قَالَ: «لِلْبِكْرِ سَبْعٌ، وَلِلثَّيِّبِ ثَلاثٌ، ثُمَّ يَدُورُ عَلَى نِسَائِهِ»؟

قَالَ أَبِي: رَوَى محمدُ بْنُ إِسْحَاقَ هَذَا الحديثَ: عَـنِ الْحَسَنِ بْـنِ دِينَـارٍ، عَـنْ أَيُّوب، **وَكُنْتُ مُعْجَبًا بِهَذَا الحديثِ؛ حَتَّى رأيتُ عِلَّتَهُ**».

وقال-مرةً-(١٨٩٢)-في حديثٍ-:(..قَالَ أَبِي: كُنْتُ **مُعْجَبًا** بِهَذَا الْحَـدِيثِ ؛ حَتَّى ظَهَرَتْ لِي **عَوْرَتُه**).

وقال شيخنا الإمام الألباني-رحمـه الله-في كتابـه«إرواء الغليـل»(٦/ ٥٧)- منتقِدًا الإمامَ أبا محمد ابنَ حزم الأندلسيّ-في حكمٍ له على حـديثٍ -«**نظـــر إلى ظاهر السند ، فصحّحه!**»-:

(أمّا أهلُ العلم والنقد ؛ فـلا يكتفـون بـذلك ، **بـــل يتتبّعـــون الطـــرقَ ، ويدرُسون أحوالَ الرواة** ، وبذلك يتمكّنون مِن معرفـة مـا إذا كـان فى الحـديثِ **علّةٌ أو لا**.

ولذلك؛ كـان **معرفةُ علل الحديث مِن أدقّ علوم الحـــديث** - إن لم يكـن أدقَّها -إطلاقًا-).

○ بين شروطُ (الحديث الصحيح)-مطلقًا-، وشروط صاحبَي «الصحيحَين»:

ومن عجبٍ : أنّ المفرّقين-هداهم الله-يقولون:(المنهجُ : ما نجدُه حاضرًا في تطبيقات النقّاد، **والتي تتمثّلُ في** «**صحيحَي البخاري ومسلم**» **-في جانب التصحيحِ**-..)-كما في كلام الدُّكتور أبو سمحة -هداهُ الله- في بعض حواراتِه في (**وسائل التواصل الاجتماعي**)-!!

فأقولُ:كيف ذلك وشرطُ صاحِبَي «الصحيح» هو: **التزامُ أعلى درجات الصحة!**

وقد قال الأخ الفاضل الدكتور الشيخ رياض الطائي -وفقه الله- في رسالته العلمية للدكتوراه «التصحيح على شرط البخاري ومسلم»(ص٢٥٦):(كان للإمامينِ البخاري ومسلم **شروطٌ خاصةٌ لإيراد الحديثِ في** «**صحيحيهما**» سوى الشروطِ العامة [**للصحة**] -التي اتّفق عليها النقّادُ-.

يظهرُ ذلك مِن خلال تتبُّع طريقتِهما في انتقاء الرواة والمرويّات ، **وتنكُّبهما أحاديثَ صحيحةً ورواةً ثقاتٍ** ، لم يوردا لهم شيئًا في «صحيحيهما») .

وهو كلامٌ علميٌّ حقٌّ غفل-**أو تغافل!**-عنه هؤلاء!!

وإلا ؛ فما جوابُ القوم(!) على «الأحاديثِ التي **صرّح الإمام البخاري بتصحيحِها**، ولم يُودِعْها (الجامعَ الصحيحَ)» [(١)]-قلّت أو كثُرَت-؟!

---

(١) وهذا عنوانُ رسالة ماجستير قُدّمت إلىٰ الجامعة الأردنية ، بقلم : علي صالح علي-!

والنتيجة -إذن- بلسان الحال -لا القال!-: **لا صحيحَ إلا ما في «الصحيحين»** -أو **أحدِهما**-!!

والدليلُ بين أيدينا منظور!

وقال الدكتور أبو بكر كافي في كتابِه «منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها»(ص١٤٨ -**رسالة دكتوراه بإشراف الدكتور حمزة المليباري**):

(مِن هنا يتبيّن لنا : أنّ منهجَ البخاري -في تصحيح الأحاديث- هو **النظرُ في الحديث بمجموعِ طرقِه وأسانيده ، وليس النظرَ في خصوصِ كل إسناد على انفرادِه**.

وليس هذا منهجًا للإمام البخاري -فحسب- ؛ بل هو **منهجُ كلِّ المحدثين النقاد**؛ كالإمام مسلم والترمذي -وغيرهم-.

لذلك ؛ نرىٰ الإمامَ مسلمًا يوردُ في «صحيحه» بعضَ الأحاديث التي في إسنادِها ضعفٌ، ثم يوردُ لها **الشواهدَ والمتابعاتِ** ؛ فيكون ذلك الحديثُ **صحيحًا بمجموع تلك الطرقِ**.

وكذلك الإمام الترمذي ؛ فإنه يوردُ -في كثير من الأحيانِ- أحاديثَ في رواتها ضعفٌ، ويتكلمُ علىٰ أولئك الرواةِ ، فيقولُ- مثلًا- : (فلان ليس بالقوي)، أو :(ليس بذاك)- ونحوِها مِن عبارات التليين-، ثم يحكمُ علىٰ الحديث بالصحة ، أو الحُسن ، أو هما -معًا- **باعتبار شواهده ومتابعاته** ؛ لأنه

يعقِّب علىٰ ذلك الحكمِ -غالبًا- بقوله: (**وفي الباب عن فلان وفلان**)-وشرحُ هذا الأمرِ ، وذِكرُ الأمثلة عليه يَطُولُ-.

ومَن ينظرُ في «الجامع الصحيح » -للإمام مسلم- ، و «جامع الإمام الترمذي» -**بتمعُّن**-: يتبيّن له ذلك.

والذي أُرَكِّزُ عليه ، هو : ذِكر أمثلةٍ ونماذجَ مِن «صحيح الإمام البخاري»، **قوّاها البخاريّ ، وصحّحها بمجموع طرقِها ؛ لا بخُصوصِ أسانيدِها**).

❍**الوجه الثاني والعشرون :** أمّا النقطة الثانية-وهي القصةُ التي بين **الأئمة أحمد والفلاّس ويحيى** -؛ فهي حُجّةٌ عليك ؛ لا لك-يا صاحبي-..ذلكم أن ذَينِك الإمامين **كانا يصحِّحانِ الحديثَ** ،فلما بُيّنت لهما العلّةُ-وظهرت-: **رجعا**..

فـ..بِغَضّ النظر عن حيثيّاتها-إذ **لم أَقِفْ عليها** بالتفصيل الذي أوردها به الأخ الدكتور أبو البصل!-**وفحواها معروفٌ موجــود!**-؛ فإنّ هذا المعنىٰ صحيحٌ-جدًّا-، وهو عينُ ما قرّرناه-قبلًا وبَعدًا-.

ولكنّ السؤالَ-هنا-**وهو غيرُ محتاجٍ إلى جواب!**-:

هل رَجَعا تقليدًا ، أم **قناعةً** ؟!

ولو نظرتَ-أخي الدكتور-**مثلاً**- فيما خالف فيه **أبو حاتمٍ وابـــنُ معـــين: البخاريَّ وأحمدَ-أو العكس!**-رحم الله الجميع-: في حديث جابرٍ في الشُّفْعةِ

-كما في «العِلل»-لابن أبي حاتم-وغيرِه-: **لَغيّرتَ رأيَك،ونقضتَ قولَك**، وهو ذا:

قال ابنُ أبي حاتم في«علل الحديث»(١٤٣١):

(سألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ مَعْمَر ، عَنِ الزُّهْري، عَنْ أَبِي سَلَمة، عَنْ جَابِرٍ؛ قَالَ: إِنَّمَا جَعَلَ رسولُ اللهِ -صلىٰ الله عليه وسلم- الشُّفْعَةَ فِيمَا لَمْ يُقسَم، فَإِذَا قُسِمَ، ووَقعَتِ الحدودُ؛ فَلا شُفْعَةَ؟

قَالَ أَبِي: الَّذِي عِنْدِي أنَّ **كلامَ النبيِّ -صلى الله عليه وسلم- : هَذَا القَدْرُ**: «إنَّما جَعَلَ النبيُّ -صلىٰ الله عليه وسلم- الشُّفعةَ فِيمَا لَمْ يُقْسَم»-قَطْ-، **وَيُشْبِهُ أَنْ يكونَ بقيَّةُ الْكَلامِ هُوَ كلامَ جَابِرٍ**:«فَإِذَا قُسِم، ووقعَتِ الحدودُ؛ فَلا شُفْعَة»- وَاللهُ أعلم-.

قلتُ له: **وبِمَ استدلَلْتَ عَلَى مَا تَقُولُ؟**

قَالَ: لأنَّا وَجَدْنَا فِي الْحَدِيثِ: «إنَّما جَعَلَ النبيُّ -صلىٰ الله عليه وسلم- الشُّفْعَةَ فِيمَا لَمْ يُقْسَم» -تَمَّ الْمَعْنَىٰ-، «فَإِذَا وقعَتِ الحدودُ ... » ؛فَهُوَ كَلامٌ مُستَقبَلٌ.

وَلَوْ كَانَ الكلامُ الأخيرُ عن النبيِّ -صلىٰ الله عليه وسلم- ؛ كَانَ يَقُولُ: (إِنَّمَا جَعَلَ النبيُّ -صلىٰ الله عليه وسلم- الشُّفْعَة فِيمَا لَمْ يُقسَم)، وَقَالَ: (إِذَا وقعَت الحدودُ ...) :

فلمَّا لَمْ نَجِدْ ذكرَ الْحِكَايَةِ عَنِ النبيِّ -صلىٰ الله عليه وسلم- فِي الْكَلامِ

الأَخِيرِ-: استدلَلْنا أنَّ استقبالَ **الْكَلامِ الأخيرِ مِنْ جَابِرٍ**؛ لأَنَّهُ هُوَ الرَّاوي عَنْ رسولِ الله -صلىٰ الله عليه وسلم- هذا الحديثَ.

وكذلك بَعْضُ حديثِ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمة: «أنَّ النبيَّ -صلىٰ الله عليه وسلم- قَضَىٰ بالشُّفْعَةِ فِيمَا لَمْ يُقْسَمْ، فإذا وقعَتِ الحدودُ: فَلا شُفْعَةَ»؛ **فَيُحتمَلُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: أنْ يكونَ الكلامُ الأخيرُ كلامَ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمة، ويُحتمَلُ أَنْ يكونَ كلامَ ابْنِ شِهَابٍ.**

وَقَدْ ثبَتَ -فِي الْجُمْلَةِ- قضاءُ النبيِّ -صلىٰ الله عليه وسلم- بالشُّفْعَةِ فِيمَا لَمْ يُقْسَم فِي حَدِيثِ ابْنِ شِهَابٍ، وَعَلَيْهِ العملُ عِنْدَنَا).

○ **أربعُ فوائدَ:**

☐ **الأولى**: رواية مَعْمَر -والتي هي أصلُ السؤال-: أخرجها **البخاري في «صحيحه»** (٢٢١٣) **والترمذي** في «جامعه» (١٣٧٠)، وقال: (هذا **حديثٌ حسنٌ صحيحٌ**، وقد رواه **بعضُهم -مُرسَلاً**- عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ -صلىٰ الله عليه وسلم-).

☐ **الثانية**: روىٰ ابن عبد البر في «التمهيد» (٧/ ٤٥) -بإسناده إلىٰ أبي زُرعة-، قال: (قال لي **أحمدُ بن حنبل**: رواية مَعْمَر، عن الزُّهْري -في حديث الشفعة-**حسنةٌ**، قال: وقال لي **يحيى بنُ معين**: رواية مالكٍ **أحبُّ إليَّ، وأصحُّ في نفسي-مرسلاً**-: عن سعيد وأبي سلَمة).

☐ **الثالثة**: قال الحافظ ابن حَجر في «فتح الباري» (٤/ ٤٣٧): (حكىٰ

ابنُ أبي حاتم -عن أبيه-: أن قوله: «فإذا وقعَت الحدودُ ...»- إلخ-: **مُـــدرَجٌ من كلام جابر!**

وفيه نظرٌ؛ لأن الأصلَ: أنّ كُلَّ ما ذُكر في الحديثِ ؛ فهو منه ، حتىٰ يثْبُتَ الإدراجُ -**بدليل**-.

وقد نقل صالحُ ابن **أحمدَ** ، عن أبيه : أنه **رجَّح رفعَها**».

قلتُ: إذن ؛ وقع **تعليلُ هذا الحديثِ** مِن **جهتين** :الإدراج ، والإرسال.

وقد **رُدّت كلتاهما!**

☐ **الرابعة** : روىٰ الخطيب في«تاريخ بغداد»(١٢ / ٤١٢، ٤١٣)،وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧٠ / ٤٩) عن إِبْرَاهِيْمُ الحَرْبِيُّ- قَالَ -: (كَانَ أَبُو عُبَيْدٍ القاسمُ بنُ سلاَّمٍ كَأَنَّهُ جَبَلٌ نُفِخَ فِيْهِ الرُّوحُ- يُحْسِنُ كُلَّ شَيْءٍ -؛ إِلاَّ الحَدِيْثَ: **صِنَاعَةَ أَحْمَدَ وَيَحْيَى**).

قلتُ: ليس يحيىٰ -**فقط**-!

و... يُوجد غيرُ هذا الحديثِ -**الذي اختلف فيه هؤلاء الكبـــارُ**-كثيرٌ- كثيرًا-جدًّا-!

فلماذا **لم يرجعـــ/ــــوا ؟!**

يا دكتور: إنّ **التكثّر** -بغير جدوىٰ **!**-يرتدُّ علىٰ صاحبه **بنقيض قصدِه!**

* **ومثلُه**: قصةُ الإمام مسلمٍ مع شيخه الإمام البُخاريِّ في حديث **(كفـــارة**

المجلس)-ومخالفتِه له-**مع الاعترافِ بفضلِه وإمامتِه**-؛ فهي ليست عن **الباحث الفَطِن** ببعيدة-كما ترىٰ شرحَ ذلك وتفضيلَه -**مطوّلاً**- في كتاب «النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٧١٤-٧٤٦)-للحافظ ابن حجر-!

* **ومِن ذلك**-أيضًا-: ما **خالف** فيه أبو زُرعةَ أبا حاتمٍ-في أبوابِ **العلل والتعليل**-:

فقد قال ابن أبي حاتم في «علل الحديث»(٤٢):(سألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ : رَوَاهُ حَبَّانُ بنُ هِلالٍ، وحَرَمِيٌّ ، وإبراهيمُ بنُ الحجَّاج، عَنْ حمَّاد بْنِ سَلَمة، عَنْ ثُمَامة بْنِ أَنَسٍ، عن أنس: أنَّ النبيَّ-صلىٰ الله عليه وسلم-قَالَ : «اسْتَنْزِهُوا مِنَ البَوْلِ؛ فإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ القَبْرِ مِنَ البَوْل»؟

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : قَالَ أَبِي: **حدَّثنا أَبُو سَلَمة بهِ** ، عَنْ حمَّاد، عَنْ ثُمَامة، عَنِ النبيِّ -صلىٰ الله عليه وسلم- **مُرْسَلاً**-وَهَذَا **أشبَهُ عِنْدِي**-.

وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: **المحفوظُ: عَنْ حمَّاد، عَنْ ثُمَامة، (عَنْ أَنَسٍ)**-**وقصَّر أَبُو سَلَمة**-.

قلتُ:وقد روىٰ الدارقطنيُّ الحديثَ في «السنن»(٤٥٩)،وقال:(المحفوظ مرسلٌ).

* وقال ابنُ أبي حاتم في «علل الحديث»(٢٢٩٥) :(سألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَبُو زُكَيرٍ يَحْيَىٰ بْنُ محمَّد بْنِ قَيْس المَدَني ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، سمعتُ أنس ، يقول: عن النبيِّ -صلىٰ الله عليه وسلم-قَالَ: «لَسْتُ

مِنْ دَدٍ، وَلاَ دَدٌ مِنِّي»؟

قَالا: يَعْنِي: لستُ من الباطِلِ، ولا باطلَ مني.

وقالا: هكذا رَوَاهُ أَبُو زُكَير.

وَرَوَاهُ الدَّرَاوَرْدي، عَنْ عَمْرٍو، عن المُطَّلب بن عبد الله، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفيان، عن النبيِّ -صلىٰ الله عليه وسلم-.

قلتُ لأَبِي زُرْعَةَ: أَيُّهما عندك **أشبهُ؟**

قَالَ: الله أعلم، **ثم تفكَّر ساعة،** فَقَالَ: **حديثُ الدَّراوَرْديِّ أشبهُ.**

وسألتُ أَبِي؟فَقَالَ: **حديثُ معاويةَ أشبهُ** .

قلتُ: وأورده الدارَقُطني في «العلل»(٢٤٩٦)،وقال:(**وَالْمُرْسَلُ أَشْبَهُ**).

* وقال ابنُ أبي حاتم في «علل الحديث»(١٨٩):(سألتُ أَبِي عَنْ : حديثٍ رَوَاهُ الحُسَين بْنُ حَفْصٍ الأَصْبَهَاني، عَنْ سُفْيَان، عَنْ أَيُّوب بْنِ مُوسَىٰ، عن سعيد المَقْبُرِي، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمة ؛ قالَتْ: قلتُ : يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي امرأةٌ أَشُدُّ ضَفْرَ رَأْسِي ، أفأَنقُضُهُ مِنَ الجَنَابَة؟ قَالَ: «لا؛ إِنَّما يَكْفِيكِ ثَلاَثُ حَثَيَاتٍ ، ثُمَّ صُبِّي عَلَيْكِ المَاءَ، فَتَطْهُرِينَ»؟

فسمعتُ أَبِي يَقُولُ: **هَذَا خطأٌ** ؛ إِنَّمَا هُوَ: سَعِيدٌ المَقْبُرِي، عَنْ عَبد الله بْنِ رَافِعٍ - مَوْلَىٰ أُمِّ سَلَمة - عَنْ أُمِّ سَلَمة ، عَنِ النبيِّ -صلىٰ الله عليه وسلم-) .

وتعقّبه الإمام **محمد بن عبد الهادي** في «تعليقة على علل ابنِ أبي

حاتم»(ص٢٨٤)-بقولِه-: (وَفِي قَوْلِ أَبِي حَاتِمٍ: **(هَذَا خَطَأٌ) نَظَرٌ**؛ فَإِنَّ عَبْدَ اللهِ ابْنَ رَافِعٍ -مَوْلَىٰ أُمِّ سَلَمَةَ-: كُنْيَتُهُ: أَبُو رَافِعٍ.

فَبَعْضُهُمْ ذَكَرَهُ بِاسْمِهِ، وَبَعْضُهُمْ بِكُنْيَتِهِ: وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ أَبِيهِ فِي كِتَابِهِ[«الجرح والتعديل»(٥/ ٥٣)]: أَنَّ كُنْيَتَهُ أَبُو رَافِعٍ، وَأَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ فِيهِ: (**عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي رَافِعٍ**)، وَالصَّحِيحُ:(**ابْنُ رَافِعٍ**)-قَالَهُ أَبُو زُرْعَةَ-وَاللهُ أَعْلَمُ-).

قلتُ:والحديث في «صحيح مسلم»(٣٣٠)-مِن حديثِ سَعِيدٍ المَقْبُرِي، عَنْ **عَبد الله بْنِ رَافِعٍ** - مَوْلَىٰ أُمِّ سَلَمة - عَنْ أُمِّ سَلَمة ، عَنِ النبيِّ -صلىٰ الله عليه وسلم-.

... ومثلُ هذا **كثيرٌ بينهم**-رحمهم الله-تعالىٰ-.

وهو ممّا **يُعَكِّــرُ** علىٰ الأخ الدكتور عبدالسلام أبو سمحة -وفقه الله- عمومَ ما قاله في كتابِه «الحديث المنكَر..» (ص٢٤٤)-لمّا تكلّم عن(منهجية المذاكَرة)-عند علماء العِلل-عمومًا- ،وفي كتاب«علل ابن أبي حاتم» -خصوصًا-وهذا قولُه-:(..يُوحي **بمنهجيّة سليمة في نقد الحديث**؛ تؤكّد لدىٰ الناظرِ **صوابيّةَ أحكام الأئمة** علىٰ الأحاديث..)!!!!

...**صوابيةُ مَن**-منهم/ ـا-؟!

- أمّا (**عموم المنهج**)؛فـ..نعم...

- أمّا **الاختلافُ** التفصيلي- فيما بينهم-**اجتهادًا**..**فتطبيقًا**-؛فلا!

(**تنبيه**):زَعْمُ الدكتور عبدالرزاق أبو البصل -وفقه الله- أن الدارقطني

نَقَلَ -**كثيرًا**- عن الإمام أحمدَ بن حنبل- في كتابه «العلل»-:**زعمٌ باطلٌ!**

إذ لم يروِ عنه إلا بضعةً وعشرين قولًا-كما في كتاب«منهج الإمام الدارقطني في نقد الحديث في كتاب(العلل)»(ص٥٩)-ليوسف الداودي-**والله أعلم**-، علمًا أنّ عددَ نصوصِ الإمام الدارقطني في «عِلله» أكثرُ من أربعة آلاف نصّ!

وفي هذا المِثال-بين أيدينا- إشارةٌ-**ولا أريد أن أقول:دليل!**- علىٰ أنّ القومَ (!) ليسوا أصحابَ **جَرْدٍ** -ولا **سَبْرٍ** !-لأدنىٰ مسائلِ العلم! بل كثيرٌ ممّا عندهم قد يكونُ مِن بابِ **إلقاءِ الكلامِ على عواهنِه!**

... ثم يقولون:(**سَبْرٍ**)..نسألُ اللهَ **الصبر!**

○**الوجه الثالث والعشرون :** أمّا كون الأئمة-رحمهم الله-:(**يُسلّم** بعضهم لبعض، إذا **عرفوا المشكلة** ، وأنهم لا يختلفون):

فلا..-هكذا-أيضًا- !

فهل هم بمجرد (**المعرفة**) يسلّم بعضهم لبعض؟!

وهل كانوا -إذن!- يختلفون مِن (**غير معرفةٍ!**) لحيثيّات البحث العلمي الاجتهادي، ووقائعِه ، ومُعطَياته!؟

معذرةً..**لا يقول بهذا مَن عرف خلافَهم واختلافَهم** -رحمهم الله-مصادرَ ومَواردَ-!

إنـه **لَتـــــهميشٌ** -طويـلٌ عـريضٌ- لإمـامتِهم ، ومعـارفِهم، وتـاريخِهم، **واجتهاداتِهم!**

فلا بد-ابتداءً-**ويقينًا**-مِن اشتراط تحصيل (**المعرفةِ**) الصحيحةِ= المولّدةِ للقناعةِ العلميةِ..(**حتى يسلّم بعضهم لبعض**) بالدليل البرهانيّ-وهو الحاصلُ منهم وبينهم-رحمهم الله-تعالىٰ-**واقعيًا**-؛ لا تقليدًا-وحاشاهم-.

وإلا : ما اختلفوا..

فاجتهاداتُهم المتباينةُ في تعليلاتِهم للأحاديثِ-رحمهم الله-**ليست قليلةً**- بعكس ما يتداولُه بعضُ **هواة** (**العلل والتعليل!**) مما فَهِموه-أو فُهِّموه!-(!) علىٰ غيرِ وجهه-مِن بعضِ ما ذُكر في كتب الحديث وعلومِه-**أو كتب العلل، والسؤالات، والتواريخ**-.

وقال الدكتور إبراهيم اللاحم-وفقه الله-في كتابه «الجرح والتعديل»(ص٥): (... سار أولئك الأئمةُ في نقدِ السُّنَّة علىٰ **قواعدَ وضوابطَ**، تواصَوْا بها ، وتوارثوها؛ مأخوذةً -**في جملتها** -مِن نصوص الشَّرع وعموماته .

وغَلب علىٰ علمِهم -في هذه القواعدِ- **الجانبُ التطبيقيُّ** ، فلم تُدَوَّن وتُحَرَّر في مؤلفاتٍ مستقلّة .

وقد يقعُ بينهم اختلافٌ في بعضِ هذه القواعدِ -على نُدْرةٍ في ذلك- ، **وأكثرُ منه: أن يقعَ بينهم اختلافٌ في تطبيقِ هذه القواعدِ-لأسبابٍ كثيرةٍ-**).

فـ(**الأسبابُ الكثيرةُ**)-المؤدّيةُ إلىٰ **الاختلاف!**-ماذا ستكونُ **نتيجتُها؟!**

○**الوجه الرابع والعشرون :** أما كون (المنهج واحدًا ليس مختلفًا):

فنعم..لذلك **يقعُ الاختلافُ في التنـــزيل الاجتهادي** ، والتطبيق العلمي للمنهج الاصطلاحي-كما كرّرنا وقرّرنا-،والذي قد تختلفُ فيه وجهاتُ الأنظار-سواءٌ بين **النقاد المتقدّمين**-أنفسهم-،أو بين **المتأخّرين والمتقــدّمين!**أو حتىٰ مِن **المعاصرين** -ذوي الأهلية-مع الفريقَين.

..فإن كان اختلافُهم في (**التطبيق**)لا يقتضي اختلافَهم في (**المنهج**):فلماذا صيّرتم(!) اختلافَ **المتأخرين والمعاصرين**-مِن ذوي الأهلية-معهم-وبينهم- في جزئيات (**التطبيق**)- علامةً -بل بُرهانًا!-علىٰ **تبايُن** (**المنــــهج**)،ومغايرته، والتفريق به؟!

إنه **التحكّم بلا هُدى**-﴿لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾-.

☒ ثم قال الدكتور أبو البصل-سدّده الله-: (هل تُقبَل رواية الثقة **مطلقًا** ؟ لا.

هل تُرَدُّ رواية الضعيف **مطلقًا** ؟ لا .

إذن؛ ماذا بقي عند العلماء الذين يريدون اطِّراد هذه القواعد التي قعّدوها).

○**الوجه الخامس والعشرون :** أقولُ: هل يخالفُ في هذا التأصيل **ذو علمٍ ومعرفة** ؛فضلًا عن **أهل الجهاد والاجتهاد** في هذه العلوم الحديثية الجليلة-مِن **أئمة العلم والسنّة**-؟!

أمّا الجوابُ علىٰ سؤالِه:

-نعم؛ **تُرَدّ روايةُ الثقة إذا ثبت** بالدليل **خطؤه**.

-و..**تُقبَل روايةُ الضعيف بالقرائن**-متابعاتٍ ،أو طرقًا ،أو شواهدَ-.

كما قال الإمام محمد بن عبد الهادي في «تنقيح التحقيق»(١٨٣١): (وأصحابُ «الصَّحيح» إذا رَوَوْا لمن قد تُكُلِّم فيه ؛ فإنَّهم **يَنْتَقون مِن حديثِه** ما لم ينفردْ به:

بل:

- **وافق فيه الثِّقاتِ**.

- **وقامت شواهدُ صدقِه**).

قلتُ:فمخالفةُ الراوي -أيِّ راوٍ- وموافقتُه: يُبنىٰ -كلاهما- علىٰ مقارَنةِ الرواياتِ ، ومقابَلةِ ألفاظِها، والتدقيقِ في معانيها-ثُبوتًا وَرَدًّا-:

فكما أنّ **خطأَ الراوي الثقةِ وخلَله** يُعرَفُ بهذه المقارَنة، و..

كذلك: **صوابُ الراوي الضعيفِ وحفظُه**: يُعرَفُ بهذه المقارَنة، و..

سواءً بسواء ؛ فكان ماذا؟**!**

ومِن جهةٍ أخرىٰ **أقول**:

مِن المتقرَّر عند العلماء-**وعند الناهين مِن طلبةِ العلمِ**- : أنّ الرواةَ المتكلَّمَ فيهم -في«**صحيح البخاري**»- عددٌ، وهم في «**صحيح مسلم**» عددٌ أكثرُ**!**

وقد أجاب العلماءُ علىٰ ذلك: بأنّ صاحِبَي «**الـصحيحَين**» قـد انتقَـوا مـن أحاديثِهم ومرويّاتِهم بمنهجية ،ونظرٍ ، ودقّة..

- **فنقول**: ما أهمُّ أسُس هذه الانتقاءِ ؟!

قالوا : ما توبِعوا عليه- أي : المتابعات-.

- **قلنا**: هي -إذن- أُسُّ الاختلافِ ورُكنُه.

فاتفقْنـا-علميًّـا وعمليًـا-علـىٰ هـذا الأصـلِ ؛ فهـم -في ظـروفٍ خاصـةٍ (عندهم)- أخذوا بالمتابعاتِ .

والأصلُ في القِسمةِ العقليةِ -**وعلومُ الحديثِ كــذلك**-: أنْ **لا تفريــقَ بــين الشاهدِ والمُتابِعِ** -إذا اتّحَدَ المتنُ ، أو اتّفَق المعنىٰ- **عنــد المحــدِّثين والفُقَهــاء** -أجمعين-، وهي -كُلُّها-كما قال ابنُ عبد الهادي- مِن(**شواهد صدق**) الراوي.

مع التذكيرِ -**قبلاً وبَعدًا**- أنّ كثيرًا مِن نُصوص الأحاديثِ النبويّة لـم تُـرو عن الـصحابةِ إلا **بالمَعنى**؛ فـضلًا عـن **رواية الصحابةِ الأحاديثَ -بعضِهم عـــن بعض**-رضي الله عنهم-وقـد (**اتفق الكـــلُّ علـــى قَبولهـــا**)-كمـا في «مـشيخة القزويني» (ص١٠٠)-:

قـد أخـرج أحمـد في «العلـل» (٢٨٣٥) ويعقـوب بـن سُـفيان الفَـسَويّ في «المعرفـة والتـاريخ» (٢/ ٦٣٤) عـن الـبراء، قـال: (مـا كـل مـا نُحـدّثكم عـن رسول الله -صلىٰ الله عليه وسلم- سمعناه، ولكنْ: سمعناه، وحدّثَنا أصحابُنا، ولكنّا لا نكذِب).

ثم نسألُ :

- كيف روىٰ صاحبا «الصحيحَين» عن المدلّسين**!؟**

قالوا : علموا أنّ هناك رواياتٍ أخرىٰ صرّح فيها المدلّسـ/ ـون بالسماع.

وقد لا تكونُ علىٰ شرطِهما ؛ لكنّها كافيةٌ لإثبات السماعِ.

– قلنا لهم : أليس هذا -هكذا- أخذًا بالمتابعات والشواهد -وما في معنىٰ كلٍّ- وإن كان بشكلٍ آخر- ؟**!**

وقد تناول الدكتور الفاضل **عوّاد الخلَف** -وفقه الله- ذلك -كلَّه- وبيانَه- في رسالتيه الدكتوراة والماجستير-في «**روايات المدلّسين**»**-في**«**الصحيحَين**»- فبحث عن السماعات ، والمتابَعات للرواةِ المدلّسين في«**الصحيحين**» ، وأثبتها -جزاه الله خيرًا-.

وإن كنا لا نسلِّم له إن لم يبحث عن متابعاتٍ للطبقة الأُولىٰ والثانية من المدلسين .

و ما اجتهد فيه-وَجَدَّ- الدكتور عوّاد الخلَف -نفع الله به- **هو أقربُ ما يكونُ لِمَا كان في تصوّرِ الإمامين الجليلَين البخاري ومسلم**-في بابِ (المتابعات والشواهد)-إن شاء الله-تعالىٰ- .

وقد قال شيخُ الإسلام ابن تيميّة-رحمه الله-في«مجموع الفتاوى»(١٨/ ٤٢):(قَدْ يَتْرُكُ [الشيخانِ، أو أحدُهما] مِنْ **حَدِيثِ الثِّقَةِ** مَا عُلِمَ أَنَّهُ أَخْطَأَ فِيهِ ، فَيَظُنُّ **مَنْ لا خِبْرَةَ لَهُ** : أَنَّ كُلَّ مَا رَوَاهُ ذَلِكَ الشَّخْصُ يَحْتَجُّ

بِهِ أَصْحَابُ «الصَّحِيحِ»!

وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّ **مَعْرِفَةَ عِلَلِ الْحَدِيثِ عِلْمٌ شَرِيفٌ يَعْرِفُـهُ أَئِمَّـةُ الْفَنِّ**؛ كَـ : يَحْيَىٰ بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ ، وَعَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ ، وَأَحْمَد بْنِ حَنْبَلٍ ، وَالْبُخَارِيِّ -صَاحِبِ «الصَّحِيحِ»- ، وَالدَّارَقُطْنِي -وَغَيْرِهِمْ-.

وَهَذِهِ عُلُومٌ يَعْرِفُهَا أَصْحَابُهَا-وَاللهُ أَعْلَمُ-).

فـ..لماذا كلُّ ذاك **التهويل**-مِن جهةٍ-،و**التـهوين**-مِن جهةٍ أخرىٰ-يا قـوم-؟!... المـؤدّي-كلُّـه-إلىٰ التـشتيت ،والتفتيـت.. والتفريـق والتشقيق...فـ... (**التقويض**) -كما سيأتيكم نصُّهـ/ـم-!

أم وراءَ الأَكَمةِ ما وراءَها؟!

فقولُ الدكتور أبو البصل-في المَقامَينِ-:(...**مُطلَقًـا**) :لا محلّ له مِن الإعراب-كما يقال-! إذ إنّ (**الْقَاعِدَةَ الْكُلِّيَّةَ لا تَقْدَحُ فِيهَا قَضَايَا الأَعْيَـانِ** ، **وَلا نَوَادِرُ التَّخَلُّفِ**)-كما قال الإمام الشاطبي في «الموافقات» (١/ ٣٩١)-.

وقال في(٤/ ٨)-منه-:(إِذَا ثَبَتَتْ **قَاعِدَةٌ** -عَامَّةٌ أَوْ مُطْلَقَةٌ-؛فَلَا تُؤَثِّرُ فِيهَا **مُعَارَضَةُ قَضَايَا الأَعْيَانِ**، وَلَا حِكَايَاتُ الْأَحْوَالِ).

ومثلُ قولِ الدكتور أبو البصل-هنا-(**مطلَقًا!**)-لكنْ؛ **باتجاهٍ آخَـرَ!**-:قولُ تلميذِه الدكتور أبو سمحة في بعضِ تعليقاتِ(**وسائل التواصل الاجتماعي**)-المنثورة / المنشورة-: (...والافتراضاتُ -الآتية- تُجافي البحثَ العلمي:

* كلّ ما جاء في قواعدِ الاصطلاح **هو واقعُ النقـاد**، وعلينا تأويلُ عمل النقّاد للتوافُق معه!

هذا: **الإسقاط المصطلَحيّ!**

* كلّ ما جاء في قواعدِ الاصطلاح **يخالفُ واقعَ النقد!**

وهذا افتراضٌ غيرُ علمي! **ولا يقول بهذا إلا جاهلٌ !)!!**

قلت:

رجعنا إلىٰ فلسفةِ (**الإسقاط المصطلحي!**)-وقد كشفنا ما وراءها مِن....و..مِن..-؛ **فلا نكرّر!!**

ثم لْتَضِحِ الحقيقةُ بين تلك **تعميم الإطلاقات!**وهذه **الكلّيات!!**... إلىٰ أن يأتيَ زمانُ **الغربلة المزعومة!** مِن خلالِ (الدراساتِ الاصطلاحيةِ المقارَنةِ **!!** والتي تجمع **كل أقوال أهل المصطلح**، وتُضَمّ لها **تطبيقات النقاد**، وصولًا إلىٰ **القولِ الأصحّ، مع أصالةِ نقّاد عصرِ الرواية**، وأحقّيتِهم بالتقعيدِ)-كما طالَب به (!) الدكتور أبو سمحة-**خيالاً خياليًّا!!!**-!!!

و...**أَبشِرِ بِطُولِ سَلامةٍ يا مِرْبَعُ!!**

وهنا -بالمقابِل- **مسألةٌ أخرى** تقابلُ هذه المسألةَ-**الضدَّ بالضدِّ**-،وهي:

أنّ الأصلَ -**الواجبَ اعتمادُه**- في روايةِ **الثقةِ**: القَبول ، وأنّ الأصلَ -**الواجبَ اعتمادُه**- في رواية **الضعيف**:الردّ.

ولو لم نأخذ بهذا الأصلِ ،ونَستصْحِبْه-أساسًا-:**لَفَسَدَ** العلمُ**!وخَربت** أصولُه**!** ولَمَا كان -ثمّةَ-أيُّ **فائدةٍ مِن أُسُسِ الجرح والتعديل**-عمومًا-،ولا في

التأليف في (**الثقات**) و(**الضعفاء**)-كما ألّف في ذلك الإمامُ عليّ ابن المَديني -وغيرُه-!

ومِن تبويبات الإمام مسلم في مقدمة «صحيحه»(١/ ١٢):(باب في **الضعفاء والكذابين ، ومن يُرْغَب عن حديثهم**).

ثم بوّب-رحمه الله-(١/ ١٥):(باب في أنّ الإسناد من الدين، **وأنّ الرواية لا تكونُ إلا عن الثقات**..).

ثم روىٰ (١/ ١٥) عن الإمام ابن سيرين، قال:(لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلمّا وقعت الفتنةُ، قالوا: سمُّوا لنا رجالَكم، فيُنظَر إلىٰ أهل السنة؛ **فيُؤخَذَ حديثُهم**، ويُنظَر إلىٰ أهل البدع؛ فلا يُؤخَذَ حديثُهم).

وقال العلامة المعلِّمي -رحمه الله- في «التنكيل»(١٢/ ٣٢٥) : (والظاهرُ الغالبُ مِن روايةِ **الثقةِ** هو الصوابُ، وبه يجبُ الحكمُ- ما لم تقم **حجّةٌ صحيحةٌ** علىٰ الخطأ).

وقال-رحمه الله-في «التنكيل»(٢/ ٩١٨):(ألا ترى أنّ **الثقةَ** قد يخطئ، ومع ذلك فروايتُه محمولةٌ على الصوابِ ما لم يقُم **دليلٌ واضحٌ** على الخطأ...).

...وهذا يكادُ يكون بدَهيًّا،ولكنْ!!

وخالِفَنْ تُعرَفْ قديمًا قِيلا عندَ **الرَّعاعِ** إن تَشَأْ تبجيلا !!

○ **مسألة القرائن في علم الحديث:**

مِن المسائلِ الحديثيةِ التي قد يَضيعُ **الحقُّ** فيها -**بين التهويل والتهوين**-: مسألةُ **القرائن**:

فقد انتشر -جدًّا- بين دعاة التفريق المحدَث -أولئك-: أنّ علمَ الحديث **علمُ قرائن**! وأنه **ليس علمَ قواعد**! وأنّ أحكامَه دائرةٌ (!) مع قرائنه!!!

وهو ما صرّح به الدكتور حمزة المليباري -سدّده الله- في «نظراته **الجديدة**..» (ص٧٢): (... بَيد أنّ النقّادَ صرَفوا عنايتَهم البالغةَ إلىٰ جوانبَ أخرىٰ، حيث كانت تفرضُ عليهم ذلك؛ لِمَا فيه من **غُموض وخفاء**، ألا وهي: أخطاء الثقات وأوهام الضعفاء -غير المتروكين-؛ **لأنّ كشفَها لا يخضعُ لقاعدةٍ كلية، ولا يضبطُها ضابطٌ مطّردٌ**- كما هو الحالُ في الموضوعات-)!!

وقال (ص١٤٠): (... وإذا كانت العللُ تُدرَك بالمخالفة والتفرُّد: إلا أنّ ذلك متوقّفٌ علىٰ **تتبُّع القرائن** التي تَنضمُّ إليهما، وقدرتِه علىٰ تحديد نوعيّتها **التي لا تنضبط عادة بقواعد محددة**)!!

وهذا -هكذا- فيه **تغييبٌ** -بل **هَدْرٌ**- للقواعد العلمية، والأصول الحديثية التي بنىٰ عليها **علماءُ الحديثِ المتخصّصون** المتْقِنون -**عبرَ القرون**- مؤلَّفاتِهم العظيمة في الحديثِ وعلومِه !!!

وفي هذا مِن أسبابِ **فسادِ العلمِ** -وإفسادِه- ما لا يَخفىٰ علىٰ ذي بَصَرٍ! وهو

سبيلٌ مطروقٌ لأنْ يَحِلَّ محَلَّهُ **ما دُونــه**–**بكـثيرٍ**–وكثيرٍ–جدًّا–مِن **الـــ**...، **والـ**....!!

بل ها نحن ذا : نرىٰ **الاختلافَاتِ والتبايُنـاتِ**–**العلميّـةَ الاجتهاديّـةَ**– تصحيحًا وتعليلًا، جرحًا وتعديلًا–حاضرةً–بما ليس قليلًا–**بـين العلمـاء والحفّاظ**–من المتأخرين والمعاصرين–فضلًا عن الواقع العلمي الحديثي بين أئمة العلم **المتقدّمين** من النقّاد–بما لا يستطيعُ أحدٌ إنكارَه–**!بالرُّغم مِن وجود القواعد والأصول والضوابط!**

..فكيف سيكونُ الشأنُ **دونها** ، و..مِمّن **دونهم!؟؟**

مع التنبيه علىٰ فائدةٍ قويّةٍ **ألزم** بها بعضُ الأفاضل هؤلاء المتخبّطين؛وهي:

أنّ اعترافَهم بـ(القرائن)**مُلزمٌ لهم** بالإقرارِ بـ (القواعد) ؛ ذلكم أنّ لجوء النقّاد إلىٰ (القرينة) لم يكن إلا بسبب خروج روايةٍ–أو رواياتٍ–عن **(القاعدة)**:

فـ..مثلًا : **القاعدةُ** الأساسُ في روايةِ **الثقة** القَبولُ لحديثِه، ومخالفتُه البيّنةُ لرواية **الثقات**: **قرينةُ** خطئه ، وإعلالِ روايته**!!**

وبعد هذا–كلِّه–؛ فالصوابُ أن يُقال–كما قال الدكتور همام سعيد في مقدّمته علىٰ«شرح علل الترمذي»(١/ ١٢٥–١٢٧)–:

(«علمُ العِلل» : علمٌ قـائمٌ علـى أصـول وطرائـق متداوَلـةٍ بـين أصحابه..و..منهجُ علماء الحديثِ هو جزءٌ من **المنهج الإسلامي العام**،القائم

علىٰ ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾..).

إنّ **كلَّ جزئيةٍ مِن جزئيات علوم الحديثِ داخلةٌ في علم العِلل** ؛إمّا دخولًا مباشِرًا، أو غيرَ مباشر -كخادمٍ لأُصول هذا العلم وضروراته-).

ونحوُه: قولُ الأخ الدكتور عادل الزُّرَقي -وفقه الله- في كتابه «قواعد العلل وقرائن الترجيح» (ص٤٩)-وقد تقدّم نقلُه-**قبلاً**- :

(الحكمُ في عِلل الحديثِ ليس قولًا واحدًا مطّردًا في كل حديث؛ بل كلُّ حديث له حكمٌ خاصٌّ به: **يُعرَف ذلك مِن قواعدَ كلية استقرائية، مجموعةٍ مِن كلام الحفّاظ، من خلال أحكامِهم على الجزئيّات**، بتلمُّس الأسباب التي دَعَتْهم إلىٰ ترجيحِ روايةٍ علىٰ أخرىٰ -مع سلامةِ المرجوح -ابتداءً-).

قلتُ: فإن لم يكن **هذا العلمُ ذا قواعدَ** وأُسُسٍ؛ **فعليهِ السلامُ ! وعلى حَمَلتِه العَفاءُ!**

☒ ثم قال الدكتور أبو البصل :(فالمصطلح يفسّر كلام الأئمة ولا يُحاكَمون إليه ، ولا يُتَحَكَّمُ عليهم به ، فهو للمبتدئ والشادي نافع) .

❍**الوجه السادسُ والعشرون :** أما المحاكمة والتحكُّم ؛فلا..

وأما الضبطُ..فـ..نعم-ولا بد-،**وإلا صارت علومُ الحديث شذرَ مذرَ**، تنتهبُها الأفكار والآراء..**وكلٌّ يغنّي على ليلاه**-كما قيل-!

وهل المصطلحُ-بجملته- **إلا مأخوذٌ مِن كلامِ هؤلاء الأئمة** وتصرّفاتِهم!؟

وقد تنبّه لهذا الأمرِ -وما **يُحيطُ به مِن علومٍ** ومسائلَ- **منذ قرون!** -علماءُ مَن بَعد المتقدّمين- **وأكادُ أن لا أقول: علماؤنا المتأخّرون!** -؛ فها هو ذا الإمام أبو الوليد الباجي الأندلسي المالكي -المتوفىٰ سنةَ (٤٧٤هـ)- رحمه الله -في كتابِه «التعديل والتجريح لمن خرّج عنه البخاريُّ في (الجامع الصحيح)» (١/ ٢٥٧):

(واعلمْ أنّه قد يقولُ المعدِّلُ: «فلانٌ ثقةٌ»، **ولا يريد أنّه** : ممّن يحتجّ بحديثه، ويقولُ: «فلان لا بأس به»، **ويريد أنّه** : يُحْتَجُّ بحديثه.

وإنّما ذلك على حَسب ما هو فيه، ووَجْهِ السؤالِ له.

فقد يُسألُ عن الرجلِ **الفاضلِ في دينه، المتوسّطِ حديثُه**، فيُقرَن بالضعفاء، فيقال له: ما تقولُ في فلانٍ وفلان؟ فيقول: «فلان ثقة»، **يريد** : أنّه ليس مِن نَمَط مَن قُرِن به، وأنّه ثقةٌ بالإضافة إلىٰ غيرِه.

وقد يُسألُ عنه -**على غيرِ هذا الوجهِ**-، فيقولُ: «لا بأس به»، فإذا قيل: أهو ثقةٌ؟ قال: «الثقة غيرُ هذا» ...

فهذا -كلُّه- يدلُّ علىٰ أنّ **ألفاظَهم -في ذلك- تصدُرُ على حَسب السؤال، وتختلفُ بحَسب ذلك**، وتكونُ بحَسب إضافة المسؤولِ عنهم -بعضِهم إلىٰ بعض-....

... فعلىٰ هذا ؛ **يَحمِلُ ألفاظَ الجرحِ والتعديلِ مَنْ فَهِم أقوالَهم وأغراضَهم، ولا يكونُ ذلك إلا لَمن كان مِنْ أهلِ الصناعة ، والعلمِ بهذا الشأن.**

وأمّا مَن لم يعلم ذلك، وليس عنده مِن أحوال المحدّثين **إلا ما يأخُذُه مِن ألفاظ أهل الجرح والتعديل**؛ فإنّه لا يمكِنُه تنزيلُ الألفاظِ هذا التنزيلَ، ولا اعتبارُها بشيء ممّا ذكرناه.

وإنّما يتَّبِعُ في ذلك **ظاهرَ ألفاظِهم** -فيما وقع **الاتفاق عليه**-، ويقف عند **اختلافِهم**، واختلاف **عباراتِهم**-والله الموفِّقُ للصواب-برحمته-)

قلتُ: أمّا أن (المصطلَح) نافعٌ (للمبتدئ والشادي)؛ فـ....نعم.. ولو ظَنَّ (!) نفسَه كبيرَ منظّري هذا الزمان!

ولكن؛ هل معنى ذلك :أنه (ضارّ!) بغيرِ/ لِغيرِ= المبتدئ؟!

☒ ثم قال الدكتور أبو البصل:(ولذا أقول : هل نستطيع أن نضعَ يحيىٰ القطان ، أو مالك ، أو يحيىٰ بن مَعين ، أو علي بن المديني وغيرهم من النقاد: في قوالب (المصطلح) التي وضعها من جاء متأخرًا ؟ لا يمكن.

كيف ؟ لأن كلامهم هو (المصطلح)...)!!

❍ **الوجه السابع والعشرون :** مع استشناعي-جدًّا-لفظَ(قوالب!) -التهشيمي! والتهميشي!-!

إلا أني **أقولُ** :

نعم؛ **كلامُهم هو المصطلح** ..

...**والعكسُ ؛ أليس صحيحًا؟!**

بمعنىٰ: أنّ المصطلح-بجملتِه-**أليس هو كلامَهم**-ولا أقولُ: مِن

كلامِهم-!

أم هو كلامُ **الجاحظ !** أو مِن كلامِ **جابر بن حَيّان!!** ومقولات (**زَعزعة عن زَوبعة!**)[(١)]-أو(**هَيَان بن بَيَان**)[(٢)]**!؟!**

فكان ماذا-إذن-؟!

وما يُهَوَّش به علىٰ (المصطلح) -**مِن أفرادِ مسائلَ معيَّنةٍ!**-لا يُعِين-قطّ- علىٰ تثبيت الحدِّ الأدنىٰ مِن **دعواهم المنكَرةِ في التفريق بين منهج المتقدّمين والمتأخرين-المعضَلة** -هاتيك-! والتي لا يزالُ القوم **يَتَمَجْهَدون (!)** من أجل تسويقها! وترويجها! جاعلين أنفسَهم -**بلسان القال** -حينًا-،**وبلسان المقال** -أحيانًا-: **أفهمَ(!)من علماء علماءِ عشرة قرون -متواليةً-متوالين-!**

...وهذه **أهونُ الشرّين!**

وفي مثلِ هذا المعنىٰ : يقول الشيخ عبدالعزيز الطريفي-سدّده الله- **بالإشارة!**-: (ينبغي للناقدِ أن تتوفَّر فيه جميعُ شروط الأهلية -في سائر العلوم-؛ حتىٰ يكملَ في باب النقد ، ومعرفة عِلل الأحاديث.

وهذا ما (يتعذّر) وجودُه عند المتأخرين)- كما في «فوائده الحديثية الألف»(١٢) -!!

قلتُ :ولو قال:(**يتعسّر**):لَكان أقلَّ خطأً،وأهونَ خللًا!!

---

(١) علىٰ ما في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»(١٣٦٩) - للخطيب البغدادي-!!

(٢) لا تَتَعَنَّ ؛ فلن تجدَ له ترجمة! وانظر-فيه-«تاج العروس»(٢/ ٤٤)-للزَّبيدي-!!

ومؤدّىٰ ذلك -كلّه- منهـ/ ـم: أنّ ممارساتِهم (!) -**أنفـــسِهم**- النقدية للحديث وعلله: هي **على طريقة المتقدمين** (!) -نفسِها-، والتي طوّلوا النَّفَسَ -جدًّا- في إثبات (!) أن **علماء العشرة قرون** -التالية لهم-: **لم يُدركوها!! أمـــا هم؛ فـــ... أدركوها-!!!**

...وذا هو **أكبرُ الشرّين!!!**

مما ذكّرني -ولو مِن طرف **خفيّ! غيرِ خليّ**!!- قولَ ذاك **الصوفيِّ** الغالي (مِن **الغلوّ؛** لا الغلاء**!**) -**ولا أدري لماذا!؟**-:

مَقامُ النبوّة فـي بــرزخٍ   **فُوَيْقَ** الرسولِ **ودونَ** الولي**!**

...**فواغوثاه**...

☒ ثم قال الدكتور أبو البصل: (لا شكّ أنّ المصطلح دلالةٌ علىٰ نضج المعرفة، ونضج العلم -أيضًا-، بمعنىٰ أن علماءه نضج عندهم العلمُ حيث صارت الإطلاقات متفقًا عليها بينهم).

❍**الوجه الثامن والعشرون :** نعم.. هو ذا..

ثم ماذا -إذن-؟!

هل هذا سلبيّةٌ ،أم إيجابيّةٌ؟!

ومتى كان (نُضج العلم والمعرفة) خللًا تصوّريًّا ،أو إدراكيًّا؟**!**

و.. هل تقولُ هذا -كلَّه- أخي الدكتور -**مدحًا** للمصطلَح ، أم **قدحًا**:

-**إن كان مدحًا**؛ فهو مما يَكُرُّ به -بنفسِه- علىٰ «**محاورته**» -كلِّها- بالنقد ؛ بل **النقض**!

-**وإن كان قدحًا**؛ فهو توكيدٌ علىٰ دعاويه «**التقويـــضية!**» -المريضة- مِن جهةٍ-، وتوكيدٌ على **تناقضِه الجذريّ** -مِن جهةٍ أخرىٰ-!

☒ ثم قال الدكتور أبو البصل -وفقه الله-:

(أ-أما أن نظن أن (المصطلح) هو التقعيد الذي يُسار عليه -فحسب-، وأن مَن أتقنه صار عالمًا له أن يشتغل بالنقد وقضايا الأسانيد والحكم عليها ؟ فلا !

ب-لأن كل قضية حديث لها عملها الخاص ، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية -في كلام نفيس-: «**وكل حديث له نقد خاص**»، وقال غيره من النقاد نحو كلامه -هذا- .

ج-وهذا الكلام **يقوِّض نظرية الاصطلاح في جملة من أساساتها**.

ولهذا لا نستطيع أن نعمّمه .

نعم؛ المبتدئ نعلّمه ، أما أن نعمّم ذلك علىٰ كلام النقاد للتعقّب والمخالفة لهم...

د-فهذا والله من العجب ! أنا أجد كلامًا كثيرًا -أحيانًا- في تفسير كلام للسابقين ، وهو خطأ ، لماذا ؟ لنقص المعرفة)!!!!

❍**الوجه التاسع والعشرون :** النقطة الأولىٰ مبنيةٌ علىٰ ظنٍّ(!) صحيح

-**بالجملة!**-، ولكنْ؛لا بد مِن توضيحِه ؛**فأقول**:

(ظنٌّ أنَّ (المصطلح) هو التقعيدُ الذي يُسار عليه -فحسب-، وأن مَن أتقنه صار عالمًا له أن يشتغل بالنقد ، وقضايا الأسانيد، والحكم عليها) **هو واقعُ أكثرِكم أنتم- باليقين-أخي الدكتور-!!**

وانظر:تَرَ !

مع وجود فرقٍ ذي اعتبار، وهو **أشدُّ**-أضعافًا مضاعَفةً-ممّا آخذتم به -منهجيًّا- مجموعَ العلماء المتأخّرين والمعاصرين-**مِن سواكم**-**طبعًا**!-؛ألا وهو :

أ-أنكم جعلتم للعِلل **قواعدَ**!وقَوْلَبتموها في **مصطلحات**!!

ب- ثم جعلتم أنفسَكم **أُسارى لها**! لاتخرُجون عنها إلّا بأجوبةٍ **مقـرّرة**! محفوظةٍ **مكرّرة**!!

..وهذا **عينُ ما انتقدتموه** علىٰ العلماء والأئمة،ومَن سار علىٰ دَربِهم وسبيلِهم -بغيرِ حَقٍّ-لكنه (هنا) **أدهى وأَمَرّ**-!فكلُّ انتقادٍ هناك-**عليهم**-، هو هنا شرٌّ وأنكىٰ-**عليكم**-!

... فما فَرَرتم منه: وقعتم فيه!

...ثم **آل بكم الحالُ**(!)إلىٰ أن صار الواحدُ منكم-**﴿إلاّ الـمُتَّقِينَ ﴾**- يَحسَبُ نفسَه:(عالمًا له أن يشتغلَ بالنقد! وقضايا الأسانيد! والحكم عليها!)- **صُدورًا مما قعّدتموه!ووُرودًا إليه!**-مع أنّ أكثرَ ذلك -يقينًا!-هو شأنٌ نظريٌّ

بتنتيف المسائل**!وتشقيق** الأحكام!-!!!

ويضاف إلى ذاك الظنّ (!)-**الأولِ-ظنٌّ آخر -من نوع آخر** -،وهو:

أن كثيرًا ممّن **ظنوا أنفسَهم على شيء**(!)مِن العلم الحديثي-مُسْترِوحين القفزَ فوق **القِمَم العاليات، والقامات الشامخات** -:صاروا يقرّرون كثيرًا من **النظريات** (!!)**المثاليات** ؛ دون أقلِّ ممارَسات أو تطبيقات **!**إلا وَفق ما أشرتُ له-قبلًا-مِن مسلكِ **الحديث الواحد**..**والراوي الواحد**-علىٰ نقصٍ وخَلَلٍ يدفعانِ لكثيرٍ مِن **الاستدراك والانتقاد**-!!

وأكثرُهم-واأسَفاه- خُدِعوا بالشهادات العلمية، والتدريس الأكاديمي -ولا أقول:كلّهم؛ **فعند بعض الدكاترة -وفقهم الله- مِن العلم ، والمعرفة ، والأدب : ما يُغْبَطون عليه**-أسألُ الله أن يباركَ لهم فيها،وأن ينتفعوا بها-**في الدين والدنيا**-.

...ممّا يدفعُ أولئك(!)-**الأكثرَ**-لأن **يتعملقوا**(!)-بمصطلحاتهم! وتلاعبهم في الكلام**! وما وراءه** (!) مِن القصد والمَرام!- أمامَ **تلامذتِهم المبتدئين الأغمار-الأغرار-!**

وإلا؛ فأين جهودُ (أكثرِهم!)-**عَقِبَ أطروحاتهم الأكاديمية-قديمِها وحديثِها**-والتي يصفُها الدكتور الأكاديمي الشهير **بشار عواد معروف** -سدّده الله-في بعض لقاءاته العلَنيّةِ (المتلفَزة) - أنها: (**تمرينٌ وتدريبٌ**)-لا غير-!؟

قلتُ : أمّا ما قاله الدكتور أبو البَصل -هنا- مِن قولِه :(أنا أجد كلامًا كثيرًا

-أحيانًا- في تفسير كلامٍ للسابقين ، **وهو خطـــأٌ** ، لماذا ؟ **لـــنقص المعرفـــة**)؛ فأسألُك-أخي الدكتور-:

أ-ما الذي جعلك **تُوقن**(!)أنّ ما وجدتَه(!) هو-**فعلاً**-خطأٌ ؛ هل هو نَتاجُ (**معرفتك!**)-أنت-فقط-!؟

ب-أليست تخطئتُك لغيرك ممّن هو/ هم=**أعلمُ منك وأفقهُ**: هي **الأقربَ** إلىٰ التخطئة والتغليط-**واحدةً بواحدة**-علىٰ الأقلّ-؟!

ج-(**نقص المعرفة!**)-المزعوم!-المؤدّي(!)**إلى الغلط! غيرِ المدعوم!**-؛ما دلائلُ وجودِه، وحُججُ اعتبارِه؟!

وهل أَحَدٌ مِن خلقِ الله يملكُ (**كمال المعرفة!**)-**غيركـ/ـم**!!-طبعًا-؟!

... هذا (**عذرٌ أقبحُ مِن ذنب**)-كما يُقال-**أخي الدكتور**-!

د-وهل مِن لوازم(**نقص المعرفة!**)الخطأُ،والخطأُ-**دائمًا**-؟!

وهل يقولُ بهذا **ذو لُبّ**؟!

○**الوجه الثلاثون :** كلامُ شيخ الإسلام ابن تيميّة -رحمه الله-**أدقّ** ممّا ذكره الدكتور أبو البصل!

ولا أقولُ : (**أدقّ**) مِن جهة النقلِ-فقط-؛ **لَهان الأمرُ** -إذن-!

لكنّه **أدقّ مِن جهة الفهمِ**- وهي الآفةُ التي لا نزالُ **نعالجُها ونعاجلُها**..وإنّا **صامدون**-إن شاء الله-تعالىٰ-.

وهاكم نصَّ كلامِ شيخ الإسلام-**بحروفه**-،قال في «مجموع الفتاوي» (١٨/ ٤٧):

«الراوي إمّا أن **تُقبَل** روايتُه -**مطلَقًا** ، **أو مقيَّدًا**- :

-فأما (**المقبول**) -إطلاقًا- :فلا بد أن يكون مأمونَ الكذب-بالـمَظِنّة-.

وشرطُ ذلك : العدالة ، وخلوُّه عن الأغراض والعقائد الفاسدة التي يُظَنُّ معها جواز الوضع، وأن يكون مأمونَ السهو-بالحفظ والضبط والإتقان-.

-وأما (**المقيَّد**) : فيختلفُ **باختلاف القرائن، ولكلِّ حديثٍ ذوقٌ** ، **ويختصُّ بنظرٍ ليس للآخَر**».

أقولُ: هذا تمامُ النصّ، **وبه صحةُ الفهم** : أنّ اعتبارَ مسألة (لكل حديثٍ ذوقٌ) إنما هي بسبب ما يقعُ مِن (**اختلاف القرائن**)-في **الرواة والمرويّات**-كما قاله-هو-رحمه الله-،والتي قد تختلفُ فيها الأنظارُ بين العلماء-**بل قد يقعُ الاختلافُ -فيها- في اجتهاد العالِم الواحد**-.

...لا غير.

فلا مسوِّغَ **للتهويل** ،أو **التهوين**-كما هي **عادةُ القوم**-هداهم الله-تعالىٰ-!

فمقصودُ شيخ الإسلام-رحمه الله- بـ(**الذَّوق**): **هو النظر الاجتهاديّ العميق ، المتغيِّر بحسب المعطَياتِ والحيثيّات**، وليس هو -**على وجه التأكيد!**- ذا معنًىٰ **صوفيٍّ**(!)-قلّ أو كثُر-!!

وقد قال الأخ الدكتور **أحمد بن صالح الزهراني** -حفظه الله- في كتابه«**نقد**

مجازفات المليباري»(ص٣٩٧-٣٩٨)كلامًا جميلًا جليلًا-**أنقلُه للإفادةِ به**-:

(صحيحٌ أنَّ الأئمةَ المتقدِّمينَ مشهودٌ لهم بهذا **الشعورِ النقديِّ الحسَّاسِ**، والتَّقدُّمِ والتَّميُّزِ في العلمِ والنَّظرِ ، لكنْ : لا أعلمُ- إلىٰ الآن- أحدًا من أئمةِ **السَّلف-أو الخَلف**- جعل مِن **إحساسِ المتقدّمِ وشعورهِ النقديِّ** : دليلًا يوجبُ علىٰ الآخرين تقليدَه ، واتباعَه فيه **!**

ولو كان هذا الحسُّ والشعورُ دليلًا : **لَمَا اختلف المتقدِّمون**- أنفسُهم-.

ولو كان هذا الحسُّ والشُّعور دليلًا : **لَما وقع النُّقادُ في أخطاءٍ انتقدها مَن بعدَهم وأصابوا فيها**؛ فالدارقطني-رحمه الله- حين تتبَّع الشيخين : لم يُجابَهْ بأن الشيخينِ لهم **إحساسٌ وشعورٌ نقديٌّ يجب التسليمُ له !** وإنما جلالةُ «الصحيحين» وتلقِّي الأمةِ لهما بالقَبول : هو الذي قام في وجهِ الدارقطني-مِن جمهور المحدّثين- .

ومع هذا ؛ **فقد سَلِمَ له نقدُه في مواضعَ ، وقَبِلَها العلماءُ**- فقط- لجلالة «الصحيحين» ، وحُسْنِ الظنِّ بالشيخين .

ولا داعيَ للتدليلِ علىٰ هذا ؛ **لأنَّه معلومٌ لكل متخصِّص**.

وإذا كان كذلك ، **فلا فرقَ في نقدِ المتقدِّم ومخالفتِه ممن تأخّر** ؛ سواءٌ كان ذلك مِن متأخِّرٍ قريبٍ منهم - كالدارقطني- أو ممن جاء بعدَه ؛ **فكلاهما سواءٌ**.

والحُجَّةُ قائمةٌ على الخلقِ- كلِّهم- بالدَّليل والبرهان ، لا بالإحساسِ

والشُّعورِ ! فضلًا عن أن يكون ذلك **دون نقـــاشٍ** -كما يزعم الدكتور هداه الله- !)..

قلتُ: نعودُ إلىٰ كلامِ شيخ الإسلام -رحمه الله-؛ فهو أدقُّ -**وأوضحُ**- مِن الكلام المشهور **المعروفِ(المتداوَل)** -في هذا الباب- لتلميذِ تلاميذِه الحافظ **ابن رَجَب الحنبلي** -رحمه الله- القائلِ في كتابه « شرح العلل »(٢/ ٥٨٢) -**والذي جاء مضبوطًا في سياق كلامِه على بعض أحاديث الثقات -مما يُعين على الفهم الصحيح لها-** : (..ربما يستنكر أكثرُ الحفّاظ المتقدّمين بعضَ تفرُّدات الثقات الكبار.

ولهم في كل حديث نقدٌ خاصٌّ، وليس عندهم لذلك ضابطٌ يضبطه..)!

ومِن جهة ثانية: فإنّ اعتبارَ (**أنّ لكلّ حديثٍ نقدًا خاصًا**) إنما هي في القَدْرِ **الأقلّ** مِن الرواياتِ والرواة؛ **وليست هي الأصلَ ، أو الأكثرَ!!**

و..كلمةُ ابنِ رجبٍ -هذه- **مِـن الكلمـاتِ السـائرة** -مِن مجموع كلماتٍ(!)- **يُكثِرُ تَردادَها** كثيرٌ (!) من **دعاة التفريق بين منـهج المتقـدّمين والمتأخرين** -بغير إدراكٍ **صـحيحٍ** لمعناها- كحالِ معنىٰ كلامِ شيخ الإسلام -المتقدّم قريبًا إيرادُه وشرحُه-!

مع التنبيهِ -**والتنبّهِ**- إلىٰ شيءٍ آخَرَ -مهمٍّ-، وهو: أنّ اختلافَ عبارات أئمة الحديثِ في النقد والتعليل، أو في الجرح والتعديل: لا يَلْزم منهـ/ـا -ضرورةً- اختلافُ معانيها، وآثارِها -**جميعًا**-.

وإنما الأمرُ -**على حقيقتِه**- علىٰ نَسَقِ ما أوردتُه-قريبًا-مِن كلام **الإمـــام أبي الوليد الباجي**-رحمه الله-**من التقدير** ، **والنظر**، **والاعتبار**-.

○**الوجه الحادي والثلاثون :** لكنْ؛ بقي سؤالٌ -أرجـــو **أن لا يكـــونَ حَرِجًا !**-:

الإمامُ **ابن تيميّة**-عندكم! وفي منهجكم!-: علىٰ أيِّ **منهج حديثي** يسير؟**!**

آلمتقدّمين ،أم المتأخّرين؟**!**

ننتظرُ الجواب..الذي (قد) **لا يأتي!**وإذا أتىٰ : **قد يَصدِم**، و.. يَهدِم**!!**

وهل **تصنيفُكم**(**!**) له-رحمه الله- ، **وفَـــرْزُكم**(**!**)لمنهجِه-**متقـــدّمًا أو متأخّرًا!**-: **مقصورٌ** علىٰ النهج الحديثيِّ النقديِّ-فقط-،**ومحـــصورٌ** في أبواب الجرح والتعديل ، والتصحيح والتعليل-حَسب-؟**!**

أم أنه **يتجـــاوزُ** ذلك-كلَّه-إلىٰ **أبـــواب العقيـــدة والاتّبـــا ع**-عنده -رحمه الله-؟**!**

ننتظرُ الجواب(**الصواب**)**!**

وقد تقدّم (ص١٢٥) مزيدٌ من البيان حول هذا الأمر.

○**الوجه الثاني والثلاثون :** وأما قولُه-هداه الله-:(وهذا الكلام **يقوِّض نظريةَ الاصطلاح في جملة من أساساتها**)؛فلا أقولُ فيه إلا:

لمثلِ هذا **يموتُ القلبُ** مِن كَمَدٍ   **إن كان** في القلبِ إسلامٌ وإيمانُ**!**

إذن؛ هل نقول: **(تقويض نظرية الاصطلاح)** مِن أهدافكم ، وخُطَطِكم؟!

و..هل لها **تعملون**..ومِن أجلها **تَسْعَون**..وبها **تفرَحون**؟!

ولمصلحة مَن هذا **الهدم**-باعترافكم **الصريح**..الـ...-والذي سيتبعُه-**لا قدّر الله**-ألوانٌ مِن الهدم وأصناف-أشنعُها:**هدمُ العلم-نفسِه-**؟!

ألمصلحة الشيعة الروافض؟!

أم **لمصلحة** المُستشرقين والمُستغربين..مِن أعداء سُنّة سيد المرسلين -صلىٰ الله عليه وسلم-؟!

وَافَرْحَةَ هؤلاء وأولئك!

و..واأسَفاه علىٰ مَن فتحوا **بابَ الشرّ** لهم -**ولغيرِهم**- ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾!

ثم؛ **لْنتأمّل** ما تَعلّل به الدكتور أبو البصل -**وتحفّظ!**-خشيةً وحذَرًا- حول مسألة(**تقويض أساسات المصطلح**)-علىٰ حدّ تعبيره!-؛بقوله:(**ولهذا لا نستطيعُ أن نعمّمه**)!!!!

إذن؛لو استطاع أن يعمّمه(!)ما قصّر-هداه الله-!

...مِن ذلك-كذلك-**إغراقًا في حُمّى دعوى التفريق والتشقيق!**- المريضةِ-تلك-:ما أكّده (!) الأخ الدكتور **محمد بن عبد العزيز الفرّاج** -وفقه الله-في توصيف ذيّاك **التفريق المدّعى المزعوم بين المنهجين!**-في إحدىٰ

مداخلاته على (**وسائل التواصل الاجتماعي**)-بتاريخ :(٥/ ٥/ ٢٠١٧) -قائلًا-:

(هما **منـــهجان مختلفـــان**:المتقدّمين والمتأخّرين،أو منهج المحدثين والفقهاء**!!**

بل هما **متناقـــضان**،والمتناقضان -لا يخفى عليكم-لا يجتمعان،ولا يرتفعان-معًا-..**ضدّان لا يجتمعان!!**

فكيف **يزعم طالبُ علمِ حديثٍ**:أن المنهج متّحد ،فضلًا عمّن ادّعى أنه يمكن جمعهما؟**!**

فهما **نقيضان**،لا يجتمعان-معًا-،ولا يفترقان-في آنٍ واحدة-...)**!!!**

...انتهى كلامُه-**غفر الله له**-وهو غريب..عجيب..**مُريب!!**

كأنّ حُفَّاظَنا الفُضلاء، وعلماءنا الأجلّاء ، ومحدّثينا الكُبراء- **ابن حَجَر، والذهَبي،والمِزّي،وابن تيميّة..فأحمد شاكر، والألباني-وأشباهَهُم-رحمهم الله-** أَجانبُ عن علم الحديث! **أَقحموا أنفسَهم فيه**-غرباءُ عنه-**!!**

ما هذا الافتئاتُ والتعدّي؟!

..كأنّ هؤلاء العلماء الكُبَراء-رحمهم الله-تعالى- وَرَدُوا إلينا مِن كوكبٍ آخر!بعلمٍ هم دُخلاءُ عليه! فلا ناقةَ لهم -فيه- ولا جمل!!

ثم...أدرك خلَلَهم(**!**)مَن (لا) يبلُغُ -والله- أن يكونَ مِن **تلاميـــذ تلامـــذة** أكثرِهم**!**

فماذا نَقولُ أَمامَ هذا المَقول-**غيرِ المقبول ، ولا المعقول**-!؟

فوالله..إن حكايتَه تُغْني عن ردّه!

لكنْ؛لا بد مِن **كلمة حاسمة** مختصرة؛فأقول:

نحن-جميعًا- **دعاةَ الوحدة والتحقيق،و دعاةَ التفريق والتشقيق** -كلَّنا- مقرّون-تمامًا-بأنّ علماءنا(**المتقدّمين**)كانوا علىٰ (**الحقّ**) المبين-بيقين-..

ف...هل تَجْرُؤون-وقد قال ذلك بعضٌ منكم -**مُجَمْجِمًا!**-علىٰ وصف منهج **الأئمة الأكابر من علمائنا المتأخرين**-كمثل مَن ذكرنا قريبًا-(ابنِ حَجَر، والذهَبي ، والمِزّي ، وابن تيميّة...فأحمد شاكر ، والألباني-وأشباهِهم -رحمهم الله-): أنهم **على منهجٍ مناقضٍ للحق؟!**

فإن كُنتموه : ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾؟!

فهل هم كذلك؟!

﴿مَا لَكُمْ لَا تَنطِقُونَ﴾؟!

أَجيبوا بالعَدل..لا العَوْل..أو ﴿**لَحْنِ ٱلْقَوْلِ**﴾!

ثم يأتي(!)الأخ الدكتور عبدالسلام أبو سمحة-وفقه الله-فيقول-ما ملخّصُه - في بعض تعليقاتِه الأخيرة-**وهي كثيرة!**-ما شاء الله،ولا حول ولا قوة إلا بالله!-**قالبًا الصورةَ!وعاكسًا الحقيقةَ!**-:

(حينما تَصنع **المعاركُ الوهميةُ** هروبًا من الإقرارات المنهجية النقدية ...

وحينما **لا تُرَدُّ الحُجة بالحُجة**، وتتحوّل إلىٰ **قـضية شخـصية بَحتـة**-دفاعًا وهجومًا-.

فالمعادلة البيّنة الواضحة=غياب الحجة والبرهان + المنهج التبريري+ التبديع للمخالف= **اتهاماتٌ ما أنزل الله بها من سلطان** ،مغلّفة **بالحُمق المنهَج**.

التُّهَم:

-هدم السنّة ...

-إلغاء أقوال المتأخّرين...

-العداء لعلم المصطلَح ....)**!!!**

كذا قال**!!**

وكلامُهُ -هكذا!- (**المعاركُ الوهميةُ**)،و(**الحُمق المنـهَج!**)،و..و...-هو **كلامُ منفعِلٍ غَضُوب**.. أوّلُه -وأُسُّه- **مقلوبٌ معطوب!!**

فلا ندري-بل (قد**!**) ندري-مَن **الهارب!**ومِمّ كان **الهروب!!**

وأما آخِرُه؛ **فهو الحقُّ المطلوب،والاعترافُ المسلوب**؛ ولكنْ:

فالتقويض..والتناقض..والضدّية..والتـشقيق التفريقـيّ-أو التفريـق التشقيقيّ!-؛ كلُّ ذلك..**ماذا يُثمِر**-بربكم-؟!**وما نتيجتُه**-بالله عليكم-؟!

أليست هذه هي **وقائعَ** دعوتِهم التفريقيةِ -**المنظورةُ فعائلُهم فيها**-ونتائجَها وآثارَها-الموجودة**!**ولا أقول:**المنتظَـرة!**-وإن **هرّبـوا** مِن ذلك بأقوالٍ

(**تبريريّة=دبلوماسية!**) لهم/ منهم-؟!!

أليس هو -نفسُه-ما **تنصّلَ منه كاتبُه!**ونأىٰ بنفسِه عنه-**شاء أم أبى**-قائلُه : مِن(**هدم السنّة ...وإلغاء أقوال المتأخّرين...والعداء لعلم المصطلح ...**)!؟!!

فواللهِ ؛ إنّ ما هرب منه لَواقعٌ (**هو!**)-نفسُه- فيه! وهي-نفسُها-**المعارك الوهميّة**-المهزومة-**ذاتيًّا!**- قبلَ النِّزال-!

بعد هذا-كلِّه-**أقول**:

إنّ النتيجةَ الحَتْميةَ لأحلامِكم-**إن** حُقّقت لكم!!-**لا قدّر الله**-هي: (**تقويضُ!**) علوم الحديث الاصطلاحية!فـ(**هدمُ!**) الأحاديثِ النبويّةِ-نفسِها!-، **وباسْمِ(علم الحديث)**!و(**المتخصّصين في الحديث**)-زعموا-!

وإذ قد اعترفتم(!)بالأولىٰ-(**التقويضِ!**) -؛فالثانيةُ-(**الهدمُ!**)-ظِلُّها الذي لا/ لن= يَنفكّ عنها!

أقولُ:

ولئنِ اتّهمتُ (!) **صنائعَ دعاةُ التفريق والتشقيق-أولئك-بـ...و..و...فلن أَتّهمَ-إلى الآن-نواياهم-أصلحهم الله-.**

وهنا **فائدةٌ عزيزةٌ** -بمناسبة ما وَصلْنا إليه(!)مِن قَصص **الهدم والتقويض!!**-: نقلها الأخ الدكتور محمد عمر بازمول -وفقه الله- في كتابه «**مصطلح(منهج المتقدّمين والمتأخّرين) مناقَشات وردود**» (ص١٩٠)-قال-:

(قد نقل لي أحدُ الإخوة الفُضلاء : أنه قرأ علىٰ الشيخ **حمّاد الأنصاري**

-رحمه الله-شيئًا ممّا قرّره بعضُهم حول هذا المعنىٰ! **يدعو فيـــه إلى إعـــادةِ صياغةِ علومِ الحديثِ، وتقعيدِها على أساس كلامِ المتقدّمين !**

فلمّا سمع الشيخُ هذا ، قال : «**هذا هدمٌ للسنة!**»- أو قال كلمةً نحوها-.

وقد **اشتهرت هذه الكلمةُ** عن الشيخ -رحمه الله- في حقّ هؤلاء!).

قلتُ : وقريبٌ مِن كلامِ شيخِنا **حمّادٍ الأنصاريِّ**: معنىٰ ما كان **يـــردّدُه** -كثيرًا- **شيخُنا الإمامُ الألبانـــيّ** -رحمه الله-في كثيرٍ مِن مجالسِه-؛ مِن مثلِ قولِه:(**لا يجوزُ لمسلمٍ** أن يخالفَ سبيلَ المؤمنين ؛ **كالذين يفرِّقون بين عُلماء الحـــديثِ المتقـــدّمين والمتأخّرين ؛ فقد أحدثوا شيئًا لا يعرفُه أهل الحديث** -**إطلاقًا**-.

ولو أنّهم وقفوا عندَ هذا **الإحداثِ** فلربما كان الأمرُ **سهلاً!** بل زادوا **الطينَ بِلّةً** ، وذلك أنّهم **يُخَرِّبون السنّةَ** بمثلِ هذا التفريقِ!

وممّا لا شكّ فيه : أنّ **هذا التقسيمَ مجرّدُ خاطرةٍ خطرت ببالِ أحـــدِهم!!** وهو الذي سَنّ هذه السنّةَ السيِّئةَ ؛ **فعليه وِزرُها** ، وَوِزْرُ مَن عمل بها **إلى يـــومِ القيامة**)-كما في «سلسلة الهدىٰ والنور»(٨٥٢/ ١)-.

قلتُ:وكلّ **داعٍ** إليها ، **وعاملٍ** بها !

وقولُ شيخِنا-رحمه الله-هنا-:(**هذا التقسيمَ مجرّدُ خاطرةٍ خطرت ببالِ أحدِهم**) يُشبه-إلىٰ حدّ كبيرٍ-ما حذّر منه ابنُ ماكولا في «تهذيب مستمرّ الأوهام» (ص١٥٥) مِن«**تسرُّع** مَن شَدَا شيئًا مِن العلم إلى **القطعِ** (!) -بأوّلِ **خاطرةٍ**-.. »!!

..وليس بعيدًا عن كلامِ شيخَيَّ الجليلَينِ -هذينِ-الشيخ حمّاد الأنصاريّ، والشيخ ناصر الدين الألباني-رحمهما الله - تعالىٰ- :**كلامُ أستاذِنا الشيخ شُعيب الأرنؤوط**-حفظه الله وشفاه-فيما سمعتُه منه -في زيارتي له إلىٰ **منزِله**- ضُحىٰ هذا اليومِ -الأحدِ- التاسعِ والعشرين مِن شهر شعبان ، سنةَ (١٤٣٧ هـ)-**بِرفقة الأخ الأستاذ أحمد العلاونة ، والأخ الشيخ سفيان عايش**-وفقهما الله-عند سؤالي له عن رأيه في مذهبِ **دعاةِ التفريق بين منهج المتقدّمين والمتأخّرين-المدّعى**-في النقد الحديثيّ-؟

فقال:(**هذا كلامٌ فارغٌ** ، فالأئمةُ **المتقدّمون** أخذ بعضُهم عن بعضٍ ، ثم أخذ العلماءُ **المتأخّرون** عنهم.

نعم؛ **يوجد خلافاتٌ** بين هؤلاء العلماء-أجمعين-متقدّمين ومتأخّرين- **بسببِ تنوّع الاجتهادات**.

أمّا ادّعاءُ وجودِ فرقٍ منهجي ؛ **فخيالٌ**)..

قلتُ :

وممّا يؤكّد قولَ أستاذِنا الأرنؤوط-شفاه الله وعافاه-في(**أخذ المتقدّمين بعضِهم عن بعضٍ**)-: ما قاله الإمامُ أبو عبدالله ابنُ مَنده-المتوفىٰ سنةَ(٣٩٥هـ)-رحمه الله-في كتابه «**بيان فضل الأخبار ، وشرح مذاهب أهل الأثار، وحقيقة السنن، وتصحيح الروايات**»(ص٤٤)-لمّا ذَكر التابعين، وطبقاتِ مَن بعدَهم مِن أهل الأمصار-مِن حَمَلة الحديث-،قال:

(... ثم انتهى علمُ جميع مَن ذكرناهم –مِن المتقدّمين– إلى هؤلاء الأئمة، وهم:

أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله ، ويحيىٰ بن مَعين أبو زكريا ، وعلي ابن عبد الله بن جعفر بن نَجيح المَديني أبو الحسن ، وأبو بكر وعثمان ابنا أبي شَيبة ، وأبو خَيثمة زُهير بن حرب ، ومحمد بن عبد الله بن نُمَير.

ومِن بعدِهم انتهى علمُ جميع مَن ذكرناهم –مِن أهل الأمصار وأئمة البلدان– إلى هؤلاء النفر–وهم أهلُ المعرفة والصحيح–، وهم هؤلاء : محمد ابن إسماعيل البُخاري أبو عبد الله ، والحسن بن علي الحُلْواني ، ومحمد بن يحيىٰ الذُّهْلي ، وعبد الله بن عبد الرحمن السَّمَرْقَنْدي ، وأبو زُرعة وأبو حاتم -الرازيّان-، ومسلم بن الحَجّاج القُشَيري أبو الحُسين، وأبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني ، وأبو عبد الرحمن أحمد بن شُعيب النَّسائي.

فهؤلاء هم الطبقةُ المقبولةُ–بالاتفاقِ–،وبعلمِهم يُحْتَجُّ على سائر الناسِ).

ومثلُه: كلامُ أخينا فضيلة الشيخ مشهور حسن–حفظه الله–في كتابِه«بهجة المنتفع» (ص٢٤٦)–لمّا قال–:(..**وهكذا العلمُ ؛الخالفُ يتْبَع السالفَ، ويسدّد ،ويؤصّل،ويجمَع ، ويستوعب)**.

قلتُ: ولا ينقضي **عَجَبي** مِن أحدِ دعاة التفريق–هداهم الله–لمّا كتب في بعض (**وسائل التواصل الإجتماعي**)–قائلًا–بكلّ جرأة!–وبدون أدنىٰ دليل!!–:(أخذ المتأخّرون عن المتقدّمين ، لكنْ؛ غيّروا وبدّلوا–**بقصد الخير**–!)!!!!

ونحمدُ اللهَ أنه **لم يقل**:(بجهل!)، أو:(بسوء قصد!)!!

وكلُّه كلامٌ **خفيفٌ** -جدًّا-، لا وزنَ له...

وقد كتب إليّ -مِن أمريكا- فضيلةُ الأخِ الشيخ **عبد المحسن أبي الفَضْل** -وهو محقّقُ «معجم ابن الأعرابي» -في ثلاث مجلدات-، وأحدُ مناقِشي الأخِ الشيخ **طارق عوض الله** -وفقهما اللهُ- في رسالتِه **للدكتوراه**-قريبًا-بتاريخ : ٥/ رمضان/ ١٤٣٧هـ- بما يلي:

(أرىٰ أنّ إحداثَ **فِصامٍ** بين المتقدّمين والمتأخّرين **ليس صوابًا، ولا منهجيًا**.

فنحن **أمامَ قواعدَ وأصولٍ** تَحكمُ الجميعَ.

وقد يُجيد **المتأخّرُ** حيث لم يُصبِ **المتقدِّمُ**، و﴿ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُ﴾.

نعم؛ قد يتوفّر **للمتقدِّم** مِن المعايَشةِ، والمعاصَرةِ ما يفقدُه **المتأخِّرُ**.

ولا ريبَ أنّ **المتقدّمين** توفّرت لهم ذاكرةٌ قويةٌ، وحفظٌ عالٍ، ولديهم قريحةٌ، وحِسٌّ، ومعرفةٌ **لم تتوفّر لمن بعدَهم**.

ثم؛ ما **الحدُّ الزمنيُّ** للمتقدِّم ؟!

هل يُعَدُّ **الدارَقُطنيُّ** -مثلًا- مِن المتقدّمين، ويُعَدُّ **الحاكمُ** متأخرًا؟!

أستطيعُ الزعمَ- **ولعلّك توافقُني**- أنّ حافظًا -كالذهبيِّ-**تفوَّق** علىٰ عددٍ من **المتقدّمين** في تقويمِ الحديثِ والرجالِ.

ولن تعدِمَ مَن يقولُ لك: **إنه على منهج المتقدّمين !**

وهل يُعَدُّ **ابنُ رجبٍ** متقدِّمًا -وعملُه في «شرح العلل» **بيِّنٌ واضحٌ**-؟!

كلّما برَع وأحسن **متأخِّرٌ** ؛ قالوا : **على منهج المتقدّمين !**

إذن؛ المسألةُ **مسألةُ قواعدَ وأصولٍ** ؛ قد يخطئ **المتقـــدِّمُ** في تطبيقِها ، وقد يُجيد **المتأخِّرُ**.

وتظلُّ القواعدُ هي الحَكَمَ)...

فهذا الحقُّ ليس بِهِ خَفاءُ   فَدَعْني مِن بُنَيّاتِ الطريقِ

○ **مِن عجائبِ المفارقات -عند المفرّقين!-:**

ولا بد مِن التنبيهِ -الآنَ!- علىٰ **مُفارَقةٍ غريبـــةٍ عجيبـــةٍ** وقع بها هؤلاء -غفر الله لهم-، وهي:

أننا لو نظرنا في **تاريخ العلوم-جميعِـــهـــا**-:لَرأينا أنّ أهلَ كلّ علمٍ من العلوم-بأنواعها-كافّةً-**يحترمُ بعضُهم بعضًا**،ويعظّم بعضُهم بعضًا..كابرًا عن كابر، **وخلَفًا عن سلَف**:

فأهلُ **علم التوحيد والاعتقـــاد**:يحترمون أحمد ،والخلّال،والآجُرّي، والبَرْبَهاري، واللالَكائي:كما يحترمون ابنَ تيميّة، وابن القيّم، ومحمد بن عبد الوهّاب، وابن باز-وغيرَهم-.

وكذلك **أهل علم الفقـــه**: يحترمون مالكًا ،والشافعيَّ ،وأبا ثور ،وابن

المنذر، ومحمد بن الحسَن :كما يحترمون النَّوَوي ، والبُلقيني ، وابن قُدامة ، وابن عُثيمين–وغيرَهم–.

وكذلك **أهل علم اللغة**: يحترمون الخليل بن أحمد ، وابن الأنباري ، وابن قُتيبة ، والمُبَرَّد:كما يحترمون ابنَ مالك،والفيروزابادي،وابن منظور، والزَّبِيدي، والأَشموني، ومحمود شاكر–وغيرهم–.

وهكذا في كل العلوم–أصولًا ،وتفسيرًا،وتاريخًا،و..و..–**مع ما داخَلَ أكثرَ هذه العلومِ من مخالفات؛فتراهم يصحّحونها بالحُجة والبرهان،والأدب والاحترام، والدليل والبيان** –يحترمُ آخرُهم أولَهم، ويقدّر له جهدَه ومنهجَه–...

...**إلا هؤلاء الإخوان**–غفر الله لنا ولهم–؛**فأبَوا** علىٰ أنفسِهم(!) إلا أن **يُنَتِّفوا**(!) **علومَ الحديث!** ويشتّتوا أهلَهـ/ـا!ويَقطعوا الصلةَ بينهم وبين تاريخهـ/ـم–وإن كانت **دعواهم الظاهرةُ** (!!) **خلافَ ذلك**–**بل عكسَه**–**تمامًا!**–!

☒ ثم قال الدكتور أبو البصل:(أما بالنسبة لقضايا (الاصطلاح) ، **فنحن نعرف أن المنطق مشكلته!** كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في قضايا (نظرية الحد) .

وأيضًا تكلم د.علي سامي النشار في كتابه «مناهج البحث عند مفكري الإسلام» ، ومصطفىٰ عبدالرازق في كتابه «تمهيد لتاريخ الفلسفة» ، وبيّن –رحمه الله– **أن منطق المسلمين غير المنطق الأرسطي** ، فمنطق المسلمين هو

ما وضعه الشافعي في كتابه «الرسالة» ، والمنطق الأرسطي أفسد كثيرًا ، ولذلك ؛ لما دخل على النحو أفسد ذوقه .

و د.عبدالفتاح الدجني كتب في هذا: «النزعة المنطقية وآثارها على النحو العربي»، و د.الهميم: «المنطق الأرسطي وأثره في الفكر الإسلامي» ، وكذلك من كتب في مناهج البحث عند أهل المنطق).

○**الوجه الثالث والثلاثون :** هذا الكلام **مُلْبِس**-ولا أريد أن أقول: **مدلّس!**-؛ فقد لا يُتفطّن إلى أنه في (اصطلاحات العلوم)-**بعامة**-، وأنه ليس في(علوم مصطلح الحديث)-**خاصّةً**-قطعًا-!

بالرغم مِن أنه-**بالجملة**-:كلامٌ مقبول، لكن:**أكرّر**-ثالثًا ورابعًا-:**النتيجة غيرُ المقدّمة**-كما سيأتي مِن **نقضِ شبهتِه(!)**في ذلك-**!!**

وزعمُه: أنّ (**المنطق مشكلةُ** قضايا (الاصطلاح): دعوى بغير أدنى دليل**!إلا مجرّد التقليد!**

فإنّ هؤلاء الناس خَلَطوا بين **ضبط التعاريف** ،**وتسهيل العلوم**..وبين المنطق ، **وآثاره السلبية على العلوم!**

والفرق بينهما كبيرٌ-جدًّا-.

وقد قال فضيلةُ أخينا الشيخ **مشهور حسن** -حفظه الله-في كتابه«بهجة المنتفع»(ص٤٩١):

(تختلفُ القرائحُ والأذواقُ في التنويعِ والتقسيمِ ، وهو أمرٌ لا مندوحةَ

فيه، والعبرةُ بالنتائجِ والثمارِ المترتّبةِ عليــه ، وعدمِ الوقوعِ في الإشكالِ ، أو إيهامِ اللَّبْسِ .

وما زال العلماءُ - في سائر الفنون- **ينوِّعون علــى ضُــروبٍ ووُجــوهٍ باصطلاحاتِ الفنِّ المُوصِلةِ إلى الحقائق التي توافقُ الأدلــةَ ومقــدِّماتِها** ، أو البراهينَ الكاشفةَ عن نتائجِها .

وعـرَّض ابـن حَجَـر في «النكـت علـىٰ كتـاب ابـن الـصلاح» (٢/ ٦٢٢) بـاعتراض مُغُلْطاي [في كتابه «إصلاح ابن الصلاح» (٢/ ٥٠٧)-«المحاكمات المِلاح..»] ، ولم يُقِم له وزنًا ، فقال :

(قسَّم الحاكمُ في«علوم الحديث»- وتبعه أبو نُعَيم - التدليسَ إلىٰ ستة أقسام ...)-وسرَدَها- ، ثم قال :

« قلت : **وليست هذه الأقسامُ متغايرةً** ، **بل هي متداخلــةٌ** ، وحاصلُها يرجع إلىٰ القسمَين اللذَين ذكرَهما ابنُ الصلاح ، لكنْ ؛ أحببتُ التنبيهَ علىٰ ذلك؛ **لئلا يَعترضَ به مَنْ لا يتحقّق**»).

... فاقتضى التنبيهُ.

☒ ثم قال الدكتور أبو البصل-وفقه الله-:(فلا يصلح (علم الحديث) مع المنطق ، لأنه ليس هناك فيه حدودٌ منتهية كالرياضيات ، فكل إمام يعبّر بتعبير، كيف نضبط ذلك بحدّ جامع مانع مطّرد منعكس ، هل هذا يوجد في (علم الحديث) ؟

لا يوجد)!!

❍**الوجه الرابع والثلاثون :** نعم؛لا نضبطه بحدٍّ جامع مانع!ولا بدليلٍ مطّرد منعكس-علىٰ طريقة المناطقة!-!!

..لأننا **لسنا بحاجة إليهما** ،ولا هما مِن بُنية هذا العلم **وأساسِه**.

ولكن؛لا يعني هذا-ألبتّةَ-أنّ علم (المصطلح) **علمٌ سائبٌ منفلتٌ**..بلا تعريفات، أو قواعد ، أو أصول-حتىٰ يسهلَ هدمُه (**وتقويضُه!**) لمريد ذلك-**خاب وخسر**-كائنًا مَن/ ما=كان!

لا، وألف لا..**وسنكون له بالمِرصاد**-بإذن ربّ العِباد-.

فإذا كان (**كل إمام يعبِّر بتعبير**)؛فكيف الشأن بمَن **لا يدرك** دقائقَ ذلك!**ولا يدري** حقائقَه! ثم **يتطاول** عليه-فيه-!؟

ثم؛ هل كونُ (**كل إمام يعبِّر بتعبير**) يعني أنّ أصولَهم **مختلِفة غيرُ مؤتلِفة!**؟أم أنها-وهذا هو الجوابُ الحَتْمُ-**متّفِقة غير مفترِقة**؟!

☒ ثم قال الدكتور أبو البصل: ((**أ**-حتىٰ تعريف الحديث الصحيح ، لو أننا أردنا أن نطبّق تعريف ابن الصلاح علىٰ «صحيحَي البخاري» أو «مسلم» تقع لنا مشاكلُ بإخراج جملة من الأحاديث منهما؛ لعدم انطباق الحدّ عليها .

ب-لذا نجد أن ابن الصلاح احترز ، فقال : وهذا الذي ليس فيه اختلافٌ بين المحدثين ، يعني : أن غيره فيه اختلاف ، أي : إذا توافرت الشروط: قَبِله المحدثون.

هل هذا صحيح ؟!

يعني: لازم تتوافر كل هذه الشروط ، أم القبول والعمل؟

هذه مسألة أخرىٰ.

ولذلك: مفهوم الصحيح أوسع مما قاله ابن الصلاح -بكثير- .

هذه مشكلة .

إذا أردنا أن نطبّق الحدود بحذافيرها ، أو نطبّق كلام ابن حجر بقوله: «برواية عدل تام الضبط» ؛فَمِن أين لنا كل ذلك في رواة «الصحيح»؟! وهو نفسه يقول في مئات الرواة -ممن اتفق عليها الشيخان- : صدوق ، وفي بعضهم: مقبول ، وفي آخرين: لين ،و-أيضًا-: مجهول!

فعلىٰ قوله نضعّف هذه الأحاديث ، وهي صحيحة .

ج-ولذلك : ابن حجر -رحمه الله- حينما وضع كتابه علىٰ القواعد المنطقية -الذي هو «نزهة النظر في شرح نخبة الفكر»- **انتبه** في آخِر حياته: إلىٰ أنه **ربما** أخطأ في مثل هذا ، فوضع «النكت علىٰ ابن الصلاح».

وهو يريد أن يعيد علوم الحديث إلىٰ جادّتها الأولىٰ ، لكن خرمته المنيّة قبل أن يتمه -والله أعلم-).

○**الوجه الخامس والثلاثون : أما النقطة الأولى** ؛فقد أَقْرَرْنا بأنّ **لعلم الحديث قواعدَه وأصولَه؛ دون المنطقيّ منها**-حدودًا جامعةً**!**لا مطّردةً **!**ولا منعكسةً**!**-**!**

ولئن كان تعريفُ علم المنطق-عند أهله-هو:(العلمَ بالقواعد العامّة

للتفكير الصحيح)! لكنّه -في حقيقة أمرِه- كما قال الحافظُ الذهبيُّ في «بيان زَغَل العلم» (ص١٣٤)-: (والمنطقُ نفعُه قليلٌ، وضررُه وبيلٌ، **وما هو مِن علوم الإسلام.**

وا**لحقُّ -منه-؛ فكامِنٌ في النفوسِ الزكيّة- بعبارات عَرَبيّة-.**

والباطل؛فاهربْ منه..).

فما بالُنا (!) **تكأْكأْنا**،وانقلَبْنا -؟!

ولماذا كلُّ هذا **الاستعداء(!)**لتقرير **الإمام ابن الصلاح**-رحمه الله-لحدّ الحديث (الصحيح) -وتعريفِه-، **وهو جارٍ على نَسَقِ أئمة الحديث المتقدّمين الأكابر**،في (تعريفهم) للحديث **(الصحيح)** -مِن لَدُن الإمامِ الشافعيِّ، مُرورًا بالأئمةِ الحُمَيديِّ، فالذُّهْليِّ -وغيرهم مِن **أئمّة علوم الحديث** -رحمهم الله- تعالىٰ-؟!

فهل يجرؤ **الدكتوران الفاضلان**-مُحاوِرًا ومُحاوَرًا- جمعًا و/ أو تفريقًا- أن يَصِفَ/ ا حدودَ أولئك الأئمة المتقدّمين للحديث (الصحيح) بأنها: **مِن آفاتِ المنطق وحدودِه!** أو مِن **جمودِ المصطلح**-مِن حيث هو- وقيودِه؟!

وقد دندن -كذلك- حول تأثير (المنطق) علىٰ (علوم الحديث)-: الدكتور أبو سمحة في كتابه «تدليس الشيوخ..» (ص٦) -**بغيرِ طائل-!!!**

وما **تُوُهِّم** (!) أنه **سيسبّب إشكالاً** -ما- مِن رواة «صحيح البخاري»،أو أحاديثِه-فيما قيلَ!-: فقد أجاب عنه كثيرٌ مِن العلماء والأئمة ، وبخاصةٍ

الحافظَ ابن حَجَر العسقلاني -رحمه الله-في «**هُدى الساري**»،وفي مواضعَ كثيرةٍ من «فتح الباري»-؛**فلا نكرّر ولا نُعيد..ولا نُشاكس بغير علم-أو مغالَطةً-!**

ويوضّحه -بإجمالٍ دقيقٍ- ما قاله **الإمام الحازمي** -رحمه الله- في«شروط الأئمة» (ص١٧٢-١٧٣):(أما إيداعُ البخاري ومسلم كتابَيهما حديثَ نَفَرٍ نُسبوا إلى نوعٍ من الضعف ؛ **فظاهرٌ**: غيرَ أنه لم يبلغ ضعفُهم حدًّا يُرَدّ به حديثُهم.

مع أنا لا نقرّ بأن البخاري كان يرى تخريجَ حديثِ مَن يُنْسَب إلى نوعٍ من أنواع الضعف، ولو كان ضعفُ هؤلاء قد ثبت عنده **لَمَا خرّج حديثَهم**.

ثم ينبغي أن يُعلم أنّ جهاتِ الضعف متباينةٌ متعدّدة، **وأهلُ العلم مختلفون في أسبابه**)..

قلتُ:وقولُه:(**وأهلُ العلم مختلفون في أسبابه**):له دلالاتُه عند مَن **يبحثُ** مسائلَ هذا العلم الشريفِ ،**ويدركُ** دلائلَه..

وفي كتاب«**منهج الإمام البخاري** في تصحيح الأحاديث وتعليلها-من خلال (الجامع الصحيح)-»(ص٣٤٩)-لأبي بكر كافي-**بإشراف الدكتور حمزة المليباري**-:إيرادُ زيادة حديثية **أعلّها** بعضُ الحفّاظ،**وصحّحها** الإمام البخاري، وذلك في حديث عائشة-رضي الله عنها- ،قالت: قال النبي -صلىٰ الله عليه وسلم-: «إذا أقبلت الحَيضة فدعي الصلاة، وإذا أدبرت

فاغسلي عنك الدم وصلي» ، والزيادة: (ثم توضّئي لكل صلاةٍ حتىٰ يجيءَ ذلك الوقت).

وقد وجّه المؤلف-**وبإقرار المشرف!**-:أن تصحيحَ الإمام البخاري لتلك الزيادة: كان لأسبابٍ؛منها:(أنها **زيادة ثقة، وأن لها متابعةً ،وشواهدَ**)...

وهذانِ **أصلانِ مهمّان** ، يمرّضُ القولَ فيهما **كثيرٌ مِن المفرّقين**-كما تقدّم- وسيأتي-**!!**

ونحو ذلك في مواضعَ عدّةٍ مِن كتابِه؛منها: (ص١٠٥، و١١٣، و١٤٣، و١٤٤، و١٤٨ ، ١٥٣ ، و١٥٧ ...)-وغيرها-فراجعه-.

فكما أنّ للتعليل وجوهَه؛فإن للتصحيح أصولَه..

فافهم-أيّدك الله-..

(**تنبيه**): الإمام الحازميّ هو أبو بكرٍ محمد بن موسىٰ بن عثمان ،المتوفىٰ سنةَ (٥٨٤ هـ) عن **ست وثلاثين سنةً**،وقيل: عن خمس وثلاثين-رحمه الله-.

وقد حلّاه الحافظ الذهبيّ في «سير أعلام النبلاء»(٢١/ ١٦٧) بقوله:(**الإِمَامُ، الحَافِظُ، الحُجَّةُ، النَّاقِدُ، النَسَّابَةُ، البَارِعُ**).

ومِن عَجَبٍ (**!**) أن يتكلّمَ بعضُ دكاترة الحديث العصريِّين -عفا الله عنه- **عن شخصِه، ونفسِه، وطلبِه (هُو) للعلم** -قائلًا!-كما في بعض(**وسائل التواصل الإجتماعي**)-: (طلبتُ الحديثَ وأنا في المتوسّط-الإعدادي-منذ أربعة عقود-**أكثرَ من عُمر الإمام الحازميّ-كلِّه-...)!!!**

...فهل العلم -**أيّها الأخ !**- يُقاس-فقط-بالسنوات؟!

وهل معنىٰ هذا-ولازِمُه-**ادّعاءُ التفوّقِ؟!**وعلىٰ مَن؟!

أم ماذا؟! و..لماذا؟! ... **ما هذا؟!**

ورحم الله الإمامَ الشافعيَّ-القائلَ-:(لَا يَطْلُبُ أَحَدٌ هَذَا الْعِلْمَ بِالْمُلْكِ **وَعِزِّ النَّفْسِ** ؛ فَيُفْلِحَ، وَلَكِنْ : مَنْ طَلَبَهُ **بِـذُلِّ الـنَّفْسِ** وَضِيقِ الْعَيْشِ وَخِدْمَةِ الْعُلَمَاءِ : أَفْلَحَ)-رواه الخطيب البغدادي في«الفقيه والمتفقه»(٩٤٦-تحقيق الدكتور **عبدالرزاق أبو البصل**)-.

○**الوجه السادس والثلاثون :** أما النقطة الثانية ؛ حول (**احتـراز**) الإمام ابن الصلاح ؛ فهذا **دليلٌ** علىٰ **الحيوية الإيجابية** لعلماء (المصطلح)!**وبرهـانٌ** علىٰ **تنائيهم عن المنطقِ المُحدَثِ ، وحدودِه الجامدة!**

لكنْ:لا بالتشهّي **المغموص**! ولا بالعلم **المنقوص!!**

ومسألةُ **اخـتلاف المحـدّثين** في الجرح والتعديل،والتصحيح والتعليل: **اجتهاديةٌ** -لمن هم **ذوو أهليةٍ معتبَرةٍ لها**-كما كرّرنا-.

○**الوجـه السابع والثلاثـون :** أما قضية (المنطق) والحافظ ابن حَجَر -رحمه الله-**!!**

فهي ممّا **يُضحِك الثَّكالى**-كما قيل-!

وهي فِكرةٌ **مرّت**..وفرّت!و..**ما استقرّت!**

ذلكم أنّ فكرة الصِّلة **المدّعاة** بين(المنطق)،و(علوم الحديث)-**أصـالةً**-:

ليست مِن افتراعِ الدكتور أبو البصل -عفا الله عنه-؛ بل هي **مقتبَسةٌ** (!) -أيضًا!!- مِن بعض كتاباتِ الدكتور **حاتم العوني** -وفقه الله- **قَدَحَها قبل نحو عشرين سنةً** -في بعض كتاباتِه!

بل قد **سبقهـ/ـما** إليها الدكتور **حمزة المليباري** في غيرِ واحدٍ مِن كتبِه؛ منها: مفتَتحُ «نظراته **الجديدة**..»!!

...**وغيرُهـ/ـم في غيرِها!**

(**تنبيهٌ**): استعمل الأخ الدكتور عبدالرزاق أبو البصل -في (**محاورته**) -هذه- **أثناء ردّه على المنطق! والمناطقة!!** -غيرَ مرةٍ- مصطلحَ (**قضية!**)، و(**قضايا!**).. وهو -نفسُه- **مصطلحٌ منطقيٌّ**-!

فهل هو **مُدرِكٌ** لذلك!؟

أم قد **غاب** عنه!؟

أم أنه استعمله **استعمالاً لغويًا** -غيرَ منطقيِّ الإيرادِ والورود-!؟!

فـ(**القضية**) -عند المناطقة-: (**ما احتَمل أن يُصَدَّق به، أو يُكَذَّبَ به**) -كما في «عيون الحِكمة» (ص٣) -لابن سينا-، وعنه: «**المعجم الفلسفي**» (ص٢٢٨) -لمراد وهبة-.

فالتعبيرُ عن مسائل **العلم الحديثي** -في هذا الإطار- بـ(**القضايا**): غيرُ ملائم -قطعًا-؛ فليس المجالُ -أبدًا- في هذا العلم -**على وجهِ الخصوص**- مجالَ تكذيبٍ أو تصديق-، وهو العلمُ الذي هو لم يقم -أصلًا- إلا لتحقيق **الصدق**، ونفي **الكذب**!!

... ولولا أنّ الأخ الدكتور أبو البصل -سدّده الله- لا يزالُ يدور في فلَك **النقد** (!) -**المتسرِّع**- لكُبراء علماء الأمة -في **جهودِهم ومنهجِهم**-: **لَمَا وقفتُ** عند هذه النقطة (الشكليّة) -إلى حدٍّ-ما **!**-**!**

ولا أَزيد -في **نقدِ** أصلِ دعوى الدكتور أبو البصل -في مسألة **المنطق** -المزعومةِ**!**- **ونقضِها**- على ما ذكره الدكتور الشيخ العلامةُ **عبد الكريم الخُضير** -حفظه الله- في مقدمة (شرحِه على «**نُخبة الفِكَر**» -النسخة المفرّغة من الدروس)-، حيث قال -ما ملخّصُه-:

«الترتيب الذي سلكه الحافظ ابن حَجَر في «النُّخْبة» **ترتيبٌ بديعٌ**، بناه على (**اللفّ والنشر**)[1] -المرتَّب- عند أهل العلم-، وهو **طريقةٌ مسلوكةٌ جاءت بها النصوصُ الشرعيةُ**.

(**اللفّ والنشر**): أن تَذكر أكثرَ من شيء -على سبيلِ **الإجمال**-، ثم **تفصّل** هذه الأشياء.

والكتاب -كلُّه- مبنيٌّ على هذا.

(**اللفّ والنشر**) -عند أهل العلم- يَقْرُب من (**السَّبْرِ والتقسيمِ**) -عند أهل الأُصول-:

-فإذا ذكرنا أكثرَ مِن شيء -على سبيل **الإجمال**-، ثم **فصّلنا** هذه الأشياء

(١) للتوسّع في مبحث (**اللفّ والنشر**) يُنظَر: «نهاية الأرَب» (٧/ ١٢٩) -للنُّوَيري-، و«معترَك الأقران» (١/ ٣١٠) -للسُّيُوطي-، و«عروس الأفراح» (٢/ ٢٤٦) -لبهاء الدين السُّبْكي-.

-على نفس الترتيب- صار (**اللف والنشر**) مرتّبًا.

-وإن تحدّثنا عنها -مع **الإخلال بالترتيب**- صار الترتيب غيرَ مرتّب، ويسمّيه أهلُ العلم: (**المشوَّش**).

وجاء القرآنُ -**أفصحُ الكلام**- بهذا وهذا؛ جاء القرآن بـ(المرتّب)، و(غير المرتّب)...

هذا الترتيب **البديع** -الذي سلكه الحافظ ابن حجر- **به ينحصر الذهن**، **ويسهُل الفهم**.

فكيف **يُلام** إنِ ابتكر هذه الطريقةَ **لتيسيرِ التحصيل**، **وتقريبِ العلم؟!**».

قلتُ: فسبحان الله.. **قَلَبوا** (!!) ما يُوجِبُ **المدحَ**؛ فجعلوه **ذمًّا** !!

ثم نقل الدكتورُ الخضيرُ -جزاه الله خيرًا- قولَ **صاحبِ أصلِ الشبهة** التي هنا(!) -كما أشرتُ قبلًا-، وأساسَ مصدرها -**وهو الدكتور العوني**- ثم كَرَّ بالردّ عليها -قائلًا-:

(قال [أي: صاحب الشبهة]: «لأنه مغاير -يعني: في ترتيبه- لكل الكتب في علوم الحديث، فالكتاب مبنيٌّ في ترتيبه على أساس التقسيم العقلي عند المناطقة!!»!

وعرفنا أن هذا (اللفّ النشر) **له أصلٌ في القرآن** -الذي هو أفصحُ الكلام-.

لكنه قال -بعد ذلك- [أي: المعترض صاحب الشبهة!]: «وليس في هذا

الترتيب مؤاخذةٌ على الحافظ، لكن ذلك يدل على تغلغل أثر (علم المنطق) وتعمّقه في فكر الحافظ!!»!

نقول: لا؛ هذا الأسلوب **موجودٌ في النصوص**، وفي كلام العرب..)-انتهى كلام الدكتور الخضير-وفقه الله-.

○ تناقُضٌ؛ ظَهْرًا لِبَطْن :

ومِن عجَبٍ : أنّ الدكتور العَوني-نفسَه-في آخر«منهجه المقترَح..» (ص٢٧٩) دعا إلى: (صياغة معنى «المصطلح»، **وتعريفه**...)!

ثم قال:(ولستُ أقصد بذلك كتابَة تعريفٍ على أصول المناطقةِ وصناعتهم - **وإن كان ذلك- في حدّ ذاته- ليس جُرْمًا، كما أنه ليس حَتمًا!!**

ولربّما خرَج التعريفُ واضحًا قائمًا بالمطلوبِ- وهو على غيرِ صناعتِهم-...)!!!

قلتُ:ور**بّما لا!!**

وقد **فعل مثلَه علماؤنا**..فكان ماذا؟!

...وسترجعُ **الكَرّةُ** المَرّةَ تِلْوَ المَرّة!

ولا أَزيدُ..**فالحقّ** أبلج،**والباطل** لَجَلج، **ومَن جَهِلَ شيئًا عاداه**...

○ حول (المنطق)-وما إليه-:

وها هنا تنبيهاتٌ استطراديةٌ-في مبحث(**المنطق**)-هذا-:

أ-ردودُ **شيخ الإسلام ابن تيميّة**-رحمه الله-على **المنطقيِّين**، ونقضُه **للمنطق**: معروفةٌ لكل متّبعٍ **لمنهج السلف الصالح**-رحمهم الله-.

ب- لم يمنع هذا الأمرُ شيخَ الإسلام مِن أن **يُقِرَّ** بأشياءَ - **ممّا نُسب إلى المنطق** - ممّا لا يخالف **الحقَّ**.

مثالُه:

- قولُه-رحمة الله عليه-كما في «الردّ على المنطقيين» (ص٢٤٧)-: «..كون **القياس** المُؤلَّف مِن مقدّمتين مفيدَ النتيجةِ هو **أمرٌ صحيحٌ في نفسه**..».

-وقولُه-كما في« مجموع الفتاوى »(٩/ ١٥٩)-: (إنّ **احتياج المُستَدِلّ إلى المقدّمات** : ممّا يختلفُ فيه حالُ الناس؛ فمِن الناس مَن **لا يحتاج** إلا إلى مقدمةٍ واحدة- لعلمه بما سوى ذلك- ،ومنهم **مَن يحتاج** إلى مقدّمتين-وأكثر-..).

ج-قال الإمام **الغزَالي** -رحمه الله- في تعريف (المنطق)- في«المستصفى من علم الأصول» (١/ ١٠)-: (هو مقدّمة العلوم كلِّها، ومَن لا يحيط به :فلا ثقةَ له بمعلوم -أصلًا-)**!**

فتعقّبه الحافظُ **ابن الصلاح** في كتابه«طبقات الفقهاء الشافعية»(١/ ٢٥٤)-بقوله-: (**هذا مردودٌ**؛ إذ كلُّ **صحيح الذهن منطقيٌّ -بالطبع-، وكم مِن إمامٍ ما رفع بـ(المنطق) رأسًا**)-ونقله الإمام الذهبي «تاريخ الإسلام»(١١/ ٦٨) ، و« سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٢٧٠)-.

وانظر«فتاوى ابن الصلاح»(٢٠٩-٢١٢)-**وهو مهمٌّ**-.

د-قال العلامة الشيخ أبو **عبدالرحمن ابن عَقيل الظاهري**-في مقدّمته علىٰ كتاب «التقريب لحدّ المنطق» (ص١٦٦)-للإمام **أبي محمّدٍ ابنِ حزم الأندلسي** -متكلّمًا عن (الحدود)-وما إليها -**مما لم يُدرِك كُنهَه وحقيقتَه** الأخ الدكتور أبو البصل-في **اعتراضه غيرِ العلميّ-ولا الصحيح!**-على الحافظ ابن حجر -رحمه الله-:

(«الحدُّ» **ليس هو لتحصيلِ الحقيقةِ** ؛فذلك يحصلُ بالعقل ومدارِكه -يقينًا، أو رجحانًا -.

وإنما هو **لتحديدِ مرادِ المتكلم وتصوُّره** ؛ لِيوصِلَه للآخَر المتلقِّي بلغةٍ مشتركة دالَّةٍ علىٰ التصوُّر المشترك .

وإنما **الخَلَلُ في اشتراط حدٍّ (جامعٍ مانعٍ)**- بعبارة وجيزة- : فهذا **متعذِّر أو متعسِّر !**

وإنما المطلوبُ: تحديدُ مراد المتكلم وتصوُّره بالقَدْر الكافي مِن الكلام -وإن بلغ أسطرًا -؛ فإنْ أحسَّ بحاجةٍ إلىٰ التحديد: ذَكَرَ المثالَ الشارحَ ، والتقسيمَ.

فالقَدْرُ الكافي مِن الكلام هو : **الحدُّ** .

وهو **ضروريٌّ** -**جدًّا**- لتحرير محل النزاع .

وليس بصحيحٍ ما يقوله نُقّادُ الحدود: بأنّ العلوم فَسَدت بدخول «الحدِّ»!!

بل الصوابُ: أنها سُهِّلت ، وتميّزت بذلك).

قلتُ : ذلكم لأنّ المصطلحاتِ -جملةً- **تفتحُ أبوابَ العلـــوم**-كما هو واضحٌ معلوم؛ والأصلُ في القواعد الاصطلاحية:**العمومُ**، وإلا :فلا فائدةَ منها.

وهذا في **جميعِ العلوم**-كما لا يخفىٰ-؛**بل لا يكون العلمُ-أيُّ علمٍ-علمًـــا** -علىٰ الحقيقةِ- **إلا إذا كانت له قواعدُ.**

وقد قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميّة-رحمه الله-في«مجمــوع الفتــاوى» (٩/ ٩٤): (**تَفْسِيرُ الْكَلامِ وَشَرْحُهُ**:إذَا أُرِيدَ بِهِ تَبْيِينُ مُرَادِ الْمُتَكَلِّمِ ؛ **فَهَذَا يُبْنَـــى عَلَى مَعْرِفَةِ حُدُودِ كَلامِهِ**..).

نعم-بالمقابل-: **نحن لسنا-قَطّ-مع الوقوفِ عند حرفيةِ المـــصطلحات** ، وجمودِ التقعيدات-وإن كانت المصطلحاتُ هي الأصلَ-؛ **مِن غيرِ مُراعـــاةٍ لِقواعد التطبيق العملي-لها-**،وما قد يُحيطُ بها مِن أحكام **اســتثنائيةٍ مرتبطـــةٍ بقرائنَ خاصةٍ**-ودقيقة-.

ومَن عامل قواعدَ العلوم الحديثية كالمسائل الحسابية؛فهو مخطئٌ-كائنًا مَن كان-كما قدّمتُ (ص٢٠٧)-.

وهنا إشارةٌ مهمّةٌ -مِن **المناطقة**-أنفسِهم-أصحابِ الفنّ-تلتقي ما أشرتُ إليه بشأنِ (**الحدود**)-:

قال **الكِندي** في«الحدود والرسوم»(ص١٨٩ -«المصطلح الفلسفي عند العرب»):(لكنّ **الإحاطةَ بحدود الأشياء ورسومِها صعبةُ المسالِكِ غيرُ مألوفةٍ**).

وقال **ابنُ سِينا** في صدر رسالته في «الحدود»(ص ٢٣١-«المصطلح الفلسفي عند العرب») : (... أمّا بعدُ : فإنّ أصدقائي سألوني أن أُمليَ عليهم حدودَ أشياءَ يُطالبونني بتحديدها ؟ فاستعفيتُ مِن ذلك ؛ عِلمًا بأنه **كالأمر المتعذِّر على البشرِ -سواءٌ كان تحديدًا أو رسمًا-: أَنّ المُقْدِم على هذا -بجرأةٍ وثقةٍ- لَحقيقٌ أن يكونَ أُتِيَ مِن جهة الجهلِ بالمواضعِ التي منها تَفْسُدُ الرسومُ والحدودُ**).

وفي كتاب«المصطلح الأصولي عند الشاطبي»-للدكتور فريد الأنصاري- رحمهما الله-بيانٌ آخر-أوسعُ-فليُنظَر-.

...وفي الجَعْبَة مَزِيدٌ..وهذا كافٍ-**الآنَ**-إن شاء الله-.

○**الوجه الثامن والثلاثون :** أما **الزعم** بأن الحافظ ابن حجر (في آخر حياته **انتبه** إلىٰ أنه ربما أخطأ في مثل هذا ، فوضع «النكت علىٰ ابن الصلاح»...!!):**فخيالاتٌ ذِهنية -محضة-**..لا دليل عليها!ولا قِوام-ولا قِيام!-لها-!

وهو قولٌ ملقًىٰ علىٰ عَواهنه-**ككثيرٍ ممّا قبلَه وبَعدَه!**-..بدون **أدنى شبهة علمية** إلا التحكّم **الخالص!** والفهم الشخصاني **غير الفاحص !**

ولو عكستَ -يا صاحبي القديم-: لأصبتَ:

فقد حكىٰ تلميذُه الحافظُ السَّخاوي في «الجواهر والدرر..»(٢/ ٦٥٩)- عن شيخه-قولَه: (...**لستُ راضيًا عن شيء من تصانيفي** ؛ لأني عملتُها في ابتداء الأمر ، ثم لم يتهيّأ لي من تحريرها سوى: «شرح البخاري»، و«مقدّمته»،

و«المشتبه»، و«التهذيب»، و«لسان الميزان»....

...بل رأيته -في مواضعَ- أثنى على «شرح البخاري»، و«التغليق»، و«**النخبة**».

ثم قال: وأما سائرُ المجموعات فهي كثيرةُ العَدد، واهية العُدد، ضعيفة القوى...).

قلتُ: فها هو ذا -في إطار ما **تبغي**-مما به **تبغي!**- قد ذكر «**النُّخبة**»،ولم يذكر«النكت»**!!**

....فالدعاوى **كثيرة**...ونتائجُها مريضةٌ.. **مَريرة!**

...هذه بعضُ آفاتِ **سوء الفهم** ،ومصائب نتائج **إسقاطاتِه** المفسِدة-أخي الدكتور-...

وأنبّه-هنا-إلىٰ أنّ الشيخ عبد الله السعد -وفّقه الله- في كتابه«كيف تكون محدّثًا» (١/ ١٢) أوصىٰ بقراءة «**نزهة النظر**»-للحافظ ابن حجر-**!!!**

وتوهُّم التناقضِ -أو الاختلافِ والتهاتُرِ-بين أمرين بدا ظاهرُهما (**!**) كذلك:شأنٌ قد يهجُم علىٰ الكثيرين ممن لم يضبطوا العلومَ والمعارفَ ؛ فتصْدُر منهم الأحكامُ الحادّة انطلاقًا مِن فَهْمِهِم الجائر**!**

وأمّا العالمُ ذو الفقاهة والنظر ؛ فهو -علىٰ الدوام-ينظر بما هو أعمق وأدقّ:

وفي كتاب«بهجة المنتفع»(ص٤٧٩)-لفضيلة أخينا الشيخ أبي عُبيدة

مشهور حسن-وفقه الله-كلامٌ حسنٌ -جدًّا-في الجمع بين ما كان **ظاهرُه التعارُضُ** بين مَن أوردهم الحافظُ ابن حجر -مِن المدلّسين- في كتابَيه «الطبقات»،و«النُّكَت»؛ مبيّنًا أنّ الأول كان همّه فيه (**الجمع والتقميش**)، وكان همّه في الثاني (**التحرير والتفتيش**).

ثم قال أخي الشيخ أبو عُبيدة:(**ولا أرى أنّ أصوات المفرّقين بين (منهج المتقدّمين)، و(المتأخّرين) إلا ردودَ فعلٍ طبيعيةً عن عثَراتٍ وثغَراتٍ مثلِ هذه!**

وهي منتشرةٌ في كثيرٍ من المباحث-في كثيرٍ من العلوم والفنون-)!

O**الوجه التاسع والثلاثون : أما الزعم** بإرادة الحافظ ابن حجر -رحمه الله- (أن يعيد علوم الحديث إلى جادّته الأولى..!):**فخَرقٌ لحُجُب الغيب**!وعَمًى عن الواقع العلمي الملموس!**بلا نهجٍ مدروس!**

فضلًا عن هاتيكَ الدعوى **الشنيعة** عليه -رحمه الله- أنه (**انتبه**) -بعد **غفلة** -ولا بد!-!! والتي بنى عليها أنه:(**ربما أخطأ**)!!!!

وكلُّ ذا **سوءُ ظنٍّ** بلا أدنى بيّنة!لا باعثَ له إلا **الرأي الشخصي**!!

ومِن جهةٍ أخرى:

فهذه«**النُّكت**»أمامَ أعينكم،وبين أيديكم؛فهل تقبلونه حَكَمًا على ما تدّعونه مِن **تفريق**! وتزعمونه مِن **تشقيق**؟!

أمْ **ستتخيّرون**-فيه!-مِن جديد(!)-ولكنْ..**أضيقَ وأضيقَ هذه المرّة!**- لِتقولوا:مبحثُ كذا-منه!-على مذهب **المتقدّمين**!ومبحثُ كذا وكذا على منهج

المتأخّرين–كما فعلتم مع **ابن رجب**–وغيرِه–**قبلاً**–؟!

﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾؟!

ولا أُطيلُ..

ولا أقول إلا:**لا حول ولا قوة إلا بالله**..

☒ قال الدكتور أبو البصل:(أ–نجد أيضًا أن تلميذَ ابنِ حجر السخاويَّ –رحمه الله– كان يقول : أن شيخنا –رحمه الله– كان يَلْهَجُ بأنه يريد أن يدرُس كل إمام علىٰ حِدَة ، ويريد أن يفهم مصطلحاته ومراده منها ، ولكنه لم يفعل ؛ **لأن الوقت قد ضاق عليه**–والله أعلم– لتأخره– .

ب–لذلك ؛ نجد أن الحافظ ابن حجر في مواضعَ يتغير كلامه ، ففي «النزهة» شيءٌ، وفي «النكت» شيء ، وتطبيقاته وكلامه العالي في «الفتح» شيء، وفي «هُدىٰ الساري» شيء ؛ لأن العالم لا يبقىٰ علىٰ جهة واحدة لا يتغيّر.

ج– وهذا حال الإمام ابن حجر ؛ فقد نضج غاية النُّضْج –في أواخر حياته العلمية المليئة بالتحصيل والفوائد العظيمة –.

وكذلك الذهبي –وغيرهم –رحمهم الله– تعالىٰ–جميعًا– ،ونفعنا بعلومهم، وبارك لنا –جميعًا– فيها) !!!

❍**الوجه الأربعون : ما تمنّاه** الحافظ ابن حجر –رحمه الله– **ولم يفعله**..هلاّ فعله **مَن يظن نفسَه ذا أهليةٍ** تمكّنه مِن التفوّق حتىٰ علىٰ مَن هو

فوقَ الحافظ ابن حجر-رحمهـ/ـم الله-ولو بلسان الحال-!

أم أنّ جَلِيَّةَ الأمرِ خيالٌ في خيال!؟

فلْنرَ...

O**الوجه الحادي الأربعون :** تغيُّرُ كلام العالم -أيِّ عـــالمٍ- في أحكامِه: مبنيٌّ على: **إنصافه** مع نفسه، **وتجرّدِه** للحق.

وتغيُّرُ اجتهاداتِه العلميّةِ : مبنيٌّ على **تنوُّع مُعْطَياتـــه** المعرفيّة -بمَسارِبها -كافّةً- ؛ مما يدفعُه -حثيثًا- إلى **المراجعاتِ** -فالتراجعاتِ- **المستمرّة.**

وها هو الحافظُ ابنُ حجرٍ-رحمه الله-**يتراجعُ** عن عدةِ مسائلَ علمية في كتابه«**فتح الباري**» -نفسِه-، ولا أقول:مع/ في= كتابٍ آخر**!**

وفي آخرِ هذا الزمان: مشهورٌ -جدًّا- **تراجعاتُ شيخنا الإمـــام الألبـــاني** -رحمه الله-عن مئات أحكامِه الحديثية-عَبرَ أكثرَ مِن نصفِ قرنٍ-؛ لتكونَ دليلًا على **إنصافه وتجرّده**-مِن جهة-، **وعلمه وألمعيّته**-مِن جهة أخرى-.

وكلُّ ذلك لم يَزده -إن شاء الله- إلا **رِفعةً ونُبْلاً** ؛ على عكسِ ما **أساء بـــه -لـــه-** الدكتور عبد السلام أبو سمحة -سامحه الله-في رسالتِه الدكتوراه «معرفة أصحاب الرواة»(٢/ ٩٧٢)- واصِفًا إياه-مُتسرِّعًا- **بالتنـــاقض!**- مستشهدًا عليه(**!**)بكتاباتٍ منقوضةٍ -**باطلةٍ**- لبعضِ أعداء السنّة وأهلها**!!**

... ولي **وَقْفَةٌ عِلميّةٌ مُطوَّلةٌ** -في نقدِ هذه الرسالةِ- في كتابي «التّبْيين..»

-والذي هو أصلُ هذا الكتاب- ؛ ذلكم أنّ أُسَّ رسالتِه-جملةً وتفصيلًا-مبنيٌّ علىٰ أَصلين كُلِّيّين:

☐ **الأول**:توهّم أنّ كلَّ اختلاف مِن الرواة علىٰ راوٍ-ما-هو علّةٌ قادحةٌ!

☐ **الثاني**:توهّم القُدرة علىٰ (الاستقراء ، والتتبّع ،والسَّبْر!)-ولو باستخدام الحاسوب-!

وكلاهما توهُّمٌ فاسدٌ -جدًّا-!!

وقد تقدّم (ص٢٢٤) بيانُ بعضِ مواقفَ-في ذلك- مِن التاريخ العلمي الحديثيِّ؛ منها: قولُ عَبْدِ اللهِ ابنِ الإمامِ أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ، عَنْ أَبِيْهِ، قَالَ: **أَخْطَأَ وَكِيْعٌ فِي خَمْسِ مِئَةِ حَدِيْثٍ**-وغيرُه-.

..فكان ماذا؟!

○ **الوجه الثاني والأربعون :** أمّا الحكمُ علىٰ الحافظ ابن حجر -رحمه الله- **بالنضوج العلمي**(!)-في آخِر عمره!- :

فها هنا تُسكَب العَبَراتُ!!!

..فمَن الذي حَكم؟!

وكيف؟!

ولماذا؟!

وبِمَ؟!

... **تحكُّمًا** بالغًا..**وتعسُّفًا** سائغًا..

﴿إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾...

بالله عليكم؛ ألا يدفعُنا هذا إلىٰ أن **نستحيَ مِن أنفسِنا**–ولو قليلًا **!**–؟**!**

وهنا (لا بدّ) مِن سؤال–**بمقتضى الحال!**–:

هل بلغتم (أنتم)–يا هؤلاء**!**–**مفرَدًا، ومثنّى، وجمعًا**–(النُّضوجَ العلميَّ**!**) الذي (قد) يُؤهِّلُكم (**!**) **لمحاكمة عِلْــمِ هــذا العَلَــمِ**..الحافظ الجليل–ابن حَجَر–؛فضلًا عن **محاكمة منهجِ عشرة قرونٍ علميةٍ متسلسلةٍ** –متوارَثة–غيرِ مُنخرِمةٍ–(**كاملةً**)–غير منقوصةٍ–**هو** جزءٌ منها ،وحَلْقةٌ في سِلْكِ نِظامها؟**!**

فإن كان:

فـ...متىٰ؟!وكيف؟!و..بِمَ؟!

«نَعُوذُ بِاللهِ مِنْ **شُرُورِ أَنْفُسِنَا**، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا»..

... **لا أنتظرُ الجوابَ!!** فقد وصل..و..حصل–**واأسَفاه**–:

فقد تكلّم الأخ الدكتور أبو سمحة–هداه الله–في مَعرِض بيانِه لفضل وأثر (**الجامعــة الأردنيــة**) –العلميّ الحديثيّ–كما سيأتي نصُّ كلامِه–تامًّا–(ص٣٦٢) حول :(ما أنتجتْه مِن **فِكر حديثي ناضج** لدىٰ الكثير مِن خِرّيجيها – بما اشتملت عليه مِن **أســاتذةٍ كبــار** –كان لعلم **العِلــل** الاهتمامُ الوافرُ...)!!!!!

إذن؛ الكثيرُ (!) مِن خِرّيجي (**الجامعة الأردنية**) -مِن أبناء **الـثلاثين** وما قبلَها!- ذوو (**فِكر حديثي ناضج**) !! بينما الحافظ **ابن حجر** -**ابنُ الثمـانين** -**وهو مَن هو!**- لم يصل(!) إلىٰ الفكر الحديثي **الناضـج**(!)إلا في **آخِـر عمره!**و.. بعد الَّتِي واللَّتَيَّا!

... هكذا-إذن-!

يا حرام!!

أيُّ **علمٍ** ذاك-يا قوم-!؟ وأيُّ **حكمٍ** هذا-يا ناس-؟!

﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾؟!

فانظروا-**بربّكم**- إلىٰ ما أورده الحافظ ابن رجبٍ الحنبلي في رسالة «**فضل علم السلَف على علم الخلَف**»(ص٩)-مما يُشبه ما نحن فيه!-،قال:(سُئلَ أبو حنيفة عن علقمة والأسود ؛ أيُّهما أفضلُ ؟

فقال : **واللَهِ ما نحنُ بأهلٍ أن نذكرَهُم ؛ فكيف نُفضّلُ بينهم !؟**)!

ورحم الله الإمامَ أبا عَمروِ بنَ العلاء -القائل-:(**ما نحن فيمن مَـضى إلا كبقلٍ في أُصولِ نخلٍ طِوال**)-رواه الخطيب البغدادي في « موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ١٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٧/ ١١٣) -.

و...أين-أين-**جهـودُ المفـرّقين**-مجتمعين!-مما قاله السمعاني في «الأنساب» (٥/ ١٦٦) - بحق الإمام **الخطيب البغدادي**-:(صنّف قريبًا من مئة مصنَّف،صارت **عمدةً لأصحابِ الحديث**)!؟

○**الوجه الثالث والأربعون :** أما الزعمُ بأنّ(...**الوقت قد ضاق على الحافظ ابن حجر** - لتأخُّره-والله أعلم-!!):

-فإن كان هذا مِن كلامِ تلميذِه الحافظ السَّخاوي-رحمه الله-؛فلا بد من النظر في **سياقه وسباقه**،ومآلِه ونتيجته-**فالمرجوُّ: إبرازُه بألفاظه**-!

-وإن كان مِن كلام الدكتور أبو البصل-وفقه الله-؛فهو **مِن كيسه**-لا ريب-ككثيرٍ من سوابقه ، و..لَواحقِه-!

...**وإلقاءُ الكلام على عواهنه لا يَنْفَقُ في سوق العلم!**

إذ المعلومُ مِن طريقة الحافظ ابن حجر-فيما يؤلّف-أنه:(**يظلُّ يُعاودُ النظرَ فيه: يزيدُ فيه ويَنقُص ، ويوضّح ويعدّل**)-كما في مقدمة الدكتور **بشار عواد معروف** علىٰ كتابِه«تحرير التقريب» (١/ ١٤)-علىٰ ما فيها مِن طامَّات[١]!-!

وتلك **القِسمةُ الضِّيزى**-التي وصلت بالقوم إلىٰ أن يفرّقوا-**تقدُّمًا وتأخرًا(!) بين مؤلّفات العالم الواحد!**-كما تقدّم بأمثلته-دليلٌ علىٰ **اضطرابهم العلمي**،بغير بيّنةٍ ولا برهان-لعجزِهم عن إدراك حقيقةِ **العَلاقةِ بين النظرية والتطبيق**-في بعضِ الصور والمقامات**!!**

...ولئن سَخِطَ عَلَيّ -**مِن صراحتي**- صاحبي القديمُ-وبعضُ مَن معَه!-: فحسبي أني أكتبُ في **رضا ربّي العليّ العظيم**،**وذَبًّا عن سُنّة نبيّه الكريم** -صلىٰ الله عليه وسلم-، ودفاعًا عن منهج علمائنا الربانيين-**متقدّمين،**

(١) انظُر ما سيأتي (ص٤٤٣) في نَقدِه؛ فإنَّه مُهِمّ!!

ومتأخّرين ، **ومعاصرين**-بالحُجج والبراهين-إن شاء ربُّ العالَمين-...

نعم؛**طلبُ العلم من المِحبرة إلى المقبُرة**-كما قال الإمام أحمد-فيما رواه ابنُ الجوزي في«المناقب»(ص٣٧)-،لكن:هذا شيء..ودعوىٰ **النضوج** (!) - التي يَختبئ وراءها(!) **عكسُها**-: شيءٌ آخر!!

فهي دعوىٰ منقوصة، ومنقوضة...

ومَن قرأ كلامَ تلميذِه الحافظ السَّخاوي-في«الجواهر والدُّرر»-(١/ ١١)-: أدرك كم هي باطلةٌ هذه **الدعوى الانتقاصيةُ المخبوءةُ!** فقد قال-بعد كلامٍ وكلام- عن حال الحافظ في **مبتَدَإ طلبه العلمَ**-: (...وكلَّما انتهى حفظُه لكتابٍ **عرَضه** على شيوخ عصره...)..

ومَن فكّر(!)-مجرّدَ تفكير-أن يضعَ نفسَه قربَ ظلِّ قامةِ هذا الإمام الجَبَل :

فلْيقلّب صفحاتِ كتابَيه «**المجمع المؤسِّس**»،و«**المعجم المفهرِس**»-**إن سمع بهما!**-..

أو فلْينظر في كتابه الفذّ العظيم «**فتح الباري**»-بمواردِه التي قاربت **الألفَ وخمسَ مئةِ مرجعٍ**-..

وفيه-أعني:«فتح الباري»(٢/ ٣٥٦)-ذِكرُ الاستدراكِ على الحافظ أبي عَوانةَ-في «صحيحه»- تخريجَه لحديث «مَن أتى الجمعةَ ؛فليغتسِل»-لمّا ساق له **سبعين راويًا عن نافع!** فقال الحافظُ ابن حجر(٢/ ٣٥٦)-معلّقًا-:

(وَقَدْ تَتَبَّعْتُ مَا فَاتَهُ ، وَجَمَعْتُ مَا وَقَعَ لِي مِنْ طُرُقِهِ فِي «جُزْءٍ» -مُفْرَدٍ- لِغَرَضٍ اقْتَضَى ذَلِكَ- ؛ فَبَلَغَتْ أَسْمَاءُ مَنْ رَوَاهُ عَنْ نَافِعٍ : **مِئَةً وَعِشْرِينَ نَفْسًا**).

(**تنبيه**):أورد الحافظُ ابن الملقّن في«البدر المنير»(٤/ ٦٥٠)عن الإمام ابنِ مَنده-قولَه- فِي «مستخرَجه»-:(أَن هَذَا الحَدِيث : رَوَاهُ عَن نَافِع -مولَى ابْن عمر- ، عَن ابْن عمر-: جماعاتٌ / عَددهمْ **فَوقَ الثلاث مئة**).

وفي «التلخيص الحبير»(١/ ٩٢)-له-: النقلُ عن الْحَافِظِ أَبِي مُوسَى، قال: سَمِعْتُ عَبْدَ الْجَلِيلِ بْنَ أَحْمَدَ -فِي الْمُذَاكَرَةِ- يَقُولُ: قَالَ أَبُو إسْمَاعِيلَ الْهَرَوِيُّ عَبْدُ الله بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيُّ: (كَتَبْتُ هَذَا الْحَدِيثَ [«إنّما الأعمالُ بالنيّات..»] عَنْ **سَبْعِ مِئَةِ نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ**).

..فعلّق الحافظُ ابنُ حجرٍ بقوله:(قُلْتُ: تَتَبَّعْتُهُ مِنْ الْكُتُبِ وَالْأَجْزَاءِ؛ حَتَّى مَرَرْتُ عَلَى **أَكْثَرَ مِنْ ثَلاثَةِ آلافِ جُزْءٍ**، فَمَا اسْتَطَعْتُ أَنْ أُكْمِلَ لَهُ **سَبْعِينَ** طَرِيقًا).

وعلّق أخونا المكرَّم فضيلةُ الشيخ مشهور حسن -حفظه الله-في«بهجة المنتفع..» (ص١١٠)-بقوله-:(**تفرّغتُ يومين في تتبُّع طرق هذا الحديث** ؛ فخرجتُ-بعد نظرٍ في جُلّ المطبوع مِن المصادر الحديثيّة-مما هو في مكتبتي -**ببضعٍ وثلاثين-فقط-منهم**-..).

قلتُ:

فَلْيبكِ على حالِه المقارنُ نفسَه(!)بهؤلاء الأئمة- المقلِّلُ مِن شأنهم-فضلًا عمّن قبلَهم ممن فوقهم-!!العلّه ينكسرُ منه -بنفسِه- بعضُ **غُرورِ نفسه**...قبل

أن يَكسرَه غرورُ هذه النفسِ-ذاتُه-!!

(**تنبيه**): قال أبو الفُتوح الطائي-المتوفى سنةَ(٥٥٥هـ)-رحمه الله-في كتابه «الأربعين في إرشاد السائرين إلىٰ منازل المتقين »(ص٤٠): (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، كَبِيرٌ، عَالٍ، مُتَّفَقٌ عَلَىٰ صِحَّتِهِ ، وَعِظَمِ مَوْقِعِهِ.

مُسْتَفِيضٌ مِنْ حَدِيثِ يَحْيَىٰ بْنِ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيِّ، رَوَاهُ عَنْهُ أَكْثَرُ **مِنْ مِئَتَـــيْ نَفْسٍ -عَامَّتُهُمْ أَئِمَّةٌ مُعَرَّفُونَ-**).

ثُمَّ:

.. لم أر وصفًا أَلْيَقَ بالقائلين بذاك **التفريق المنهجي المُحْــدَث!**- بعد هذه **الجـــولات الطـــويلات!**-أحسنَ مِن وصفِ الإمام أبي محمد ابنِ حَزمٍ -رحمه الله-لبعض مخالفيه-في كتابِه «**المحلّى**»(٨/ ٣٢٨)-حيث قال-:

(...**فَلا الْقِيَاسَ أَحْسَنُوا، ولا التَّقْلِيدَ اتَّبَعُوا، وَلا النَّظَرَ الْتَزَمُوا، وَلا بِالنَّصِّ أَخَذُوا**)!!

○ **مسائل ودلائل :**

ها هنا إضاءاتٌ **يسيرةٌ** علىٰ بعضٍ مِن **مفرَداتِ المسائل الحديثية**-المهمّة -والتي ثوّر **المفرّقون** القولَ فيها -مصحوبةً بكلامٍ للأئمّة المتقدِّمين ، **ومَـــن وافقهم(!)** مِن الأئمّة المتأخِّرين-**على شرطِ اتِّفاق المفرّقين(!) معَنا فيهم!**-!

وبالمناسَبةِ : دُعاةُ التفريقِ **مُغْرَوْنَ** بضربِ الأمثلةِ-كثيرًا!-**المَثَلِ والمثَلَينِ!**-:

لِيستنبطوا منها **قواعدَ** عَمشاء**!** وأُسُسًا عَرجاء**!**-حتىٰ قال الأخ الدكتور **محمد ابن عبدالعزيز الفرّاج**-وفقه الله-في بعض مُداخَلاتٍ له علىٰ(**وسائل التواصل الاجتماعي**)-:(**قد يُغْني مِثال عن ألف مقال!**)!

وقد تنبّه لهذه الدقيقةِ-ونبّه عليها-فضيلةُ أخي **الشيخ مشهور حسن** -حفظه الله-كما في «أسئلة محمد أشرف للشيخ مشهور»(رقم ٣) -عند سؤالِه له-: (ما رأيُك فيمَن **يفرّق بين منهج المتقدّمين والمتأخّرين** في الحديث؟

فأجاب فضيلةُ الشيخ مشهور-بقوله-:(**منهجٌ ليس بصواب ؛ يتلمّسون أمثلةً، وينفُخون فيها**).

و..**أصاب**-واللهِ-نفع الله به-.

وبعد **التتبُّع**؛**فإنّ أهمَّ** هذه المسائلِ هي:

١- (التفرُّد):

وفيها يقولُ الدكتور بشار عواد معروف في مقدمته علىٰ«**المسند المصنَّف المعلَّل**» (١/ ١٧):(قد تجاوزْنا عن بعضِ التعليقاتِ التي **لم نجدْ لها معنىً** في الصحّةِ، **ولا أصلاً** في الحقيقةِ،ومنها:كلامُ البزّار والطبَراني في«الأوسط»-في مسألة التفرّد-**التي لَجّا فيها**(!)، وكثيرٌ منها مما يُرَدُّ عليهما...

فضلاً عن أن مسألةَ التفرّد لا تعني-بأيّ حالٍ من الأحوال-ضعفًا في الحديث ؛إذا كان المتفرّدُ من الثقات ولم يخالَف.

وإلا : **فإنّ ذلك مفسدةٌ بيّنةٌ ،وإسقاطٌ لكثيرٍ من الأحاديث الصحيحة**

الثابتة عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، والتي **يتعيّن** العملُ بها، أو بما يُستفادُ منها)**!**

قلتُ: وقولُه -بحق البزّار والطبراني-: (**لَجّا فيهــا!!**) غيرُ لائقٍ -علميًا- حتىٰ مع ما يقعُ مِن الاستدراك به عليهما -رحمهما الله- قليلًا أو كثيرًا -**!**

ويكفي النظرُ في أول حديثٍ عند الإمام البخاري في «**صــحيحه**» -وآخِر حديثٍ- فيه- **وهما حديثانِ فردانِ**-؛ ليُعلمَ منهجُه -رحمه الله- في أصلِ قَبول التفرّد -**ضمن الضوابط** -والتي تخضعُ **للاجتهاد** -كذلك-.

وإنّه لَيقعُ في قلبي : أنّ الإمامَ البخاريَّ قد تعمّد هذا الإخــراجَ لهــذين الحديثين -أولَ كتابِه وآخِرَه- على هذا النسَق-: تأصيلاً لهذا التقعيد العلمــيّ الدقيق، وردًّا على مَن (قد) يخالفُ فيه، أو يناقضُ به -والله أعلم-.

وقد ألّف الحافظ الضياء المقدسيّ -المتوفىٰ سنة (٦٤٣هـ)- رحمه الله- كتابَ «**أفراد الصحيح**»[1] -كما في «ذيل طبقات الحنابلة» (٣/ ٥١٩) -لابن رجب- ومقصودُه ما نحن فيه**!** -والله أعلم-.

وفي «المستدرك» (٨٤٣٧) -للإمام الحاكم النيسابوري- نقلٌ عزيزٌ -مطوّلٌ- عن الإمام الدارَقُطنيّ -في (**أفراد الصحيح**)- وفيه فوائدُ-؛ فليُنظَر.

وانظر كتاب «منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتضعيفها»

(١) وسمّاها الإمامُ ابنُ طاهر المقدسيّ في «شروط الأئمة الستة» (ص١٧-١٨): «غرائب الصحاح».

(١١٣-١٣٠)-لأبي بكر كافي-:(فصل:**الوُحـــدان** ، وموقف البخاري من رواياتهم).

وفي كتاب«أفراد الثقات بين القبول والرد»(ص٤١-٤٤)-للدكتور متعب السُّلَمي-: (فصل: **علاقة المتابعات والشواهد بالتفرّد ، وأثرهما في النقد**).

وفي (خاتمته)(ص١٠٩٢):(أظهرت الدراسةُ أنّ الأئمة النقّاد كثيرًا ما يختلفون في الحُكم على ما تفرّد به الثقةُ-قَبولًا وردًّا-..).

وقال الأخ الدكتور ماهر الفحل -وهو **مِن مؤيّـــدي منـــهج التفريـــق-الحادث**-كما تقدّم- في «كشف الإيهام..»(ص٩١):**(التفرّد بحدّ ذاتِه ليس علّةً** ، إنما يكون **أحيانًا** سببًا مِن أسبابِ العلّة ، **ويُلقي الضَّوْءَ على العِلّـــة** ، ويبيّن ما يَكْمُنُ في **أعماق الروايةِ** مِن خطأٍ ووهَم)!

وفي كتاب «الأحاديث التي قال فيها الإمام البخاري : (لا يُتابَع عليه)-في (التاريخ الكبير)-»(ص٣٩٢)-لعبدالرحمن بن سليمان الشايع-وهو رسالة ماجستير في(جامعة أم القرىٰ)-في السعودية-قال المؤلفُ- في بعض الروايات الذين قال فيها الإمام البخاري : (لا يُتابَع عليه)-:

(**البخاريّ خولف في أحدَ عـــشرَ حـــديثًا**: صحّحها -أو قال ما يُشعِر بصحتها -إمامٌ من الأئمة؛ منها : اثنان أوردهما **الإمام مسلمٌ في «الـــصحيح»**، وثلاثةٌ لا يَظهر فيها رُجحانُ قول البخاريّ).

..مما يدلّل علىٰ الاختلاف العلميّ الحديثيّ -الاجتهاديّ-بين علماء

الحديثِ وأئمّتِه -قبلاً وبَعداً- تَبَعـًا **للتسلسل العلميّ التاريخيّ الذي لم ينخرم!**

❊ **أما** ما رواه ابنُ هانئ في «سؤالاته» (١٩٢٥) للإمام أحمد بنِ حنبل -رحمهما الله-، أنه قيل له: فهذه الفوائدُ -التي فيها المناكيرُ- ؛ ترىٰ أن يُكتبَ الحديث المنكر؟

قال: (**المنكَر أبدًا منكَر**):

فهي مِن العباراتِ التي يُكثر **دعاةُ التفريق** (!) مِن نقلها! وتَرْدادها! والاجترارِ بها/ لها! -**دون صوابٍ في أكثرِ ذلك**-:

ومحلُّ بيان الوجه الصحيح فيها: كتابي -الأصلُ« اَلتَّنْبِيِن..» -بمنّة الله ربّ العالمين-.

مع التنبّه -والتنبيه!- إلىٰ نقطة خطيرة (!) مِن ممارَسات دعاة التفريق -في الإعلالِ -إسرافًا وتَكَثُّرًا!- بدعوىٰ (التفرّد) -هذه-!!!

ثم يعلّلون (!) تعليلَهم العليلَ -ذاك- بقولِهم : (**أين كبار تلاميذ هذا الراوي** عن هذا الحديث حتىٰ يرويَه فلان؟!)!! أو: (**فلان لا يُحتمَل تفرّده**) -هكذا.. خَبْطَ لَزقٍ!-!!

... وهي عباراتٌ -كما ترىٰ- **فضفاضَةٌ!** تفتحُ لِكلِّ مَن هَوِيَ (!) تضعيفَ روايةٍ بابَ ادّعائها دون دليلٍ علميّ ذي نظَر! ولا قولِ إمام معتبَر!!

ولمّا كان أئمةُ الحديث يقولونها؛ إنما قالوها بعد فحصٍ ونظرٍ وتدقيق! **ليس كحالِ مَن تشبّه بهم بغيرِ آلة! وبعكسِ حالة!!**

وما هكذا العلمُ وأمانتُه!

مثالُ ذلك:

حديث «**كل أمتي معـافى إلا المجـاهرين**.. »- رواه البخاري(٦٠٦٩)، ومسلم (٢٩٩٠)- ؛ فقد تفرّد به ابنُ أخي الزُّهْري ،عن الزُّهْري.

فهنا يبرزُ مثلُ ذاك التساؤل(!) :

أين رواةُ الطبقة الأولى – وكذا الثانية ،والثالثـة – مِن الآخذين عن الزُّهْري ؛ حتىٰ يأتيَ هذا الراوي –**وهو ليِّنٌ**- ،وينفردَ عن الإمام **الزُّهْـري** بهذا الحديثِ ؟!

وفي كلام الإمام العُقيلي- في «الضعفاء» (٦/ ٩٩)- مزيدُ فائدة-فليُنظر-.

ومثلُ توسّعهم الباطلِ في الإعلال بالتفرّد-دون ضوابط!-: إعلالُهم -كذلك-بالباطل!-بقولِهم-**معلّلين**!-:(مِن أجل ذلك **لم يخرجه** البخاري)!أو: (**لم يخرِجه** مسلم) -وانظُر -لهذا المبحث - ما تقدَّم (ص٢٥٠)-!!

٢- و(زيادة الثقة):

والتي يقولُ فيها **الإمامُ البخاري** -تقعيدًا- في «صحيحه»-**والـذي يُعَـدُّ أصلَ الصحةِ ، ومَنبعَ قواعدِ الثبوت**-عقب الحديث (١٤٨٣)-(**وَالزِّيَـادَةُ مَقْبُولَةٌ**، وَالمُفَسَّرُ يَقْضِي عَلَىٰ المُبْهَمِ-إِذَا رَوَاهُ **أَهْلُ الثَّبَتِ**-).

وقال في(١٤٨٤)-منه-:(وَيُؤْخَذُ -**أَبَدًا**-فِي العِلْمِ- **بِمَا زَادَ أَهْلُ الثَّبَتِ** ، أَوْ بَيَّنُوا).

وقال الحافظ البزّار في «البحر الزخّار» (٢٠٨٧) :(**وَالْحَـــدِيثُ إِذَا رَوَاهُ الثِّقَةُ كَانَ الْحَدِيثُ لَهُ –إِذَا زَادَ–..**).

قلتُ: والمُلاحَظُ–عند **الملاحِـــظِ** – ذي النظرةِ العلميّةِ العادلةِ–أنّ هذه العباراتِ والألفاظَ –السابقةَ–الواردةَ في قَبولِ (**زيـــادة الثقـــة**)–هي كلماتٌ **منضبطةُ** المعاني ،**ظاهرةُ** البيان.

بل إنها **تكادُ** تكونُ جاريةً علىٰ نَسَقِ صناعة (**الحـــدود**)–ضبطًا وتقعيدًا–؛ **لِمَا تحملُه مِن بُعْد تأصيليٍّ بيّن**..

وإنّي أقولُ–هنا–:

لن تجدوا مثيلًا لهذه الألفاظِ–**بحدودها المنضبطة**– علىٰ وجهِ الفهمِ الذي تدّعون ، ولتأْطِيره الذي تزعُمون– مِن أنّ الأصل في (زيادة الثقة): **التوقّف!**أو **الردّ**–!

وهاتان هما الباقيتان مِن ثلاثيّةِ الاحتمالاتِ المطروقةِ في(**زيادة الثقة**)–!!

فنقول:

(قَبولُ زيادة الثقة) هو الأصلُ،ولكنْ: **قد يتخلّف هذا الأصلُ لقرينـــة** ،أو اجتهادٍ معتبَر–مع إمكانية اختلافِ الأنظارِ فيه–قَبولًا وردًّا–كما في سائر مسائل العلم–؛ وهو ما خَلَصَ إليه حسن الصعيدي في كتاب «**المنهج النقـــدي عنـــد المتقدّمين من المحدثين**..» (ص٦٨٣–**وهو رسالةُ ماجستير** –في أكثرَ مِن سبع مئة صفحة–)–قائلًا–:(قَبِل المتقدّمون **زيادةَ الثقات** الحفّاظ –**إجمالاً** –،ولكنْ؛

ربما تقف **القرائنُ** دون التسليم لبعض الزيادات،وتؤيّد **ردَّها**) .

وقال الدكتور نور الله شوكت في كتابه«زيادة الثقات،وموقف المحدثين والفقهاء منها»(٢/ ١٢٢٦–**وهو رسالة دكتوراه**–)–ذاكرًا خلاصةَ بحثه–: (**القول الراجح هو(قَبول زيادة الثقة)،ولكن:لكلّ زيادة قرائنُ تعتبَر عند قَبولها**).

ثم:

إنّ المتأمّلَ فيما **اتفق** عليه الشيخان مِن أحاديثَ:**يرى المئاتِ مِن زيادات ثقاتِ الرواة التي ارتضاها هذان الإمامان–سندًا ومتنًا–**،والتي تمثّل المنهجَ العلميَّ العمليَّ الصحيحَ– الحقّ– في فهم –**وتطبيق**– هذه المسألةِ **الجليلةِ** الكبرىٰ.

لا كما يفعل أولئك(**!**)–غفر الله لهم–**بحثًا وتنقيبًا عن طرائق النظر في الحكم على زيادات الثقات = في كتب (العلل)–فقط–!!**

...لكنْ؛ هو النظرُ بعينٍ واحدة**!**

ولو نظرْنا في بعضِ مسالكِ أئمةِ الحديثِ ونقّادِه–التطبيقية–في باب (**زيادة الثقة**)–في الترجيح بين الرفع والوقف–مثَلًا–:نراهم يطرّقون الاحتمالاتِ في هذا البابِ الدقيقِ، ولا يجزمون علىٰ وجه التوكيد ؛ كمثل قول الإمام أبي حاتم–كما في «العلل»(٢/ ٢١–)–:(والحديث **يحتمَل** أن يكون مرفوعًا).

ومثلُه:قولُ الإمام الدارقطني–كما في «العلل»(٥/ ٢٧٣)–في حديثٍ–: (**يحتمَل** أن يكون مرفوعًا).

...بينما نرىٰ المتشبّهين بهم-**من المفـرّقين الجُـدُد!**-بالأحكام الدقيقةِ يجزمون**!** كأنما هم مِن **اليقين** ينطلقون**!** و**بالحق المطلَق** ينطِقون**!**

والوقوف عند الاحتمالات ،والتوقّي منها ، وعدم الجزم بها كـان دَيدَنَ بعضِ أئمة السلَف مِن نُقّادِ الحديثِ ؛ فقد روىٰ ابنُ أبي حاتم في «تقدمة الجرح والتعديل» (١/ ١٤)،قال:(حدّثنا الربيع بن سُليمان ، قال: سمعتُ الشافعيَّ يقول: كان مالكٌ إذا **شكَّ** في بعضِ الحديث: **طَرَحَهُ** -كلَّه-).

مما يجعل **الجزمَ اليقينيَّ**-نفيًا وإثباتًا-**ليس هو الصوابَ!**

وإنما يُبنىٰ الصوابُ علىٰ ما يغلبُ علىٰ القلبِ مِن **الظنّ الراجح**-وهو مما يَختلفُ في تقديرِه أئمةُ الحديث-اجتهادًا-**ولولا ذاك: ما اختلفوا**-.

قلتُ: ومِن كلام شيخنا الإمام الألبانيّ-رحمه الله-:قولُه في « سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١٤/ ١٦٢) - في مَعرِضِ ردّه علىٰ محدّث مِصرَ الشيخ أحمد بن محمد شاكر -رحمه الله-:

(... إلا أن قولَه : «والرفع زيادة فتُقبل»: **ليس على إطلاقِه** -عند **الحفّاظ النقّاد**- كما هو محقَّقٌ في (علم المصطلح) ...

ولا يخفىٰ علىٰ المحقِّقين -في هذا العلمِ الشريفِ- ما في ذلك [أي : قَبول زيادة الثقة -مطلقًا-] مِن **تعطيلِ نوعٍ هامٍّ مِن علومِ الحديثِ** ، وهو : (الحديث الشاذّ) ...

وعلىٰ هذا قامت **كتبُ العِلــل** ؛ مثلُ: «كتاب ابن أبي حاتم» ، و«كتاب

الدارَقُطني» -وغيرِهما مِن الحفّاظ-.

فكم مِن **أحاديثَ رواها الثقاتُ أعلُّوها بمخالفتهم** لمَن هو أحفظُ أو أوثقُ أو أكثرُ عددًا- وهذا ممّا لا مَناصَ منه لكلِّ باحثٍ عارفٍ نَقّاد-).

... وانظر في بعض دقائق مبحث (زيادة الثقة)،و(الرفع والوقف):«**تنقيح التحقيق**» (٢٢٣)، و(٢٢٤)،و (٣٢٧٣)-**لابن عبد الهادي**-.

٣- و(العِلَل) :

وفيها يقول الدكتور بشار عواد معروف في مقدمته علىٰ«**المسند المصنَّف المعلَّل**» (١/ ٣٠): (..وَجدنا-في بعض الأحيان-ضرورةَ **توضيح بعض العِلل**، التي قد يُظَنّ أنها تطعن في صحة الحديث؛**ذلك أنّ الكثيرَ من العلل مما لا يقدحُ في صحة الحديث** :كأن تكون العلّة في راوٍ ضعيف ،**لكنّه قد تابع الثقاتِ الذين رووُا الحديثَ**-**سندًا ومتنًا**-،**فيكون ذلك من صحيح حديثِه**؛بحيثُ لو حُذف هذا الراوي :لَبقي الحديثُ صحيحًا من الطرق الأخرىٰ.

وقد كان البخاري **ينتقي** الشيءَ بعد الشيءِ مِن أحاديثِ رجالٍ -متكلَّمٍ فيهم-بما **تابعوا الثقاتِ عليه**-سندًا ومتنًا-).

وفي هذا المعنىٰ نقلٌ ذو اعتبارٍ-مهمٍّ-غايةً-كما في «سُؤالات البَرْذَعي لأبي زُرعة »(٢/ ٦٧٦)-مِن قول الإمام مسلم-لمّا بلغه **إنكارُ أبي زُرعة الرازي** إدخالَه في «الصحيح» **بعضَ الضعفاء**- مثل: أَسباط بن نصر، وقَطَن بن نُسَيْر، وأحمدَ بن عيسىٰ- ؛ فقال:

(إنّما أدخلتُ مِن حديث أَسباط وقَطَن وأحمدَ ما قد **رواه الثقــاتُ عــن شيوخهم**، إلا أنه رُبّما وَقع إِلَيَّ عنهم بارتفاع، **ويكونُ عندي مِن رواية مَن هو أوثقُ منهم بنــزولٍ، فأَقتصرُ على أولئك** ،**وأَصْلُ الحديثِ معروفٌ مِن رواية الثقات**).

قلتُ:هذا في «الصحيح»-ومعلومٌ مدى توثيقه وتأنّيه-؛**فكيف في غيره ممّا** قد يكونُ فيه وفيه؟!

فنفيُ وجود الطرق-والتي قد تكونُ -أحيانًا- أمامَ نواظرنا ،وبين أيدينا- **لمجرّد عدم ذِكر بعض المتقدّمين لها**،أو حتىٰ لنفي علمِ بعضٍ منهم بها!-: **لــيس نفيًا علميًا-ألبتّة**-.

وقد قال العلامة **المعلّمي** في«مجموع مؤلّفاته»(٤/ ١١٧-١١٨):(والعالمُ -في **زمانِنا**- يجبُ عليه الأخذُ بالحديثِ-**وإن خالفه بعضُ المجتهدين**-.

ومع ذلك: **يُحسِن الظنَّ والأدبَ**...

وإذا ساغ للإمام الشافعي-رضي الله عنه- أن يُجَوِّزَ أنّ أكابرَ الصحابة **لم يطّلعوا على بعضِ الأحاديثِ**،و كان يَعْزُبُ عنهم مثلُ ذلك الأمرِ المشهورِ -**الذي لا يكادُ يستقرُّ في الذهنِ أنه يَعْزُبُ عن أحدٍ منهم**-: فَلَأَنْ يَجُوزَ مثلُ ذلك للعلماء **المتأخّرين** في حقِّ **المتقدّمين** أَوْلىٰ وأَحرىٰ).

أقولُ : والكلامُ **عامٌّ**-أَسانيدَ ومتونًا، فقهًا وحديثًا-،**ومَن فرّق**: **فبلا دليل!**

وللتطبيقِ عليه: يُنظَرُ كلامُ الإمام العُقَيلي في«**الضُّعَفاء الكــبير**»(١/ ١٨)

-عقب إعلالِه حديثًا-:(وَهَذَا الْمَتْنُ عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ثَابِتٌ **بغَيْر هَذَا الإسْنَاد**).

ونحوُه : في(١/ ١٧٣)-منه-:(**لا يُتَابَعُ عَلَيْهِ** مِنْ حَدِيثِ نَافِعٍ ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ -**بغَيْرِ هَذَا الإِسْنَادِ**- بِأَسَانِيدَ صِحَاحٍ).

ونحوُه : في(١/ ٢١٤)-منه-:(لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ عَنْ أَنَسٍ، وَلَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَمَتْنُ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ **يُرْوَى بِغَيْرِ هَذَا الإِسْنَادِ**، وَبِغَيْرِ هَذَا اللَّفْظِ -مِنْ وَجْهٍ ثَابِتٍ-..).

ومثلُه: ما قَالَه الحافظُ مُحَمَّد بنُ طَاهِر الْمَقْدِسِي في كتاب «ذخيرة الحفاظ» (١/ ١٨٩): (هَذِه أَحَادِيثُ أوردهَا أَبُو أَحْمد عبد الله بن عَدِيٍّ الْحَافِظُ الْجُرْجَانِيّ - رَحمَه الله - فِي كتاب «الْكَامِل»-اسْتدلَّ بهَا علىٰ ضعفِ الرجل المسطور- **أَقَامَهَا** ، **وَذكر عِلَلَها**.

وَفِي هَذَا الْكتاب أَحَادِيثُ **صَحِيحَةُ الْمُتُون**، **غَرِيبَةُ الإِسْنَاد**...).

ومنه-كذلك-: ما أورده الإمام الدارَقُطْني في كتابه«العِلل»(٢/ ٧٢) مِن حديث ابن عُمر، في سبب نزولِ قول الله-تعالىٰ-:﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾-**مرجّحًا الإرسالَ-!**

بينما هو ثابتٌ في «صحيح مسلم» (٦٢٨٤) من طريقٍ آخَرَ-عن ابن عمر-.

ورواه -كذلك- البخاري(٤٠٢) من حديث أنس عن عمر.

وهـي -نفـسُها- الروايـاتُ التـي أشـار إليهـا الإمـام أبـو نُعَيم الأصـبهاني في«حِلية الأولياء» (٣/ ٣٧٧)-مصدّرًا القولَ فيه بـ :(**صحيح ثابت**)-.

ومثلُه : ما أورده الحافظُ الذهبيّ في «سير أعـلام النـبلاء»(١٣ / ٣٩١) عـن الإمام الدَّارَقُطْنِيّ:أنه قال في حَدِيْثِ مُحَمَّد بن غَالِب، عَنِ الورْكَانِي، عَنْ حَمَّـادٍ الأَبَحِّ، عَنِ ابْنِ عَوْن، عَنِ ابْنِ سِيْرِيْن، عَنْ عِمْرَانَ بـنِ حُـصَيْن: أَن النَّبِـيّ -صَـلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «شَيَّبَتْنِي هُوْدٌ وَأَخواتُهَا»:« **إِنَّهُ حَدِيْث مَوْضُوْع**»).

فعقّب الإمام الذهبيُّ -بقولِه-:(**قُلْتُ: يُرِيْد: مَوْضُوْع السَّنَد؛ لا الْمَتْن**).

...وهكذا..في تأصـيلٍ مهـمٍّ **يَغْفُلُ عنه كثيرٌ من دعاة التفريق المحدَث**-بغيـر بـصيرة- ؛ بحيـث إذا وجـد أحـدُهم(!)كلامًـا لـبعض أئمـة العلـل-في تـضعيفِ حديثٍ-ما-..**طار به** ؛ متوهّمًا أنه **تضعيفٌ كُلّيٌّ للحديث!**

وتطبيقًا على ما تقدّم :يقـول الإمـام **محمد بـــن عبـــد الهـــادي** -المتـوفىٰ سنةَ(٧٤٤هـ)-رحمـه الله- في « **تعليقة على العلل لابن أبي حـــاتم**» (ص٨٦): (وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ[١٠١]:« سَأَلْتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثٍ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْـنُ جَابِرٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللهِ -صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَـلَّمَ-: هَلْ فِي مَسِّ الذَّكَرِ وُضُوءٌ؟ قَالَ: «لا» ، **فَلَمْ يُثْبِتَاهُ**.

وَقَالا: قَيْسُ بْنُ طَلْقٍ لَيْسَ مِمَّنْ تَقَومُ بِهِ الْحُجَّةُ، وَوَهَّنَاهُ».

انْتَهَىٰ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَأَبِي زُرْعَةَ.

وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ حَدِيثَ قَيْسٍ حَسَنٌ أَوْ صَحِيحٌ، وَلَمْ يَأْتِ مَـــنْ ضَـــعَّفَهُ

بحُجَّةٍ، بَلْ إنما تُكُلِّمَ فِيهِ لِرِوَايَتِهِ هَـذَا الْحَدِيثَ، وَإِنَّمَا تَكَلَّمَ فِي هَـذَا الْحَدِيثِ لِرِوَايَتِهِ لَهُ! وَهَذَا دَوْرٌ!).

قلتُ: راجع معنىٰ(الدَّوْر)(ص١٦٢)-.

وقال الحافظ ابن حَجَر في «النكت علىٰ ابن الصلاح»(٢/ ٨٤٨)-في مَعرِض بيانِ وجوه انتقادِه لابن الجوزي- :

(..يَعتمد علىٰ غيرِه من الأئمة في **الحُكم على بعض الأحاديث بتفرُّد بعض الرواة الساقطين بها**، ويكون كلامُهم محمولًا علىٰ قَيدِ أنّ تفرُّدَه إنما هو مِن ذلك الوجه، **ويكونُ المتن قد رُوي مِن وجهٍ آخـرَ** لم يطّلع هو عليه ، أو لم يستحضرْه حالةَ التصنيف، فدخل عليه **الدَّخَلُ** مِن هذه الجهة -وغيرِها-.

فذَكر في كتابه الحديثَ المنكرَ، والضعيفَ الذي يُحتمَل -في الترغيب والترهيب-، وقليلًا مِن الأحاديث **الحِسان**..).

وقال السُّيُوطي في «اللآلئ المصنوعة» (١/ ١٠٨):

(اعلم أنه جَرت عادةُ الحُفّاظ -كالحاكم وابن حِبّان والعُقيلي -وغيرهم- أنهم يحكُمون علىٰ **حديثٍ بالبطلان مِن حيثيّةِ سندٍ مخصوصٍ** ؛ لكون راوِيه اختلق (!) ذلك السندَ لذلك المتنِ ، **ويكونُ ذلك المتنُ معروفًا مِن وجهٍ آخَرَ** ، ويذكُرون ذلك في ترجمةِ ذلك الراوي **يجرَحونه به**....).

ولقد أبعد النُّجْعةَ -أكثرَ مِن كلّ مَرة!-**هذه المَـرة!**-الأخ الدكتور عبدالسلام أبو سمحة-وفقه الله-لمّا قال -في بعض **(وسائل التواصل الاجتماعي)**-تحت عنوان:«ظاهرةٌ تستحقّ أن نوليها الرعاية البحثية»-:

(لماذا فرّق نقّادُ عصر الرواية نقدَهم للحديث علىٰ مَخارجه ، فتجدُهم نقدَ (!) **لكلّ مَخرَج منفصل عن الأخر ، ولا يؤثّر حكمُ المَخرَج على غيرِه، ولا يستدعي المَخرَج المغايرَ في الحكم النقدي**،إلا في حالة أن تكون العلّةُ إبدال الصحابيّ.

بينما نجد بعضَ المتأخّرين والمعاصرين جمعوا المخارجَ في صعيد واحد، **وتداخل بعضُها على بعض، واستُدعيت في الحكم النقدي، إلا** في حال أن تكون العلة: إبدالَ الصحابي.

بينما نجدُ بعض المتأخّرين والمعاصرين جمعوا المخارجَ في صعيدٍ واحد، وتداخَل بعضُها علىٰ بعض، واستُدعيت في الحكم النقدي.

ظاهرةٌ تستحق الوقوفَ البحثيَّ عليها.

آملين أن لا تقابل بأسهل الطرق، مما لا علاقةَ لـه بالبحث العلمي: التقديس، التكميم، الاتهام-والتي تجاوزنا التأثّر بها -)!)!!!

ثم **كرّر** الدكتور أبو سمحة -وفقه الله- كلامَه هذا-نفسَه-**مِن الباب الخلْفي!**-في مَقامٍ آخَرَ-كذلك- في بعضِ **(وسائل التواصل الإجتماعي)** -قائلًا-تحت عنوان-:«وحدة المخرج أساس من أسس العملية النقدية»-:

(الناظر المحّص في كُتب النقد الأصيلة -كتب نقّاد عصر الرواية-: يقفُ عند ظاهرةٍ مِن المهمّ لفتُ الانتباهِ لها ، وهي :

ظاهرةُ تكرُّر المتن الواحد في أكثرَ مِن موضعٍ في كتب العلل!

فتجدُ ذلك في «علل ابن أبي حاتم« ، و«علل الدارقطني» ، وتجده في «مسند البزار» ، و«المعجم الأوسط»- للطبراني- ، وفي «الغرائب» ، و«الأفراد» ..

فلا نجدُ – عندهم – ظاهرةَ تجميع الشواهد -كلِّها- في مكانٍ واحد، للحكم على الحديث !

ما السرُّ في ذلك ؟!

السرُّ في ذلك :أنّ التصحيح والتعليل يقومُ علىٰ قاعدة **وحدة المَخرَج)!!!!**

قلتُ:

هذا -كلُّه- وهو يقولُ -:**(الناظر المحّص!)**؛ فكيف لو لم يَكُنْهُ؟**!**

وكلُّه **كلامٌ لا وزن له في مِعيار العلم** ،وكلُّ ما سبق مِن **نُقولٍ**-هنا- **يهدمُه**...

... كلامٌ أقربُ ما يكُونُ إلىٰ الفلسفةِ **الوافدةِ!** النَّائيةِ بنفسِها عن الحديثِ، وعُلومِه، وأهلِه**!!**

وأدنىٰ نظرة في كتاب «الضعفاء» -للإمام العقيلي-مثلًا-**وهو كتابُ جرحٍ للرواة ، وتعليلٍ لمرويّاتِهم**-: تكشفُ بُطلانَ هذه الدعوىٰ**!**

وانظر -منه-(١)،و(٢)،و(١٢)،و(٤٢) ،و(٤٤) ،و(٦٤)-ويقول-فيه-: (وَفِي هَذَا الْبَابِ أَحَادِيثُ صِحَاحٌ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ -صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، **وَإِنَّمَا أَنْكَرْنَا الإِسْنَادَ**)-وغيرها كثير-.

وفي المعنىٰ -نفسِه-تقريبًا-:كتابُ «الأباطيل والمناكير ،والصحاح

والمشاهير»-للحافظ الجَوْرَقاني-المتوفى سنةَ(٥٤٣ هـ)-رحمه الله-؛فهو يقول في مقدمته (١/ ١):

(سألَني بعضُ إخواني -**مِن المحدّثين**- ممّن أوجب الله عَلَيّ حقَّه-: أن أجمعَ له كتابًا **في الأحاديث المعلولةِ**، والأباطيلِ، والأكاذيبِ، والمناكيرِ، **وما جاء بخلافها مِن الصِّحاح** والمشاهير؛ فأجبتُه إلىٰ ذلك).

وهكذا...

وكلُّها دلائلُ علىٰ ما قلتُه ...

وانظر إلىٰ **تقبيحِ** الدكتور أبو سمحة-غفر الله له- **صنائعَ علماء الحديث**- الذين يُكثِرُ مِن وصفِهم بـ(**المتأخّرين**)-نَبَزًا!-في قولِه:- (..**وتداخل بعضُها على بعض، واستُدعيت في الحكم النقدي**..)!!!

وهو يُشبه وصفَ مَن وصفَ بعضَ صنيعِهم -**نفسِه**- بالوصف **القبيح** الآخر:(**خلاّط الحديث النبوي!**)-كما سيأتي (ص٣٦٠)-!!

أمّا (**السرُّ في ذلك!**)-يا دكتور-**نَظَرًا محَّصًا**-في هذا **المعنى**-وإليه-**تأصيلاً، وتطبيقًا**-؛ فهو : ما قاله المحدّث الشيخ مُقبل بن هادي الوادعي-رحمه الله- في كتابِه «أحاديث مُعَلّة ظاهرها الصحة» (ص٣٤١) :

(وأنت **خبيرٌ** أننا إذا ذكرنا حديثًا -في هذا الكتابِ- **لا يَعني أنّه ضعيفٌ من جميع الطرق، ولكنْ : يعني أنه مُعَلٌّ مِن هذه الطريق.**

وهـــذا شـــأنُ كتـــبِ العِلـــل؛ كـ: «كتاب ابن أبي حاتم»، و«كتاب الدارَقْطني»..).

وقال -رحمه الله-في كتابِه «**غارة الفِصَل على المُعتـــدين علـــى كتـــب العِلل**»(ص٨):(والحقُّ : أنّ **كتبَ العِلل فوقَ مستوانا !** فقد طلب منّي بعضُ إخواني في الله أن أدرِّسَهم في «كتاب العلل» -لابن أبي حاتم-؛ فقلتُ لهم: **لا أستطيعُ ؛ أخشى أن نقرأ الحديثَ ، ونعتقدَ ضعفَه، ويكونَ في «الـــصحيحين» – أو غيرهما– عن صحابيٍّ آخرَ ، أو مِن طريقٍ أخرى عن ذلك الصحابيِّ!**

فهي **تحتاجُ إلى حافظٍ يَعلَـــمُ** أنّ الحديثَ في كتابٍ آخرَ -صحيح- كما تقدم-، أو أنّه **مُعَلٌّ مِن جميع طُرُقِه**).

وقال-رحمه الله-مبيِّنًا منهجَ أئمةِ علمِ علل الحديثِ-:(.. ربما يُعلّون الأحاديثَ مِن طريق واحدةٍ ، **وهو صحيحٌ من طريقٍ أخـــرى**)-كما في «نُبذة يسيرة من حياة أحد أعلام الجزيرة- ترجمة الشيخ مقبل الوادعي»(ص٥٨) -لأبي همّام البَيضاني-.

قلتُ: فـ..ليست كتبُ العِلل-هذه-موضوعةً **للتـــبرّك والاســـتعلاء،أو التحلّي والتعالي**- أخي الدكتور-!

٤- و(الحديث الحَسَن):

قال الشيخ المحدّث **مُقبل بن هـــادي الـــوادعي**-رحمه الله-في تقديمِه لكتاب «القول الحَسَن في كشف شُبهات حول الحديث الحَسَن»(ص٥) -تأليف الأخ الشيخ أحمد ابراهيم أبو العينين-:

(.... أمّا الذين يردُّون «**الحسنَ لغيره**».

- فإن كان في بعض المواضعِ أدّاهم اجتهادُهم - وهم أهلٌ لذلك- إلىٰ أنّ الحديثَ لا يرتقي إلىٰ «**الحسن لغيره**»: فلهم ذلك.

- **وأمّا ردُّه -بالكلّية- ؛ فهو خطوةٌ إلى ردِّ السنن.**

يا هذا ؛ ماذا تقولُ في قول الدارَقُطني:« فلان يُعتبَر به »، و:«فلان لا يُعتبَر به»، وقول غيرِه -في بعض كتب الرواة-: «يُكتَب حديثه ولا يُحتج به»)؟!

قلــــتُ: وقولُه-هذا-هنا-يلتقي قولَ الإمام البغَويِّ في«مصابيح السنة»(١/ ١٠٩): (**أكثرُ الأحكام ثبوتُها بطريق الحسَن**).

(**تنبيه**): في هذا النقلِ عن الشيخ **مقبل بن هادي الوادعي**-رحمه الله- وما قبله-مِن مِثلِه- : ردودٌ علميةٌ عدّةٌ علىٰ المحاولات البائسة (!) لِصاحِبَيْ كتاب «**ما بعد السلفية..!!** » (ص٢٦٧)-وهما مِن **غيرِ المتخصّصين!**- : لتوكيد الزعم بترجيح الشيخ الوادعيّ وجودَ الفرق المدّعىٰ بين منهج المتقدّمين والمتأخرين-في جُمَلٍ فَضفاضةٍ تفتقرُ إلىٰ أبجديّاتِ الدلائل-!

وهو زعمٌ باطلٌ..

وعَودٌ على أصلِ البحث؛ فأقولُ:

قال الحافظ العلائيّ في«النقد الصريح»(ص٢٤):(لا يَلْزَمُ مِن كون سند الحديث ضعيفًا : أن يكونَ كذلك في نفس الأمر؛ بل قد يكونُ له سندٌ آخر

رجالُه ممّن يُحتجُّ بهم، وقد ينجبرُ بسندٍ آخرَ ضعيفٍ **تنتهي بمجموعها إلى درجة الحَسَن**.

وذلك أنّ ضعف الرواةِ: تارةً يكونُ لاتِّهامهم بالكذب، وتارةً يكونُ لنقصِ إتقانهم وحفظِهم..).

وفي (الحديثِ الحسن): يقول **الحافظ ابن رجب الحنبلي في** «شرح العلل» (٢/ ٦١١):(واعلمْ أنّ الترمذيّ - رحمه الله - خرّج في كتابه الحديثَ الصحيحَ، **والحديثَ الحسنَ**، وهو: ما نزل عن درجة الصحيح -وكان فيه بعضُ ضعفٍ-، و...).

ومِن العجيب-جدًّا-: أن يحكم الدكتور بشار عواد معروف -حكمًا عامًا**!**- على كلّ(!) حديث حَكَمَ عليه الترمذي أنه:(**حسن**)-فقط-وهي مئاتُ الأحاديث**!**-؛ بأنّ مراد الترمذي-بذلك-أنه :**ضعيف!**

فهل هو بحَث تلكم الأحاديثَ(!)-واحدًا واحدًا-حتى حصَل على هذه النتيجة الصاعقة؟!

أم هو **حكمٌ متعجِّلٌ** (!)-أقربُ إلى **العشوائيةِ**-؟!

علمًا أنّ قَدْرًا جيّدًا مِن هذه الأحاديث مرويٌّ في «الصحيحين»-أو أحدِهما -كما في كتاب«الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه(الجامع)»(١/ ٤٠٧)، و(٣/ ١٤٠٦)-.

وقال في (١/ ٤١٨)-منه-:(بَلغتِ الأحاديثُ التي خرّجها الشيخان-أو

أحدُهما-مِن مصطلح(**حسن غريب**)-: سبعةً وثمانين حديثًا..).

وقد ذكر خلاصةَ بحثه في (١/ ٤١٥)-منه-قائلًا-: (درجة «حسن غريب» مِن بابةِ «**حسن لِذاته**»،وأنّ درجة «حسن»مِن بابة «**حسن لغيرِه**»).

وعلىٰ ضَوء ذاك الفهم(**!**):فإنّ المحدّثين و العلماء عندما كانوا يقولون: (**حسّنه الترمذي**)،إنما أرادوا:(**ضعّفه الترمذي**)-إذن-**!!!!!**

والتعبيرُ بـ(**حسّنه الترمذي**) : متداوَلٌ -جدًّا-بين علماء الحديث وحفّاظِه؛ كما تراه -علىٰ سبيل المِثال؛لا الحصر-مِن حيث الكتبُ أو العزوُ إليها-في : «فتح الباري» (١/ ٢٦٣)،و(٢/ ١٩٢)،(٣/ ١٨٧)، و(٤/ ٢٣٤)، و(٥/ ٢٤١) -للحافظ ابن حجر-، و«الجوهر النقيّ»(٢/ ١٥٨)،(٣/ ٢٩٤)، و(٦/ ٢١٤)-لابن التُّرْكماني-، و«نصب الراية»(١/ ٣٣٣)،(٢/ ١٥٣)-للحافظ الزيلعيّ-، و«جامع المسانيد»(٣/ ٦٤٦)،(٨/ ١٩)-لابن كثير-، و«البدر المنير» (٤/ ٤٧٣)،(٥/ ٨٣)-لابن الملقِّن-،و«تخريج أحاديث (الإحياء)» (١/ ٢١٣ و٣٧٠)-للحافظ العراقيّ-،و«مجمع الزوائد» (١٠/ ٤١١)-للحافظ الهيثمي-، و«مِصباح الزجاجة»(٢/ ٣٩)-للحافظ البوصيري-، و«النقد الصريح» (ص٥٣)-للحافظ العلائي-**وغيرها ما لا يُحْصَى**-.

(**فائدة**): نقل الحافظ السَّخاوي في «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر»(٢/ ٩١٣) عن شيخِه الحافظِ -رحمه الله -قولَه-في الحديث الحسن-في كلامٍ بديعٍ-جدًّا-:

(كانت طائفةٌ مِنَ القدماء **لا يفرِّقُون بين** (**الصَّحيح**) و(**الحسن**)، بل يسمُّون

الكُلَّ: (صحيحًا)- وإن كان بعضُها أصحَّ مِنْ بعض-.

وذهبت طائفةٌ إلىٰ التفرقة-**وهو الذي استقرّ عليه الأمرُ**-.

والنــزاع -في التَّحقيق -بين الفريقين- لفظيٌّ:

- لأنَّ مَنْ يُفرِّقُ بينهما تظهر ثمرةُ تفريقه فيما إذا تعارَضَا، فـ: يرجِّحُ (**الصَّحيح**) علىٰ (**الحسن**).

- ومَنْ لا يفرِّق بينهما: يسلُك هذا التَّرجيحَ بعينه، وإن سمّىٰ الكلَّ: (صحيحًا)، فيكون عنده (صحيحٌ) ، و(أصحُّ منه) -كما عند غيره: (حسنٌ)، و(صحيحٌ)-.

وإذا وضح ذلك؛ **فإنَّما حصلَ الإشكالُ مِنَ (الحَسَنِ) الذي عرَّف به التِّرمذي-وهو:(الحسنُ لغيره)-؛ فذلك هو-في التَّحقيق-: الحديثُ الضَّعيف الذي يُحْتَمَلُ؛ لأنَّه -باعتضادِه بغيرِه- حدَثتْ له مِنَ المجموعِ قوَّةٌ احتُمل ذلك الضعفُ لأجلها**، واقتضىٰ تسميتَه -عند الترمذي- وغيره-: (**حسنًا**)، وذلك بيِّنٌ مِنْ تعريف الترمذي...)-إلىٰ آخِر ما قال-وفي كلامه طُولٌ -رحمة الله عليه-.

ويؤيّدُه : ما رواه علي بن المفضل المقدسي في «الأربعون علىٰ الطبقات» (٣١٢)-بسنده-عن الإمام أبي داود السِّجِسْتانيِّ-قولَه-عن«سُننه»-: (ذكرتُ الصحيحَ ، **وما يُشبِهُه، ويقاربُه**)..

ومثلُه: قولُه في «رسالته إلى أهل مكة-في وصف(سُننه)-» (ص٢٧)

-ودرجات أحاديثه-: (وبعضُها **أصحُّ** مِنْ بعضٍ)..

... وهو كلامٌ جليٌّ مِن إمامٍ سلفيّ؛ لا يدفعُهُ أيُّ تأويلٍ عَيِيّ!!

وقد علّق الأخ الدكتور **عبدالرزاق أبو البصل**-في حاشيةٍ له على«الفقيه والمتفقه» (١/ ٦٥)-للخطيب البغدادي-**وهو رسالتُه للدكتوراه**-كما قلتُ-سابقًا-علىٰ حديث«فضل العالم على العابد»-بعد عزوه لمصادره-ونَقْلِ إعلال الدارقطني له-بقوله-: (فالحديث بهذا الإسناد ضعيفٌ،لكن:له **شواهدُ تقوّيه** مِن حديث أبي هريرة ، وصفوان بن عسّال المرادي-وغيرِهما-**يَقْوَى بها**)!

وما أجملَ ما في «إرواء الغليل»(٣/ ٦٣) -لشيخِنا **الإمام الألباني**-الذي ظُلم كثيرًا مِن هذه الفئة(**!**)-كما ظلموا قرونًا طِوالًا من أهل العلم قبلَه-قال-:

(إنّ الحديثَ **الحسنَ لغيره**، وكذا **الحسنَ لذاته**: مِن أدقِّ علومِ الحديث وأصعبها؛ لأنّ مدارَهما علىٰ مَن اختلف فيه العلماءُ مِن رواته- ما بين موثِّق ومضعِّف-: فلا يتمكّن مِن التوفيق بينها-أو ترجيحِ قولٍ علىٰ الأقوال الأخرىٰ- إلا مَن كان **على علمٍ بأصولِ الحديث وقواعدِه، ومعرفةٍ قويةٍ بعلم الجرح والتعديل**، ومارَس ذلك -عمليًا- مدةً طويلةً من عمره، مستفيدًا من كتب التخريجاتِ، **ونقدِ الأئمة النقّاد، عارفًا بالمتشدّدين منهم والمتساهلين**، ومَن هم وَسَطٌ بينهم؛**حتى لا يقعَ في الإفراط والتفريط**.

وهذا أمرٌ صعبٌ، قلَّ مَن يَصبر له، وينالُ ثمرتَه، **فلا جَرَم أنْ صار هذا العلمُ غريبًا بين العلماء**-والله يختص بفضله من يشاء-).

وقال في(١/ ١١)-منه-في الإطارِ-نفسِه-:(وهذا -في الحقيقة- مِن

أصعبِ أنواعِ علوم الحديث وأَشقِّها؛ **لأنه يتطلَّب سعةً في الاطِّلاع على الأحاديث والأسانيد -في بُطونِ كتب الحديث -مطبوعِها ومخطوطِها-، ومعرفةٍ جيدةٍ بعِلل الحديث** ، وتراجمِ رجالِه.

أَضِفْ إلىٰ ذلك: دَأْبًا وجَلَدًا علىٰ البحث؛ **فلا جَرَم أنه تقاعس عن القيام بذلك جماهيرُ المحدثين -قديمًا-، والمشتغلين به -حديثًا**-وقليلٌ ما هم-).

وقال شيخ الإسلام ابن تيميّة في كتابِه «منهاج السنة النبوية»(٧/ ٣٢٠) -في حديثٍ-:(... وَنُقِلَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَنَّهُ حَسَّنَهُ ، كَمَا حَسَّنَهُ التِّرْمِذِيُّ).

وقال الحافظ **ابن رجب** في «فتح الباري»(٨/ ٩٧) -في حديثٍ-: (..**وحسّنه الترمذي، وله طرقٌ متعددةٌ**)- ومثلُه في: (٦/ ١٣٣)، و(٧/ ١٨٧)، و(٩/ ١٧١) -منه-وغيرها-.

ومِن هذا -في «حواشي الإمام **محمد بن عبدالهادي** علىٰ(الإلمام)»-لابن دقيق العيد-: كثيرٌ، منه : (١٧١)،و(١٧٦)،و (٢٢٥)،و (٤٤٠)، و (٤٦٧)، و(٨١٣)-وغيرها-، ومنه-أيضًا-: **إقرارُه لما قاله مِن ذلك المؤلّفُ ابُن دقيق العيد** ؛ كما في : (٩٦)،و (١٣٤)،و (٣٩٨)-وغيرها-.

وبين استعمالِ أحمدَ ، واصطلاحِ الترمذي:أنقل ما قاله الحافظُ ابنُ رجب الحنبليُّ - رحمه الله - في «شرح علل الترمذيِّ» (١/ ١٣٧) : (**وكان الإمامُ أحمدُ يحتجُّ بالحديث الضعيف-الذي لم يَرِدْ خِلافُه-** ، **ومرادُه بـ«الضعيف»: قريبٌ مِن مرادِ الترمذي بـ«الحسن»**).

وليس **العكس** ؛ فتأمّل!

..**فكيف يكونُ مراد الترمذيّ- بـ«الحسن»-إذن-الضعيفَ**-حسبَ ذلك **الزعم** الباطل-!؟

وقال الشيخُ المحدّثُ عبدالله الدُّويش -رحمه الله- في كتابه «تنبيه القاري..»(١٤٨)-بعد كلام-: (**فهذه الروايات يقوّي بعضُها بعضًا**، ويكونُ بها الحديثُ حسنًا -إن لم يكن صحيحًا- خصوصًا الجملةَ الأخيرةَ منه-).

وله غيرُه-في هذا وغيرِه-.

وقال الدكتور **خالد الدُّرَيس**-وفقه الله-في كتابه «**الحديث الحسن لذاته ولغيره**..» (٢/ ٨٤٤) -وهو **رسالة دكتوراه في خمس مجلّدات**-وتقعُ في (٢٥٠٠ صفحة) -:

(ظهر لي -بعد الدراسةِ للمادة العلميّة المتعلّقة بهذا الفصلِ: أنّ معاني «الحسن» - في الغالب- لم تختلف عن المعاني الموجودة لدى **كبار أئمة النقد**: إذ وجدتُ «الحسن» لا يَخرج عندهم- رحمهم الله -جميعًا- عن أحدِ معنيين أساسيّين :

* **حسنٌ -لقوّته-.**
* وحسنٌ -لفائدته، أو غرابته-.

كما استُعمل «الحسن» -أحيانًا- وبصورةٍ قليلةٍ- بمعنيين هما :

* حسنٌ لسِياقته .
* وحسنٌ لألفاظه).

وقال في (٢/ ٨٦٥) -منه-: (**والظاهرُ من تحسينات الدارقطني -في «سننه»-**: أنها موجَّهةٌ لرجال السند؛ فهو -مثلًا- يقول: (**إسناده حسن، ورواته كلهم ثقات**).

وقد تكرّرت هذه العبارةُ في عددٍ من النصوص.

وجميعُ تحسيناته تسبقُها كلمةُ (**إسناد**)؛ ممّا يدلُّ علىٰ أنه يريد الحكمَ علىٰ رجال السند.

ولم أجد في كلامِهِ ما يدلُّ علىٰ أنه يريد بالحُسن **الغرابةَ**..).

قلتُ: فضلًا عن **التضعيف**-كما زعمه الدكتور بشار عواد معروف -لَطف الله به- وبعضُ مَن **قلّده**-!

وقال في (٢/ ٨٧٢) -منه-: (وقفتُ علىٰ أحاديثَ عديدةٍ **حسَّن فيها الدارقطنيُّ أسانيدَ بعضُ رواتِها** فيهم بعضُ الضعفِ اليسيرِ الذي يجعلُ حديثَهم يقاربُ **الحسنَ لذاته**-كما اصطلح عليه المتأخّرون-).

ومثالُه: ما **أخرجه الدارَقُطنيّ في «سننه»** (١٢٧٤) من طريق الزُّبَيدي، عن الزُّهْري، عن أبي سَلَمة وسعيد، عن أبي هريرة، قال: كان النبيُّ -صلىٰ الله عليه وسلم- إذا فرَغ من قراءة أم القرآن: رفع صوته، وقال: «آمين».

ثم قال الدارَقُطنيّ -عَقِبَهُ-: (**إسناده حسن**).

فتعقّبه الحافظُ ابن رجَبٍ الحنبليُّ في «الفتح» (٤/ ٨٧٠) بقوله: (**كذا قال! ووصلُه وهَم**، وإنما هو مدرَجٌ من قول الزُّهْري - كما رواه مالكٌ-).

... وهو تطبيقٌ عِلميٌّ عَمليٌّ على التأصيل السابق-ينقض كلَّ تأويلٍ ،أو تحريف!-..

وقارن بـ «العِلل» (١٤٢٢)-للدارَقُطنيّ-.

أقولُ: ضابطُ التفريق بين (الحسَن)-حديثيًّا-،و(الحسَن)-لُغويًا-**قبل استقرار الاصطلاح العلميّ**-قد يكون عَسِراَ-نوعًا ما-؛ كمثلِ ما نقل شيخُ الإسلام ابنُ تيميّة في«اقتضاء الصراط المستقيم»(١/ ٤٤٣)-عن الحافظِ أبي طاهرٍ السِّلَفيِّ-قولَه في حديثٍ-:(هذا حديثٌ حسنٌ)، ثم قال شيخُ الإسلام: (فما أدري أراد (حُسن إسنادِه) **على طريقة المحدّثين** ، أو (حُسن متنِه) علىٰ الاصطلاح العام)-يعني:المعنىٰ-.

وقد نقله شيخُنا الإمامُ الألبانيُّ-رحمه الله-في«سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١/ ٢٦٨)، ثم قال:(قلت: **وغالبُ الظنّ** : أنه أراد الثانيَ ، وبه جزم المُناويُّ في «الفيض»..).

وفي كتاب«الإمام عليّ بن المَديني ،ومنهجه في نقد الرجال»(ص٦١٢-٦٢٣-وهو رسالة ماجستير ، ناقَشها الدكتور **أحمد نور سيف**)-للدكتور إكرام الله إمداد الحق-بحثٌ لطيفٌ حول:(**«الحسن» عند عليّ بن المديني-في منهجه النقدي-**)-تكلّم فيه عن استعمالِه له في الرواة،وفي الأسانيد ، وفي المتون-؛ فليُنظر.

قلتُ : وأمّا التشغيبُ علىٰ أصلِ (الحسَن)،و(التحسين) بقول العلامة المعلّمي -رحمه الله- في «الأنوار الكاشفة»(ص٢٩): (**وتحسين المتأخّرين فيه**

نظرٌ) -وأشباهِهِ-؛ فمغالَطةٌ ظاهرةٌ!وخلطٌ كبير!

ترىٰ توضيحَه -وبيانَه- في كثيرٍ مِن تطبيقاتِه العلمية الحديثية-هو -رحمه الله-؛ وكذلك فيما قاله-هو-أيضًا- في مقدّمته علىٰ كتاب «الفوائد المجموعة» (ص ٨)-:(عندما أقارنُ نظَري بنظرِ المتأخّرين : أجدُني **أرى كثيرًا منهم متساهلين !**

وقد يدلُّ ذلك على أنّ **عندي تشدُّدًا** -قد لا أُوافَقُ عليه-!

غيرَ أنّي -مع هذا كلِّه-: رأيتُ أن **أُبديَ ما ظهر لي**-ناصحًا لمن وقف عليه مِن أهل العلمِ: **أن يحقِّقَ النظرَ**-، ولا سيّما مَن ظَفِرَ بما لم أَظفَر به مِن الكتبِ..)..

قلتُ: رحمه الله..ما **ألينَ كلامَه** ، وما **أجملَ مأْخَذَه**...لا كبعضِ أولئك المعترضين المعارِضين **الجُفاةِ الغِلاظ!**-المُنتحِلين كلامَه بغير علمٍ!- الذين سفّهوا العلماء!وأسقطوا جُملتَهم! وشكّكوا بمناهجِهم-**بل رفضوها!وردّوها!!**-! ولم يرفعوا لهم-بها-رأسًا-**غفر الله لنا ولهم**-.

ومِن عجبٍ : أنّ الأخ الدكتور عبدالسلام أبو سمحة-وفقه الله-تكلّم -في أُكتوبةٍ له علىٰ بعض (**وسائل التواصل الاجتماعي**) مدّعيًا أنّ (التقسيمَ الرباعيَّ للحديث المقبول:الصحيح لذاته ولغيره،والحسن لذاته ولغيره..لم يأت إلا **بعد الحافظ ابن حجر**...)، ثم قال: (**فهو مؤسّسُه ومبتكرُه ومسمّيهِ**...)!!

قلتُ :

- إن **قصدتَ اللفظَ الاصطلاحيَّ** -فقط-؛ فالخَطْبُ سهلٌ يسيرٌ-ثبوتًا وعدمًا-أم أنّه **عندك** ليس كذلك-؟!

- **وإن قصدتَ حقائقَ معاني هذه المصطلحاتِ**،وما تدلُّ عليها ألفاظُها:فادِّعاؤك على الحافظ ابن حجر **مِن أبطلِ الباطلِ**؛فدرجاتُ القَبول -هذه -كلُّها- موجودةٌ ، معروفةٌ،لا ينكرُها إلا **مستكبرٌ** !

وإنّي لأَرْبَأُ بك أن تكونَ على هذه الشاكلة-يا أخي-...

فاخترْ ما تريد..ممّا تحكُمُ به **على نفسِك**..-وترفّق-!

وإني أحبّ لك - ولكل مَن **خالف الصوابَ** - ما أحبّه لنفسي- **فيما أرجو ربّي**-..

وقد طار بعضُ **دُعاة التفريق بين منهج المتقدِّمين والمتأخِّرين -الجُدُدِ**- بما نُقل عن العلامة **محمد أنور شاه الكشميري** -رحمه الله- في «فيض الباري» (٤/ ٤١٤) -أنّه قال-:

(وليُعلم أن تحسين **المتأخِّرين**، وتصحيحَهم، لا يُوازي تَحسينَ **المُتقدِّمين**؛ فإنهم كانوا أعرفَ بحال الرُّواة لقُرب عهدِهم بهم، فكانُوا يحكُمون ما يحكُمون به، بعد تثبُّت تام، ومعرفة جزئية.

أمّا **المتأخِّرون**؛ فليس عندهم مِن أمرِهم غيرُ الأثر بعد العين، فلا يحكُمون إلّا بعد مطالعةِ أحوالِهم في الأوراق، وأنتَ تعلمُ أنّه كم مِن فرقٍ بين المجرّب

والحكيم، وما يغني السوادُ الذي في البياض -عند **المتأخِّرين** -عمّا عند **المتقدِّمين** مِن العلم على أحوالِهم -كالعَيان-؛ فإنّهم أدركُوا الرُّواةَ بأنفسهم، فاستغنَوا عن التساؤل، والأخذ عن أفواه الناس.

فهؤلاء أعرفُ النّاس، فبِهم العِبرةُ.

وحينئذٍ: إن وجدتَ النَّوويّ -مثلًا- يتكلَّمُ في حديثٍ، والترمذيُّ يُحسِّنُه؛ فعليك بما ذهبَ إليه الترمذيُّ.

ولم يُحسِن الحافظُ في **عدم قَبول تحسين الترمذي**؛ فإنّ مبناه على القواعد -لا غير-، وحكمُ الترمذي يبنى على الذَّوق والوِجدان الصحيح، وإنّ هذا هو العِلمُ، وإنّما **الضوابطُ** عصا الأعمى).

قلتُ: وقد علّق على استغلال **هؤلاء (!)** هذا النقلَ : الأخُ الدكتورُ رياض الطائي-حفظه الله-قائلًا-:

(ما أسرعَ طيرانَ مقالةِ الكشميري بين **هؤلاء!!**

وهي نافيةٌ - بل ناسفةٌ- لمنهجِ كثيرٍ ممّن طار بها-عند أَدنى تأمّلٍ- بل بلا تأمّلٍ-!!

فالكشميريُّ يُثبت أنّ للمتقدّمين أحكامًا تراتِبيةً في التصحيح و(التحسين).

والمفرّقون-على تناقضٍ واختلافٍ فيما بينهم!- يقولون: الحديثُ عند المتقدّمين صحيحٌ وضعيفٌ!

أمّا **التحسينُ**؛ فهو - عندهم!- (مصطلح **لُغوي**)- بضم اللام-!

ولازِمُه -عندهم!- أنْ يكونَ بفتح حرفِ اللام، وتسكين حرفِ الغَين -(**لَغويًّا**)- **!!!**

فضلًا عن اعتداد العلامة الكشميري **بتحسيناتِ الإمامِ الترمـــذي**-والتي هي عند بعض مقدَّميهم لا تَعني إلا الضعف!-!

فكيف يستشهدُون بما أكثرُه (!) **ممّا به لا يعترفُون؟!!**

وعليه؛ فمَن يرفعُ رأسَه بهذه المقالةِ الكشميريّة، ثم لا يقولُ بمضمونها: فهو متناقضٌ ذو هوىً- يأخذُ منها حرفَينِ! ويَذَرُ منها سائرَها!-؟!

....ولعلّي أَسبِقُ (!) مَن تتردّدُ بعضُ الكلماتِ في فمِه -قائلًا-:(آخُذُ منها الصوابَ، وأدَعُ الخطأَ) !

فأقولُ له: وماذا فيها مِن الصوابِ -في نظرك!- غيرُ ما هو علىٰ معنىٰ ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ = «**فويل للمتأخّرين**» ؟!)..

٥- و(التدليس):

فلِبعضٍ(!)-منهم-**رأيٌ خاصٌّ**-وقد يكونُ **عامًّا**-عندهم**!** - في موضوع التدليس**!** وذلك: بعدم الاكتفاء **بتصريح المدلّس بالتحديث**-في روايته؛ إلا أن يَثبُت(**!**)أنه دلّس في هذه الرواية-بذاتِها-**بغَضِّ النظرِ عن وجـــودِ العنعنـــةِ أو التحديث في الـــسنَد!**-؛ كما قاله الشيخُ عبدُالله السعد-وفقه الله-في كتابه «كيف تكون محدّثًا؟» (١/ ١٤٥): (... إذا دلّ الدليلُ علىٰ أنه دلّس في هذا

الخبر:لا يُحتَجُّ به، **وليس حتى يُصَرّحَ بالتحديثِ**..)!!

* وقد قال الإمامُ مسلم في في مقدمة «صحيحه»(١/ ٣٣) :

(.. وَإِنَّمَا كَانَ تَفَقُّدُ مَنْ تَفَقَّدَ -مِنْهُمْ- سَمَاعَ رُوَاةِ الْحَدِيثِ -مِمَّنْ رَوَى عَنْهُمْ- إِذَا كَانَ الرَّاوِي مِمَّنْ عُرِفَ **بِالتَّدْلِيسِ** فِي الْحَدِيثِ، وَشُهِرَ بِهِ ، فَحِينَئِذٍ : **يَبْحَثُونَ عَنْ سَمَاعِهِ فِي رِوَايَتِهِ**، وَيَتَفَقَّدُونَ ذَلِكَ مِنْهُ-كَيْ تَنْزَاحَ عَنْهُمْ **عِلَّةُ التَّدْلِيسِ**-..).

* وقال الإمامُ أبو زُرْعةَ الدمشقيّ -المتوفى سنةَ(٢٨١هـ)- في «تاريخه» (١١٥٧): (سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يُسْأَلُ عَنْ قَتَادَةَ: سَمِعَ مِنْ أَبِي قِلَابَةَ؟

فَقَالَ: هُوَ يُحَدِّثُ عَنْهُ، وَلَا أَعْلَمُ أَنَّهُ قَالَ: - يَعْنِي: **حَدّثنا** - .

وَذكر عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ ، عَنْ شُعْبَةَ ، قَالَ: **كُنْتُ أَعْرِفُ مَا سَمِعَ قَتَادَةُ مِمَّا لَمْ يَسْمَعْ** ؛ كَانَ يَقُولُ: **حدَّثنا** أَنَسٌ، وَ: **حَدَّثَنَا** سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ، وَ: **حَدَّثَنَا** الحسن، وَ: **حَدَّثَنَا** مُطَرِّفٌ.

وَإِذَا جَاءَ مَا لَمْ يَسْمَعْ يَقُولُ: **قَالَ** أَبُو قِلَابَةَ، و: **قَالَ** سَعِيدُ بن جُبَير).

* وقال أبو الفرَج النَّهْرَواني -المتوفّى سنةَ (٣٩٠هـ)- في «الجليس الصالح» (١/ ٥٢٠) : (...الشَّافِعِيّ -وَمَن وَافقه- كَانُوا **لا يروْنَ خبرَ المدلِّس حُجَّةً** إِلَّا أَن يقول :**حَدَّثَنا**، أَوْ: **أَخْبَرَنَا** ،أَوْ: **سَمِعْتُ**).

* وقد أورد الإمام **محمد بن عبد الهادي** في«المحرَّر»(٢٦٧)حديثَ أبي مَسْعُود الْأَنْصَارِيّ، قَالَ: أَتَانَا رَسُول الله -صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- وَنحن فِي مجْلِس سعد بن عُبَادَةَ ، فَقَالَ لَهُ بَشِير بن سعد: أمرَنَا الله- تَعَالَىٰ- أَن نصلِّي

عَلَيْك -يَا رَسُولَ الله- فكيف نصلّي عَلَيْك؟

قَالَ: فَسكت رَسُولُ الله- صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم -حَتَّىٰ تمنّينا أَنه لم يسْأَله، ثمَّ قَالَ رَسُولُ الله -صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم -: «قُولُوا: اللَّهُمَّ صلِّ عَلَىٰ مُحَمَّد وَعَلَىٰ آل مُحَمَّد، كَمَا صلّيت عَلَىٰ آل إِبْرَاهِيم، وَبَارك عَلَىٰ مُحَمَّد وَعَلَىٰ آل مُحَمَّد ، كَمَا باركت عَلَىٰ آل إِبْرَاهِيم فِي الْعَالَمين، إِنَّك حميدٌ مجيدٌ، وَالسَّلَام كَمَا قد علمْتُم».

رَوَاهُ أَحْمد، وَمُسلم.

وَرَوَاهُ أَحْمد وَالدَّارَقُطْنِيّ وَالْحَاكِم -بِنَحْوِهِ-، وَعِنْدهم:(فَكيف نصلي عَلَيْك إِذا نَحن صلّينَا عَلَيْك -فِي صَلَاتنَا-؟!)، وَهَذِه الزِّيَادَة تفرّد بهَا ابْنُ إِسْحَاق، وَهُوَ صَدُوقٌ، **وَقد صرّح بِالتَّحْدِيثِ ، فَزَالَ مَا يُخاف مِن تدليسه**، وَقد صحّحها ابْنُ خُزَيْمَة، وَابْن حِبّان، وَالْحَاكِم، وَالْبَيْهَقِيّ -وَغَيرهم-».

* وقال العلامة **المعلِّمي**- رحمه الله-كما في «مجموعة مؤلّفاته» (٤/ ٢٧٩)-: (وأمّا ما في «سنن أبي داود» عن جُبير بن محمَّد بن جُبير بن مُطعِم، عن أبيه، عن جدِّه، قال: جاء أعرابيٌّ ...-إلخ-: ففي إسنادِه ابنُ إسحاق، وهو مختلَفٌ فيه، وأقلُّ ما فيه أنه **يدلِّس**-قاله الإمام أحمد- كما في «تهذيب التهذيب» -وغيره-.

والمدلِّس لا يُحتج به إلا فيما صرَّح فيه بالتحديث، ولم يُصرِّح في هذا الحديثِ..).

* وقال -رحمه الله- في (٥/ ١/ ١٩): (هذا الحديث صحيحٌ، **نظيفٌ لا غبار عليه.**

ووجودُ ابنِ إسحاق -في إحدىٰ الطريقين- لا يقدح، مع أنه إنما **يُخشى منه التدليس، وقد صرّح بالتحديث**).

ولا يزالُ العلماء **يتناقلون** ما رواه الإمام البيهقي -بسنده- في كتابه «المدخل» (٥٤٦) عن شُعبة، قال: (كفيتُكم **تدليسَ ثلاثةٍ**: الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة).

وقال الحافظ ابن حَجَر في «طبقات المدلّسين» (ص٥٨) -معقّبًا-: (فهذه **قاعدةٌ جيّدةٌ** في أحاديثِ هؤلاء الثلاثةِ: أنّها إذا جاءت مِن طريق شعبة **دلّت على السماعِ**، ولو كانت **معنعنةً**).

...ثم ماذا؟!

٦- **و(الشواهد والمتابَعات)**:

وقد تقدّمت -قبلُ- إشاراتٌ -عدّةٌ- تتعلّقُ بها.

وقال الإمامُ أبو عبدالله ابنُ مَنده -المتوفىٰ سنةَ (٣٩٥ هـ)- رحمه الله- في كتابه «**بيان فضل الأخبار، وشرح مذاهب أهل الآثار، وحقيقة السنن، وتصحيح الروايات**» (ص٧١): (وقد ذكرتُ في «شرح الرسالة» جميعَ مَن اتفق محمدُ بن إسماعيل ومسلمُ بن الحَجّاج علىٰ الإخراجِ عنهما -في كتابَيهما «الصحيح»-، ومَن تفرّد البُخاري بالإخراج عنه -ممّن لم يُخرِج عنه

مسلمُ بن الحجّاج-ـ أو أخرج عنه مسلمٌ ولم يُخرِج عنه البُخاريُّ ، **أو أخرج عنه واحدٌ منهما ، واستشهد به الآخرُ**).

قلتُ:وهذا نصٌّ **متقدّمٌ** عزيزٌ في هذا البابِ-**فاحفظْه**-.

وفي (**الشواهد والمتابَعات**) يقول الحافظُ محمد بن عبد الهادي- رحمه الله-كما في «مجموع رسائله»(ص٨٩-طبع مصر)-بشأن بعضِ (الأحاديث المشهورة التي يتداولُها الفقهاء-وغيرُهم-)-:

(والأحاديثُ التي يحتوِي عليها هذا الجزءُ : جميعُهُا مشترَكٌ في الضعفِ المانِع مِن الاحتجاجِ -علىٰ الانفرادِ-.

لكنَّ بعضَهَا **يصلُحُ للمتابعةِ، والاستشهادِ، والاعتبارِ، والاعتضادِ؛ لأنّ ضعفَهُ يسيرٌ**، وبعضُها لا يصلُحُ لذلك؛ لشدةِ ضعفِهِ، أو عدمِ إسنادِهِ بالكُلِّيَّةِ).

(**تنبيه**): هذا البيانُ المفصَّلُ -ومثلُه -له-كثيرٌ-تأصيلًا وتطبيقًا- : يبيّن أنّ كلامَه الآخر-الذي استدلّ به (!) بعضُ المفرِّقين علىٰ بعضِ دعاويهم!- مجمَلٌ محتاجٌ توضيحًا-هو هذا !-:

ألا و هو كلامُه -رحمه الله- في «الصارم المُنكي» (ص١٨٤)-قال-: (فلا يُعتبَر بكثرة الطرق،وتعدّدها؛ **وإنما الاعتمادُ على ثبوتها،وصحّتها**)!

(**تنبيهٌ آخر**): زعم بعضُ المتأثّرين(!)بمنهج التفريق المدّعىٰ بين المتقدّمين والمتأخرين:أنه نَظَرَ(!)في كتاب«تنقيح التحقيق»-للإمامِ محمد بن عبد الهادي-؛فلم يجد فيه الالتفاتَ إلىٰ قضية(**الشواهد والمتابَعات**)-بالكلّية-!!

وهذا زعمٌ فاسدٌ ؛ مبنيٌّ على قُصُورٍ -كبيرٍ- في البحث والنظر-قبل أن يكونَ قُصُورًا في المنهج، وخللاً في التفكير!-!

فالاستدلالُ بـ (**الشواهد والمتابَعات**) موجودٌ ، وظاهرٌ ، وبيّن-بأدنىٰ نظرٍ فاحصٍ-:

فانظر- فيما يتعلّق (**بالــــشواهد**)- : (٤)،و(٧٠)، و(٧٠٦)، و(٧٢٩)، و(٩٦٢)، و(١٢٤٣)، و(١٢٦٦)، و(١٤٩٨)، و(٢٠٥٧)، و(٢٣٢٥)، و(٢٦٤٦)، و(٣٢٧٨) -وغيرها-..

وأمّا(**المتابعات**)؛ فأكثرُ؛ فانظر: (١٠١)، و(١٢٣)، و(٢٠٠)، و(٢٢٣)، و(٣٨٧)، و(٥٣٠)، و(٥٦٠)، و(٥٩٨)، و(٦١٩)-... وغيرها-.

والله-وحدَه-المستعان.

فاحذر!

ويقول العلامة المُعلِّمي -رحمه الله- في «التنكيل»(١/ ٦٦) : (ابن سَعْد وابن مَعين والنَّسائي -وآخرون غيرُهم- يوثِّقون مَن كان مِن التابعين وأتباعِهم: إذا وجدوا روايةَ أحدِهم مستقيمةً ؛ بأن يكونَ له -فيما يروي- **متابعٌ أو شاهدٌ** ، وإن لم يَرْوِ عنه إلا واحدٌ ، ولم يبلُغْهم عنه إلا حديثٌ واحدٌ).

* ويقول-رحمه الله-في مقدّمته علىٰ «تقدمة الجرح والتعديل»(١/ ب)-لابن أبي حاتمٍ-في معرِض كلامِه عن الحُفّاظِ والمحدّثين،جهودهم في خدمة الرواة والمرويّات-:

(..وتفقّدوا أحوالَ الرواة ، وقَضَوْا علىٰ كل راوٍ بما يستحقُّه، فميّزوا مَن يجبُ الاحتجاجُ بخبره -**ولو انفــرد**-، ومَن لا يجبُ الاحتجاجُ به إلا **إذا اعتَضَد،** ومَن لا يُحتَجُّ به **ولكنْ** : **يُستَــشهد،** ومَن يُعتمَدُ عليه في حالٍ دون أُخرىٰ، وما دون ذلك مِن متساهلٍ ، ومُغفَّلٍ، وكذّاب..).

* وفي «تقدمة الجرح والتعديل»(١/ ٨٤) -لابن أبي حاتمٍ-عن أبيه- قال-:(كَتَبَ إليَّ عبدُ الله بنُ خُبَيق: نا يوسُف بنُ أَسْباطٍ ، عن سُفيانَ الثوريِّ ، قال : كان إسماعيلُ بنُ أُمَيَّةَ إذا حدَّثَ بحديثٍ ، قال لسفيانَ: **عنــدك شــيٌ يَشُدُّهُ ؟!**).

وقد قال العلامة المُعلِّمي-مُعلِّقًا-:(يعني : هل **عندك شيءٌ يُقَوِّي هــذا الحديثَ ؟!**).

والعجبُ تأويلُ (!) مَن أوَّلَ هذا النصَّ -وأمثالَهُ- بِـ(تقوية القويِّ)!

... لقد هُزِلَت!!

* ويقول الشيخ عبد الله السعد-وفّقه الله-في كتابه«كيف تكون محدّثًا؟» (٢/ ٤٣-٤٤):(تقوية الحديث الضعيف إذا **تعدّدت طرقُــه** ،وتباينت مخارجُ طرقِه ،ولم تكن واهيةً ، لا منكَرة،ولا معلولة ، وكان متنُ هذا الحديث مستقيمًا ، لا يخالفُ نصوصَ الشريعة ؛ فهنا : يتقوّى الخبرُ-وهو مذهبُ المتقدّمين-..

وما نُقل عنّي خلافُ هذا مِن القول: «أنّ الخبر لا يتقوّى بتعدّد طرقِــه»؛ فهذا غيرُ صحيح).

* ونقل في(٢/ ٤٥)-منه-عن«مسند الفاروق»(١/ ٢٨٨)-لابن كثيرٍ- قولَ الإمام علي بن المَديني-في حديثٍ-:(..هو حديثٌ صالحٌ ؛ ليس ممّا يَسقطُ، وليس مما يُحتَجُّ به، وقد رُوي عن رسول الله -صلىٰ الله عليه وسلم- **تثبيتُ** هذا الحديث).

ثم علّق الشيخ السعد-قائلًا-:(يعني:جاء **ما يشهد له**،فثبت الخبرُ بذلك)**!**

* وقال الشيخ عبدالعزيز الطريفي -سدّده الله-كما في «فوائده الحديثية الألف» (٩٦٠)-: (إنّ أبوابَ **التصحيحِ بالشواهدِ** مِن الأبوابِ الضيقةِ التي **لها شرائطُها وقرائنُها**.

ولا نقولُ بإغلاقِ البابِ علىٰ التمام ، وإنّما يُشَدَّدُ فيها كما كان يُشَدِّدُ فيها أئمةُ النقد).

قلتُ: وهذا (**الضيق**) -في مسألة (**التصحيحِ بالشواهدِ**)- متعلّق بـ(**شرائطها وقرائنها**)-لا غير؛ **فتنبّه**-ولا تكن مِن الغافلين-**!**

* وقال الدكتور قاسم بن عمر في كتابه«منهج تقوية الحديث بين المحدثين والفقهاء -دراسة مقارنة-» (٢/ ٦٣٧ -وهو رسالة أكاديمية ،بإشراف الدكتور أبو بكر كافي-تلميذ الدكتور **حمزة المليباري**-):(تقوية الحديث الضعيف بمثلِه-أو بما هو أقوىٰ منه-:مسلكٌ عمل به جمهورُ العلماء-من المحدّثين والفقهاء-).

* وقال الأخ الفاضل الدكتور منصور الشرايري -وفّقه الله إلىٰ كل خيرٍ- في كتابه «نظرية الاعتبار عند المحدّثين» (ص٥٩-رسالة دكتوراه بتقديم الدكتور بشار عواد معروف):

(**الاعتبار**: هو استقصاء طرق الحديث،والمقابَلة والمقارَنة بينها-سندًا ومتنًا-: للكشف عن **المتابعات والشواهد**).

* وقالت الدكتورة شـمّاء الأسمر في كتابها «الاعتبار في علوم الحديث» (ص٥٧٥، و٦٢٣):([ترقية الأحاديث،و] **تقوية المرويّات** والرواة-عامّةً- تمثّل أُولىٰ وظائف «**الاعتبار**»).

* وقالت في(ص٦٢٦)-منه-:(**تصحيح الحديث وتحسينه يعتمدُ على تعدُّد الطرق الصالحةللتقوية والترقية**).

* ومِن هذا المُنطلَق -نفسِه-كان اعتبارُ الرواة-أيضًا-؛كما قال العلامةُ المعلّمي في«التنكيل»(١٢/ ٤٥٦):(وأئمةُ الحديثِ لا يوثِّقون الراويَ **حتى يعتبروا رواياتِه** برواياتِ الثقاتِ المعروفين:

- فإذا وجدوه يُغيِّر المعنىٰ:جرَحوه.

- وإن وجدوه قد يَقَعُ له التغييرُ-ولا يَكثُر-:غمزوه، وقالوا: لا يُحتجُّ به- يَعْنون: أنّ حديثَه **يحتاجُ إلى متابعاتٍ وشواهدَ**-وهكذا-).

* وقد تقدّم (ص٢١٢) ما قاله الدكتور إبراهيم اللاحم في كتابه«الجرح

والتعديل» (ص١٢) لمّا شرَح (**علم العلـــل**) بوصفِه لـه بـ :(**علـــم مقارَنـــة المرويّات**).

وهو **تعريفٌ عِلميٌّ** جيدٌ،موافقٌ للتطبيقِ العمَليّ الحديثيّ...

ثم شرَح الدكتورُ اللاحم -وفقه الله- وجهَ ذلك -فيما نقلتُه عنه-قبلًا- (ص٢١٢)-فانظرْه-.

* وبنحو قولِه-وقبلَه-قال الدكتور همّام سعيد في كتابه«الفكر المنهجي عند المحدّثين» (ص١٠١): «**علمُ العلل**»، **هو:علمُ مُتابَعةِ الثقاتِ ورواياتهم**).

قلـــــتُ: يقصد بـ(المُتابَعة)-هنا-:التتبّع؛ لا (المُتابَعة) بمعناها الاصطلاحيّ.

* وقال الأخ الدكتور **ماهر الفحل** في مقدمتِه علىٰ كتابه«كشف الإيهام..» (ص٩٧) : (ويُغتفَر **في المتابَعاتِ والشواهدِ** ما لا يُغتفَرُ في الأصول).

* فإن قيل-**وقد قيل!**-:(الاستدلال بالشواهد **قليلٌ** عند النقّاد)**!!!**

فنقول-علىٰ **افتقار** هذه الدعوىٰ لأدنىٰ **مقوِّمات** التحقيق العلمي!-:

إنّ القلّة والكثرة أمرانِ نسبيّانِ ،تَعْتَوِرُهُما عدةُ ظروف ومُعطَيات..

وإذا ثبت الأصلُ:ثبت فرعُه،

والتفريقُ -بالقلّة والكثرة- يحتاجُ أدلّةً.

نعم؛كلُّ ذلك **ضمن الشروطِ العلميةِ الدقيقةِ المعتبَرةِ**-مع قابليّتها **للنظر**

الاجتهادي عند التطبيق-و**مِن أهلِه**-أخذًا وردًّا-:

وقد قال **شيخنا الإمام الألباني**-رحمه الله-في«تمام المِنّة في التعليق على فقه السنة» (ص٣١):

(مِن المشهور عند أهل العلم : أنّ الحديث [الضعيف] إذا جاء مِن طرق متعدّدة ؛ فإنه **يتقوّى بها** ، **ويصيرُ حجّةً**- وإن كان كلُّ طريقٍ منها -علىٰ انفراده-ضعيفًا-.

ولكنّ هذا **ليس على إطلاقِه**؛ بل هو **مقيَّدٌ** -عند المحقّقين منهم- بما إذا كان ضعفُ رواته -في مختلَف طرقِه- ناشئًا مِن سوء حِفظهم؛ لا مِن تُهمة في صدقِهم أو دينِهم؛ وإلا : **فإنه لا يتقوّى مهما كثُرت طرقُه**..).

إلىٰ أن قال-رحمه الله-:(وعلىٰ هذا ؛ فلا بد لمَن يريد أن **يقوِّي الحديثَ بكثرةِ طرقِه**: أن يقفَ علىٰ رجال كلِّ طريقٍ منها ؛ **حتى يتبيَّنَ له مبلغُ الضعف فيها** .

ومِن المؤسِف: أنّ القليلَ -جدًّا- مِن العلماء- مَن يفعل ذلك ، **ولا سيّما المتأخّرين منهم** ؛ فإنهم يذهبون إلىٰ **تقويةِ الحديث** لمجرّد نقلهم عن غيرِهم: أنّ له طرقًا!! **دون أن يقِفوا عليها**، ويعرفوا ماهيّةَ ضعفِها..).

وقد أَعرض عن جميعِ هذه التأصيلاتِ العلميّةِ-والتطبيقاتِ الحديثيّةِ- بكلامٍ واهٍ واهنٍ تافهٍ- قاءه -**باستهزاءٍ قبيحٍ-جدًّا**- بعضُ الشَّبَبَةِ المغرورين- مِن هؤلاء-قائلًا-في بعض ما كتب علىٰ(**وسائل التواصل الإجتماعي**)-:

(... تجميعُ أوهامِ الرواة وأخطائهم، **وخَلْطُ المناكيرِ بالغرائب**، وإضافةُ المعلَّلِ، وجلْبُ أمثالِ ذلك الشيء، ثم وضعُه في(**خلاّط الحديث النبوي!**)، ثم الخروجُ بنتيجةِ أنّ الحديثَ (**تتفاعلُ طرقُه، ويَنتجُ !**) عن تلك الواهياتِ وأضرابِها أحاديثُ صحيحةٌ!!!

فهذا حُلْمٌ وسرابٌ، يدورُ صاحبُه في فَلَك آخرَ غيرِ فَلَكِ السابقون(!) بالعلم، وأئمةِ العلم بالأخبار والمرويّات)!!!!!

...فهل يقولُ مثلَ هذا الهَذْرِ السفيه-المبطَّن بالاستهزاء!- (سالمُ!) العقلِ،نقيُّ القلبِ-هداه الله-؟!

والتفصيلُ في بيان ذلك-كلِّه-،وتوضيحُه :سيكونُ في **أصل هذا الكتابِ**-«التَّبْيين..»- : بما يَسُرّ البالَ ،ويُسعِدُ الخاطرَ-مِن **التقعيدات** المتوافِرة، **والتقييداتِ** المتكاثِرة-**إن شاء اللهُ-تعالى**-.

وثمّةَ وجوهٌ أُخَرُ مِن البيان-بإذن مولانا الرحمن-:تراها في كتابي «**الكوكب الوقّاد بمنهج أئمةِ السنّةِ المتقدّمين النُّقّاد-في عُلوم الحديث:المتنِ والإسناد**-مجموعًا مِن كلام المحدّث العلامة الشيخ **محمد ناصر الدين الألباني**-»-يسّر الله إتمامَه علىٰ خير-.

وفي ضمنِه الردُّ علىٰ بعضِ **مغالطاتِ وأغاليطِ** صاحِبَيْ كتاب «**ما بعد السلفية..!!** » (ص٢٦٧)-هداهما الله- حول شيخِنا الإمام-رحمه الله-، ومنهجيّتِه العلمية الحديثيّة..

خمسة تنبيهات

* **الأول** : الغفلةُ -أو **التغافُل!**-عن الربط بين موضوع **جواز (رواية الحديث بالمعنى)**، و موضوع **(اختصار الحديث)** -ضمن الضوابط العلمية المعروفة-:مع ما هو متقرِّرٌ مِن **(مراسيل الصحابة)** -رضي الله عنهم-:غفلةٌ ذاتُ أثرٍ سلبيٍّ كبيرٍ -جدًّا- في مسألة **الشواهد** ، **والطرق**: التي استعملها المحدّثون -المتقدّمون والمتأخّرون- للتعامل مع ذلك-وإن لم يصرِّحوا- قلةً أو كثرةً-بمصطلح **(الشاهد)**، أو **(الشواهد)!**

والعبرةُ بالحقائق والمسمّيات-كما تقرّر في البدَهيات-.

وقد قال القاضي عِياض-رحمه الله-في«الإلماع»(ص١٧٨):(لَا خِلَافَ أَنَّ **على الْجَاهِلِ، والمبتدِىء، وَمَنْ لَمْ يَمْهَرْ فِي الْعِلْمِ** -وَلَا تَقَدَّمَ فِي مَعْرِفَةِ تَقْدِيمِ الْأَلْفَاظِ، وَتَرْتِيبِ الْجُمَلِ، وَفَهْمِ الْمَعَانِي-: أَنْ لَا يَكْتُبَ ، وَلَا يَرْوِيَ ، وَلَا يَحْكِيَ حَدِيثًا : إِلَّا عَلَىٰ اللَّفْظِ الَّذِي سَمِعَهُ، وَأَنَّهُ حَرَامٌ عَلَيْهِ التَّعْبِيرُ بِغَيْرِ لَفْظِهِ الْمَسْمُوعِ؛ إِذْ جَمِيعُ مَا يَفْعَلُهُ مِنْ ذَلِكَ تَحَكُّمٌ بِالْجَهَالَةِ ، وَتَصَرُّفٌ عَلَىٰ غَيْرِ حَقِيقَةٍ- فِي أُصُولِ الشَّرِيعَةِ-، وَتَقَوُّلٌ عَلَىٰ اللهِ وَرَسُولِهِ -مَا لَمْ يُحِطْ بِهِ عِلْمًا-...

ثُمَّ اخْتَلَفَ السَّلَفُ وَأَرْبَابُ الْحَدِيثِ ،وَالْفِقْهِ، وَالْأُصُولِ : هَلْ يَسُوغُ ذَلِكَ لِأَهْلِ الْعِلْمِ: فَيُحَدِّثُونَ عَلَى **الْمَعْنَى**، أَو لا يُبَاحُ لَهُمْ ذَلِكَ؟

فَأَجَازَهُ جُمْهُورُهُمْ -إِنْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ **مُشْتَغِلٍ بِالْعِلْمِ، نَاقِدٍ لِوُجُوهِ تَصَرُّفِ**

الأَلْفَاظِ، وَالْعِلْمِ بِمَعَانِيهَا وَمَقَاصِدِهَا ،جَامِعٍ لِمَوَادِ الْمَعْرِفَةِ بِذَلِكَ -وَرُوِيَ عَنْ مَالِكٍ- نَحْوُهُ-).

وقال شيخُنا الإمامُ الألبانيُّ-رحمةُ الله عليه-في كتابه «النصيحة..» (ص٤٤-٤٥): (وههنا حقيقةٌ **يجهلُها مَن لم يمارسْ هذا العلمَ ممارسةً طويلةً، ولم يتفقّه بأساليبِ الحفّاظِ النقّاد في معالجةِ الاختلافِ بين الروايات**، وهي: أنّهم يُلاحظون -أحيانًا- أنّ الخلافَ أنّما سببُه الاختصارُ- لسببٍ أو آخرَ-؛ فقد يقتطعُ الثقةُ مِن الحديث قطعةً تناسب المقام، وقد لا يرفعُه لاعتقادِه أنه معروفٌ عند الحاضرين-**إلى غيرِ ذلك مِن الأسباب التي تختلفُ باختلافِ الظروفِ المحيطةِ بالرواة**).

ولنا عودةٌ-إن شاء الله-لهذا الموضوع الدقيق،وذِكر الدلائل و(الشواهد) العلميّةِ -الجليّة- عليه-في كتاب -«التَّبْيين..»-إن شاء الله رب العالمين-.

* **الثاني**: قال الأخ الدكتور عبد السلام أبو سمحة-في أُكتوبةٍ له على بعض (**وسائل التواصل الإجتماعي**)-بتاريخ:٢٢/ ٥/ ٢٠١٦-في مَعرِضِ ذِكره للجهود العلمية الحديثية (الأُرْدُنِّيَّة)-:

(كلية الشريعة في الجامعة الأردنية -وعلى الأخصّ:الدراسات العليا- والتي انطلقتْ فيها في (العام ١٩٨٨)-وما أنتجتْه مِن **فِكر حديثي ناضج** لدى الكثير مِن خِرّيجيها -بما اشتملت عليه مِن **أساتذةٍ كبار** -كان لعلم العِلل الاهتمامُ الوافرُ -تدريسًا وبحثًا-،وأَخُصّ هذا العلمَ؛ **لفقدانِه في كثيرٍ مِن**

منــاهجِ التــدريسِ في الجامعات المختلِفة علىٰ صعيدِ العالم الإسلامي ، فتميزت الكثيرُ من الرسائلِ الجامعيةِ علىٰ هذا الصعيد)!!!

فلقد ذكّرني كلامُه-وفقه الله -**وإن كان لي عليه ملاحظــات!**-وأنا أختُمُ كتابي-هذا-وقد ذكرتُ **شيخَنا الإمام الألبانيَّ**-رحمه الله-:بما كنتُ رأيتُه في بعض **رسائل الدكتوراه العلمية** -في **الجامعة الأردنية**-مِن بعضِ **دراسات** حول جهود شيخنا،ومنهجه،ومؤلّفاته؛منها:

☐ كتاب «**منهج العلامة المحدّث الألباني في تعليل الحديث**»-للأخ الدكتور محمد حمدي أبو عبده-وفقه الله-وهو رسالة **دكتوراه**:قُدّمت سنة(٢٠١٠)-:

يقول-جزاه الله خيرًا-في«الخاتمة»(ص٤٦٦) -منه-:

(الشيخ [الألباني] قد **سار على منهجِ علمـــاء التعليـــل مِـــن المتقـــدّمين والمتأخّرين** ، وفي هذا ردٌّ علىٰ مَن زعم بأن الشيخ الألباني -رحمه الله- لم يكن سوىٰ جمَّاعٍ نقَّالٍ **!!** فقد جمع ونقل عن **المتقـــدّمين والمتـــأخّرين** ، وناقشهم ، ورجَّح - **بالقرائن** - ما رآه صوابًا).

ثم قال:(إنّ الشيخ الألباني **مِن العلماء العاملين** الذين ينبغي الرجوعُ إلىٰ كتبهم، واعتمادُها في التخريجِ والتحقيقِ ؛ وذلك **لدقّة أحكامِـــه** وترجيحاته، **وموافقتِه لمنهج الأئمّة -مِن قبلِه-**).

☐ وكذا كتاب «**تقوية الحديث الضعيف عند الـــشيخ الألبـــاني**»-للأخ

الدكتور شادي التميمي-وفقه الله-وهو رسالة **دكتوراه** -كذلك-: قُدّمت سنة(٢٠١٠)-كذلك-:

يقول-جزاه الله خيرًا-في«الخاتمة»(ص ٢٢٢)-منه-:

(الشيخ الألباني - رحمه الله- **مِن أفراد هذا الزمان -في علم الحديث-** ، وله اليدُ الطُّولىٰ في إعادة إحياء علومِه ومباحثِه بعد أن **كان مهجورًا** عند الخاصّة قبل العامّة.

وقد عمل الشيخُ - رحمه الله- علىٰ نشرِ الأحاديثِ الصحيحةِ بين الناس ، ودعا إلىٰ العملِ بها ، ونصح الناسَ بتركِ العملِ بالأحاديث الضعيفةِ والموضوعةِ .

وقد لاقىٰ الشيخُ في سبيلِ ذلك ما يُلاقيه كلُّ مجدِّدٍ ومصلحٍ -مِن أنواع الأذىٰ-).

ثم قال:(**إنّ تقويةَ الحديث الضعيف بتعدُّد طرقه منهجٌ مطروقٌ عند المحدِّثين** - رحمهم الله- قديمًا وحديثًا- ، وتكادُ **تُجمِعُ** كلمتُهم علىٰ ذلك).

قلتُ:

وإني لأكرّر-هنا-علىٰ وجه التأكيد-ما كنتُ قلتُه في أوائل هذا الكتابِ: **(شيخُنا الإمامُ الألباني-رحمه الله-كغيره مِن الأئمة والعلماء..بشرٌ من البشر..يخطئ ويصيب.. ويعلم ويجهل..ويَستدرِك.. ويُستَدرَك عليه..)**...

ونعلم-يقينًا-،**ونحذَرُ-ونُحاذِرُ**-:أنّ (**مِن أوسع أوديةِ الباطل: الغلوُّ** «**في**»

الأفاضل)-كما قال المحدّث العلامةُ المعلِّميُّ -رحمه الله- في«التنكيل» (١٠/ ٨- «مجموع مؤلفاته»).

... ومِثْلُ (في)-هنا-:(**على**)!!-!

○ مقالٌ (لي) قديمٌ.. متجدّد - فيمَن يَتَّهِمُون الألباني -:

وإذ قد وصل بنا القولُ إلىٰ شيخِنا العلامةِ الإمامِ الألبانيِّ -رحمه الله- تعالىٰ-وما قيلَ وما يُقالُ -فيه-؛فإنّي أنقُلُ-هنا-نَصَّ مقالٍ -**قــديمٍ**-لي كتبتُه بتاريخ : (٤/ ٥/ ٢٠٠٩) -**مع إضافاتٍ وتعديلاتٍ يسيرةٍ**-بحسب **مقتــضى الأحوالِ المستَجَدّات**-، عنوانُه:

(**هكذا (خطّطوا) لإسقاطِ(!) شيخِنا الإمام الألبانيِّ -خابوا وخَسِرُوا-**)، قلتُ فيه:

(شُبهاتُ (القوم) -في هذا- كثيرةٌ، لن نَتعرّضَ -هنا- إلا لِمَا يتعلَّقُ **بالجانب (العلميِّ)** -المَحْضِ- مِن شخصيّةِ شيخنا -رحمه الله-، وفيما يتّصلُ بأهمِّ علومِ الإسلام مكانةً، وأعظمِها منزلةً؛ وهي:

(**الفقه**)، و(**العقيدة**)، و(**الحديث**)..

والتي هي **البِنْيَــةُ الأساســيّةُ العلميَّــةُ** لأيّةِ شخصيّةٍ إسلاميةٍ -سابقًا ولاحِقًا-:

☒ بدأُوا -غفر اللهُ لهم- بشبهةٍ (**قديمةٍ!**) -جدًّا- هي: أنَّ الشيخ الألبانيَّ (**محدِّث وليس بفقيهٍ!**)؛ وذلك لإسقاطِهِ -**أولاً**- في باب (الفقه)!!

وهي تُهْمَةٌ لم تكدْ تقومُ علىٰ رِجْلَيها(!) حتىٰ **انقلبت** عليها، **وارتدّت** إليها!!

فآلافُ -نعم؛ **آلافُ- المجالسِ** المُسجّلةِ لشيخنا -رحمه الله- ليس فيها إلا **الأجوبةُ الفقهيّةُ** الدقيقة، **المُحَقَّقةُ المُؤصّلَةُ** العميقة-فضلًا عن غيرِها مِن **العلومِ والمعارف** -...

وقد طُبعتْ أجوبتُه-رحمه الله-في هذه (المجالس الفقهية)-بِهمَّةِ الأخِ الفاضلِ الدُّكتور **شادي نعمان** -وفَّقَهُ اللهُ- بعنوان:«**جامع تراث العلامة الألبانيّ-في الفقه-**»-في **ثمانيةَ عشرَ مجلّدًا**-غير(مجالس **العقيدة**)-في **تسعةِ مجلّدات**-، و(**المنهج، والدعوة، والسياسة**)-في **اثني عشرَ مجلّدًا**- وليس هذا -كلُّهُ- جميعَ الموجود!-وسَيتْبعُه غيرُه-إن شاء الله-..

ثم -**مِن جهةٍ أُخرى**-:

أين في **كُتُب** (**الفقهاء**) مثلُ كتاب شيخنا «**أحكام الجنائز**» -مِن قبل ومِن بعد-؟!

وأين مثلُ كتابِه «**صِفَة صلاة النبي -صلى الله عليه وسلم-**»؟!

وأين مثلُ كتابِه «**تحذير الساجد من اتِّخاذ القبور مساجد**»؟!

... فضلًا عن غيرِها مِن مؤلّفاتٍ وتصانيفَ-**تَشهدُ بنفسِها على إمامتِه، وألمعيّته، وتقدّمِه**-.

وقد ذَكر الخطيب البغدادي في «**نصيحة أصحاب الحديث**» (ص٤٠) عن

الإمامِ وكيع بن الجرّاح، أنّه قال: (لَقِيَني أبو حنيفةَ، فقال لي: لو تركتَ كتابةَ الحديثِ، وتفقّهتَ؛ أليس كان خيرًا لك؟!

قلتُ: أفليس **الحديثُ يجمعُ الفقهَ -كُلَّه-**؟!...).

وقد أوردتُ-قبلًا-(ص١٦٧)كلامَ الإمام **أبي الوفاء ابنِ عَقيل** -في معنىٰ هذا-بما هو **أوضحُ**-فلا أُعيدُ-.

وما أجملَ ما قاله **فقيهُ عصرِنا** أستاذُنا العلامةُ الشيخ **محمد بن صالح العثيمين** -رحمه الله- في «الأسئلة القطرية» (ص٢٠- بتحقيقي):

(الألبانيُّ -رحمه اللهُ- **عالمٌ مُحَدِّثٌ فقيه**- وإن كان مُحدِّثًا أقوىٰ منه فقيهًا).

وقد علّقتُ علىٰ كلمة شيخنا ابن عُثيمين-رحمة الله عليه-هذه- ثمَّةَ- بقولي:

(لا يَجوز **لِمُتَحَذْلِق** -غِرٍّ- أنْ يتَّكئ علىٰ هذه الكلمة -**بالباطل**- للطعن بفقِه شيخِنا الألبانيِّ -رحمه الله-.

فغيرُ شيخِنا -مِن أئمة العلم - أيضًا- فقيهٌ أقوى منه مُحدِّثًا!

فكان ماذا؟!

رحم الله مشايخَنا -جميعًا-).

وكنتُ أوردتُ كلمةَ الشيخ **ابن عُثيمين** -هذه- قبلًا- في كتابي «التعريف والتنبئة...» (ص١٤٣)-أيضًا-، ثُمَّ علّقتُ عليها بقولي:

(لا **يُشغِّب** جاهلٌ -أو حاقدٌ- بهذه **الجُملةِ الاعتراضيَّةِ** مِن فضيلة أُستاذنا الشيخ ابن عثيمين- علىٰ **فقه شيخنا الألباني** -رحمه الله-؛ كما لا **يُشغَّبُ** -بمثلِها- كذلك- علىٰ غيره مِن أهل العلم؛ **مِمَّن كانوا فقهاءَ أقوى منهم مُحدِّثين!**

فالعِلْم؛ -مِن جهةٍ-: **أبوابٌ وشُعَب**، ومِن جِهةٍ أُخرىٰ: **درجاتٌ ورُتَب**...).

... فماذا بقي لأولئك السُّفهاء -إذن- في هذه **الشبهةِ العمياء**؟!

☒ ثم أرادوا(!!) التحوُّلَ إلىٰ جانبٍ آخرَ مِن **شُبَهِهم الواهيةِ** التي ينتثلونها مِن جِعَابهم **الخاوية**؛ فقالوا: **(مُرجئ)!** أو **(وافق المُرجئة)!!**

... وذلك لإسقاطه -ثانيًا- في باب **(العقيدة)!!**

وهي تُهمةٌ -أيضًا- **لم تكدْ تقومُ على رِجْلَيها**(!) -أيضًا!- حتىٰ انقلبت عليها، وارتدّت إليها!!

فإمامةُ شيخنا الألباني -العقائديّةُ- مشهورةٌ بين **أئمّة الزَّمان**، مقرَّرةٌ بين **عُلمائنا الأَعيْان** ، وقد ذكرتُ -قريبًا-: أنّ **(فتاوى العقيدة)** -لشيخِنا- طُبعت في عشرة مجلّدات -**وليس كلَّ الموجود!**-...

وما معرفةُ اعتناءِ شيخنا واهتمامِه -منذ عُقودٍ- بكُتُب **«الإيمان»** -المُصنَّفة علىٰ **منهج السلَفِ واعتقادِهم**- عن (أصغر!) طُلاب العلم -فضلًا عن كبارهم، ومُقدَّميهم- ببعيدة؛ وهي مصنَّفاتُ الأئمة المشاهيرِ: **ابن أبي شيبة**،

وأبي عُبيد، وابن تيميّة -رحمهم الله -جميعًا-.

وقد قال سماحةُ أستاذنا الشيخ **ابن عثيمين** في «الأسئلة القطرية» (ص٢١) -مُدافعًا وذابًّا- تغمده الله برحمتِهِ-في **موضوع الإرجاء!**-:

(أقولُ كما قال الأوّلُ:

أَقِلُّوا عليهم لا أبا لأبيكمُ من اللَّوْمِ   أو سُدُّوا المَكانَ الذي سَدُّوا

ولا أعلمُ له كلامًا يدلُّ على الإرجاء -أبدًا-.

لكنَّ الذين يريدون **أن يُكفِّروا الناسَ** يقولون عنه -وعن أمثالِه-: إنهم مرجئة؛ فهو **مِن باب التَّلقيبِ بألقاب السوء.**

وأنا **أَشهدُ للشيخ الألباني** -رحمه الله- بالاستقامة، **وسلامة المُعتقد**، وحُسن المَقصد).

قلتُ: وفي كتابي «**التعريف والتنبئة بتأصيلات الإمام الألباني في مسائل الإيمان والردّ على المرجئة**» (ص١٤٤) نَقْلٌ آخرُ عن سماحةِ أستاذِنا الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- بحقِّ أُستاذنا الشيخ الألباني -رحمهما الله-؛ قال فيه:

(**مَن رمى الشيخَ الألبانيَّ بالإرجاء: فقد أخطأ؛ إمَّا أنَّه لا يعرفُ الألبانيَّ، وإمَّا أنَّه لا يعرفُ الإرجاء!**).

فأقولُ:

لقد عَرَفَ أُستاذُنا الشيخ ابن عُثيمين -بتوفيق اللهِ له- **نفسيّةَ** هؤلاء(!)، وتنبّه لمَغزاهم، **وأدرك مقصودَهم**؛ فأعلنها -قويّةً- في وجوهِهِم...

وإلىٰ هذه اللحظة(!) هُم مُنْبَكِمُون(!) مِن جوابِه المسدَّد -رحمه الله- تعالىٰ-!

فماذا بَقِيَ لهم مِن تلك **الشبهةِ الواهنةِ** أمامَ هذه الحُجَجِ الطاحنة؟!!

☒ ثم أرادوا -أخيرًا- أن يُسقِطوه في باب (**الحديث**) -الذي هو أُستاذُه المُقدَّمُ، وفارِسُهُ المُجَلِّي، **وإمامُهُ الفَرْدُ** -في هذا الزَّمان-مع الإقرار بوجودِ **الخطأ** والصواب في جهوده العلمية المبارَكة-**كغيره من العلماء**-قبلًا وبَعدًا-...

... فكأنهم تنبّهوا (!) أنَّهم أخطؤوا -قبلًا!- **في تجريدِه مِن** (**الفقه**)، **مَعَ الاعتراف له بـ**(**الحديث**)!! فرجعوا(!)**متكأكئين** -غيرَ مُبْطِئين!- لاستدراكِ ما فاتهم(!)، وذلك بتجريدِه مِن (**الفقهِ**) و(**الحديث**) -معًا-؛ فقالوا:

الألبانيُّ في (علوم الحديثِ)،و(النقد الحديثي): علىٰ منهج (**المُتأخرين**)! وهو مُخالفٌ لِمَا عليه نُقَّادُ(!) الحديثِ، وعُلَماؤه مِن (**المُتَقَدِّمين**)!!

فَسَلَخوهُ -بِذَا- مِن **تاريخِ الحديثِ وأهلِه**، وهوَّنوا مِن قَدْرِهِ وشَأْنِه، وتعالَمُوا عليه -**مُتعالين!**- بعباراتٍ مكرورةٍ يُرَدِّدُها أكثرُهم **كالبَبْغَاوات!**

مساكينُ (هؤلاء)!!

لقد فصَّلوا(!) منهج (المتقدّمين) -ابتداءً- **بحَسَب فهمهم المَنْقُوصِ له!** ثم (قاسوا) عليه منهجَ (**المتأخّرين**)؛ فخرَجوا (**مُتَخبِّطين**)-مختّي التفكير!-لا إلىٰ هؤلاء! ولا إلىٰ هؤلاء-:

فقد قالوا: الشيخ المُعلِّمي (**متأخِّر**)؛ لكنَّ منهجَه (**متقدِّم**)!!

والإمام البزّار (**متقدّم**)؛ لكنَّ منهجَه (**متأخِّر**)!!

والحافظ ابن رجب في «شرح العلل» (**متقـــدّم**)! وفي «جامع العلوم والحِكَم» (**متأخّرِ**)!!!

وهكذا دوالَيْك...

وَمَرَدُّ ذلك -كلِّه- مبنيٌّ علىٰ تصوُّرِ -أو توهُّمِ!- (التساهلِ) -وعدَمِه- عند بعضٍ مِن هؤلاء العلماء -رحمهم الله- جميعًا- **متقدّمين** ،**أو متأخّرين**-!!

والتعبير بـ(التساهل) ليس ببعيدٍ -ألبتّة- عن التعبير بـ(تغاير المنهج)!

فحقيقةُ (التساهل) -عندهم- قائمةٌ علىٰ مباينةِ المنهج!

وعليه ؛ فمَن وُصِف بالتساهل -أو التشدُّد- حتىٰ مِن **الأئمةِ المتقـدِّمين**- يجوزُ نعتُه بـ(**مُبايَنةِ المنهجِ**) -كما تقدّم(ص١٥)- في الكلام علىٰ الإمام أبي حاتم-؟!

...فماذا (هم!) قائلون؟!

مع التذكيرِ بتأصيل **الإمـــام المُعلِّمـــيِّ** -رحمه الله- في مقدّمة «الفوائد المجموعة» -لمّا قال- (ص١٢)-: (ما اشتُهر أنَّ فلانًا مِن الأئمة (**مُـــسَهِّل**)، وفلانًا (**مُـــشدِّد**): ليس علىٰ إطلاقِه! فإنَّ منهم مَن يُسهِّل -تارةً-، ويُشدِّد -أُخرىٰ- بحسب أحوالٍ مختلفةٍ-.

ومعرفةُ هذا -وغيرِه- مِن صفاتِ الأئمةِ التي لها أثرٌ في أحكـــامِهم، لا

تحصلُ إلاَّ باستقراءٍ بالغٍ لأحكامِهم، مع التدبُّر التامّ).

... فأيُّ **أَلْمَعِيّةٍ** هذه! وأيُّ **عبقريّة** تلك!! التي خَرَجت منها(!) تلكمُ النتائجُ **العُوج**؛ التي لا تَروق(!) إلا لِكُلِّ مُغْتَرٍّ **لَجُوج**!!؟

ومِن أعجب العَجَب-**ولا عجب!**- : أنَّ أكثرَ أُولاءِ القومِ -بما هم عليه! -غفر اللهُ لهم- لم يستدلُّوا- لتزكيةِ منهجِ (**المتقــدِّمين**)- زَعَموا- إلا بالنقول (**الطويلــة=الكــثيرة**) عن العلماء (**المتــأخرين**)-ابن حَجَر، والسَّخَاوي، والعَلائي، وابن كثير،و..و..-!

ثم خالَفوهم(!) **بالتفصيل على التأصيل** -أساسًا-!!

فهل فرّق (**المتأخّرون**) - وَهُمُ المُزَكُّون لـ(**المتقــدِّمين**) -عمليًّا- أو حتَّىٰ نظَرِيًّا بين المنهجَيْنِ؟!!!

ثُمَّ:

هل فَضْلُ (**المُتَقَدِّمين**) -الأكبرُ والأكثرُ-وهذا لا يُناقَشُ فيه- : يَلْزَمُ منه نقصُ (**المتأخِّرين**)= المُنْتِجُ **لِنَقْص منهجهم، ونقضِ طــريقتِهم**- مع كونِ كِلا المَنهجين مُرْتبِطَين مُتسلسِلَين -أصلًا- **خَلَفًا عن سَلَف**-؟!

وهل هذه المُعادَلَة(!) -بطرفيها: الصحيح، والمغلوط!- تُقال -فقط- في (**علوم الحديث**)، أم أنها تنسَحِبُ علىٰ **سائر العلوم**؟!

أم أنه التناقضُ، **والتخبُّطُ**؟!

وأخيرًا: بعد جُهد وجهاد(!) :

خَرَجَ أحدُ **نُشَطائهم**(!) لِيُسَوِّدَ كتابًا في نقد (بعض) تخريجاتِ شيخِنا لكتاب «منار السبيل» -في الفقه الحنبلي- المسمّىٰ: «إرواء الغليل»؛ مُنتقِدًا أكثرَ مِن **مئةِ حديثٍ بقليلٍ**- في قسم (العبادات) -منه- مع أنّ كتابَ شيخنا يحوي قريبًا مِن ألف وثلاث مئة حديث-ثم نشر-**بَعدًا**- الجزءَ الثاني مِن كتابِه(كلِّه)-وهو إلىٰ آخر «الإرواء»-في **خمسين حديثًا**-فقط-**!!!**

و..لقد أرادَ **المسكين** -مِن خلاله «مستدركه» -العليل!- أن **يُوْهِنَ من منهج شيخنا الحَدِيثِيِّ**؛ فإذا به يُشَكِّكُ -**سواءٌ عَلِمَ أم لم يَعْلَمْ**!- بأدلّةِ **المذهب الحنبليِّ**-الذي هو مذهبُ بلادِه وعلمائه-والذين هم **علماؤنا**-كذلك-**!!**

فصار -**مِن حيثُ لا يشعرُ**- كالذي أراد أن يُطِبَّ **زُكامًا**، فأحدث **جُذامًا!!**

وهذه صنائعُ خَطِرةٌ؛ تَستدعي - مِن علمائنا - أجمعين- وقفةً صامدةً ضدَّ هذا المنهج المحدَث -المحدِث-!

ولي مُلاحظاتٌ عدّةٌ علىٰ ذاك الكتابِ الواهي الواهنِ؛ أهمُّها -الآن- اثنتان عامّتان-:

□ **الأولى**: أنّه نَصَبَ الخِلافَ بين شيخنا الألباني -وحده-، وبين ما زَعَمَهُ (**هو**) مِن مُخالفتهِ -رحمه الله- لـ(**المتقدّمين**)**!!** في الوقتِ الذي يوافقُ حُكْمَ شيخنا -**في الواقع**- كثيرٌ من أحكام أئمّةِ العلم، وحفّاظ السُّنة-**متقدّمين ومتأخرين** -.

وهذه النقطةُ تتضمّنُ:

□ **الثانية**: أنَّ بعضَ الأحاديث المُنْتَقَدَة (عنده!) **صحّحها أئمةٌ متقدِّمون**، وفي مصادرَ مشهورةٍ -بين الأيدي-!!

فأين مؤلفُ الكتابِ مِن ذلك -كُلِّه-؟! أم أنّها **الأمانةُ** (**الضائعة**)؟!

وقد طُبع -بعدُ- كتابٌ جليل، ألّفه شيخٌ فاضلٌ نبيل -وهو **فضيلةُ الشيخِ عبدِ الله العُبَيلان** -حفظه الله- في الرد علىٰ هذا «المُستدرك» (العليل)، الَّذِي أُضِيفَت إليه -لِقَلْعِ عينهِ!- (ت!)التعالُم والجهلِ -بالتجهيل!- عنوانُه: «**رَدّ الجميل**..» ..

وتقدّمت الإشارةُ (ص٨٨) إلىٰ كتابٍ آخَرَ -للشيخ **أحمد أبو العينين** -وفقه الله- ردًّا علىٰ هذا«المستدرك»(العليل)!

ثم -**بعد سنينَ!**-: كتب شقيقُ مؤلِّفِ كتاب «المستدرك»(العليل) -هداهما الرحمن- **رضيعا لُبان!**- كتابًا آخرَ -هو **أطروحة ماجستير**/ بإشراف الدكتور إبراهيم اللاحم- في نقد كتاب«**صفة صلاة النبي -صلى الله عليه وسلم-**»!!

ويقومُ بالردّ عليه -الآنَ- بعضُ **طلبة العلم مِن إخواننا النَّابهين** -الموفَّقين- إن شاء الله ربِّ العالَمين -**وقد حدّثني بعجائبَ مِن صنائعِه!**-!!

﴿**فَصَبْرٌ جَمِيلٌ**﴾ **على هذا المنهج المحدَثِ الدَّخيل!!**

... لقد كانت هذه ثالثةَ (أَثافيهم) **الظالمة الفاسدة** -خابوا وخَسِروا!-...

نعم؛ هذا ما أرادوا،و**خطّطوا** :

الألبانيُّ لا (فقه)! ولا (عقيدة)! ولا (حديث)!!!

إذن؛ هو ماذا؟!

لا شيء!!!

نعم؛ هذا ما أرادوه؛ مهما تلاعبوا **بالألفاظ**،وزخرفوا! واستغفلوا **الأَيْقاظ** ، وغرّروا !!!

... لقد أرادوا(!) تفريغَ إهابِ هذا العالِم الفَذِّ مِن **مُحتواه العلميِّ السلفيِّ الثَّرِّ**؛ الذي زادت خدمتُه لأكثر علوم الإسلام وأهمّها- (**فِقْهًا**)، و(**حديثًا**)، و(**عقيدةً**)- أكثرَ مِن نصف قرنٍ مِن الزمان!!

ولئِن وَجَدَتْ شبهاتُهم (بعضًا!) مِن الآذان تتلقّاها، و(عددًا!) من الألسُن تَتَلَقَّفُها؛ فإنَّ **التاريخَ العلميَّ المأمونَ** لن يرحمَ قائلًا مغرورًا، ولا كاتبًا مأزورًا- أو مأجورًا!-**مِن(الأجرة)** ؛ **لا (الأجر)**!-...

وسَيَنْتَصِفُ -**بقوّة الحقِّ**- لكلِّ مظلومٍ من ظالمه -ولو بعد حين-.

وسيظلُّ **أستاذُنا الكبير**، الشيخ الألبانيُّ -رحمه الله- كما شهدت له كتبُه، وأقرَّ له أقرانُه، ونَشَرَ علمَه تلاميذُه وطلابُه- **إمامًا جليلاً مِن أئمّة السلفيّة في هذا الزمان؛ في (فقهِهِ)، وفي (عقيدتِه)، وفي (حديثِه)** -وإن رَغِمَتْ أُنوف-.

مع اعترافِنا-مِن قبلُ ومِن بعدُ-بوجود **أخطاءٍ** له ، **واستدراكاتٍ** عليه-كما هو الشأنُ في سائر العلماء -**عبرَ الزمانِ والمكان**-.

وستذهبُ شُبهاتُ (القوم) -الزاهقةُ- كحالِ الضربِ (!) في الحديد البارد!!

والله وليُّ المُتَّقين).

* **الثالث**: روىٰ الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقّه» (رقم ١٨٧ - ١٩١) عدةَ طرقٍ ورواياتٍ لحديثِ «طلب العلم فريضة علىٰ كل مسلم»، فنقل الأخ الدكتور أبو البصل -في تعليقه عليه- في رسالته **الدكتوراه** -اختلافَ العلماء- **متقدّمين متأخّرين** فيه- ما بين مضعّف، و**محسّن**، و**مصحّح**-.

ونقل -بعدُ- عن ابن الجوزي: أنه حَكَم عليه **بالوضع** في «الموضوعات»، وحكم عليه - في «العلل المتناهية» -بأنه **واهٍ**- بكل طرقه-!

و.. قد نَقَل لي بعضُ أفاضل طلبة العلم عن الأخ الدكتور أبو البصل -وفقه الله- قولَه-: (**لولا ان ابن الجوزي صنف «العِلل المتناهية» لأصبح أكثره -اليومَ- صحيحًا، أو حسنًا لكثرة الطرق التي أوردها**)!!

وهذا كلامٌ لا يُسلَّم له به -سدّده الله-؛ مِن وجوه:

أ- أنّه سبق التنبيهُ أنّ **كثرةَ الطرق وقلّتَها لا تأثيرَ لها على ثبوت الحديث -أو ضعفه**- إلا بالنظر في درجات الضعف، ومعاني المتون، و.. و..-.

ب- حديث «طلب العلم فريضة..» دليلٌ على نقض هذا التعميم -**من الدكتور، وإليه!**-!

ج- قال الحافظ الذهبي -في ترجمة ابن الجوزي- مِن «تاريخ الإسلام» (١٢/ ١١٠٠): (..له في الحديث **اطّلاعٌ تامٌّ على متونه**، وأما الكلامُ علىٰ **صحيحِه وسقيمِه**: فما له فيه **ذوقُ المحدّثين، ولا نقدُ الحفّاظ المبرِّزين**).

د- قال الحافظ ابن حَجر في «التلخيص الحبير »(٤/ ١٨٤) - متعقّبًا ابنَ الجوزي في حديثٍ ضعّفه في «العلل المتناهية»- : (**وليس كما قال !** وكفاه قوةً تخريجُ النَّسائيِّ له).

وقال السُّيوطي في «تدريب الراوي»(١/ ١٨١) :(صنّف ابنُ الجوزي كتابًا في «الأحاديث الواهية»، وأورد فيه جُملًا **في كثيرٍ منها عليه انتقادٌ**).

وقال في «تدريب الراوي»(١/ ٣٢٩) - مُستدركًا علىٰ كتابِه «الموضوعات»- : (**بل وفيه الحسنُ والصحيحُ ، وأغربُ مِن ذلك: أن فيه حديثًا مِن «صحيح مسلم»**..) .

هـ-ألّف عبد العزيز بن عبد الله بن محمد الشايع كتابًا سمّاه: «ما أورده الحافظ ابنُ الجوزي من أحاديث كتب«السنن الأربع»في كتابه«العلل المتناهية» -**دراسة نقدية**-»-وهو في الأصل رسالةٌ علميةٌ-.

وقد خَلَصَ المؤلّفُ -جزاه الله خيرًا- إلىٰ أنّ عددَ أحاديث «السنن الأربعة»- التي أوردها ابن الجوزي في «**العلل المتناهية**» : مئتان وثلاثةٌ وستون حديثًا ، والأحاديثُ **المعلّة** -منها-عددها: (٨٨ حديثًا)-.

وقريبٌ مِن ثلثِ هذه الأحاديث الـ(٢٦٣)- **والثلثُ كثيرٌ**- قوّاها الأئمةُ - قبلَه- كأحمدَ ، وابنِ المَديني، والبُخاري ، وكذا الحُفاظ -بعدَه- كالذهبي ، والعراقي، وابن حَجر -.

و- وقال ابن حَجر في «النكت» (٢/ ٨٤٨-٨٥٠): «..لابن الجوزي

كتابٌ آخرُ سمّاه: «**العلل المتناهية في الأحاديث الواهيـــة**» أورد فيه كثيرًا مِن **الأحاديث الموضوعة !** كما أورد في كتاب «**الموضوعات**» كثيرًا مِن **الأحاديـــث الواهية!**

وفاته مِن كلا النوعين قَدْرُ ما كتب في كلٍّ منهما –أو أكثرُ–».

قلـــتُ: مثاله: حديث «طلب العلم فريضة..» –هذا–، وكذا حديث رقم (٤١٤٧) –مِن «سلسلة الأحاديث الضعيفة» –لشيخنا– وغيرُهما–.

وقد قال شيخنا –رحمه الله– في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١٢/ ١٨٠) –في ابن الجوزي–: (...يجمعُ في شخصيتِه العلميةِ **بين النقيضين**.. فهو بِقَدْر ما **يتشدّد** في «الموضوعات»، و«العلل المتناهية»: فهو **يتساهل** في كتبه الأخرىٰ، فيروي فيها المنكراتِ والواهياتِ، بل والموضوعاتِ..).

وفي «تلخيص الموضوعات» –للذهبي– (٣١٧)، و(٥٩٥)، و(٦٠٣) –وغيرِها– أمثلةٌ على ذلك–.

ز–لخّص الحافظ الذهبي كتابَ «العلل المتناهية» بحجم نصفه، وانتقد على مؤلّفه **قَدْرًا حسنًا** من الأحاديث التي ضعّفها ابنُ الجوزي: **بتصحيحِه–أو تحسينِه–لها**.

وقد قال –رحمه الله– في مقدمته (ص٢١): (كتاب «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» ألّف ابن الجوزي بعد كتاب «الموضوعات»، **فأتى فيه**

بموضوعاتٍ ، وقليلِ حِسانٍ،كما أنه أتىٰ في كتاب«الموضوعات»**بيسيرِ حِسانٍ،وليِّنةٍ**).

قلتُ:مثل حديث(٢٢٥)،و(٦٩٠)،و(٧٤٨)-وغيرِها-.

...فالتأنّي التأنّي -**يا دكتور عبد الرزاق**-حفظك الله-!

ومعذرةً للقراء الأفاضل علىٰ الإطالة..

* **الرابع**: إن تعجب ؛ فعجَبٌ قولُ بعضِ **دعاة التفريقِ المحدَث**-بين منهج المتقدّمين والمتأخّرين-في (مسألة الشواهد والمتابَعات)-حيث يقول-: (**الشواهدُ والمتابعاتُ** مستعملةٌ عند المتقدّمين **عندما يكونُ للحديثِ أصلٌ صحيحٌ**؛ بخلاف استعمالِها عند المتأخّرين ! فالمتأخّرون توسّعوا في ذلك حتىٰ قال بعضُهم :«**إن كثرة الطرقِ الضعيفةِ للحديث يرتقي بها إلى الحسن لغيره**»..)!!

..فأيُّ **إسفافٍ** هذا..المخالفُ لتقعيداتِ وتطبيقاتِ أئمة العلم -أجمعين-**متقدّمين ، ومتأخّرين ، ومعاصرين**-؟!

وأيُّ منارٍ يَقتدي به هؤلاء إلا (منار**!**) الشخصنة العقلية**!**ذات(الصناعة المحلّية)-الناشزة عن منهج العلماء المتقدّمين والمتأخرين-معًا-!؟

... ولا أطيلُ ؛ ففسادُ هذا القول-في ذاتِه-مُغنٍ عن ردّه**!**

* **الخامس**: متنُ حديث النبيّ-صلىٰ الله عليه وسلم- هو الغايةُ -ثبوتًا

وردًّا-للتعبّد به، والعمل بهدْيه ، والدعوة إليه .

فكلُّ ما يخدُم هذا الأصلَ-والذي هو (متن الحديث النبويّ) -مِن متابعة، أو شاهدٍ- فله أَجَلُّ النظرِ، وأكبرُ الاعتبار.

وقد تقدّمت الإشارةُ إلىٰ هذا المعنىٰ -مِرارًا-.

وكلامُ الإمام **الترمذي**-وهو تلميذُ الإمام **البخاريّ**-رحمهما الله-الكثيرُ -جدًّا-والذي لا يكادُ يخلو مِن التعقيبِ به حديثٌ أخرجه في «سننه»-في الإشارة إلىٰ أحاديث(**الباب**)-بمعانيها ومدلولاتِها-:كافٍ في تمكين هذا الأصل العلميّ المعتبَر-ولو **بالشهادة العامة**-أحيانًا-؛فكيف **بالشهادة الخاصة**-إذن-ولو **جادل** مَن **جادل**-؟!

قلتُ: ثم يُعرض عن هذا-كلِّه-دعاةُ التفريق -بجرّةِ قلمٍ!ومن غير دليل ولا برهان!-؛ فترىٰ قائلَهم يقول-كما في بعض (**وسائل التواصل الاجتماعي**)- : (**وأما ما رُوي عن بعض المتقدّمين من تطبيقٍ أو قولٍ يحتمل؛ فمرادُهم لا يخرج عن أمور:**

أ-زوال نكارتِه، وبقاء أصل ضعفه، وبينهما فرقٌ.

ب-أنه مما يسُوغ العمل به عند بعض الفقهاء، فيُحتج به، وهما أوسعُ من التصحيح.

فهو وصفٌ وصناعة فقهية، لا نقدية حديثية؛ لغرض الاستدلال - لا التصحيح -)!!

.. وهو كلامٌ ساقطٌ-لا اعتبارَ به-؛ إذ لا وجهَ له!ولا دليلَ عليه!!

وقد تذكّرتُ به (!) قولَ ذاك **الفقيه المتعصّب**(!) الذي لم يرَ -ولن يرىٰ**!**- إلا مذهبَه ورأيَه-: (الأصلُ:أنّ **كل آية تخالفُ قولَ أصحابنا؛ فإنها تُحمَل على النسخ!!** أو علىٰ الترجيح**!!**

والأَوْلىٰ: أن تُحمَل علىٰ التأويل -مِن جهة التوفيق-)-كما في كتاب «**تأسيس النظر** » (ص١٦٩) -للدَّبُوسيّ-**!!!!!**

وفي كتابي «التَّبْيين..» -والذي هو أصلُ كتابي-هذا-**مَزيدُ بيانٍ**-إن شاء الله-.

وبعد:

ففي ترجمة الإمام المحدّث (**محمد بن وضّاح**)-المتوفىٰ سنة ٢٨٧ هجرية-مِن كتاب«تاريخ علماء الأندلس»(٢/ ١٨)-لأبي الوليد ابن الفَرَضيّ -قال-:

(**كَانَ عالمًا بالحديث بصيرًا بطُرقه، متكلِّمًا عَلَى علله**... صبورًا عَلَىٰ الإسماع، محتسبًا في نشر علمه، سَمِعَ منه النَّاسُ- كثيرًا-، ونفع الله به أهلَ الأندلس.

وَكَانَ أَحْمَدُ بنُ خَالِد بن الحُبَابِ لا يُقَدِّم عَلَيْهِ أَحدًا ممّن أَدرك.

وَكَانَ يُعظِّمُه- جدًّا-، ويَصِفُ عقلَه وفضلَه وورَعه-**غير أَنَّهُ يُنكِرُ عَلَيْهِ كثرة ردّه- في كثير من الأحاديث-**.

وَكَانَ ابنُ وضّاح -كثيرًا- ما يَقُولُ: **ليس هَذَا مِن كلام النبيّ -صَلّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلّمَ- في شيء!**

وَهُوَ ثابتٌ مِن كلامِه -صَلّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلّمَ-.

وَلَهُ خطأٌ كثيرٌ محفوظٌ عَنْهُ، وأشياء كَانَ يغلطُ فيها، ويصحِّفُها.

وَكَانَ لا عِلمَ لَهُ بالفِقْهِ ولا **بالعربيةِ!)!**

أقولُ:

هذا وهو مِن (**نُـــقّاد الحديث**) وكُبرائه؛لا(**نُـــقّاله** COPY-PASTE !)، والمقلّدين فيه-كهؤلاء-!

فترى بعضًا منهم -غَفر الله لهم- يتكلمّ-أو يكتبُ- في **العلل الحديثية**-متنًا وإسنادًا!-**كأنّه ابنُ بَجدتِها!وأبو نَجدتِها!**-ولكنّه **يرفعُ المنصوب! ويَنـــصبُ المرفوع! ويجهلُ دلالاتِ الألفاظ! وتراكيبَ الجُمَل!ومعاني الحروف!**

...فلقد ذكّرتني ترجمةُ (**ابن وضاح**)-رحمه الله-**إلا أولَ جملةٍ منـــها!**- ذات الثماني كلماتٍ!-: بحالِ كثيرٍ مِن إخوانِنا-هؤلاء-هداهم الله سُبُلَه- **الذين نَرُدُّ عليهم شطَطَهم! ومُخالفاتِهم! وقبيحَ آثارِ آرائهم!!**

..كم ضعّفوا!وكم علّلوا ! وكم خالفوا !!

○ **خطر الخطأ في اللغة العربية - وما إليها - :**

و..مِن جهةٍ أخرىٰ-كما في الخبر عن الإمام (**ابن وضّاح**)-المتقدّم-فقد انتُقد عليه **عدمُ علمه باللغة العربيةِ**-:

لا يستطيعُ الواحدُ مِن هؤلاء-**أو مِن غيرِهم**- أن يُدافعَ عن نفسِه(**!**)-أو يَدفعَ**!**-إلا بالنقل عن بعضٍ ما/ مَن= ذُكر في شيءٍ مِن كُتُب التراجم-**خطــأً بخطإٍ!**- مِن أنّ فلانًا مِن العلماء: (**كان لحّانًا!**)-أي:يُخطئ في النحو-**!**

فهذا الوصفُ -يا إخوانَنا- سِيق **نقدًا له!لا ثناءً عليه؛ فَعُوا!!**

فهذا-كما يقالُ-:**عُذْرٌ أقبحُ مِن ذنْب!!**

وقد قَالَ الحافظُ الخطيب البغدادي -في ترجمة ابن شاهين-مِن«تاريخ بغداد» (١٣/ ١٣٦) -وقد قيل فيه-:(**كان لحّانًا!**) -:

(.. سَمِعْتُ مُحَمَّد بْن عمر الداوودي يَقُولُ: ...رأيته يومًا اجتمع مَعَ الدَّارَقُطْنِيّ ، **فما نطق** -خوفَ أن يُخطئ بحضرة أَبِي الْحَسَن-..).

..**إنه يحترمُ نفسَه،ويحترمُ العلمَ ، وأهلَه**...

وقال الإمامُ أبو عَمرو ابن الصلاح في «المقدّمة»(ص٤٠٠): (**وحقٌّ** علىٰ طالبِ الحديث أن يتعلَّمَ مِن النحو واللغة ما يتخلَّصُ به مِن شَيْنِ اللحن والتحريف **ومَعَرَّتِهما**).

وروىٰ الخليليُّ في «الإرشاد»(١/ ٣٠٢) عن المُغيرة بن عبد الرحمن،

قال: (جاء عبدُ العزيز الدَّرَاوَرْدي -في جماعةٍ- إلىٰ أبي ، لِيعرضوا عليه كتابًا، فقرأ لهم الدَّرَاوَرْديُّ -وكان رديءَ اللسانِ يَلْحَنُ-، فقال أبي: وَيْحك -يا دَرَاوَرْدي-: أنت **كنتَ إلى إصلاحِ لسانِك -قبل النظرِ في هذا الشأنِ- أحوجُ منك إلى غيرِ ذلك**).

وروى ابنُ حِبّان في « روضة العُقلاء ونزهة الفُضلاء» (ص ٢٢٣)عن الإمام الأَصْمَعِيِّ -رحمه الله- قولَه:(إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَىٰ طَالِبِ الْعِلْمِ -إِذَا لَمْ يَعْرِفِ النَّحْوَ- أَنْ يَدْخُلَ فِيمَا قَالَ النَّبِيُّ -صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»؛ لأَنَّهُ -عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ- لَمْ يَكُنْ لَحَّانًا ، وَلَمْ يَلْحَنْ فِي حَدَيثِهِ ، **فَمَهْمَا رَوَيْتَ عَنْهُ وَلَحَنْتَ فِيهِ : كَذَبْتَ عَلَيْهِ**)-والحديث متواترٌ-.

بل الأمرُ-في بعضِ وجوهِه-قد يكونُ أشدَّ مِن ذلك **خطرًا**،وأنكىٰ مِن ذلك **أثرًا**-عافانا الله وإياكم-؛فقد قال غيرُ واحدٍ مِن أهل العلم:(أكثرُ مَن **تزندق** بِالعراق ؛ **لِجهلِهم بالعربية**)-كما في «التفسير البسيط»(٢/ ٤٨٨)-للإمام أبي الحسن الواحدي-.

وفي «حديث عليّ بن الجعد»(١٢٩٦)-لأبي القاسم البغَوي-بسنده-إلىٰ الخليل بن أحمد،قال:لَحَنَ أيّوبُ السَّخْتِياني **في حرفٍ**،فقال:(**أستغفر الله**)..

ثم نرىٰ-اليومَ- (**لَحّاني**)-آخرِ هذا الزمان!-يَحْرُثون صفحاتِ (**شبكة الإنترنت العالمية**)، ومواقعَ (**وسائل التواصل الاجتماعي**)-طُولًا وعرضًا!-

فيما يَهْذون به -**مستعرِضين!**-! ويتطاولون فيه -مُتبجِّحين!- **إلا مَن رحم ربُّ العالَمين**-!

والمُعافى يَحْمَدُ اللهَ -تعالى-..

ولا أَشرحُ وجـ/ـوهَ **المقارَنةِ -فالمفاضَلةِ- أو المفاصَلة**-! -كثيرًا-؛ فالأمرُ بيِّنٌ، و﴿**لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ**﴾.

وقد قال الحافظُ أبو الحجّاج المِزّي في مقدمة «تهذيب الكمال» (١/ ١٥٦):

(وينبغي للناظرِ في كتابنا -هذا- أن يكونَ قد حصّل طرفًا صالحًا مِن **علم العربيةِ -نحوِها ولغتِها وتصريفِها-**، ومِن علمِ الأصول والفروع، ومِن علمِ الحديثِ، والتواريخِ وأيامِ الناس؛ فإنه إذا كان كذلك: كَثُرَ انتفاعُه به، و**تمكّن مِن معرفةِ صحيحِ الحديثِ وضعيفِه**.

وذلك **خصوصيةُ المحدِّثِ**: التي مَن نالها، وقام بشرائطها: ساد أهلَ زمانِه -في هذا العلم-، وحُشر -يومَ القيامة- تحت اللواء المحمّدي -إن شاء الله -تعالىٰ-).

... و-أخيرًا-:

فإنّي لأَرجو **إخوانَنا** -وأَرجو **لإخواننا** -المفرّقين **التفريقَ الحادثَ المحدَثَ** -ذاك- :

❊ أن **يُراجعوا** -بإنصاف واعتراف- هاتيك الفكرةَ القبيحةَ -ذات التشقيق

والتفريق-..

* وأن **يرجعوا** إلىٰ سبيل الطائفة المنصورة-**في منهج أهل الحديث**-،وهو المنهجُ العدلُ الحقُّ الأمينُ المبينُ ؛ الذي **لم-ولن-ينخرم-إن شـاء الله**-عبر تاريخ العلم والعلماء-**من أهل الحديث-أجمعين**-مِن غيرِ **انقطاعٍ ولا إعضال**، **ولا انفصامٍ** ولا انفصال-**كما هو حالُ دعوة مخالفيهم البتراء**-!

وإلا ؛فإنّي أخشىٰ عليهم-والله-**وإنّي عليهم لَحريصٌ**-أن يَؤولَ بهم الحالُ إلىٰ ما قاله الأَوّلُ:

وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنَا طُولَ عُمْرِنَا   سِوَىٰ أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ قِيلَ وَقَالُوا!!

وأختُمُ **بنصيحةٍ عامةٍ** ؛ قالها شيخُنا العلامة الألباني-رحمه الله-في مقدمة كتابه «السلسلة الضعيفة»(٤/ ٨)-**ولَنِعْمَ ما قال**-:

(أَنْصَحُ لِكُلِّ مَنْ يكتُبُ في مجالِ **التَّصحيح والتَّضعيف** : أنْ يَتَّئِدَ، ولا يسْتَعْجِلَ في إصْدَارِ أحكامِه علىٰ الأحاديثِ ؛ إلاَّ بعدَ أنْ يَمْضِيَ عليه **دَهْرٌ طويلٌ في دراسةِ هذا العلمِ**-في أُصولِه، وتَرَاجِم رِجالِه، **ومعرِفَةِ عِلَلِه**-؛ حتَّىٰ يَشْعُرَ -مِنْ نفسِهِ- أنَّه تمكَّنَ مِن ذلك -كُلِّهِ- **نَظَرًا وتطبيقًا**-؛بحيْثُ يجدُ أنَّ تحقيقَاتِهِ - ولو علىٰ الغالبِ - **تُوافِقُ تحقيقاتِ الحُفَّاظِ المُبرِّزين في هذا العلمِ**- كالذهبي، والزيلعي، والعسقلاني-وغيرهم-.

أَنْصحُ بهذا لكلِّ **إخوانِنا** المُشتغلين بهذا العلمِ:

* حتَّىٰ لا يَقَعُوا في **مخالفةِ قول الله** -تبارك وتعالىٰ-: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ

لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا ﴾[الإسراء:٣٦].

* ولكي لا يَصْدُقَ عليهم المثلُ المعروفُ: «**تَزَبَّبَ قبلَ أنْ يَتحَصْرَمَ**» .

* ولا يصيبَهُم ما جاء في بعضِ الحِكَمِ: «**مَنِ استعجلَ الشَّيْءَ قَبْلَ أوانِهِ؛ ابْتُليَ بِحِرْمَانه**».

ذاكرًا -مع هذا- ما صحّ مِن قولِ بعضِ السلَفِ:«**ليس أحَدٌ بَعْدَ النبيِّ -صلى الله عليه وسلم- إلاَّ ويُؤخذُ مِن قولِه ويُترك ؛ إلاَّ النبيَّ-صلى الله عليه وسلم-**»).

وقال-رحمه الله- في «السلسلة الصحيحة»(٢/ ٧٣٩):

(هذا؛ وبمناسبةِ ما ابْتُلِينَا به مِن **كثرة الشَّبَاب**- وغيرِهم - الَّذين يكتُبون في هذا العلمِ- وهُم عنه **غُرَبَاءُ مُفْلِسُون**- كما يَقْطَعُ بذلك كلُّ **منصفٍ** وقف علىٰ النماذجِ الكثيرةِ مِن **الأوهامِ- بل والجهالاتِ**-.. فإنِّي أرىٰ لِزَامًا عَلَيَّ أنْ أُذَكِّرَ و﴿ٱلذِّكۡرَىٰ تَنفَعُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾؛ فأقولُ:

إنِّي أَنصحُ أولئك **الكاتبين والنَّاقدين**:ألاَّ يتسرَّعُوا بالكتابة - إنْ كانوا **مُخْلِصين** -لمُجَرَّد أنَّهم ظنُّوا أنَّهُم أهلٌ لذلك!

بَلْ علَيْهِم أنْ **يتريَّثُوا، ويتَمَرَّسُوا** -فيه- زَمَنًا طويلًا؛ حتَّىٰ يَشْعُروا -في قَرَارَةِ أنْفُسِهِم- أنَّهُم صَارُوا **عُلَمَاءَ** فيه، وذلك بأَنْ **يُقَابِلُوا نَتَائجَ كِتَابَاتِهِم وتَحْقِيقَاتِهِم بِأَحْكَامِ مَنْ سَبَقَنَا من الحُفَّاظ والنُّقَّاد في هذا العِلْمِ**؛فإذا غَلَبَ

عليها مُوَافَقَتُهُم: كان ذلك مُؤَشِّرًا علىٰ أنَّهم قد سَلَكُوا سَبِيلَ المعرفة بهذا العلمِ.

هذا **أوَّلاً**.

وثانيًا: أنْ يَشْهَدَ لهُم -بذلك- **بعْضُ أهْلِ العِلْمِ الصَّالحين المُعاصِرين**- بَعْدَ أنْ يَطَّلِعُوا علىٰ شَيْءٍ مِنْ كِتَابَاتِهم وتحقيقاتهم-ذاكرين نصيحةَ الشاطبيِّ ؛ فإنَّها صريحةٌ في أنَّه مِن اتِّبَاعِ الهَوَىٰ أنْ يَشْهَدَ المَرْءُ لِنَفْسِه بأنَّه عَالِمٌ:

قال-رحمه الله- في كتابه «الاعتصام»-وهو في صددِ بيانِ علاماتِ أهلِ الأهواء والبدع- (٣/ ٩٩) :

(والعالمُ (تأملوا؛ لم يقل: **طالب العلم!**) إذا لم **يشهدْ له العلماءُ** ؛ فهو -في الحكم- باقٍ علىٰ الأصل : **مِن عدمِ العلمِ** ؛ حتىٰ يشهدَ له فيه غيرُه، ويعلمَ -هو- مِن نفسه ما شُهد له به.

وإلا ؛ فهو: علىٰ **يقينٍ** مِن عدمِ العلم، أو علىٰ **شك**.

فاختيارُ **الإِقدام** -في هاتين الحالتين- علىٰ **الإِحجام**: لا يكونُ إلا **باتِّباع الهوى**؛إذ كان ينبغي له أن يستفتيَ -في نفسِه- غيرَه-**ولم يفعل**-، وكان مِن حقِّه أن لا يُقْدِمَ إلا أن يُقَدِّمَهُ غيرُه-**ولم يفعل**-).

هذه نصيحةُ الإمام الشاطبيِّ إلىٰ (**العالِم**) الذي بإمكانِه أن يتقدَّمَ إلىٰ الناسِ بشيءٍ مِن العلمِ: ينصحُه بأن لا يتقدَّمَ حتىٰ **يشهدَ له العلماءُ** ؛ خشيةَ أن يكونَ مِن أهل الأهواء!

فماذا كان ينصحُ - يا تُرىٰ - لو رأىٰ بعضَ هؤلاء **المتعلّقين** بهذا العلمِ - في **زمننا** هذا -؟!

لا شكّ أنه كان يقولُ له: «**ليس هذا عشَّكِ فادْرُجي**»..

...فهل مِن مُعتبِر؟!

وإنّي - والله - **لأخشى على هذا البعضِ**: أن يشملَهم قولُه - صلىٰ الله عليه وسلم -: «...يُنزَعُ **عقولُ** أهلِ ذلك الزمان، ويَخْلُفُ لها **هباءٌ مِن الناس**، يَحسَبُ أكثرُهم أنّهم علىٰ شيءٍ، وليسوا علىٰ شيءٍ»[«سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١٦٨٢)].

وأنا أُقَرِّبُ هذا - لِكُلِّ **مُخْلِصٍ مِن طُلاَّبِ العِلْمِ** -: بِلَفْتِ نَظَرِهِ إلىٰ مثلِ قولِه - تعالىٰ -: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٤٣]؛ فإنَّه يَدُلُّ - بِفَحْوَىٰ الخِطَابِ - علىٰ أنَّ المجتمعَ الإسلاميَّ - **مِنْ حَيْثُ العِلْمُ والجَهْلُ** - قسمان:

- **أهْلُ الذِّكْرِ**: وهم العلماءُ بالقرآن والسنة - وهم الأقَلُّون -.

- **والذين لا يعلَمون**: وهم الأكثرون - بنصِّ القرآن، وحُكْمِ المُشَاهدةِ والواقعِ -.

فإذا عُلِمَ هذا؛ فَلْيَنْظُرْ أولئك المُشَارُ إليهم: هل هم مِن **الأقَلِّين**، أم مِنَ **الأكْثَرين**؟!

وحِينئذٍ؛ عَلَيْهِم **أنْ يَعُودُوا إلى رُشْدِهِم**، ويَتُوبوا إلىٰ ربِّهِم مِنْ **حَشْرِهِمْ**

أنْفُسَهُمْ فِي زُمْرَةِ أَهْلِ الذِّكْرِ!

فإذا بدا لهم أنَّهم مِن هؤلاء: فعَلَيْهِم **أنْ يَحْتَاطوا لِدِينِهِم،** وأنْ يَسْأَلُوا أهْلَ الذِّكْرِ -حَقًّا-:

* فَإِنْ **شَهِدُوا** لَهُمْ بذلك: حَمِدُوا اللهَ، و**سَأَلُوه** المَزِيدَ مِنْ عِلْمِه.

* وإلاَّ: فَهُمْ مِن **المَغْرُورِين**، **المُعْجَبِين بِأَنْفُسِهِم، الهَالِكِينَ** -بِشَهَادة نبيِّهم -صلىٰ الله عليه وسلم- **القائلِ:** «**ثَلاثٌ مُهْلِكَاتٌ: شُحٌّ مُطَاعٌ، وَهَوًى مُتَّبَعٌ، وَإِعْجَابُ** الْمَرْءِ بِنَفْسِهِ»، وهو القائلُ: «لَوْ لَمْ تُذْنِبُوا لَخِفْتُ عَلَيْكُمْ ما هُوَ أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ: **العُجْبَ، العُجْبَ**» [«سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١٨٠٢)]!!

﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾..).

... انتهىٰ كلامُ شيخِنا الإمام الألبانيّ -رحمه الله- **وهو حقٌّ ظاهرٌ**-.

وبهِ أختِمُ هذا الكتاب...

... (**إلهي لا تعذّب لسانًا يُخبر عنك... ولا عينًا تنظر إلى علومٍ تدلّ عليك ... ولا يدًا تكتب حديثَ رسولِك ...**

فبعزّتك لا تُدخِلني النار) -كما هو دعاءُ الإمام **ابنِ الجَوزيّ** -فيما نقله الحافظُ ابن رجبٍ الحنبلي- في «ذيل طبقات الحنابلة» (١/ ٤٢٢) -رحمهما الله-.

مُستعيذين بالله -تعالىٰ- مِن **شُرورِ أنفُسِنا، وسيِّئاتِ أعمالِنـا**- إنَّ رَبِّي سميعُ الدُّعاء-.

وبالله التوفيق، ومنه العونُ والتحقيق.

وحَسْبِيَ اللهُ ونِعْمَ الوكيل، وهو -سُبحانَه- بكُلِّ جَميل كَفِيل.

ولا حولَ ولا قُوَّةَ إلّا باللهِ العظيمِ الجَلِيل.

وصلىٰ الله وسلّم وبارك علىٰ نبيّنا محمدٍ،وعلىٰ آلِه وصحبه-أجمعين-.

وآخِرُ دعوانا أنِ الحمدُ لله ربّ العالَمين.

وكتب[1]

علي بن حسن الحلبي الأثري

- عفا اللهُ عنهُ - بمنِّه -

ابتدأتُه بتاريخ: ٢٧ / رجب/ ١٤٣٧هـ

عمّان -الأُرْدُنّ

وانتهيتُ منه -**تقريبًا**-بعد مراجعاتٍ وإضافاتٍ-

في المنتصف مِن شهر شوّال - سنةَ (١٤٣٧هـ)

- والحمدُ لله أولًا وآخِرًا، ظاهرًا وباطنًا -

وكان آخِرَ نَظَرٍ -فيه-: في الخامس من **شهر ذي القَعْدة**

-مِن السَّنة نفسِها-

(١) وهو أوَّل كِتابٍ لي أُنَضِّدُ حُروفَه -بنفسِي!-علىٰ جِهازي الحاسوب-واللهُ المُوفِّقُ إلىٰ كُلِّ خَير-.



ملحقان علميّان



ملحق علمي : ١

علوم الحديث

بين المتقدّمين والمتأخّرين

ورقة علميَّة للمؤتمر التخصُّصي -الأول- لقسم التفسير والحديث

بـ(كلية الشريعة والدراسات الإسلامية) - جامعة الكُويت

قدّمها

الأستاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم

أستاذ الحديث بـ(كلية أصول الدين) - (جامعة الأزهر)



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ علىٰ رسول الله -صلىٰ الله عليه وسلم-.

وبعد:

فالمقصودُ بـ(علوم الحديث): أنواعُ المصطلحات والقواعد التي تعارَف المحدِّثون عليها في تناوُل الحديث الشريف ومصنَّفاته -تعلُّمًا وتعليمًا، وروايةً ودرايةً-.

و(المتقدِّمون والمتأخِّرون) - مِن حيث المعنىٰ اللغويُّ العامُّ-:

* **المتقدّم**: هو مَن يسبقُ غيرَه -حِسّيًا أو معنويًا-.

* **والمتأخّر**: مَن يسبقُه غيرُه -حِسّيًا أو معنويًا-.

وقد جاء الأمرانِ في القرآن الكريم ؛ كما في (سورة المدّثِر):قال-تعالىٰ-: ﴿نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ. لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ﴾[المدَّثر:٣٦-٣٧]، وفي (سورة الحِجْر) قال -تعالىٰ-: ﴿مَّا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسْتَـْٔخِرُونَ﴾ [الحِجر:٥]، وقال -أيضًا- في السورة -نفسِها-: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَـْٔخِرِينَ﴾[الحِجر:٢٤].

وبهذين المعنيين لِلَفْظَي (**المتقدّمين**)، و(**المتأخّرين**) : وقع استعمالُهما في مؤلّفات علوم الحديث ؛ حتىٰ ممّن أُطْلِقَ عليهم اسمُ (**المتقدّمين**)-أنفسِهم- في وصف مَن يكون أقدمَ منهم-كما سيأتي ذكرُ مثالٍ لذلك-.

لكنْ ؛ لمّا بدأ الإخوةُ المعاصرون في إطلاق هـذين اللفظَين مُضافَيْنِ إلـىٰ الآراء ، أو المناهج ؛ مثلُ قولهم: (رأيُ **المتقدّمين** -أو منهج **المتقــدّمين**- كذا)، أو :(آراء **المتأخّرين** -أو مناهج **المتأخّرين**-، أو عند **المتقدّمين** ، أو استعمالهم ، أو صنيعهم ، أو اصطلاحهم، أو عند **المتأخّرين** ، أو صنعيهم ، أو استعمالهم) : لُوحِظَ في استعمالاتهم هذه اختلافٌ :

فبعضُهم تولّىٰ - مِن نفسِه- بيانَ مرادِه بهذا ؛ لكي يُرَتِّبَ عليه ما يريدُ تقريرَه مِن آراء **!** أو انتقادات **!** أو اقتراحات**!**

وبعضُهم طُلب منه بيانُ مرادِه بهذين اللفظينِ -مع ما قَرَنَهُما به مِن عبارات أخرىٰ؛ كـ(الآراء ، أو المناهج ، أو المصطلحات)**!**

والذي وقفتُ عليه مكتوبًا -كالتالي-:

١- الأخ الفاضل الدكتور إبراهيم اللاحم -بفرع (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)- بالقصيم-:

ذَكَرَ ما يُفيد أن (المتقدِّمين) هم: نُقّادُ السنّة - في عصور الرواية - ، وأنها عبارةٌ عن القرون الثلاثة الأولىٰ.

وأن (المتأخّرين) هم: نُقّادُ السنّة ممّن بعد أهل القرون الثلاثة الأولىٰ -إلىٰ وقتنا الحاضر-.

٢- الدكتور بشّار معــروف : وهو معروفٌ لدىٰ الجميع -وتحقيقاتُه ومؤلفاتُه الحديثيّةُ-.

قال (ص ١١): (أنا أقصد بـ(المتقدّمين): علماءَ القرن الثالث الهجري ؛ مثل: أصحاب الكتب الستة..

وربمّا وضعتُ معهم مِن العلماء الذين خُتم بهم العلمُ -كالدارقطني (٣٨٥هـ)-).

ثم قال:(هل يُعْقَلُ أنّ هؤلاء الأئمّةَ يفوتُهم حديثٌ صحيحٌ، ثم يأتي الحاكمُ -بعد مئةِ سنةٍ- فيُخرِجُه في «مستدركه»!؟

ما معنىٰ هذا؟!

يعني : أن الحاكم ذهب يبحثُ في الأحاديث التي تركوها، وهم إنما تركوها عن علمٍ)!

ثم يضيفُ [الدكتور بشّار] (ص ١٣) :(هذه النظريةُ لا يُقِرُّني عليها كثيرٌ من العلماء)!

ثم يقولُ: (**المتأخّرون**: الحاكم (٤٠٥هـ) - ومَن بعده-)!

٣-الشيخ الشريف حاتم بن عَون العبدلي:

في كتابه «المنهج المقترَح لفهم المصطلح» - فيذكر تحديدَ الذهبيِّ للحدّ الفاصل بين (المتقدِّمين): برأس القرن ٣هـ ، ويعقِّب عليه (ص ٥٢-٥٣) بـ (أنّ هذا اصطلاح منه خاصٌّ بكتابه «ميزان الاعتدال»- الذي ذكر فيه هذا التحديدَ-)..

ثم يقول: (**إن التقدّم والتأخّر أمرٌ نسبيٌّ ، يختلفُ باختلاف الأزمان**).

لكنّه – في استعراضه لنشأة وتطور علم مصطلحات الحديث ، وقواعد الجرح والتعديل ، وعِلل الحديث -وغيرها-: قرّر (ص٥٥-٥٨، ٦١) أنها: (قد بلغت ذُروةَ اكتمالِها مع ذُروة اكتمال تدوين السنّة -أيضًا-، وأنّ ذلك -علىٰ الأرجح- عنده- بغير مُنازعٍ- كان نهايةَ القرن الثالث الهجري).

ثم ذكر -في موضع متأخر عن هذا- (ص ١٧٤ - ١٧٦) أنه : (كان امتدادًا لأهل القرن الثالث بعضُ أعيان أئمة القرن الرابع -أيضًا-، وأنه -بناءً علىٰ ذلك- يَعتبِرُ أن أهلَ الاصطلاح المعتبَرين -الذين لا تُفْهَمُ علومُ السنة إلا بفهمِ اصطلاحِهم، ومعرفةِ قوانينِ علمِهم- هم أهلُ القرن الثالث -فمَن قبلَهم- ، وأعيان أئمة القرن الرابع-.

وأنّ هؤلاء هم أهلُ الاصطلاح الذين منهم بدأ وإليهم يعودُ، وهم الذين يجبُ علينا فهمُ اصطلاحهم، وأنهم لم يتركوا لمَن بعدَهم -ممّن يريدُ معرفةَ مقبولِ السنة مِن مردودِها- إلا أن يتَّبعَ نهجَهم ، ويقتفيَ أثرَهم).

ومُقتضى هذا : أنه يعتبرُ نهايةَ القرن الرابع هي آخِرَ (المتقدِّمين)، ومَن بعدَها هم (المتأخّرون).

وتفاصيلُ مؤلّفاتهم -في علم المصطلح- تُؤيّد هذا، وتَلتقي -في كثيرٍ مِن التفاصيل- مع نقدِ مَن ألّف في موازنة مناهج (المتقدِّمين) و(المتأخّرين)!

٤-الدكتور حمزة المليباري:

قد تناول الدكتورُ بيانَ مفهوم (**المتقدِّمين**) و(**المتـأخّرين**)، والمقصودَ بكلٍّ

منهما في كتابه المنشور (عام ١٩٩٥م سنة ١٤١٦هـ) ،والذي عَنْوَنَه بقوله: «نظرات **جديدة** في علوم الحديث»!

فقال: (شاع استخدام كلمتي (**المتقدِّمين**) و(**المتأخّرين**) في مواضعَ كثيرةٍ مِن علوم الحديثِ ، دون بيانٍ شافٍ عن مدلولَيهما.

إلا ما ذكره الذهبيُّ في مقدّمة «ميزان الاعتدال» (١/ ٤) مِن أنّ: (الحدّ الفاصل بينهم رأسُ سنةِ ثلاثمائة)[1].

وتُعُقِّبَ هذا بأنه تحديدٌ زمنيٌّ قائمٌ علىٰ أساس الفضلِ والشرفِ للقرون الأولىٰ ؛ فلا يُعتبَرُ في المجالاتِ العلميةِ والمنهجيةِ -كعلوم الحديث-؛ لأنّ حُفّاظ القرنِ الرابعِ- بل النصفِ الأولِ مِن القرنِ الخامس -أيضًا- يشتركون مع سَلَفهم في الأعرافِ العلميةِ ، والمناهجِ التعليميةِ ، والأساليبِ النقديةِ ، وكيفية استخدامِ التعابيرِ الفنيةِ- دون اللاحقين بهم-.

وأنّ هذا الفاصلَ - أيضًا- لم يكن معمولًا به في الصناعاتِ الحديثيةِ - عمومًا-).

ثم يقول: (إنّ مَن يتتبَّعُ السياقَ الذي وردت فيه هاتانِ الكلمتانِ ، ومناسبةَ إطلاقِهما: يجدُ أنّ المفهومَ السائدَ لهذينِ المصطلَحينِ هو المعنىٰ النِّسبيُّ، أي: كلُّ مَن سلف يعتبر متقدِّمًا بالنسبة إلىٰ مَن لحقه).

ويتعقَّبُ هذا بقوله: (وهذا المفهومُ غيرُ صالحٍ -أيضًا- في المجالاتِ

(١) تحرفت في نقله إلىٰ : (ثلاثمائة سنة)..

العلميةِ التي يُتَوَخّىٰ فيها المنهجُ والاصطلاحُ؛ نظرًا إلىٰ كونه تحديدًا لُغويًا، دون أدنىٰ اعتبارٍ للفاصلِ العلميِّ الحقيقيِّ، وإلا فإنّه يؤدّي إلىٰ الخَلْطِ بين أصحابِ الرُّؤىٰ المتبايِنةِ -جوهريًّا وفنيًّا-).

ثم يضيفُ - قائلًا- (ص ٩ - ١٠): (فحينَ يقعُ بين مجموعتين خلافٌ جوهريٌّ، وتَبايُنٌ منهجيٌّ -في كثيرٍ مِن مسائل علومِ الحديث-؛ فإنه يصبحُ مِن الضروري فصلُهما بما يميِّزُ كلًّا منهما عن الأخرىٰ! كي لا يَشيعَ الزلَلُ، ويَكثُرَ حولَه الجدلُ؛ بسبب عدمِ التمييزِ بين ذوي المناهجِ المختلفة).

ومَن يتأمل ما تقدّم: يجدْ أنّ المؤلف [المليباري] قد ردَّ ما تعارفَ عليه كافةُ علماء الاصطلاح -قديمًا وحديثًا- حتىٰ عصرَه (هو)-؛ سواءٌ في المدلول الزمنيِّ -الذي حدّده الإمام الذهبيُّ-، أو المدلول اللغوي النِّسبيِّ -الذي وصفه -بنفسِه- بأنه هو السائدُ في كتب علوم الحديثِ!

مع تعليلِه -هذا- بأنّ كِلا المدلولَين المستعملَين -عند السابقين- غيرُ متوافِقَين مع ما يراه (هو): مِن وجود مجموعتَين مِن العلماء بينهما خلافٌ جوهريٌّ، وتَبايُنٌ منهجيٌّ! وأنّ تمييزَ كلٍّ منهما عن الأخرىٰ ضرورةٌ علميةٌ مُلِحَّةٌ!

وسيأتي -عند مناقشة بعضِ الأمثلة- أنّ التعليلَ المذكورَ ليس في محلِّه.

ولكنّنا نريدُ -هنا- أن نقولَ:

إذا كان المؤلِّفُ الفاضلُ قد رأىٰ -بحكمِ اختصاصِه وخِبرتِه بعلومِ

الحديثِ- أنه إذا ظهرت له ضرورةٌ علميةٌ تقتضي مخالفةَ مدلولِ اصطلاحٍ معيَّنٍ لمَن سبقوه -ولو مِن (المتقدِّمين)!-، وتقريرَه مدلولًا اصطلاحيًا آخَرَ مع تعضيدِه بدليلٍ مُعتبَرٍ -في نظره-: **فلماذا يُنكر مثلَ هذا على مَن سبقه مِن أئمّةِ النقدِ والحفظِ -ممّن اصطلَحَ(هو) -ومَن وافقه- على تسميتِهم بـ(المتأخّرين) - كالإمام ابن الصلاح -ومَن بعده-، بل كابن خزيمة وابن حِبّان والحاكم-، الذين قالوا بإخراجهم مِن (المتقدِّمين) -كما سيأتي- ؛ لكونهم -في نظرِهم- متساهِلين -مطلَقًا- في التصحيح-؟!**

وبعد رَدِّ المؤلِّفِ [المليباري] للمدلولَين السابقَين لمصطلَحَي (المتقدِّمين)، و(المتأخّرين) : قرّر المدلولَ الذي يراه (هو) -مِن وجهةِ نظرِه- متعيِّنًا!! فقال:

(إنّ المسيرةَ التاريخيةَ للسنة النبوية يتعيَّن تقسيمُها إلىٰ مرحلتينِ زمنيتَينِ كبيرتَينِ ؛ لكلٍّ منهما معالمُها ، وخصائصُها المميَّزةُ، وآثارُها المختلِفةُ:

فأما **الأولى**: فيُمكن تسميتُها بـ «مرحلة الرواية»، وهي ممتدّةٌ مِن عصر الصحابة إلىٰ نهاية القرن الخامس الهجري -تقريبًا-).

وذَكَرَ : أنّ أهمّ خصائصِ هذه المرحلةِ التعويلُ علىٰ الرواية المباشرة والإسناد.

ثم قال:

(وأمّا (المرحلة **الثانية**) : فيُمكن تسميتُها بـ «مرحلة ما بعد الرواية»)، وذَكر تميُّزَها بالاعتمادِ علىٰ كتب السابقين ؛ بدلًا مِن الرواية.

وتأمّل قولَـه: (**يمكــن تــسميتها**)، وتأمّـل التسميةَ التي ذَكرها لكـلٍّ مِـن المرحلتين، والمدلولَ الذي ذَكـره: فستجدُ -بوضـوحٍ- أنّ كُـلاًّ مِـن الاسـمَين والمدلولَين مِن ابتكار فضيلة المؤلف! وحسبَ نظرِه المستنِد إلىٰ خاصّيّـةٍ مشتركةٍ بين أهل كل مرحلة!

وخلالَ باقي الكتاب صار يُحيل عليهما كما لو كانا اصطلاحًا مقرَّرًا!أو كما وصفه -في البداية- بأنه : (متعيَّن)!

ولمّا كانت خاصّيّةُ الروايةِ وعدمِها -التي ذُكرت في تسمية المرحلتين- لا تقتضي بمفردها ما يُراد إثباتُه مِن التبايُن المنهجيّ ، والاختلاف الجوهريّ بينهما : فإنّ المؤلّفَ قد أضاف ما رآه مؤيِّدًا لمقصوده!

فذَكر: أنّ الموادَّ العلميةَ التي تُشَكِّلُ المحاورَ الرئيسةَ في علوم الحديث -بمصطلحاتِها وقواعـدِها- إنّمـا انبثقـت مِـن جهـود المحـدّثين النقّـاد في المرحلتين:

* (الأولىٰ)-يعني: (**مرحلة الرواية**) -وهي التي عَنَىٰ بها (**المتقدِّمين**)!-.

* ثم يُقِرُّ أنّ أهل (المرحلة الثانية) -يعني: (**ما بعد الرواية**)-وهي التي عَنَىٰ بها (**المتــأخّرين**) - :كان لهم أنواعٌ جديدةٌ مِن الضوابط لتوثيق النُّسَخ والمؤلفات.

ثم يَخْلُصُ مِن هذا إلىٰ نتيجةٍ إجماليةٍ، بقولِه:

(إنه -بناءً علىٰ ما تقدّم- أصبح النقّادُ -في (المرحلة الأولىٰ)- يعني:

(**المتقـــدِّمين**)- هـم العمـدةَ ، والمـصدرَ الـرئيسَ لمباحـث علـوم الحـديث ومصطلحاتها).

ثم يقول:

(وأمّا (**المتأخّرين!**) - يعني : أهـل (المرحلـة الثانيـة) - فَتَبَعٌ لهـم، يتمثّلُ دورُهـم في النقـل ، والتهـذيب ، والاستخلاص، والاختـصار؛ دون التأسيسِ ، والإبداعِ - كما شهد بذلك الواقعُ-).

ثم يرتّبُ علىٰ ذلك -قائلًا-:

(فمِن الطبيعيّ -إذن- بروزُ تبايُنٍ منهجيٍّ بين حُفّاظ (المرحلـة الأولىٰ) - يعني: (**المتقدِّمين**)، وبين أئمـة (المرحلـة الثانيـة) - يعنـي: (**المتـأخّرين**) - في علوم الحديث).

ويـضيفُ -لإثبـاتِ القـولِ بالتبـايُنِ-:(مـا وُجـد في نَتَـاج أهـل (المرحلـة الثانية) مِن التأثير القويّ لعلـم المنطـق -الـذي لـم يَفْلَـتْ منه علـمٌ مـن العلـوم الـشرعية-، وذلـك في صِـياغة الحـدود ، والتعريفـات الاصـطلاحية، ومراعـاةِ كون التعريفِ جامعًا، مانعًا موجَزًا.

في حينٍ كان أكثرُ ما يُذكَر للتعريف -في (المرحلـة الأولىٰ)- **لا يخلو مِـن غموض**، أو تطويل، أو لا يكون جامعًا، أو لا يكون مانعًـا، أو **يكون بالإشـارة والألغاز**، مع تـرك توضيحِ كـلِّ ذلـك لإدراك المخاطَـب للمناسَبات والقـرائن التي كانوا يَرَوْنَها تساعدُ علىٰ ذلك.

ثـم يقـول: (إنّ متقـضىٰ ذلـك ضـرورةُ الاعتبـارِ بمناسَـبات كـلام النقّـاد ، وتعابيرهم الفنيّة، كي تتّضحَ مقاصدُهم).

ويُعلِّلُ ذلك بـ (أنّ العديد مِن تعاريف المصطلَحات -التي استقرّ عليها (**المتأخّرون**)- لا يصلُحُ التقيُّدُ بها -في كثيرٍ مِن المواضع- ؛ لأنها وقعت **مضيِّقةً** لمدلولاتها التي كانت **متّسِعةً** في إطلاق «**المتقدِّمين**»).

ثم يقول: (وفي ضوء هذه الحقائقِ العلميةِ: فإنّنا نستخلصُ بأن المعنيِّين بـ(**المتقدِّمين**): هم حُفّاظُ (مرحلة الرواية)-وبالخصوصِ: نقادُهم- ، وبـ(**المتأخّرين**): أهلُ (مرحلة ما بعد الرواية)؛ فإنّ كُلًّا مِن هاتين المجموعتين تنفصلُ عن الأخرىٰ -أصالةً وتَبَعِيَّةً- في مجال الحديث وعلومه.

فلا ينبغي الخلطُ بينهما، لأنه ظَهَرَ بينهما خلافٌ جوهري ، وتبايُنٌ منهجي).

ثم يُحيل (ص١٥) بالتفاصيل علىٰ باقي فِقْرات الكتاب.

وسيأتي -بمشيئة الله- ذِكرُ بعضِ نماذجَ منها ، ومناقشتها.

ثم عَرَضَ -في بقية الكتاب- نماذجَ تفصيليةً لِمَا يراه مِن تبايُن منهجي ، وخلاف جوهري بين مَن اصطَلَحَ علىٰ تقسيمِهم -وجوبًا- إلىٰ (**متقدّمين**) ، و(**متأخّرين**).

وقبل ذِكر بعض ما يتّسع له الوقتُ مِن نماذجِ التباين المنهجي ، والخلاف الجوهري -في نظره -مع مناقشته-: أرىٰ أن نتأمّلَ كلامَ فضيلتِه -السابقَ- فإنّ

مَن سمّاهم -اصطلاحًا- بـ : (**المتـأخّرين**) : قد حدّد -بنفسِه- موقفَهم مِن (**المتقدِّمين**) : بأنهم ليسوا إلا تابعين لهم، ومقلِّدين.

كما حدّد -بنفسِه- أيضًا- دورَ (**المتـأخّرين**) -العلميَّ- بأنه: **نقلٌ، وتهذيبٌ، واستخلاصٌ ، واختصارٌ ؛ دون تأسيسٍ ، ولا إبداعٍ!**

فكيف يتأتّى للتابع -أو المقلِّد- بوصفِه تابعًا أو مقلدًا- أن يُحْدِثَ مخالفةً جوهريةً لمتبوعه أو مقلَّده؟!

وكيف يقال: إنّ مجموعة (المتأخّرين) منفصلةٌ عن مجموعة (المتقدِّمين) -أصالةً وتَبَعِيَّةً - حسبَ نصِّ عبارة المؤلف -السابقة-؟!

وما دام (المتأخّر) قد شهد له الواقعُ -حسب نصِّ كلام المؤلف - بأنه لم يؤسِّس ، ولم يُبْدِعْ ، ولكنْ -فقط- نَقَل عن (المتقدِّمين)، وهذَّب، واختصر، واستخلص مِن أصولهم فروعًا؛ فكيف -والحالةُ هذه- يكونُ منهجُه مباينًا لِمَا في أصوله المتقدّمة ، أو -بعبارةٍ أخرىٰ-: **كيف يكون منهجُه مباينًا لمرجعيّتِه، ومنطلَقِه الأصلي؟!**

إنّ المبايَنة تعني -أولَ ما تعني-: عدمَ التَّبَعِيَّةً ، وعدمَ المرجعية!

وفي الحديث الشريف: «ما أُبِينَ مِن الحيِّ فهو ميت»[ولفظُه:« مَا قُطِعَ مِنْ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ؛ فَهُوَ مَيْتَةٌ »،انظر له«البدر المنير»(١/ ٤٦١)-لابن الملقّن-].

نَعَم ؛ يُمكِنُ للتابعِ أن يخالفَ متبوعَه في بعضِ الأمور الجزئية ، أو الجوانب الشَّكْلية، أو التفريعِ على أُصول المتبوع -ونحو ذلك-.

أمّا أن يخالفَ جوهريًّا، ويباينَ منهجيًّا، ويبقى -مع ذلك- موصوفًا

بـ(التابع) لِمَن خالَفه وبايَنَه ؛ فهذا ما لا أظنُّ أحدًا يُقِرُّهُ!

الأمرُ الثاني -الذي يحتاجُ إلىٰ تأمُّلٍ-: أنّ فضيلةَ المؤلف حدّد -هنا- منذ البداية (ص١٥) - أوصافَ المتقدّمين ، بأنهم : (حُفّاظ المرحلة الأولىٰ) -وبالخصوص: نقّادُها- ، فأصبح (**المتقدّمون**) معروفين -زمنًا واختصاصًا-!

أما (**المتأخّرون**) ؛ فوصفَهم(ص: ١٤)-فقط- بـ(أئمة المرحلة الثانية) ، وهذا وصفٌ لا يميِّزُهم مثلَما ميَّز وصفُه للمتقدِّمين بأنهم حُفاظ ، وبالخصوص : النقّاد!

كما أنه لم يحدّد فترةً زمنية للمتأخّرين!

في حينِ سَبَقَ له أنْ رفض مدلولَين مستعملَين لكلِمتَي (المتقدِّمين) و(المتأخّرين) ؛ لكونهما -في نظرِه- لا يحقِّقان التمييزَ بين أصحاب الرؤى المتباينة؛ فكان مُقتضى هذا أنْ يحدِّد المرادَ بـ (المتأخّرين) -زَمَنًا واختصاصًا-!

فلذلك ؛ احتاج -عند ذِكر النماذجِ التفصيليةِ لقضايا علومِ الحديثِ- أن يذكرَ الأوصافَ العلميةَ لأئمّة مرحلةِ (المتأخّرين) ، فقال (ص: ١٦) :

(إنّ حركةَ التأليفِ في علومِ الحديثِ شارك فيها فئاتٌ مختلفةٌ- في طليعتهم الأصوليين(!) والفقهاء- ، وفيهم مَن اندفع إلىٰ ذلك لا لغرضٍ سوىٰ الاندراجِ في سِلك المؤلِّفين فيها).

كما ذَكَرَ مِن النماذجِ التفصيليةِ ما يشيرُ إلىٰ الامتدادِ الزمنيِّ للمتأخّرين ؛ حتىٰ عصرِنا الحاضر).

وقد سَبَقَ أن ذَكر ذلك -صراحةً- الأخ الدكتور إبراهيم اللاحم!

وقد كَتَبَ الدكتور المليباري -بعد كتابه السابقِ- بحثًا آخرَ في الموضوع -نفسِه- ، وعوَّل فيه علىٰ استعراضِ قَدْرٍ كبير مِن المواضع والمناسِبات المذكورةِ في كتب علوم الحديث ؛ لأجل ذِكر شيءٍ مِن الخلاف بين (المتقدِّمين)- أو بعضِهم ، وبين (المتأخّرين)-أو بعضهم- ؛ فبدأ بذكر مجموعةٍ مِن ذلك، وعّقب عليها بقوله (ص ٢٤)-مِن البحث-:

(هذه النصوص تحملُ إشارةً واضحةً إلىٰ أنّ كلمة (المتقدِّمين) يقصدون بها : نقّادَ الحديثِ ؛ باستثناء المعروفين منهم بالتساهُل في التصحيح -كابن خزيمة ، وابن حِبّان، والحاكم-.

بينما يَعْنون بـ (المتأخّرين) : مَن ليسوا بنقّادٍ ممّن كان يقبلُ الأحاديثَ ويردُّها بعد الدارَقُطْني -(٣٨٥هـ)- مِن الفُقهاء ، وعلماء الأصول ، وعُلماء الكلام -وغيرِهم ممّن ينتهجُ منهجَهم ، أو يلفِّقُ بينه وبين منهجِ المحدِّثين النقّاد-).

ثم يقولُ: (ولذلك ؛ ينبغي أن يكونَ الحدُّ الفاصلُ بينهم منهجيًا ، أكثرَ مِن كونه زمنيًا)**!!**

أقول:

وبمقارَنةِ كلامِه -هذا- بما تقدّم عنه في كتابه السابق-: **يُلاحَظُ اختلافٌ ظاهرٌ** :

* فهو -هناك- حدَّد فاصلًا زمنيًا بنهاية القرن الخامس الهجري -علىٰ

وجهِ التقريب-، ولم يَستثن أحدًا باعتبارِ التساهل أو التشدُّد!

* وهنا قرّر استثناءَ كلٍّ من ابن خُزيمة، وابن حِبّان، والحاكم -باعتبار اتصافِهم بالتساهل في التصحيحِ-!

مع أَنّ أَوّلَهم - وهو ابنُ خُزَيمة - متوفّىٰ سنة (٣١١هـ)، وآخِرُهم -وهو الحاكمُ- متوفّىٰ سنة (٤٠٥هـ)، وبذلك أَنْقَصَ، وضيّق تحديدَه السابقَ للمتقدّمين!

ثم عند الأمثلةِ التطبيقيةِ (ص ١٩) وسَّع، فذَكَر ابنَ الجوزيِّ -المتوفىٰ سنة (٥٩٧هـ) ضمن (المتقدِّمين)!

كما جعل بدايةَ (المتأخّرين) هم مَن بعدَ الدارَقُطْني -المتوفىٰ سنة ٣٨٥هـ)، وذكر فيهم -صراحةً- الفقهاء، والأصوليِّين، والمتكلِّمين، ومن ينهجُ نهجَهم - يعني: في قَبول وَرَدِّ الأحاديث - أو مَن يُلَفِّقُ بين منهجِهم و(منهجِ المحدّثين النقّاد)!

ويحدِّدُ (منهجَ الفقهاء) بأنه: **النظرُ في عدالةِ الراوة، واتصالِ السند، والتصحيحِ والتضعيف -على ضَوء ذلك-!**

لكنّه ذكر طائفةً ثانيةً مِن الأقوالِ، وعقّب عليها (ص٢٩) بأنّ ممّا تفيدُه: أن (المتقدِّمين) هم النقّادُ، وأن (المتأخّرين) هم: الفقهاءُ، وعلماءُ الكلامِ والأصولِ - ومَن تَبِعَهم في المنهجِ - مِن أهل الحديث-؛ دون النظرِ إلىٰ الفصل الزمنيِّ في التفريق!

وصرّح في هذا الموضع -أيضًا- بما يدلُّ علىٰ إدخالِه المعاصرين في مصطلحِ (المتأخّرين)!!

ثم ذكر طائفةً ثالثةً مِن الأقوال، وعقّب عليها بقولِه:(إن مصطلح (المتأخّرين) -هنا- يشملُ جميعَ علماء الطوائفِ الثلاثِ: أئمةِ الفقه، وأئمةِ الأصول والكلام، وأهلِ الحديث.

وأدخل في مصطلح (المتأخّرين) -هنا- (ص ٣٢)- كلاًّ مِن البيهقـي، والخطيب البغدادي.

أمّا الطائفة الرابعة مِن الأقوالِ التي ذكرها -بعد ذلك- ؛ فعقّب عليها بقوله (ص ٣٥): (في ضَوء ما تقدّم مِن النصوصِ نستطيعُ أن نلخّص : **أنّ الحدّ الفاصلَ بين (المتقدِّمين)، و(المتأخّرين) هو سنةَ (٥٠٠هـ)، ثم يقول:** (وأن **البيهقي هو خاتمةُ «المتقدِّمين»**).

ثم ذكر أنّ قائمةَ (المتأخّرين) -حتىٰ السُّيوطي -المتوفىٰ سنة(٩١١هـ)- تضمُّ أهلَ الحديث، وأهلَ الفقه، وأهلَ الأصول.

وعدَّد مِن أهلِ هذه القائمة: ابنَ المرابط، والقاضيَ عِيَاضًا -المَغْرِبِيَّيْنِ-، وابنَ تيميّة، وابنَ كثير، وعبدَ الغني المقدسي، وابنَ الصلاح، والذهبي، وابنَ الحاجب، والنَّوَوي، **وابنَ عبد الهادي**، والضياء المقدسي - صاحب «المختارة» -، وابنَ القطان الفاسي، والمُنذِري، والدِّمياطي، وتقي الدين السُّبْكي، وابن دَقيق العيد، والمِزّي، وابن حَجَر العسقلاني!

ثم إنه يعودُ مرةً خامسةً (ص٣٥-٣٦)، فيذكرُ : (أنّ العوامل التاريخية

أدّت إلىٰ وقوع تبايّن منهجي بين (المتقدِّمين) ، و(المتأخّرين) ! بحيث اقتضت أنْ نَقْسِمَهُما مرحلتين:

الأولى: يمكنُ تسميتُها بـ(مرحلة الرواية)، وتمتدُّ مِن عصر الصحابة إلىٰ نهاية القرن الخامس الهجري -علىٰ وجه التقريب-).

ثم يقولُ:

(**وأما المرحلة الثانية** : فيمكنُ تسميتُها بـ(مرحلة ما بعد الرواية)، وذَكر عنها نحوًا مما ذَكره -عنده- في كتاب «النظرات»- كما تقدم ذِكرُ ملامحِه -فيما سبق-.

٥-أمّا **تلميــذي** النجيبُ ، وأخي الفاضلُ الشيخُ عبد الله السعد؛ فذَكر (ص٩ -١٠) أنه : لا فرقَ بين أن يقال: مذهبُ -أو منهج- (المتقدِّمين)، وأن يقال: مذهبُ - أو مناهج- أهل الحديث ، أو أئمة الحديث، أو المحدّثين.

ولا يخفى على فِطنته أنه -عند التأمُّل- نجدُ فرقًا ظاهرًا ؛ لا سيّما في مجالِ تمييز المناهج وأصحابها؛ لأجل الأخذِ والاستفادةِ، أو الردِّ.

فإذا قلنا: إنه لا فرقَ بين مفهوم كلمة (المتقدِّمين) ، ومفهوم كلمة (أهل الحديث)، ومفهوم كلمة (أئمة الحديث): دخل في (المتقدِّمين) -علىٰ هذا- أمثالُ الحافظ العراقي (٨٠٦هـ) ، والحافظ ابن رَجَب الحنبلي (٧٩٥هـ) ، والحافظ ابن حَجَر العسقلاني -المتوفىٰ سنة(٨٥٢هـ)-وأمثالِهم-.

في حينِ نجدُ الشيخ السعد - حفظه الله - يذكرُ الحافظَ ابنَ كثير (٧٧٤هـ)

أُنموذجًا للمتأخّرين الذين يُستفادُ منهم ، ويُؤخَذُ بكلامِهم.

ثم يذكرُ فضيلتُه:(أنّ **أهلَ العلم (المتقدِّمين) ليس لهم منهجٌ واحدٌ في الصناعة الحديثية، بل هم على مناهجَ متعدّدة** ؛ فلا بُدّ مِن معرفة طريقتِهم ، ثم السيرِ عليها).

٦- وأمّا **تلميذي** ، وأخي الفاضلُ النجيب الدكتور تركي الغُمَيز ؛ فقد وقَفتُ له على ورقةِ عملٍ مفيدة.

وممّا ذكره فيها : (أن (المتقدِّمين) هم أئمةُ الحديثِ في عُصور الازدهار، ومثّل بجماعةٍ، أولُهم : شُعبة، وآخرُهم : النسائي (٣٠٣هـ).

وذكر أنهم **كانوا على نهجٍ واحدٍ، وطريقٍ متّحدٍ في عُمومِه** -في الأصول العامة التي يسيرون عليها- ، **وإنّما ينتجُ الاختلافُ في التطبيقاتِ الجزئية، بحسبِ تفاوتِ الاطلاع، والفهم، والتشدّد ، والتسامح**؛ دون الخروج عن الأصل العام الذي يسيرون عليه).

أقول: وبهذا التوجيهِ لم يَحْتَجْ إلىٰ إخراجِ مَن أخرجَهم سابقُه لأجل التساهل في التصحيح -كما مر-**!**

النتيجة: ممّا تقدّم يتضحُ:

* أن هؤلاء الأفاضلَ **قد تنوّعت أقوالُهم وضوابطُهم في تحديدِ مقصودِهم بـ(المتقدِّمين) و(المتأخّرين)!**

* بل نجدُ أنّ فضيلة الدكتور **المليباري تعدّد قولُه مِن بحثٍ إلى آخر**.

* كما نجدُ في كلامهم **اختلافًا في كون (المتقدِّمين) لهم منهجٌ واحدٌ -مع الاختلافِ في التطبيق-! أو أنّ لكل واحدٍ منجهًا خاصًّا به -تقعيدًا وتطبيقًا-!!**

هذا مع **اتفاقِ جميعِهم -في الجملةِ- على إطلاق القولِ بوجودِ تبايُن منهجي**، وخلاف جوهري بين (المتقدِّمين)، و(المتأخّرين)!!

والذي يسمحُ به المقامُ -الآنَ- حيالَ ما اطّلعتُ عليه -في هذا الموضوع- ما يلي:

أولاً: أنّ عددًا ممّن كتب في هذا الموضوعِ أعرِفُهم شخصيًّا وعلميًّا، وأعرفُ أنّ **دافعَهم الأساسَ -إلى ما كتبوا- هو الحماسةُ المشكورةُ، والغَيْرَةُ المحمودةُ** علىٰ علوم السنة النبوية المطهَّرة، التي لا يخفىٰ عظيمُ مكانتِها في نفسِ المسلمِ -وحياتِه في الدنيا والآخرة-.

وكذلك أُقَدِّرُ قصدَهم النبيلَ في خِدمة هذه السنّةِ وعلومِها، وصيانتِها من أي شَوْبٍ، أو دخيل.

كما أُقَرِّرُ أنّ المعاصرين -الذي يعملون في نشرِ تُراث السنّة وعلومِها- فيهم نماذجُ طيِّبةٌ، ومؤهَّلةٌ لحمل مسؤوليةِ هذه الأمانة الغالية علىٰ الجميع، وفيهم نماذجُ دون الأهليّةِ المطلوبةِ.

والأولون -أصحابُ الكفاءة والأهلية- نَتاجُهم أقلُّ مِن الطلَب المتزايِدِ للاستفادة بهذا التراثِ العظيم.

ومِن هنا ؛ وَجد الآخرون -أصحابُ الأهليةِ الأدنى- فرصتَهم في مِـــلءِ الفراغ، فصار نَتاجُهم هو الأظهرَ والمتداوَلَ -بما فيه مِن قُصور-!

وهذا ممّا حرّك حماسةَ هؤلاء الإخوةِ لِمَا كتبوه -كما يظهرُ مِن تفاصيلِه وأمثلتِه-.

ثانيًا: لكنّ هذه الحماسةَ ،وهذا الانفعالَ -بما لمسوه مِن قصور وتجاوُزٍ- : جعل فيما كتبوه بعضَ الملحوظات في الاستنتاج ، وفي النتائج! بل حتىٰ في صِياغة الأفكار وتنسيقِها!

ولا تتّسعُ مثلُ هذه العجالةِ إلا لبعضِ الأمثلة التي أرجو أن يعتبرَها مَن يطّلعُ عليها أنها مِن باب النصيحةِ الخالصةِ - شَهِدَ اللهُ - .

وتلك الأمثلةُ علىٰ النحو التالي:

أ- جاء في «شرح العِلل» (١/ ٣٧٧) -لابن رجب - رحمه الله- ما يلي:

نُقل عن يحيىٰ بن مَعين (٢٣٣هـ) أنه إذا روىٰ عن الرجلِ مثلُ ابن سِيرين والشَّعْبي-وهؤلاء أهل العلم-؛ فهو غير مجهول..،وإذا رَوىٰ عنه مثلُ سِماك ابن حَرْب وأبي إسحاق - يعني : السَّبيعي - ونحوِهما- ممّن يروون عن مجهولين-؛ فلا تزولُ جهالة المروي عنه بروايةِ واحدٍ من أمثال هؤلاء.

وعقّب ابنُ رجب علىٰ ذلك بقوله: (وهذا تفصيلٌ حسنٌ، وهو يخالفُ إطلاقَ محمد بن يحيىٰ الذُّهْلي (٢٥٨هـ)- الذي **تبعه عليه المتأخّرون**-: أنه لا يَخْرج الرجلُ من الجهالة إلا بروايةِ رجلين).

فهذا المثالُ يوضِّح وجودَ اختلافٍ بين قول ابن مَعين ، وقول الذُّهْلي فيما ترتفعُ به جهالةُ الراوي.

ويُلاحَظُ أنه خلافٌ بين اثنين معدودَين مِن (المتقدِّمين)؛ ولكنَّ الذُّهْلي متأخِّرُ الطبقة عن ابن مَعين -كما يظهرُ مِن تاريخَي وفاتَيهما ، ومراجعةِ ترجمتَيهما في «التقريب» -مثلًا-.

وقد استحسن الحافظُ ابنُ رجب قولَ المتقدِّم منهما.

وفي تطبيقات (المتقدِّمين) ما يؤيِّدُه، ولكنّ ابنَ رجب قرّر أن (المتأخّرين) تَبعوا قولَ الذُّهْلي -المتأخِّرِ الطبقةِ-.

وإشارةُ ابن رجب إلىٰ (المتأخّرين) تنطبقُ علىٰ ما قرّره الخطيبُ البغدادي (٤٦٣هـ) في «الكفاية» بشأن ما تزولُ به الجهالةُ.

ويؤيِّدُه غيرُ قولِ الذُّهْلي أدلةٌ نقليةٌ صحيحةٌ ومعروفةٌ.

ورُغْمَ مخالفة الذُّهْلي لقولِ ابن مَعين ؛ فإنّ ابنَ مَعين جاء عنه أنه كان يُثْني عليه ، ويُشيد بجمعِه لـ«حديث الزُّهْري».

ويُلاحَظُ أن الذُّهْلي -الذي يُعْتَبَرُ متأخِّرًا عن ابن مَعين- يُعْتَبَرُ -أيضًا- متقدّمًا عن الخطيب!

كما جاء عن الدارَقُطْني (٣٨٥هـ) قولُه: (مَن أحبَّ أن يعرفَ قصورَ علمِه عن علمِ السلف ؛ فلْينظر في «عِلل حديث الزُّهْري» -لمحمد بن يحيىٰ [يعني : الذُّهْلي]-).

فاعتبر الدارَقُطْنيُّ نفسَه خلَفًا متأخّرًا بالنسبة لسلَفِه المتقدِّم عليه -وهو الذُّهْلي-.

كما أنّ ابنَ رجب -المعدودَ مِن (المتأخّرين)- قد اعتبر مَن بَعد الذُّهْلي -ممّن وافقه علىٰ قولِه - متأخرًا حتىٰ عصر ابنِ رجب-كما هو مُقتضىٰ إطلاقه-.

ثم إنه وصف المتأخِّرَ -الآخذَ بقولِ الذُّهْلي - متبعًا لقول مَن هو متقدّمٌ، ولم يصفْ قولَ المتقدّم-وهو ابنُ مَعين-بالتفصيلِ في مواجَهةِ المتأخرِ المخالفِ- بالإطلاق؛ إلا بكونه حَسَنًا -فقط-؛ لم يصفه بأنه خلافٌ جوهريٌّ -كما وصف بعضُ الأخوة مثلَ هذا الخلافِ -بالتقييد والإطلاق- مِن (**المتأخّرين**) - لبعض ما جاء عن (**المتقدِّمين**) -بأنه : خلاف جوهري!

فمثلُ هذا المثالِ -وكثيرٌ غيرُه- يوضِّحُ أنّ مفهوم (المتقدّم)، و(المتأخّر) أمرٌ نسبيٌّ يُفسَّرُ -في كل موضعٍ يُذْكَرُ فيه- بحسبِه ، وأنّ التحديد المطلق - زمنيًا أو منهجيًا- لـ(المتقدّمين)، و(المتأخّرين) لا يطّردُ بحسبِ واقعِ تراث علوم السنّة -الذي بين أيدينا-.

كما يُوضِّحُ هذا المثالُ -أيضًا-: **أنّ الاختلافَ المعتبَرَ بين (المتقدّمين)، و(المتأخّرين) له ما يؤيِّدُه مِن صنيع (المتقدّمين)-أيضًا-.**

ب- ذكر الدكتورُ المِليباري -مِن أمثلة الخلافِ الجوهريِّ بين (المتقدّمين)، و(المتأخّرين) - : مصطلحَ «المنكر»، فقال: (فإنه -عند (المتأخّرين)- : ما رواه الضعيفُ مخالفًا للثقات، غيرَ أن (المتقدّمين) لم

يتقيّدوا بذلك ، وإنّما -عندهم- : كلُّ حديثٍ لم يعرف (إلا) [١] عن مصدرِه -ثقةً كان راوِيه أم ضعيفًا، خالف غيرَه، أم تفرّد-.

وهناك في كتب العِلل والضعفاء أمثلةٌ كثيرةٌ توضِّحُ ذلك.

فـ(المنكَر) -في لُغة [٢] (**المتقدّمين**)- أعمُّ منه عند (**المتأخّرين**) ، وهو أقربُ إلىٰ معناه اللغويِّ ؛ فإنّ (المنكر) لغةً: نَكِرَ الأَمْرَ.. معناه : «جَهِلَهُ»).

وذَكر آيتينِ كريمَتينِ تأييدًا لذلك؛ ثانيتُهما : قولُه -تعالىٰ-: ﴿ **يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا** ﴾[النحل:٨٣].

ثم يقولُ فضيلتُه في «النظرات» (ص٣١) : (وعلىٰ هذا ؛ فإن (**المتأخّرين**) خالفوا (**المتقدِّمين**) في مصطلح (المنكر): بتضييق ما وسّعوا).

ومناقشةُ ما ذكره فضيلتُه -هنا- مِن وجوه-:

١ - التعريفُ الذي عزاه إلىٰ (المتأخّرين) -مطلَقًا- هو تعريفُ الحافظ ابن حَجَر في شرحه «النزهة»- فقط- .

وغيرُ الحافظ -مِن (المتأخّرين)- كابن الصلاح - والسُّيُوطي -تَبَعًا له

---

(١) في الكتاب لم تذكر «إلا» !

والكلامُ لا يستقيمُ معناه بدونها.

و-أيضًا -التعريف الذي يشير إليه يفيدُ ثبوتَها.

(٢) كذا !

والأَوْلىٰ «في استعمال» ؛ فليس للمتقدّمين -أيضًا- لغةٌ تضاف إليهم -خاصّةً-!

- يذكرُ كلٌّ منهما: أن المنكرَ قسمان-:

أحدهما: الفرد الثقة المخالفُ للثقات.

وثانيهما: الفرد الضعيف دون مخالفةٍ.

ثم يذكر السُّيوطيَّ -ثالثًا-، وهو الذي اقتصر المؤلفُ عليه، وقد عزاه السُّيوطيُّ للحافظ ابن حجر -وحدَه-[1].

٢ - التعريفُ الذي نُسب إلى المتأخّرين -عمومًا- في شخص الحافظ ابن حجر-: يرجع إلى المتقدّمين ؛ ممثَّلين في الإمام مسلم ، حيث قال في مقدمة «صحيحِهِ»: (علامة المنكر في حديث المحدّث : إذا عُرضت روايتُه للحديث علىٰ روايةِ غيرِه -من أهل الحفظ والرضىٰ- : خالفت روايتُه روايتَهم ، أو لم تكد توافقُها؛ فإن كان الغالبُ مِن حديثه كذلك ؛ كان مهجورَ الحديث غيرَ مقبولِه ولا مستعمَلِه)[2].

فعبارةُ الحافظ -في تعريف (المنكَر)- مستقاةٌ من عبارة مسلمٍ -هذه -كما يُلاحَظُ ذلك بأدنى تأمل-.

كما يُلاحَظُ إشارةُ الإمام مسلمٍ إلىٰ المعنىٰ المناسبِ لتعريفِه -وهو (المهجور) ، وليس (المجهول)- كما اختاره فضيلةُ المؤلف-!

كما أن الآية الثانية -التي ذكرها فضيلتُه تأييدًا للمعنىٰ اللغوي الذي

---

(١) ينظر «التدريب» (١/ ٢٧٦-٢٧٩).

(٢) ينظر «فتح المغيث» (١/ ٢٣٦) -للسَّخاوي-، ومقدمة «صحيح مسلم» (١/ ٧).

اختاره- فُسِّرت النكارةُ فيها بمعنىٰ (الجُحود) ؛ لا بمعنىٰ (الجهالة) ؛ لذكر العِلم قبلَها في قوله - عز وجل-: ﴿ يَعۡرِفُونَ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ ﴾.

ثم يُلاحَظُ -أيضًا- أنّ تعريف الإمام مسلم -هذا- للمنكر يُعتبر -حسبَ توصيفِ الإخوة- تعريفًا نظريًا؛حيث ذكره في مقدمة «صحيحِهِ»، ولم يذكر من أمثلتِه شيئًا-كما هو معروفٌ-.

ثم إنّ الحافظ لم يقتصر على التعريفِ النظريِّ ؛ بل ذكر له مثالاً مطابقًا -ومِن كتب العلل- التي أشار فضيلةُ المؤلّف إلىٰ وجود المنكَر فيها بما يخالف تعريفَ **المتأخّرين** -هذا-:

فقد مثّل الحافظُ للحديث المنكَر بما رواه ابنُ أبي حاتم في «العلل» (٢/ ١٨٢) مِن طريق حبيب بن أبي حمزةَ الزيّات ، عن أبي إسحاقَ ، عن العَيْزار بن حُرَيث ، عن ابن عباس ، عن النبي- صلىٰ الله عليه وسلم- ، قال: «مَن أقام الصلاةَ ، وآتىٰ الزكاةَ ، وصام...»- عن أبي إسحاقَ- موقوفًا-.

وحبيبٌ الزيّات: أكثرُ الأقوال -فيه- بتضعيفِه، وقال ابن عَدي : حدّث بأحاديثَ عن الثقات لا يرويها غيره.«اللسان» (٢/ رقم٢٣٢٢).

فاتفق حكمُ أبي حاتم بالنكارة مع تعريف مسلمٍ -الذي استفاد منه الحافظُ تعريفَه-.

كما أنّ قولَ ابن عدي -السابقَ- وهو مِن **المتقدّمين**- في وصفِ راوي الحديث- يفيدُ أنه ينفردُ -مع ضعفِه- بما يخالفُ روايةَ الثقات .

فهل تعريفُ **المتأخِّرين** -ممثَّلين في الحافظ ابن حجر- للمنكر -بما تقدّم-

يعتبر مِن عند أنفسهم ! أو ممّا اتفق عليه أكثرُ مِن واحدٍ ممّن هم -بلا خلاف- **مِن أعمدة نقّاد الحديث المتقدّمين؟!**

أمّا القولُ بأن (هذا التعريفَ ضيَّق ما وسّعه **المتقدِّمون**) - هكذا مطلَقًا- ؛ فهو -أيضًا- **غيرُ صحيحٍ** ؛ فلدينا - مِن النقّاد **المتقــدّمين** -: أحمد بن هارون البَرْديجي-المتوفى (سنة ٣٠١هـ)- جاء عنه تعريفُه للمنكَر بأنّه (الفردُ) الذي لا يُعرَف متنُه عن غيرِ راويه.

ثم قال السُّيوطي:(**وكذا أطلقه كثيرون**)[١].

فيُلاحَظُ أنّ هذا التعريفَ قيّد النكارةَ بالمتن -فقط- ، في حين لم تقيَّد بذلك في عبارة الإمام مسلمٍ ، ولا الحافظِ ابن حجر.

وجاءت النكارةُ في الحديث الذي مثّل بها مِن عند ابن أبي حاتمٍ متعلقةً بالسند ؛ حيث ذُكر فيه الرفعُ، مخالفًا للوقفِ، وإن كان كلا الوصفَين يرجعانِ إلى المتن -أيضًا- . فهذا توسيعٌ لِمَا ضُيّق في تعريف البَرْديجي .

وهو متقدّم- كما ترى-.

والله وليُّ التوفيق.

* * * * *

---

(١) «التدريب» (١/ ٢٧٦).



ملحق علمي : ٢

علوم الحديث

عندَ المتقدّمين والمتأخّرين

للشيخ المحدّث

أبي إسحاق الحويني الأثري

-شفاه الله وعافاه-



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ، والصلاةُ والسلام علىٰ رسول الله ، وعلىٰ آله وصحبِه ومَن والاه.

أما بعد:

ففي مجلسٍ علميٍّ حديثيٍّ لفضيلة الشيخ أبي إسحاق الحُويني -شفاه الله وعافاه- ، عنوانُه: «**أسئلة حول تخريج الأحاديث** »-سُجّل بتاريخ: (٢٠ محرم ١٤١٤هـ) - وُجِّه له هذا السؤالُ -وهو **السؤالُ السابعُ**-:

(هناك مقولةٌ تنتشرُ -الآن- بين طلبة العلم: أنّ أقوال العلماء **المتأخّرين** لا يُؤخَذُ بها ؛ فنحن نعتمدُ علىٰ أقوالِ العلماء **المتقدّمين** في هذا العلم؛ فلو جاء -مثلًا- الحافظُ الذهبي، أو الحافظ ابن حَجَر -وهو متأخّرٌ -عندهم-، وتكلّم في هذا العلم ، لا يُؤخَذُ عنه كلامُه، ولا بُدّ نرجعُ إلىٰ الأصل -العلماء المتقدّمين- ؛ فما رأيُك في هذا ؟

* **الجواب**: أنا أجيبُ بجوابٍ إجمالي -لأنّ الجواب التفصيلي واسعٌ-؛ فأقولُ :

لا مانعَ أن تُبحَثَ هذه المسألةُ - مسألة تعليل المتقدّمين والمتأخّرين

- **بحثًا علميًا بين أهل العلم**-.

وهي مسألةٌ مشهورةٌ .

والخطورة البالغة : أن يدخل صغيرٌ حَدَثٌ، له مِن العمر أربعُ سنوات - في علم الحديث-، ويقول: أنا **لا أحتجّ** بالذهبي ولا بابن حجر**! ولا أحتجّ** بالخطيب البغدادي**!! ولا أحتجّ** بفلان**!!**

إنما أَحتجُّ بتعليل فلان مِن المتقدّمين!

وهو تعليلٌ إجماليٌّ -في الغالب-.

فمثلًا: يُسأل أبو حاتم الرازي عن حديثٍ ، فيقول: (هذا خطأ) ، ويسكت**!**

خطأٌ مِن أين ؟! مَن المخطئ ؟! وما وجهُ الخطأ – و.. و.. -إلخ – ؟!

بعض **المتأخّرين** يأتي فيقول: أما قول أبي حاتم :(خطأ) ؛فلا وجهَ له**!** وإنما قال ذلك-(لا وجه له) ؛ لأنه لم يظهر للمتأخِّر وجهُ تخطئةِ أبي حاتم الرازي -مع ثقة الرجال-!

وما ذلك كذلك إلا لأنّ المتقدّمين -مع جلالتهم- ليسوا بمعصومين، وما كان قولُهم قانونًا لا يجوزُ الخروجُ عليه، والله -تبارك وتعالىٰ- ما احتجر الصوابَ لفلان علىٰ فلان ، ولا أعطاه **للمتقدّمين**، وحَجَبه عن **المتأخّرين** !

بل جعل العلمَ شيئًا مقسومًا بين عباده، يَفتحُ للمتأخّر منه ما أغلقه عن المتقدّم.

فالذي يقول: أنا آخذُ بتعليل أبي حاتمٍ الرازي ، **وأردُّ المتأخر**، نقولُ له: ما

الحُجّةُ في قَبولك أبا حاتمٍ الرازيَّ ؟!

يعني: لمّا تتبنىٰ أنت -الآنَ- قولَ أبي حاتمٍ الرازي : أن هذا الحديث خطأ، أنا أسألُك: أين وجهُ الخطأ ؟!

فيُمكن أن تقولَ لي: أبو حاتم أعلمُ.

إذن؛ دخلنا في التقليدِ.. وهذا علمُ المجتهدين ..

علمُ الحديثِ علمُ المجتهدين.

فلمّا يأتي أحدٌ ، فيقولُ: أنا قلدتُ أبا حاتم الرازي، أقولُ له-**بما هو أحسنُ من هذا**-:

لو أن **البخاريّ** -وهو إمامٌ كبيرٌ ثقةٌ فحلٌ- صحّح حديثًا ، وأودعه في «صحيحه»، **وأبو حاتمٍ** أعلّه- قال: (هذا خطأ) - وكلاهما مِن المتقدّمين-، **فماذا نفعل!؟**

أو أنّ الإمام **مسلمًا** وضع في «الصحيح» حديثًا، وأعلّه **أبو حاتم الرازي** - وفي «العلل» عدةُ أحاديثَ هي في «**صحيح مسلم**»، ويقول أبو حاتم الرازي إنها:(خطأ) -؛فبأي القولين تأخذ-**وكلاهما من المتقدّمين** -دَعْك مِن **المتأخّرين**-!؟

ما الدليلُ الذي تُرَجِّحُ به قولَ هذا علىٰ ذاك ؟!

إن قال: (أنا أرجّح قولَ فلان علىٰ فلان...) ؛ فهو نفسُ الكلام الذي أحتجُّ -أنا- به في **ترجيحِ كلام المتأخّر على المتقدّم** -أحيانًا-!

فالمسألةُ ليست جديدةً ، لكنّ الجديدَ- **أو الخطيرَ**- في المسألةِ : **أن يدخلَ الصغارُ في هذا الفنّ-بالذات في معترَك الكِبار الفحول-**.

والجوابُ - حتىٰ الآن - ما زال مجمَلًا ؛ ممّا يدلُّ علىٰ أنّ القضيةَ التي تبنّاها هؤلاء تحتاجُ إلىٰ نظرٍ ؛ **فالكبارُ مِن أئمّة هذا الفنّ ما تكلّم أحدٌ منهم ولا تبنّى هذه القضيةَ:**

فاليومَ؛ **رجلٌ يمارسُ هذا الفنّ منذ ستين سنةً -أو سبعين سنةً- ، وعنده ذكاءٌ ، وعنده مَلَكةٌ ، وتبحُّرٌ ، واطِّلاعٌ؟!** أم رجل له أربعُ سنوات -فقط- في علم الحديث ؟!

أيُّهما أَوْلى أن يُؤخَذَ بقولِه -إجمالاً- ؟!

مع أنّنا نعتقدُ أنّ الصوابَ **قد يكونُ مع الصغير** -أحيانًا- ، لكنْ -إجمالًا- **يكونُ الصوابُ مع الكبير** .

فما وجدنا -حتى الآن!- عالمًا -ممّن يُشار إليه بالبَنان- في الأرض- تبنّى هذه الدعوةَ ؛ فهذا - على الأقلّ - يُعطي علامةَ استفهام حول هذا الموضوع!

فيُقال للمفرّق بين المتقدّمين والمتأخّرين : قف؛ فالقضيةُ طويلةٌ، والبحثُ فيها طويلٌ - مثلُها-.

والعجيبُ: أنّهم يجعلون الخطيبَ البغدادي أولَ **المتأخّرين!** والدارقطنيَّ آخرَ **المتقدّمين!**

فيُقال لهم: إنّ **الدعاوي يُستَدلُّ لها، لا بها** ؛ فما الدليلُ علىٰ أنّ الخطيب البغدادي من **المتأخّرين** ؟!

فالدارَقُطني -مثلًا- توفي سنة(٣٨٥ هـ) ، يقولون -فيه- : هذا **آخرُ المتقدّمين!**

فَمَنْ مِنَ السابقين قال: إن الدارقطني **آخرُ المتقدّمين** ؟!

هذه مجرّدُ دعوى..

ثم ؛ مثلًا : لو مات أحدٌ سنة (٣٩٠ هـ)، هذا متقدّم أو متأخّر ؟!

أم نجعله في **منزلةٍ بين المنزلتين!** في البرزخ**!** علىٰ الأعراف**!**

نجعلُه لا مع هؤلاء ولا مع هؤلاء ؟!

(٣٨٥ هـ): آخرُ المتقدمين..فإذا كان (٣٨٦ هـ): نُلحقه بمَن ؟! و: (٣٨٧هـ) بمَن؟**!**

...ونبقىٰ نمشي سنةً وراءَ سنةٍ... إلىٰ أن يُقال لنا: (هنا.. في هذا المكانِ الفيْصَلُ)**!**

فنقولُ له: **ما الدليلُ على أنّ هذا هو الفيصلُ ؟!**

ولماذا الخطيبُ البغدادي يكونُ **أولَ المتأخّرين** - مع أنهم **يردُّون كلامَ الخطيب!-؟!**

أنا أدري لماذا جعلوه أولَ المتأخّرين: لأنّ **الخطيب البغدادي هو الذي**

فَصَّلَ هذا العلمَ، وكلٌّ مَن جاء بعده نَسَجَ على مِنوالــه ؛ فلو أنه قال : إن الخطيب البغدادي مِن **المتقدّمين** لَلَزِمَهُم القولُ بأنّ كل ما أتىٰ بعدَه يجري علىٰ سَنَنِ **المتقدّمين!!**

لكنّهم رأَوْا أنه ليس هناك أحدٌ -قبل الخطيب- **سَطَّرَ علومَ الحديث** ، **ولا قيَّدَها، ولا وَضَعَ لها ضوابطَ** ، **ولا قوانينَ**؛ فهو -إذن- مِن المتقدّمين**!** ولو أنهم قالوا : إنّ الخطيب مِن المتقدّمين، فَيكونُ كُلُّ النَّسْجِ علىٰ مِنواله**!**

فهذا يهدمُ الدَّعوى !!

ممّا **اضطَرَّهم** إلىٰ أن يقولوا: إن الخطيب البغدادي هو **أولُ المتــأخّرين !** والدارَقُطني **آخرُ المتقدّمين!**

ومع أن هذه مجرّدُ دعوى لا دليلَ عليها؛ فلم يقل أحدٌ من العلماء -قَطُّ-: **إن الدارقطني هو آخرُ المتقدّمين!**

لكنْ ؛ أنا كشفتُ - في ظنّي - السرَّ فيما قالوا - مِن أنّ الخطيب أولُ المتأخرين!- لتلكم العلّةِ التي ذكرتُها !

والله - تبارك وتعالىٰ - يَهدي المسلمين لِمَا يحبُّ ويرضىٰ.

* * * * *

الفهارس

أولًا: مسرد المصادر والمراجع.

ثانيًا: فهرس الموضوعات.



مَسْرَدُ المصادر والمراجع[1]

«ابن قيّم الجوزية وجهوده في خدمة السنة النبوية وعلومها»/ جمال السيِّد - السعودية.

«إتحاف الذكيّ بمنهج الأئمة المتقدّمين والمتأخّرين في عنعنة أبي الزبير المكيّ»/ نايف المنصوري - مصر.

«إجابة السائل»/ مقبل بن هادي الوادعي - مصر.

«أجوبة ابن سيّد الناس عن أسئلة الدِّمياطي»/ السعودية.

«أحاديث مُعَلّة ظاهرها الصحة»/ مقبل بن هادي الوادعي - مصر.

«أحكام الجنائز» / الألباني - السعودية.

«إرواء الغليل»/ الألباني - السعودية.

«أُسْد الغابة»/ ابن الأثير - مصر.

«إصلاح ابن الصلاح»/ مُغُلْطاي - الأردن.

«إصلاح غَلَط أبي عُبيد في غريب الحديث»/ ابن قتيبة - لُبنان.

«أفراد الثقات بين القبول والرد»/ متعب السُّلَمي - السعودية.

«إقامة الدليل علىٰ علوّ مرتبة (إرواء الغليل)، والرد علىٰ (مستدرَك التعليل)»/ أحمد أبو العنين - مصر.

---

(١) وقد اعتبرتُ (ال) -التعريف- في موضعها مِن حَرف الألف.

«اقتضاء الصراط المستقيم»/ ابن تيمية - السعودية.

«إكمال تهذيب الكمال» / مُغُلْطاي - مصر.

«الأباطيل والمناكير ،والصحاح والمشاهير»/ الجَوْرَقاني - الهند.

«الأجوبة المَرْضيّة عن الأسئلة المكّية»/ ابن العراقي - مِصر.

«الأحاديث التي أعلّ الإمامُ البُخاريّ متونَها بالتناقض»/ بسام غانم - السعودية.

«الأحاديث التي صرّح الإمام البخاري بتصحيحِها، ولم يُودِعْها (الجامعَ الصحيحَ)»/ علي صالح علي - رسالة ماجستير.

«الأحاديث التي قال فيها الإمام البخاري : (لا يُتابَع عليه)-في (التاريخ الكبير)»/ عبد الرحمن الشايع - السعودية.

«الأحاديث المختارة»/ الضياء المقدسي - السعودية.

«الإحكام»/ الآمدي - لُبنان.

«الأربعون على الطبقات»/ علي بن المفضّل المقدسي - السعودية.

«الإرشاد»/ الخليلي - السعودية.

«الأسئلة القطرية»/ ابن عثيمين - الأردن.

«الإصابة»/ ابن حجر - مصر.

«الاعتبار في علوم الحديث»/ شمّاء الأسمر - سورية.

«الاعتصام»/ الشاطبي - السعودية.

«الإكمال»/ ابن ماكولا – الهند.

«الألفية»/ ابن مالك – مصر.

«الإلماع»/ القاضي عِياض – مصر.

«الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه(الجامع)»/ عداب الحمش – الأردن.

«الإمام عليّ ابن المَديني، ومنهجه في نقد الرجال»/ إكرام الله إمداد الحق – لُبنان.

«الانتصار لمذهب الأئمة الأخيار، في حكمهم علىٰ مرويّات مَن عُرف بالتدليس في الأخبار»/ أحمد القاري – السعودية.

«الانتفاع بمناقشة كتاب (الاتصال والانقطاع)»/ حاتم العوني – السعودية.

«الأَنساب»/ السمعاني – الهند.

«الأنوار الكاشفة»/ المعلِّمي – لُبنان.

«الإيمان»/ ابن أبي شيبة – لُبنان.

«البحر الزخّار»/ البزّار – السعودية.

«البدر المنير»/ ابن الملقّن – السعودية.

«البيان والتحصيل»/ الباجي – لُبنان.

«التاريخ الكبير»/ البخاري – الهند.

«التصحيح علىٰ شرط البخاري ومسلم»/ رياض الطائي – رسالة دكتوراه.

«التعديل والتجريح لمن خرّج عنه البخاريُّ في (الجامع الصحيح)»/ الباجي - لُبنان.

«التعريف والتنبئة بتأصيلات الإمام الألباني في مسائل الإيمان والردّ علىٰ المرجئة»/ علي الحلبي - الأردن.

«التفسير البسيط»/ الواحدي - السعودية.

«التقريب لحدّ المنطق»/ ابن حزم - لُبنان.

«التلخيص الحبير»/ ابن حجر - السعودية.

«التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»/ ابن عبد البر - المغرب.

«التنبيه علىٰ مشكلات (الهداية)»/ ابن الصلاح - السعودية.

«التنكيل»/ المعلِّمي - لُبنان.

«الثِّقَات»/ ابن حِبّان - لُبنان.

«الجامع الصحيح مما ليس في (الصحيحين)»/ مقبل بن هادي - مصر.

«الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»/ الخطيب البغدادي - السعودية.

«الجرح والتعديل»/ ابن أبي حاتم - الهند.

«الجليس الصالح»/ النهرواني - لُبنان.

«الجواب عن أسئلة في الجرح والتعديل»/ المنذري - لُبنان.

«الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر»/ السَّخاوي - لُبنان.

«الجوهر النقي»/ ابن التُّركماني - الهند.

«الحاوي الكبير»/ الماوَرْدِي – لُبنان.

«الحدود والرسوم»/ الكِنْدي – لُبنان.

«الحدود»/ ابن سينا – لُبنان.

«الحديث الحسن لذاته ولغيره..»/ خالد الدُّريس – السعودية.

«الحديث المعلول»/ حمزة المليباري – لُبنان.

«الحديث المنكَر..»/ عبد السلام أبو سمحة – سورية.

«الدرر في مسائل المصطلح والأثر»/ الألباني – السعودية.

«الردّ المُفحِم..» / الألباني – الأردن.

«الردّ علىٰ الأخنائي»/ ابن تيميَّة – السعودية.

«الردّ علىٰ المنطقيين»/ ابن تيميَّة – مصر.

«الردّ علىٰ من اتَّبَع غير المذاهب الأربع»/ ابن رجب – السعودية.

«الرسالة التدمرية»/ ابن تيميَّة – السعودية.

«الرسالة»/ الشافعي – مصر.

«السراج الوهاج من كشف مطالب صحيح مسلم بن الحجاج»/ صدِّيق حسن خان – قطر.

«السُّنَن»/ الدارقطني – لُبنان.

«السُّنَن الكُبرىٰ»/ البيهقي – لُبنان.

«السُّنَن الكُبرىٰ»/ النَّسائي - لُبنان.

«الشاذ والمنكر وزيادة الثقة»/ عبد القادر المحمدي - لُبنان.

«الصارم المُنكي»/ ابن عبد الهادي - السعودية.

«الضُّعَفاء الكبير»/ العُقيلي - مصر.

«الطُّيوريات»/ أبو طاهر السِّلَفي - السعودية.

«العُدّة في أصول الفقه»/ أبو يعلىٰ - لُبنان.

«العقيدة السلفية في مسيرتها التاريخيّة..»/ المغراوي - المغرب.

«العِلل» / ابن أبي حاتم.

«العِلل»/ ابن المَدِيني.

«العِلل»/ ابن عمّار الشهيد.

«العِلل»/ الدارقطني.

«العِلل المتناهية»/ ابن الجوزي - الهند.

«الغاية شرح (الهداية)..»/ السَّخاوي - السعودية.

«الفتوىٰ الحموية الكبرىٰ»/ ابن تيميَّة - السعودية.

«الفرق بين خصائص علماء العلل والتفصيل وخصائص علماء الجمل والتأصيل»/ محمد خلف سلامة - علىٰ الإنترنت.

«الفروسية»/ ابن قيِّم الجوزية - السعودية.

«الفُروق»/ العسكري – لُبنان.

«الفِصَل في المِلل والأهواء والنِّحَل»/ ابن حزم – لُبنان.

«الفقيه والمتفقه»/ الخطيب البغدادي – السعودية.

«الفكر المنهجي عند المحدّثين»/ همّام بن عبد الرحيم سعيد – قطر.

«الفوائد الحديثية الألْف»/ عبد العزيز الطريفي – علىٰ الإنترنت.

«الفوائد المجموعة»/ الشَّوكاني – مِصر.

«القراءة خلف الإمام»/ البُخاري – الأردن.

«القواعد النُّورانية»/ ابن تيميَّة – مِصر.

«القول البديع»/ السَّخاوي – لُبنان.

«القول الحَسَن في كشف شُبهات حول الحديث الحَسَن»/ أحمد أبو العينين – مِصر.

«الكافية الشافية»/ ابن قيِّم الجوزية – مِصر.

«الكامل»/ ابن عدي – لُبنان.

«الكفاية في علم الرواية»/ الخطيب البغدادي – مِصر.

«الكلام علىٰ مسألة الغيم»/ ابن عبد الهادي – الكويت.

«الكُنىٰ والأسماء»/ الدَّوْلابي – السعودية.

«الكوكب الوقّاد بمنهج أئمّةِ السنّةِ المتقدّمين النُّقّاد–في عُلوم الحديث:المتنِ

والإسناد-مجموعًا مِن كلام المحدّث العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني-»/ علي الحلبي - مخطوط.

«اللآلئ المصنوعة»/ السُّيوطي - مِصر.

«اللُّباب في عُلوم الكتاب»/ ابن عادل - لُبنان.

«المجروحون»/ ابن حِبّان - لُبنان.

«المجمع المؤسِّس»/ ابن حجر - لُبنان.

«المحاكمات المِلاح..»/ أحمد أبو الحارث - الأردن.

«المحدّث الفاصل»/ الرَّامَهُرْمُزيّ - لُبنان.

«المحرَّر»/ ابن عبد الهادي - لُبنان.

«المحلّىٰ»/ ابن حزم - مِصر.

«المدخل الفقهي العام»/ مصطفىٰ الزرقا - لُبنان.

«المدوَّنة»/ ابن القاسم - مِصر.

«المستدرك علىٰ الصحيحين»/ الحاكم - مِصر.

«المستصفىٰ من علم الأصول»/ الغزالي - السعودية.

«المسند المصنَّف المعلل»/ بشَّار عوَّاد معروف - وجماعة - لبنان.

«المسوَّدة»/ آل تيميَّة - السعودية.

«المصطلح الأصولي عند الشاطبي»/ فريد الأنصاري - المغرب.

«المصطلح الفلسفي عند العرب»/ عبد الأمير الأعسم – لُبنان.

«المعجم الأوسط»/ الطبراني – مِصر.

«المعجم الفلسفي»/ مُراد وهبة – مِصر.

«المعجم المفهرِس»/ ابن حجر – لُبنان.

«المُغْني»/ ابن قُدامة – مِصر.

«المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور»/ الصَّرِيفيني – إيران.

«المنهج السليم في دراسة الحديث[المُعَلّ]»/ علي الصيَّاح – السعودية.

«المنهج المقترَح لفهم المصطلح»/ حاتم العوني – السعودية.

«المنهج النقدي عند المتقدّمين من المحدثين..»/ حسن الصعيدي – رسالة دكتوراه.

«المنهل الروي»/ ابن جماعة – سورية.

«الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها»/ حمزة المليباري – لُبنان.

«الموافقات»/ الشاطبي – السعودية.

«الموسوعة الفقهية الكويتية»/ جماعة مِن أهل العِلم – الكويت.

«الموضوعات»/ ابن الجوزي – السعودية.

«النُّتَف في الفتاوىٰ»/ السُّغْدي – العراق.

«النصيحة..»/ الألباني - السعودية.

«النقد الصريح لِما اعتُرض من أحاديث (المصابيح)»/ العلائي - السعودية.

«النُّكَت الظِّراف»/ ابن حجر - الهند.

«النُّكَت الوفيّة»/ البُقاعي - لُبنان.

«النُّكت علىٰ ابن الصلاح»/ ابن حجر - السعودية.

«الهداية»/ المَرْغِيناني - مِصر.

«الوجيز في ذِكر المُجاز والمُجيز»/ أبو طاهر السِّلَفِيّ - لُبنان.

«بحر المذهب»/ الرُّوياني - لُبنان.

«بهجة المنتفع: شرح (جزء في علوم الحديث)-في بيان المتّصل، والمرسَل، والموقوف، والمنقطِع-»/ مشهور حسن - الأردن.

«بيان الإسلام-الردّ علىٰ الافتراءات والشبهات-»/ مجموعة مؤلفين - مِصر.

«بيان زَغَل العلم»/ الذهبي - الكويت.

«بيان فضل الأخبار، وشرح مذاهب أهل الآثار، وحقيقة السنن، وتصحيح الروايات»/ ابن مَنده - السعودية.

«بين الإمامين مسلم والدارقطني»/ ربيع بن هادي - الهند.

«تاج العروس»/ الزَّبيدي - الكويت.

«تاريخ ابن أبي خيثمة» - مِصر.

«تاريخ الإسلام»/ الذهبي - لُبنان.

«تاريخ بغداد»/ الخطيب البغدادي - لُبنان.

«تاريخ تدوين العقيدة السلَفية»/ عبد السَّلام بَرْجَس - السعودية.

«تاريخ دمشق»/ ابن عساكر - لُبنان.

«تاريخ علماء الأندلس»/ ابن الفَرَضي - مِصر.

«تاريخ يحيىٰ بن مَعين»/ عبَّاس الدُّوري - السعودية.

«تأسيس النظر»/ الدَّبُوسي - مِصر.

«تحذير الساجد من اتِّخاذ القبور مساجد»/ الألباني - لُبنان.

«تحرير التقريب»[1]/ بشَّار عوَّاد معروف - لُبنان.

---

(١) عُقدت في (الجامعة الأردنية) - في عمَّان - بتاريخ: (١٢/ ذي القَعْدة/ سنة ١٤٣٧هـ) ندوةٌ حول كتاب «**تقريب التهذيب**» - للحافظ ابن حجر -رحمه الله-، وكان أحدُ المُتكلِّمين - وأولُهم، وأبرزُهم- الدكتور بشَّار عوَّاد - سدَّدهُ الله-؛ فكان مِنه طَعنٌ كبير بهذا الكتاب، وإساءةٌ عُظمىٰ لمكانته العلمية! ممَّا أثار عددًا مِن المُختصِّين، فانْتَقَدُوه، وساءَهم -جدًّا- كَلامُهُ -فناقَضُوه-!!

وفي اليوم التالي -تقريبًا- فيما بَلَغَنِي-: كَتَبَ الدُّكتور عبد القادر المحمدي -وهو مِن تلاميذ(!) الدُّكتور بشَّار عوّاد- في بعض (**وسائل التواصل الاجتماعي**) الكلمة التالية -وكأنَّها ردٌّ علىٰ أُستاذِه!-:

(اختصر الحافظُ ابنُ حجر في كتابِه «التقريب» كُتُبَ الجَرح والتَّعديل.. فقسَّم الرُّواة إلىٰ: **رُواةِ مَرتبةِ الاحتجاج**: وهُم في الأصل يحتج بهم -انفرادًا ومتابعةً-، **ورُواة مرتبة الاعتبار**: لا يحتجُّ بهم، بل يُعتبَرُ بهم -فقط-، **ورُواة مرتبة التَّرْك**: هؤلاء المتركون والمُتَّهَمُون. واستعمل لهذه المراتبِ الثَّلاثِ أَلفاظًا واضحةً.

=

«تحرير علوم الحديث»/ عبد الله بن يوسف الجُديع - لُبنان.

«تحريم آلات الطرب»/ الألباني - السعودية.

«تُحفة الأشراف»/ المِزِّي - الهند.

«تحقيق الرغبة في توضيح النُّخبة»/ عبد الكريم الخُضير - السعودية.

«تخريج أحاديث (الإحياء)»/ العِراقي - مِصر.

«تدريب الراوي»/ السُّيوطي - السعودية.

«تدليس الشيوخ وعلاقته بالجهالة»/ عبد السلام أبو سمحة - الأردن.

=

بَقِيَت المرتبةُ الرابعةُ -وهي أصعبُها وأعقدُها-: **(مرتبة الاختبار)**: وهي مَن تحيَّر بها مَن بعدَه، ويستعملُ لها الحافظُ: (ثقة يهم)، أو نحوَها: (صدوق يهم) -ونحوها-.

وهؤلاء؛ أراد الحافظُ أنْ يُنَبِّه: أنَّ رُواتَها لا يُحتَجُّ بحديثِهم إلَّا بعدَ الاختبار؛ فليس حديثُهم واحدًا؛ فمرَّةً يُحْتَجُّ بهم لصحَّته، ومرَّةً لا يحتجُّ بهم لغلطه؛ فلا بُدّ مِن التدقيق بحديثِه واختبارِه.

وهكذا استطاع الحافظُ أنْ يخترعَ طريقةً عظيمةً في كتابٍ عظيمٍ - لَم يُسبق، ولم يُلحَق إليها-.

.. وإن غَفِلَ أحدٌ -كبيرًا كان أو صغيرًا- عن هذه المنهجيَّة؛ فالعيبُ فيه، وليس في الحافظ العسقلاني.

ولا أزعُم أنّ الحافظ لَم يُخطئ! أو يجب أنْ نُسلِّم لكلِّ أحكامِه بلا نقاش!

ولكِنْ؛ لو كان هذا الكتابُ عند غيرِنا لَكُتِبَ بماءِ العُيون...

رحِم اللهُ الحافظَ ابنَ حَجَر).

قُلْتُ: صَدَقَ - جزاهُ اللهُ خيرًا-.

«تذكرة الحُفّاظ»/ الذهبي - الهند.

«تسهيل الفوائد»/ ابن مالِك - السعودية.

«تعليقة على (العلل) -لابن أبي حاتم-»/ ابن عبد الهادي - مِصر.

«تفسير محمد بن جرير الطبري»/ السعودية.

«تقدمة الجرح والتعديل»/ ابن أبي حاتم - الهند.

«تقوية الحديث الضعيف عند الشيخ الألباني»/ شادي التميمي - رسالة دكتوراه.

«تلخيص الموضوعات»/ الذهبي - السُّعودية.

«تلقيح فُهوم أهل الأثر»/ ابن الجوزي - مِصر.

«تمام المِنّة في التعليق على فقه السُّنَّة»/ الألباني - السعودية.

«تنبيه القاري..»/ عبد الله الدُّويش - السعودية.

«تنقيح التحقيق»/ ابن عبد الهادي - لُبنان.

«تهذيب التَّهذيب»/ ابن حجر - لُبنان.

«تهذيب الأسماء واللغات»/ النَّووي - سُورية.

«تهذيب السنن»/ ابن قيِّم الجوزيَّة - السعودية.

«تهذيب الكمال»/ المِزِّي - لُبنان.

«تهذيب اللُّغة»/ الأزهري - مِصر.

«تهذيب مستمرّ الأوهام»/ ابن ماكولا – لُبنان.

«جامع الأصول»/ ابن الأثير – لُبنان.

«جامع العلوم والحِكَم»/ ابن رجب – لُبنان.

«جامع المسانيد»/ ابن كثير – لُبنان.

«جامع بيان العلم وفضله»/ ابن عبد البَرّ – السُّعودية.

«جامع تراث العلامة الألبانيّ –في العقيدة–»/ شادي نعمان – مِصر.

«جامع تراث العلامة الألبانيّ –في الفقه–»/ شادي نعمان – مِصر.

«جامع تراث العلامة الألبانيّ –في المنهج–»/ شادي نعمان – مِصر.

«جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس»/ الحُمَيدي – مِصر.

«جزء نقض الوضوء من مسّ الذَّكَر»/ ابن عبد الهادي – الكويت.

«حاشية العَجَميّ علىٰ (تدريب الراوي)»/ السعودية.

«حبّذا كِيسُ الحافظ»/ أحمد بن صالح الزهراني / السعودية.

«حديث عليّ بن الجعد»/ البَغَوي – مِصر.

«حِلية الأولياء»/ أبو نُعيم – مِصر.

«حواشي الإمام محمد بن عبدالهادي علىٰ(الإلمام)» – سورية.

«خصائص المسند»/ أبو مُوسىٰ المَدِيني – مِصر.

«خلاصة البدر المنير»/ ابن الملقّن – السعودية.

«دراسة نقدية في علم مُشكِل الحديث»/ إبراهيم العسعس - لُبنان.

«دلائل النبوة»/ البيهقي - لُبنان.

«ذخيرة الحفاظ»/ ابن طاهر المقدسي - السعودية.

«ذمّ الكلام»/ الهَرَوي - السعودية.

«ذيل طبقات الحنابلة»/ ابن رجب - السعودية.

«رؤية الله»/ الدارقطني - الأردن.

«رَدّ الجميل..»/ عبد الله العُبيلان - السعودية.

«رسالة أبي داود إلىٰ أهل مكة»/ لُبنان.

«رفع الملام»/ ابن تيمية - لُبنان.

«روضة العُقلاء ونزهة الفُضلاء»/ ابن حِبّان - مِصر.

«زاد المعاد»/ ابن قيِّم الجوزيّة - لُبنان.

«زيادة الثقات، وموقف المحدثين والفقهاء منها»/ نور الله شوكت - لُبنان.

«سؤالات الدارَقُطْنِي»/ السُّلَمي - السعودية.

«سلسلة الأحاديث الصحيحة»/ الألباني - السعودية.

«سلسلة الأحاديث الضعيفة»/ الألباني - السعودية.

«سؤالات أحمد بن حنبل»/ ابن هانئ - لُبنان.

«سؤالات أبي داود»/ الآجُرِّي - السعودية.

«سُؤالات أبي زُرعة»/ البَرْذعي - السعودية.

«سير أعلام النبلاء»/ الذهبي - لُبنان.

«شرح الوَرَقات»/ عبد الكريم الخُضير - علىٰ الإنترنت.

«شرح علل الترمذي»/ ابن رجب - لُبنان.

«شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة»/ اللّالَكائي - السّعودية.

«شرَف أصحاب الحديث»/ الخطيب البغدادي - مِصر.

«شُروط الأئمة الخمسة»/ الحازمي - مِصر.

«شُروط الأئمة السِّتَّة»/ ابن طاهر - مِصر.

«شيخ الإسلام ابن تيميّة وجهوده في الحديث وعلومه»/ عبد الرحمن الفَرْيُوائي - السُّعودية.

«صحيح ابن خُزيمة»/ لُبنان.

«صحيح البخاري»/ مِصر.

«صحيح مسلم»/ مِصر.

«صِفَة صلاة النبي -صلىٰ الله عليه وسلم-»/ الألباني - السعودية.

«صيد الخاطر»/ ابن الجوزي - لُبنان.

«طبقات الحنابلة»/ ابن أبي يعلىٰ - السُّعودية.

«طبقات الفقهاء الشافعية»/ ابن الصلاح.

«طريق الهجرتين وباب السعادتين»/ ابن قيِّم الجوزية – لُبنان.

«عروس الأفراح»/ بهاء الدِّين السُّبكي – مِصر.

«علم أصول البدع»/ علي الحلبي – السعودية.

«علوم الحديث»/ ابن الصلاح – لُبنان.

«عُلوم الحديث بين المتقدّمين والمتأخّرين»/ أحمد مَعْبَد عبد الكريم – علىٰ الإنترنت.

«غارة الفِصَل علىٰ المُعتدين علىٰ كتب العِلل»/ مقبل بن هادي الوادعي – مِصر.

«فتاوىٰ ابن الصلاح»/ لُبنان.

«فتاوىٰ نور علىٰ الدرب»/ ابن باز – السعودية.

«فتح الباري»/ ابن حجر – لُبنان.

«فتح المغيث»/ السَّخاوي – السعودية.

«فضل علم السلَف علىٰ علم الخلَف»/ ابن رجب – لُبنان.

«فِهرسة ابن خَير الإشبيلي»/ لُبنان.

«فيض الباري»/ أنور شاه الكشميري – الهند.

«فيض القدير»/ المُناوي – لُبنان.

«قواعد العلل وقرائن الترجيح»/ عادل الزُّرَقي – السعودية.

«كتاب الأربعين في إرشاد السائرين إلىٰ منازل المتقين»/ أبو الفتوح الطائي - السعودية.

«كتاب التمييز»/ مُسلم بن الحجّاج - السعودية.

«كتاب العين»/ الخليل بن أحمد - لُبنان.

«كشف الإيهام..»/ ماهر الفحل - السعودية.

«كيف تكون محدّثًا؟»/ عبد الله السعد - السعودية.

«لسان الميزان»/ ابن حجر - سورية.

«لطائف المعارف»/ ابن رجب - سورية.

«ما بعد السلفية..!!»/ أحمد سالم، وعمرو بسيوني - لُبنان.

«ما هكذا تُورَد الإبل..»/ أحمد بن صالح الزهراني - السعودية.

«مجمع الزوائد»/ الهيثمي - مِصر.

«مجموع الفتاوىٰ»/ ابن تيميَّة - السعودية.

«مجموع المؤلَّفات والآثار» المُعَلِّمي - السعودية.

«محاسن الاصطلاح»/ البُلقيني - مِصر.

«مختصَر سنن أبي داود»/ المُنذري - السعودية.

«مختصر لطائف المعارف»/ محمد المُهنّا - السعودية.

«مراتب الثقات، وأثرها في رواية الحديث وعِلله»/ موسىٰ ملحم - السعودية.

«مسائل الإمام أحمد»/ رواية أبي داود - مِصر.

«مسند أبي يعلىٰ»/ سورية.

«مسند أحمد»/ لُبنان.

«مسند إسحاق بنِ راهَوَيْهِ»/ السعودية.

«مسند الفاروق»/ ابن كثير - السعودية.

«مسند يعقوب بن شَيبة»/ السعودية.

«مشيخة القزويني»/ لُبنان.

«مصابيح السُّنَّة»/ البَغَوي - لُبنان.

«مِصباح الزجاجة»/ البُوصيري - لُبنان.

«مصنَّف أبي بكر بن أبي شيبة»/ السعودية.

«مصنَّف سعيد بن منصور»/ السعودية.

«مصنَّف عبد الرازق بن همّام»/ لُبنان.

«معالم السُّنَن»/ الخطّابي - لُبنان.

«مُعْتَرَك الأقران»/ السُّيوطي - مِصر.

«معجم ابن الأعرابي»/ السعودية.

«معرفة أصحاب الرواة، وأثرها في التعليل..»/ عبد السلام أبو سمحة - سورية.

«معرفة الصحابة»/ أبو نُعيم - السعودية.

«معرفة علوم الحديث»/ الحاكم - لُبنان.

«مفتاح دار السعادة»/ ابن قيِّم الجوزية - السعودية.

«مقارنة المرويات»/ إبراهيم اللاحم - السعودية.

«منار السبيل»/ ابن ضويَّان - السعودية.

«مناقب الإمام أحمد»/ ابن الجوزي - مِصر.

«منتخب المنثور»/ ابن طاهر المقدسي - السعودية.

«مُنتقىٰ الألفاظ»/ الحارث بن علي - سورية.

«منهاج السُّنَّة النبوية»/ ابن تيميَّة - مِصر.

«منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها»/ أبو بكر كافي - لُبنان.

«منهج الإمام الدارقطني في نقد الحديث في كتاب(العلل)»/ يُوسف الداودي - مِصر.

«منهج العلامة المحدّث الألباني في تعليل الحديث»/ محمد أبو عبده - الأردن.

«منهج المحدثين في النقد»/ حافظ الحَكَمي - السعودية.

«منهج النَّقد عند المُحدِّثين»/ محمد مُصطفىٰ الأعظمي - لُبنان.

«موضح أوهام الجمع والتفريق»/ الخطيب البغدادي - الهند.

«ميزان الاعتدال»/ الذهبي - لُبنان.

«نُبذة يسيرة من حياة أحد أعلام الجزيرة- ترجمة الشيخ مقبل الوادعي»/ أبو همام البَيْضاني - مِصر.

«نزهة النظر في توضيح نُخبة الفِكَر»/ ابن حجر - لُبنان.

«نصب الراية»/ الزيلعي - الهند.

«نصيحة أصحاب الحديث»/ الخطيب البغدادي - لُبنان.

«نظرات جديدة في علوم الحديث»/ حمزة المليباري - لُبنان.

«نظرية الاعتبار عند المحدّثين»/ منصور الشرايري- الأردن.

«نقد مجازفات الدكتور حمزة المليباري، وبيان بُطلان الفرق بين منهج المتقدّمين ومنهج المتأخّرين -في تصحيحِ الحديث وتعليله-»/ أحمد بن صالح الزهراني - السعودية.

«نهاية الأرَب»/ النُّوَيري - السعودية.

«هُدىٰ الساري»/ ابن حجر - لُبنان.

«وَبْل الغَمام حاشية شِفاء الأُوَام»/ الشوكاني - مِصر.

* * * * *



فهرس المحتويات

الموضـــــــــوع	الصفحة

الموضـــــوع الصفحة

الموضــــــوع الصفحة

الموضـــــوع الصفحة

الموضـــــوع الصفحة

الموضـــــوع الصفحة

الموضـــــوع | الصفحة

الموضــــــوع | الصفحة

الموضـــــوع الصفحة

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

... لِمن ألقى السمعَ وهو شهيدٌ.

قال أستاذُنا العلامةُ الشيخُ محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله- في مقدّمة كتابِه «سلسلة الأحاديثِ الضعيفة» (٤/ ٨):

(أَنْصَحُ لِكُلِّ مَنْ يكتُبُ في مجال التَّصحيح والتَّضعيف: أنْ يَتَّئِدَ، ولا يستَعْجِلَ في إصْدَارِ أحكامه على الأحاديث؛ إلاَّ بعدَ أنْ يَمْضِيَ عليه دَهْرٌ طويلٌ في دراسةِ هذا العلمِ - في أُصولِه، وتَرَاجِمِ رِجالِه، ومعرِفَةِ عِلَلِه-؛ حتّى يَشْعُرَ مِنْ نفسِهِ أنَّه تمَكَّنَ من ذلك -كُلِّهِ- نَظَرًا، وتطبيقًا-؛ بحَيْثُ يجِدُ أنَّ تحقيقَاتِهِ -ولو على الغالب- توافِقُ تحقيقاتِ الحُفَّاظِ المبرِّزِين في هذا العلم - كالذهبي، والزيلعي، والعسقلاني -وغيرهم-.

أنصحُ بهذا لكل إخوانِنا المشتغلين بهذا العلمِ؛ حتّى لا يقعوا في مخالفة قول اللهِ -تبارك وتعالى-: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً﴾.

ولكي لا يَصْدُقَ عليهم المثلُ المعروفُ: (تَزَبَّبَ قبلَ أنْ يَتَحَصْرَمَ)! ولا يصيبَهُم ما جاء في بعضِ الحِكَمِ: (مَنِ استعجلَ الشَّيْءَ قَبْلَ أوانِه؛ ابْتُلِيَ بِحِرْمَانِه).

ذاكرًا - مع هذا- ما صحَّ مِن قولِ بعضِ السلَف: «ليس أحَدٌ بَعْدَ النبيِّ -صلى اللهُ عليه وسلم- إلاَّ ويُؤخَذُ من قولِه ويُترَك إلاَّ النبيَّ - صلى اللهُ عليه وسلم-).